



السودان

على مشارف الاستقلال الثاني

الدكتور فيصل عبدالرحمن علي طه

الطبعة الثالثة 2020

في يوم الاثنين ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥

يا صاحب المعالي

قرر مجلس النواب بالاجماع في يوم الاثنين
الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥ أن يتقدم
لمعاليكم بخطاب بالنص التالي :-

« نحن أعضاء مجلس النواب في البرلمان
مجتمعا نعلن باسم شعب السودان
أن السودان قد أصبح دولة مستقلة
كاملة السيادة ونرجو من معاليكم أن
أن تطلبوا من دولتي الحكم الثنائي الاعتراف
بهذا الاعلان فوراً »

رئيس مجلس النواب

زعيم مجلس النواب

مدير
كاتب مجلس النواب

**السودان على مشارف
الاستقلال الثاني
1956 - 1954**

**THE SUDAN ON THE THRESHOLD
OF THE SECOND INDEPENDENCE
1954 - 1956**

**By
DR. FAISAL ABDEL RAHMAN ALI TAHA**

**السودان على مشارف
الاستقلال الثاني
1956 - 1954**

**المؤلف
د. فيصل عبدالرحمن علي طه**

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف
لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو نقله على أي نحو أو بأي طريقة، سواء كانت
الكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك
إلا بموافقة كتابية من المؤلف ومقدماتاً

الطبعة الثالثة 2020م

ISBN: 978-9953-0-5250-2

Email: ftaha39@gmail.com

السودان على مشارف الاستقلال الثاني 1954 - 1956

دكتور

فيصل عبدالرحمن علي طه

عضو هيئة التدريس بجامعة الخرطوم (سابقاً)

بكالوريوس القانون (مرتبة الشرف) : جامعة الخرطوم

ماجستير قانون دولي : جامعة كمبودج

دكتوراه قانون دولي : جامعة كمبودج

الطبعة الثالثة

2020 م

بسم الله الرحمن الرحيم

«خلال رحلة إنزالهما إلى أسفل، إلتقى العلمان البريطاني والمصري لهنيهة على مدى واحد مع علم السودان في رحلة صعوده إلى الأعلى، عندئذ بلغت القلوب الحناجر، وران صمت مهيب وتسمر الجمع مشدوهاً، فلم يند عنه صوت ولا حركة تشي بالحياة. وحين عادت إليه الحياة تبين أن العشب تحت أقدامه قد روته الدموع.

ذاك كان حال الجمع ما عدا رجلاً واحداً هو عبدالرحمن بن محمد أحمد المهدي الذي اهتز كله، من الرأس إلى أخمص القدم، وتصبب عرقاً، وغُشي عليه. ثم بنظر ذاهل يتطلع إلى السماء، عاد إلى الوراء سبعة وخمسين عاماً ليتذكر بالعرفان والوفاء رجالاً فاق عددهم أربعة عشر ألفاً قضا دفاعاً عن الحرية».

SUDAN TIMES

يناير 1956

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وسائر الأنبياء والمرسلين،
وبعد

يؤرخ هذا الكتاب للفترة التي بدأت في يناير 1954 وانقضت في ديسمبر 1955. بموجب اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير التي أبرمتها دولتا الحكم الثنائي مصر وبريطانيا في 12 فبراير 1953، اجتاز السودان خلال تلك الفترة مرحلتين هما المرحلة الانتقالية ومرحلة تقرير المصير. في ثاني هذه المراحل كان على الشعب السوداني وفقاً للمادة 12 من الاتفاقية، أن يختار عبر جمعية تأسيسية منتخبة بين ارتباط السودان بمصر على أية صورة، أو الاستقلال التام.

لا عجب أن عبرت المادة 12 من الاتفاقية عن مسألة تقرير المصير على نحو ما ذكرنا في الفقرة الفاتئة. فالحركة السياسية السودانية كانت منذ نشأتها منقسمة إلى تيارين: تيار يدعو لاستقلال السودان التام، وتيار آخر يدعو لأنماط غير متجانسة من الاتحاد مع مصر. بنفس القدر كان هناك اختلاف في روي دولتي الحكم الثنائي بشأن مصير السودان. فعملاً بتوصيات لورد ملنر في سنة 1920، انتهجت بريطانيا في السودان سياسة ترمي لأن يتطور السودان مستقلاً عن مصر، وأن يكون لأهله عندما يبلغون مرتبة الحكم الذاتي الكامل حق تقرير المصير. وإبان العهد الملكي في مصر كانت حكومات ذلك العهد تجادل بأن حق تقرير المصير لا يرد على حالة السودان لأنه جزء لا يتجزأ من مصر.

يُحسب لحكومة ثورة 23 يوليو أنها اعترفت بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره. غير أن هذا لم يكن يعني أن مصر قد تخلت عن السودان. فقد توهمت تلك الحكومة بأن تجميع الأحزاب التي تدعو للاتحاد مع مصر في حزب واحد هو الحزب الوطني الاتحادي، سيحسم عملية تقرير المصير لصالح خيار الارتباط مع مصر. واستبشرت حكومة ثورة 23 يوليو خيراً عندما حقق الحزب الوطني الاتحادي بدعم مصر المالي

والإعلامي نصرًا كاسحاً في الانتخابات التي أجريت تحت إشراف دولي في نوفمبر وديسمبر 1953، وعندما أصبح رئيس ذلك الحزب، إسماعيل الأزهرى، رئيساً لوزراء السودان في 9 يناير 1954. ثم أعقب ذلك انتقال سلمي ومنظم للسلطة الداخلية من أيادي بريطانية إلى حكومة سودانية تدعو للاتحاد مع مصر. لكن الأمور جرت على غير ما كانت تتوقع أو ترغب حكومة ثورة 23 يوليو. إذ في أبريل 1955 أعلن الحزب الوطني الاتحادي انحيازه لخيار استقلال السودان التام.

إن الفترة التي نؤرخ لها ربما تبدو قصيرة بحساب الزمن، ولكنها في واقع الأمر كانت حافلة بالأحداث الجسام والتطورات المثيرة. ونورد هنا على سبيل المثال لا الحصر من تلك الأحداث والتطورات ما يلي: إسماعيل الأزهرى يبلغ مستشار الحاكم العام وليام لوس سرّاً في فبراير 1954 أن هدفه هو استقلال السودان التام، وقوع حوادث عنف دامية في الخرطوم في أول مارس 1954، السيد عبدالرحمن المهدي يطالب بريطانيا في مارس 1954 بإعلان استقلال السودان فوراً، مؤتمر جوبا الثاني في أكتوبر 1954 يقرر الفيدرالية في إطار السودان الموحد، إهتمام مؤتمر جوبا الثاني يتسع ليشمل النوبة والفور والفونج والسود في الخرطوم، الحكومة تطلب مشورة بريطانيا لمحاربة الشيوعية، إنشقاقات الحزب الوطني الاتحادي، طرح مشروع الميثاق الوطني، تمرد الفرقة الجنوبية في تورت، تبني الاستفتاء كوسيلة لتقرير المصير، صفقة الأسلحة التشيكية لمصر تعجل باستقلال السودان، بريطانيا تقترح تقرير المصير من داخل البرلمان، فشل محاولة تقرير المصير من داخل البرلمان في 3 نوفمبر 1955. وقد تناولنا كل هذه المسائل وأكثر منها في ستة عشر فصلاً ومقدمة وخاتمة.

لقد عولنا في إعداد هذا الكتاب بصفة رئيسة على الوثائق البريطانية المتاحة للقراء والباحثين في الإرشيف القومي للمملكة المتحدة في كيو قاردنز. هذه الوثائق عبارة عن برقيات ورسائل ومحاضر وتقارير ترد إلى وزارة الخارجية البريطانية من ثلاث جهات هي مكتب الحاكم العام، ومكتب المفوض التجاري للمملكة المتحدة بالخرطوم، والسفارة البريطانية بالقاهرة. تتسم هذه الوثائق بقدر كبير من الدقة والموضوعية فيما يُذكر فيها من حقائق ومعلومات. ولا يعقل أن تكون غير ذلك لأن واردة تلك

الجهات الثلاث كان يشكل المادة الخام التي تستخدم لإعداد السياسات وصنع القرارات البريطانية التي تخص السودان. ولا يقدح في موثوقية هذه الوثائق أن المرء قد يختلف أحياناً مع بعض التنبؤات والاستنتاجات التي قد تذكر فيها. ومما يؤسف له حقاً أنه لم تتوافر بعد الوثائق المصرية عن الفترة التي يؤرخ لها هذا الكتاب، فلو توافرت لكان مفيداً مضاهاتها بما يقابلها من الوثائق البريطانية.

اطلعنا كذلك ضمن المجموعة الخاصة لمحمود صالح عثمان صالح على أوراق وليام لوس المتصلة بالفترة التي يؤرخ لها هذا الكتاب. وهي في مجملها رسائل شخصية كان لوس يتبادلها مع وكيل حكومة السودان بلندن وترد فيها تفاصيل وحقائق ومعلومات وانطباعات قد لا تذكر في المراسلات الرسمية، أو قد تُذكر بشكل مبترس. وأوراق لوس هذه متاحة الآن للباحثين في إرشيف السودان بجامعة درم. وقد تفضل ابنه لورد لوس وأذن لي بالحصول على نسخة من إحدى صور والده المحفوظة في الإرشيف ونشرها في هذا الكتاب.

وأفدنا كثيراً من مطالعة الصحف السودانية والمصرية التي تغطي الفترة التي يؤرخ لها هذا الكتاب. فقد أتاح لنا ذلك الوقوف على بيانات الأحزاب السودانية، ومقررات اجتماعاتها، وما يلقي قادتها من خطب، أو يدلون به من تصريحات.

قد يؤخذ عليّ الإهتمام بالتفاصيل. وكما قلت من قبل أقول الآن إن التفاصيل تعين على رؤية الأحداث في سياقها والحكم عليها بظروف زمانها. وأضيف أن التفاصيل تبث الحياة في الحدث التاريخي.

وأخيراً أود أن أعبر عن تقديري وشكري للتعاون الذي لقيته من العاملين بإرشيف المملكة المتحدة القومي بكيو قاردنز، والعاملين بقاعة القراء والباحثين بدار الوثائق القومية بالخرطوم، وإدارة الدوريات بدار الكتب القومية بالقاهرة، وجين هوقان مسؤولة إرشيف السودان بجامعة درم.

وأنا مدين بالشكر والتقدير لكل الأصدقاء والزلاء الذين قدموا لي العون في جميع مراحل إعداد هذا الكتاب.

وأذكر بالشكر صالح فرح عبدالرحمن، وزوجتي بدور عبدالمنعم عبداللطيف،
وعبدالجبار أبوبكر، وابني عبدالرحمن، الذين اطلعوا على مسودة هذا الكتاب وأبدوا
ملاحظات ومقترحات قيمة. وابنتي نوار التي تولت مهمة المسح الضوئي للصورة.

وأسدي شكري لفواز أرناؤوط الذي قام بتصميم الغلاف ولمنصور نعيم الذي قام
بصف الكتاب على الحاسوب وتنفيذه .

في البداية والنهاية أتحمّل وحدي تبعه ما كتبت، وأستغفر الله من الخطأ والزلل.
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أبوظبي في 10 يونيو 2020م

الموافق 18 شوال 1441هـ

فيصل عبدالرحمن علي طه

بسم الله الرحمن الرحيم

محتويات الكتاب

7	مقدمه
19	الفصل الأول: تمهيد
19	1- اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان 12 فبراير 1953
27	2- الحركة السياسية السودانية
29	3- انتخابات مرحلة الحكم الذاتي
31	4- اليوم المعين: 9 يناير 1954
32	5- وكالة الشؤون الخاصة
34	6- التمثيل القنصلي الأجنبي في السودان
34	7- مكاتب الاتصال الأجنبية Liaison Offices
36	8- مكتب المفوض التجاري للمملكة المتحدة
37	9- السياسة البريطانية الجديدة في السودان
40	10- تنحية إبراهيم أحمد من عضوية لجنة الحاكم العام
47	الفصل الثاني: حوادث أول مارس 1954
49	1- رواية مكتب الحاكم العام للحوادث
52	2- تقرير قاضي جنايات الخرطوم
56	3- رواية حزب الأمة للحوادث
58	4- أزهرى يلتقي الإمام عبدالرحمن
59	5- الحكومة تعد بلجنة تحقيق
60	6- التحقيق القضائي
62	7- مسألة انسحاب ممثل الاتهام من التحقيق
64	8- المحكمة الكبرى

- 9- محكمة الاستئناف تخفف بعض الأحكام 66
- 10- مجلس الوزراء يرد على محكمة الإستئناف 68
- 11- حوادث أول مارس: العبر والآثار 69

الفصل الثالث: السيد عبدالرحمن يدعو بريطانيا

- لإعلان استقلال السودان فوراً: 4 مارس 1954 75
- 1- لقاء سلوين لوييد بالسيد عبدالرحمن 75
- 2- حزب الأمة يتهم مصر بخرق الاتفاقية 77
- 3- رسالة السيد عبدالرحمن إلى سلوين لوييد 79
- 4- رد لوييد على رسالة السيد عبدالرحمن 80
- 5- لوييد يقترح خطة لضمان حصول السودان على الاستقلال 81

الفصل الرابع: لوس يدعو للاقتراب الإيجابي

- من الحزب الوطني الاتحادي: 13 أغسطس 1954 87
- 1- تحليل لوس للوضع السياسي في السودان 87
- 2- أزهرى في لندن 90

الفصل الخامس: مؤتمر جوبا الثاني يقرر الفيدرالية: 18 أكتوبر 1954

- 1- تمهيد: مؤتمر جوبا الأول: 12 يونيو 1947 95
- 2- الدعوة لمؤتمر جوبا الثاني 96
- 3- «الأيام» تنتقد فكرة المؤتمر 97
- 4- الحكومة تستبق نتائج المؤتمر 98
- 5- قرارات مؤتمر جوبا الثاني 100
- 6- إبلاغ قرار الفيدرالية للحكومات المعنية 103
- 7- مؤتمر جوبا الثالث 6 - 7 يوليو 1955 103

الفصل السادس: مصر تطلب تأييد بريطانيا لقيام

- 107 اتحاد مصري-سوداني فضفاض: 21 أكتوبر 1954 107
- 1- تقييم صلاح سالم للأوضاع في السودان 107
- 2- صلاح سالم يتوقع فوز وإراقة دماء في السودان 108
- 3- عبدالناصر وتأمين شكل من الإتحاد 109
- 4- السفارة البريطانية تؤيد مطالبة مصر برابطة دستورية مع السودان 110
- 5- الحاكم العام ينتقد تقييم صلاح سالم ورأي السفارة 110
- 6- بريطانيا ترفض إعادة النظر في سياستها بشأن السودان 113

الفصل السابع: الأزمة الوزارية: بداية تفكك الحزب الوطني الاتحادي:

- ديسمبر 1954 117
- 1- الإعلان عن الأزمة 117
- 2- الوزراء الثلاثة يردون على أزهري 118
- 3- إعفاء الوزراء الثلاثة 121
- 4- التحليل البريطاني للأزمة 122
- 5- نتائج وآثار الأزمة 122

الفصل الثامن: تحول الحزب الوطني الاتحادي من مبدأ الاتحاد مع

- مصر إلى الاستقلال التام 127
- 1- أزهري يبلغ لوس سراً بأن هدفه هو استقلال السودان التام 128
- 2- أزهري يصرح علناً لأول مرة بكلمة «الاستقلال»: نوفمبر 1954 130
- 3- رأي أزهري الشخصي بشأن العلاقة مع مصر: ديسمبر 1954 131
- 4- حزب الأمة يرفض رأي أزهري الشخصي 132
- 5- اتحاد طلاب الكلية الجامعية يرفض رأي أزهري الشخصي 132
- 6- الهيئة البرلمانية للحزب الوطني الاتحادي تنحاز لخيار الاستقلال 134
- 7- الجبهة الاستقلالية ترحب بتوصيات لجنة العشرة 134

- 8- اللجنة التنفيذية للحزب الوطني الاتحادي تجيز تفسيراً لمبدأ الاتحاد مع مصر 135
- 9- جنوبيون يطالبون بارتباط دستوري مع مصر..... 137
- 10- ذو الفقار يُعرف السودانيين بالاستقلال الحقيقي 138
- 11- إعفاء نورالدين وبولين ألي من مناصبهما الوزارية 139
- 12- نورالدين يؤيد الاستقلال الاتصالي ويرفض الاستقلال الانفصالي 140
- 13- نورالدين وأنصاره يعلنون التمسك بمبدأ الاتحاد مع مصر..... 141
- 14- نورالدين ودعاة الاتحاد يشكون حكومة الأزهرى..... 142
- 15- الحكومة البريطانية تستنكر التدخل المصري في السودان..... 144
- 16- عقد اجتماعين مختلفين للهيئة العامة للحزب الوطني الاتحادي 145
- الفصل التاسع: الجبهة الاستقلالية ومشروع الميثاق الوطني: يناير 1955 153**
- 1- تكوين الجبهة الاستقلالية وأهدافها..... 153
- 2- موقف جماعة الإخوان المسلمين من الجبهة الاستقلالية..... 155
- 3- الجبهة الاستقلالية تتقدم للبرلمان باقتراح لجلاء القوات الأجنبية..... 156
- 4- مشروع الميثاق الوطني 157
- 5- الحزب الوطني الاتحادي يرفض فكرة الميثاق..... 159
- 6- إنسحاب الحزب الجمهوري من الجبهة الاستقلالية..... 159
- 7- الجبهة المعادية للاستعمار تنسحب من الجبهة الاستقلالية..... 160
- 8- حزب الأمة يرد على الجبهة المعادية للاستعمار 160
- الفصل العاشر: الحكومة تستشير بريطانيا بشأن محاربة الشيوعية 165**
- 1- نشأة الحركة الشيوعية 165
- 2- إلغاء قانون قمع النشاط الهدام 170
- 3- الحكومة تعد قانوناً جديداً لمحاربة الشيوعية 171
- 4- النصح البريطاني بشأن إصدار قانون لمحاربة الشيوعية..... 173

الفصل الحادي عشر: إتمام السودان و صدور قرار تقرير المصير 181

1- لجنة السودان: التشكيل والمهام 181

2- سودنة الشرطة وقوة دفاع السودان والإدارة 182

3- سودنة القضائية 184

4- قرار تقرير المصير 186

الفصل الثاني عشر: تمرد الفرقة الجنوبية في توريث: 18 أغسطس 1955 191

1- الاضطرابات في المديرية الثلاث 192

2- أسباب الاضطرابات 193

أولاً: البرقية المزورة المنسوبة لإسماعيل الأزهرى 194

ثانياً: تدخل بعض الإداريين في الإستوائية في الشؤون السياسية 195

ثالثاً: محاكمة النائب إيليا كوزي في 25 يوليو 1955 195

رابعاً: الحوادث التي وقعت في أنزارا في 26 يوليو 1955 196

خامساً: عدم اتخاذ ما يلزم من إجراءات عند اكتشاف المؤامرة 198

سادساً: خيبة الأمل في نتائج السودان والخوف من سيطرة الشماليين 199

سابعاً: إنتشار الإشاعات الكاذبة 199

3- صلاح سالم يطلب تدخلاً مصرياً - بريطانياً في الجنوب 200

الفصل الثالث عشر: اللجنة الدولية والاستفتاء 205

1- اللجنة الدولية 205

2- الاستفتاء 206

3- موقف بريطانيا ومصر من مطلب الاستفتاء 208

الفصل الرابع عشر: بريطانيا تقترح على أزهرى أن يقرر البرلمان القائم

مصر السودان: أكتوبر 1955 215

1- البرقية رقم 388 216

- 2- عبدالناصر يطلب توضيحاً لتصريح نُسب إلى لوس 219
- 3- تصريح أزهري لوكالة الأنباء العربية 220
- 4- مصر تحاول إحباط الخطة البريطانية 222
- 5- فشل المحاولة الأولى لتقرير المصير من داخل البرلمان 224
- 6- عبدالناصر غير راضٍ عما يجري في السودان 226
- 7- العودة إلى المربع الأول: الاستفتاء واللجنة الدولية 227
- الفصل الخامس عشر: الخلاف حول قيام حكومة قومية 235
- 1- سقوط حكومة الأزهري وعودتها 235
- 2- الرؤية البريطانية لعودة الأزهري 238
- 3- السيدان يؤيدان قيام حكومة قومية في الحال 239

الفصل السادس عشر: نجاح المحاولة الثانية لتقرير المصير من داخل

- البرلمان: 19 ديسمبر 1955 245
- 1- تعديل اتفاقية عام 1953 وتوقيع اتفاق إضافي 245
- 2- اجتماعات الحزب الحاكم والأحزاب المؤتلفة بشأن الحكومة القومية 246
- 3- الحدث الحاسم 249
- 4- التصريح المفاجئ 251
- 5- القرارات الأربعة التي أجازها مجلس النواب في 19 ديسمبر 1955 252
- 6- إجازة الدستور المؤقت 253

خاتمة 259

ملحق: الإجتماع الاول للجمعية التأسيسية لوضع الدستور

- النهائي: الخميس 22 مايو 1958 263

271	تعريف ببعض أشخاص الكتاب.....
272	ميرغني حمزة البله.....
273	عبدالله عبدالرحمن نقد الله.....
274	مبارك بابكر زروق.....
275	عبدالخالق محجوب عثمان.....
276	وليام لوس.....
277	وثائق.....
285	المراجع.....

الفصل الأول

تمهيد

1- اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان 12 فبراير 1953⁽¹⁾

(أ) عرض عام لأحكام الاتفاقية

نصت الاتفاقية على أن تسبق تقرير المصير فترة انتقال لا تتعدى ثلاثة أعوام يمارس فيها السودانيون الحكم الذاتي الكامل وتعتبر تصفية للإدارة الثنائية⁽²⁾. وحتى يتم تقرير المصير يحتفظ بسيادة السودان للسودانيين⁽³⁾. تبدأ فترة الانتقال في اليوم المعين Appointed Day وهو اليوم الذي يشهد فيه الحاكم العام كتابة بأن مؤسسات الحكم الذاتي وهي مجلس الوزراء ومجلس النواب ومجلس الشيوخ قد تم تكوينها⁽⁴⁾.

بغية توفير الجو الحر المحايد لتقرير المصير، فقد أنشأت الاتفاقية «لجنة سودنة»⁽⁵⁾ عهد إليها بموجب الملحق رقم 3 للاتفاقية بسودنة الإدارة والشرطة وقوة دفاع السودان وغيرها من الوظائف التي قد تؤثر على حرية السودانيين عند تقرير المصير، وحدد الملحق 3 فترة ثلاثة أعوام كحد أقصى لإتمام أعمال اللجنة⁽⁶⁾. وسنسط القول حول هذه اللجنة في الفصل الحادي عشر من هذا الكتاب.

بموجب الاتفاقية تنتهي فترة الانتقال عندما يتخذ البرلمان قراراً يعرب فيه عن رغبته اتخاذ التدابير لتقرير المصير، ويخطر الحاكم العام الحكومتين البريطانية والمصرية بذلك⁽⁷⁾. وفور اتخاذ هذا القرار يبدأ إجلاء القوات المصرية والبريطانية عن السودان. وتعهدت الحكومتان المصرية والبريطانية بإتمامه خلال ثلاثة أشهر⁽⁸⁾. وتقوم الحكومة القائمة آنذاك بوضع مشروع قانون لانتخاب جمعية تأسيسية، يقره البرلمان ويوافق عليه الحاكم العام بالاتفاق مع لجنته - أي لجنة الحاكم العام⁽⁹⁾.

أخضعت الاتفاقية التدابير التفصيلية لتقرير المصير بما في ذلك الضمانات التي تكفل حيادة الانتخابات وأي تدابير أخرى تهدف إلى تهيئة الجو الحر المحايد لرقابة دولية. والتزمت الحكومتان البريطانية والمصرية بقبول توصيات أي هيئة تُشكل لهذا الغرض⁽¹⁰⁾.

أوكلت الاتفاقية للجمعية التأسيسية أن تقرر مصير السودان كوحدة لا تتجزأ وأن تعد دستوراً للسودان يتواءم مع القرار الذي يُتخذ في هذا الصدد، كما تضع قانوناً لانتخاب برلمان سوداني دائم. وإزاء مصير السودان فقد نصت الاتفاقية على أن يتقرر مصير السودان بأن تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر على أية صورة أو أن تختار استقلال السودان التام⁽¹¹⁾.

(ب) سلطات الحاكم العام

نصت الاتفاقية على أن يكون الحاكم العام إبان فترة الانتقال السلطة الدستورية العليا في السودان على أن يمارس سلطاته وفقاً لقانون الحكم الذاتي بمعاونة لجنة خماسية تسمى لجنة الحاكم العام⁽¹²⁾. ونصت كذلك على أن يظل الحاكم العام مسؤولاً مباشرة أمام الحكومتين المصرية والبريطانية فيما يتعلق بالشؤون الخارجية⁽¹³⁾. ونصت المادة 11 من قانون الحكم الذاتي على أن تبقى القيادة العسكرية العليا لدى الحاكم العام الذي يكون القائد الأعلى لقوة دفاع السودان. وأما مسألة القيادة العليا للقوات المسلحة السودانية «عند إتمام سحب القوات المسلحة المصرية والبريطانية من السودان وفي الفترة التي تعقب هذا الانسحاب»، فقد اتفقت الدولتان بموجب مذكرات متبادلة ألحقت بالاتفاقية، على أن تبثها اللجنة التي ستشكل فيما بعد بموجب المادة 10 من الاتفاقية لتشرف على إجراءات تقرير المصير. وسيرد في الفصل الرابع عشر أن تفسر تلك المذكرات آثار خلافاً بين دولتي الحكم الثنائي.

بمقتضى المادة 2 من الملحق رقم 1 للاتفاقية والمادة 12 (3) من قانون الحكم الذاتي فإن للحاكم العام سلطات أخرى اختيارية ولكن يتعين عليه ألا يمارسها إلا بعد الحصول على موافقة لجنته. وسنذكر بعضاً منها في جزء لاحق من هذا الفصل.

(ج) لجنة الحاكم العام

نصت الاتفاقية على أن تُشكل لجنة الحاكم العام من سودانيين اثنين ترشحهما الحكومتان المصرية والبريطانية ويتم تعيينهما بموافقة البرلمان السوداني عند انتخابه. ويكون للبرلمان في حالة عجز موافقته حق تعيين مرشحين آخرين. ويضم تشكيل اللجنة كذلك عضواً مصرياً وعضواً بريطانياً وعضواً باكستانياً ترشح كلا منهم حكومته⁽¹⁴⁾. وقد نص الملحق رقم 1 من الاتفاقية على أن تكون رئاسة اللجنة للعضو الباكستاني⁽¹⁵⁾.

رشحت مصر لعضوية اللجنة حسين ذو الفقار صبري، ورشحت بريطانيا لورنس قرافتي - سميث، ورشحت باكستان ميان ضياء الدين. ولتأخر تلقي ترشيح ضياء الدين فقد شغل موقعه مؤقتاً طيب حسين القائم بأعمال سفارة باكستان في القاهرة⁽¹⁶⁾.

وأما ترشيح العضوين السودانيين والموافقة على تعيينهما فلم يكن سهلاً. فقد قامت بالترشيحات لجنة مكونة من الأحزاب الشمالية الثلاثة وهي حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي والحزب الجمهوري الاشتراكي وسميت تلك اللجنة «لجنة الأحزاب المؤتلفة». قدمت اللجنة في 25 فبراير 1953 قائمة بترشيحاتها إلى الحاكم العام وإلى أركان حرب القوات المصرية في السودان، وحسب التصويت الذي أجري في اللجنة فقد كان على رأس القائمة محمد الحسن دياب الذي حصل على ثلاثة أصوات ويليه إبراهيم أحمد الذي حصل على صوتين. وحصل كل من ميرغني حمزة وحماد توفيق ومحمد أحمد أبوسن على صوت واحد. ولكن بعد بضعة أيام من التصويت على القائمة انسحب حماد توفيق لصالح الدرديري محمد عثمان الذي كان يحظى بتأييد السيد علي الميرغني. وقد إعترض الحزب الجمهوري الاشتراكي على ذلك.

اختار الحاكم العام المرشحين الذين حصلوا على أعلى الأصوات في ترشيحات الأحزاب المؤتلفة وقد كانا محمد الحسن دياب وإبراهيم أحمد. أما الحكومة المصرية فقد اختارت إبراهيم أحمد وبإيعاز من السيد الميرغني اختارت أيضاً الدرديري محمد عثمان الذي كما سبق أن ذكرنا أضيف إلى قائمة المرشحين بعد انسحاب حماد توفيق⁽¹⁷⁾.

خلال زيارته للسودان في الفترة من 21 إلى 27 مارس 1953 التقى سلوين لويد وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية بالسيد علي الميرغني بحضور ميرغني حمزة الذي تولى الترجمة. وعندما دار الحديث بينهما حول عضوية لجنة الحاكم العام، أبدى السيد علي تفضيله للدرديري محمد عثمان على محمد الحسن دياب ولكنه طلب من لويد ألا يُعلن ذلك⁽¹⁸⁾. واستطاع لويد أن يحصل على موافقة الحزب الجمهوري الاشتراكي على تعيين الدرديري محمد عثمان. وقد أوضح قادة هذا الحزب للويد أن اعتراضهم لم يكن على شخص الدرديري وإنما على الطريقة التي تم بها إدراجه في قائمة المرشحين⁽¹⁹⁾.

سيرد لاحقاً أن الحزب الحاكم أي الحزب الوطني الاتحادي استخدم أغلبيته البرلمانية لحجب الموافقة على تعيين إبراهيم أحمد عضواً في لجنة الحاكم العام وتعيين سرسيو أيرو - عضو الحزب الوطني الاتحادي - بدلاً عنه.

سبق أن ذكرنا أن للحاكم العام سلطات إختيارية لا يستطيع ممارستها إلا بموافقة لجنته. وقد ورد بيان هذه السلطات في الملحق رقم 1 من الاتفاقية مادة 2، والمادة 12 (3) من قانون الحكم الذاتي. ومن هذه السلطات مثلاً: اختيار الأعضاء المعيّنين في مجلس الشيوخ، والموافقة على الرئيسين المنتخبين لمجلسي النواب والشيوخ، ومسؤوليات الحاكم العام بموجب المادة 100 من قانون الحكم الذاتي التي تنص على أن للحاكم العام مسؤولية خاصة ليكفل معاملة منصفة لجميع سكان مختلف مديريات السودان، والتعديلات الدستورية بموجب المادة 101، وإعلان حالة طوارئ دستورية بموجب المادة 102 (1).

(د) إعلان حالة طوارئ دستورية

تسوغ المادة 102 (1) من قانون الحكم الذاتي للحاكم العام سلطة إعلان حالة طوارئ دستورية إذا إقتنع في أي وقت بسبب مأزق سياسي أو عدم التعاون أو المقاطعة أنه لا يمكن السير بإدارة السودان بموجب الدستور. ويشترط لممارسة هذه السلطة الحصول على موافقة سابقة من لجنة الحاكم العام. ويترتب على إعلان حالة طوارئ دستورية تعطيل البرلمان وتخلي رئيس الوزراء والوزراء عن مناصبهم وتسير إدارة السودان بموجب أوامر يصدرها الحاكم العام. لكن بموجب الفقرة (2) من المادة 102 يجوز للحاكم العام إعلان حالة طوارئ دستورية بدون موافقة سابقة أو لاحقة من لجنته. كل ما تلزمه به هذه الفقرة إزاء لجنته هو التشاور معها إلى أبعد مدى ممكن. وتنشأ هذه الحالة إذا اقتنع الحاكم العام في أي وقت أن كارثة مالية وشيكة الحدوث أو أن انهيار القانون والنظام يستدعي تدخله المباشر لصالح حسن الإدارة في السودان. وإذا لم توافق اللجنة على الإجراء الذي اتخذته الحاكم العام فعليها أن ترفع الأمر فوراً إلى الحكومتين المصرية والبريطانية ويجوز للحكومتين أن تطلباً معاً من الحاكم العام إنهاء حالة الطوارئ الدستورية وعليه أن يمثل لذلك فوراً. وإذا رأت إحدى الحكومتين أنه لا يوجد ما يبرر

إستمرار حالة الطوارئ الدستورية وأبلغت الحاكم العام بذلك وجب عليه إنهاء الحالة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ رفع اللجنة الأمر للحكومتين.

لم يحدث أن أعلن الحاكم العام حالة طوارئ دستورية بمقتضى المادة 102 من قانون الحكم الذاتي. ولكن سبرد أن مسألة إعلانها قد أثرت ثلاث مرات: في أول مارس 1954، ولمواجهة احتمال تنحية إبراهيم أحمد من لجنة الحاكم العام، وعند تمرد الفرقة الجنوبية في توريت في 18 أغسطس 1955.

(هـ) اليسار يعارض الإتفاقية

عارض الحزب الشيوعي الاتفاقية ونشر أحد كوادره وهو قاسم أمين ضابط نقابة عمال السكة حديد كتيباً بعنوان «اتفاقية السودان في الميزان» عرض فيه لبعض أوجه الاتفاقية وتناولها بنقد وتحليل اتسم في بعض جوانبه بالمبالغة والتهويل. فمثلاً انتقد قاسم أمين تمثيل أمريكا في لجنة الانتخابات وباكستان في لجنة الحاكم العام: أمريكا لأنها تحاول بذلك التسلل إلى داخل السودان للسيطرة عليه وعلى موارده في الوقت الذي يضعف فيه الاستعمار البريطاني عالمياً، وباكستان لأنها دولة تابعة للتاج البريطاني ومرتبطة بالمعسكر الغربي وتسعى لتحقيق حلف الشرق الأوسط الإستعماري.

وانتقد الكتيب بحق سلطات الحاكم العام وبوجه خاص سلطته إعلان حالة طوارئ دستورية. كما انتقد دوائر الانتخاب غير المباشر لأنها لا تنتج نواباً منتخبين من الشعب مباشرة حسبما استقر عليه الفقه الدستوري. وفسر الكتيب ترك بحث مسألة القيادة العليا للقوات المسلحة بعد انسحاب القوات البريطانية والمصرية للجنة الدولية التي ستشرف على إجراءات تقرير المصير، بأنه يعني توسيع النفوذ الأجنبي الأمريكي والبريطاني في الجيش الأمر الذي لا يمكن بوجوده أن يتحقق استقلال وطني نظيف⁽²⁰⁾.

وأورد كامل محبوب سبباً آخر لمعارضة الحزب الشيوعي للاتفاقية وهو أنها لا يمكن أن تحقق حرية السودان لأن الحرية لا تحقق إلا عن طريق ثورة دموية. وعن أثر ذلك قال كامل إن القيادة بذلك الموقف عزلت نفسها تماماً لأن جماهير الأعضاء تجاوزت مع فرحة أهل السودان بالاتفاقية وهما تحققه من حرية وإجلاء للنفوذ الأجنبي⁽²¹⁾.

على أية حال، في ظل القبول الشعبي الواسع الذي لقيته الاتفاقية تراجع الحزب الشيوعي سريعاً عن موقفه من الاتفاقية. وقال عبد الخالق محجوب في تبرير ذلك إن حزبهم أخطأ لأنه نظر إلى الاتفاقية من زاوية واحدة: «نظر إلى مزالقتها التي قد يستغلها المستعمرون، وإلى كونها مناورة للمستعمرين ليخلقوا وضعاً شرعياً في البلاد لاستمرار نفوذهم، ولم ينظر إليها باعتبارها نتاجاً من نتائج الكفاح الشعبي الذي كان في الإمكان أن يثمر أوفر منها لو تقيدت أحزاب الطبقة الوسطى بحلفها في الجبهة الوطنية المتحدة لتحرير السودان. ولكن هذا لا يمنع أن المستعمرين تحت ضغط الحركة الجماهيرية اضطروا للتراجع، وأن الاتفاقية تراجع من جانبهم يمكن استغلاله لصالح الشعب السوداني⁽²²⁾».

(و) موقف الجنوب من الاتفاقية

لم يشترك الجنوبيون في المحادثات التي أجرتها الأحزاب الشمالية مع حكومة ثورة 23 يوليو في القاهرة في أكتوبر 1952. فمع أن الحزب الجمهوري الاشتراكي كان الحزب الشمالي الوحيد الذي يضم في عضويته بعض الجنوبيين إلا أنهم لم يمثلوا في وفد الحزب في تلك المحادثات، ولا في الاتفاق الذي تمخض عنها. ولم يمثل الجنوبيون كذلك في اتفاق الأحزاب السياسية السودانية الذي وقع في 10 يناير 1953 مع أن الجنوب كان واحداً من المسائل الخمس التي عالجها الاتفاق.

في بيان صدر في ديسمبر 1952 اعترضت جماعة أطلقت على نفسها «لجنة جوبا السياسية» على التعديلات التي أدخلتها اتفاقيات القاهرة على مشروع قانون الحكم الذاتي. تكونت لجنة جوبا من 36 شخصاً يمثلون مراكز جوبا وتوريت وياي والزاندي. وكانت تضم أيضاً أشخاصاً من مديرتي أعالي النيل وبحر الغزال.

تشكك بيان «لجنة جوبا السياسية» في حسن نية قادة الأحزاب السياسية الشمالية وذلك لإبرامهم اتفاقيات مع الحكومة المصرية بدون استشارة الجنوب، وبدون اعتبار للاتفاق الذي توصلوا إليه مع الجنوب في عام 1947 وتم التعبير عن ذروته المنطقية في قانون الحكم الذاتي.

أكد البيان تمسك الجنوبيين بقانون الحكم الذاتي كما أقرته الجمعية التشريعية، وأنهم لن يقبلوا أي تعديلات تدخل عليه بدون موافقة جهاز تمثيلي ديمقراطي على هذه



روبرت هاو وعقيلته والياوران وأسرة السراي

التعديلات. واعترض البيان على رأي أهل الشمال بإجراء تقرير المصير خلال ثلاثة أعوام لأن الجنوب «ليس بعد في وضع يؤهله للدخول في إتحاد حر وديمقراطي مع الشمال. فالجنوب متخلف عن الشمال في الوقت الحاضر في مستوى التعليم وفي كل مجالات التطور. إن الجنوبيين يرغبون في بقاء الخدمة المدنية الحالية التي ساهمت بشكل رئيس في مستوى التطور الذي بلغه الشمال لتقوم بتوجيه الجنوبيين نحو نفس الهدف».

وانتهى بيان «لجنة جوبا السياسية» إلى أن الجنوبيين يتطلعون إلى اليوم الذي سيتمكنون فيه من الانضمام إلى الشمال في سودان حر ومتحد ومستقل «ولكنهم يشعرون بأن هذا لن يتم إلا حينما يصبحون في نفس مستوى الشمال. ولذلك ينبغي ألا تكون هناك فترة محددة لتقرير المصير⁽²³⁾».

لم تُشكل أحزاب سياسية في الجنوب إلا قبل انتخابات مرحلة الحكم الذاتي التي أُجريت بموجب المادة 7 من الاتفاقية. وفي يناير 1954 أي بعد الانتخابات اندمج الحزب الجنوبي المتحد والرابطة الجنوبية السياسية ليكونا معاً حزب الأحرار. وقد وقع على إعلان قيام هذا الحزب 23 عضواً من أعضاء البرلمان: 16 من مجلس النواب و7 من مجلس الشيوخ. جاء في الإعلان أن الحزب أُسس لحماية مصالح الجنوب وتجنب الدخول في

الصراع الطائفي. وجاء فيه كذلك أن الحزب يؤمن باستقلال السودان التام وسيعمل مع أي أحزاب شمالية تشاركه هذا الرأي.

أمن حزب الأحرار على الحاجة لقيام علاقات طيبة مع مصر والدول الأخرى. ولكنه أعلن معارضته القوية لأي شكل من الاتحاد مع مصر أو لأي سيطرة أجنبية على السودان. وأعلن كذلك أنه يهدف للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق المتخلفة والتي تشمل الجنوب والنوبة والفور والفونج.

أسندت رئاسة الحزب لبنجامين لوكي واختير استانسلاوس بياساما نائباً للرئيس وبوث ديو سكرتيراً عاماً وبالو لوقالي أميناً للصندوق. كما ضمت لجنة الحزب في مواقع أخرى غردون أيوم والفريد ألودو⁽²⁴⁾.

سيرد في الفصل الخامس أن حزب الأحرار تبني الدعوة لعقد مؤتمر جوبا الثاني في أكتوبر 1954 الذي قرر قيام اتحاد فيدرالي بين الشمال والجنوب في إطار السودان الموحد.

(ز) مكتب الحاكم العام

عندما أبرمت الاتفاقية كان يشغل منصب الحاكم العام منذ عام 1947 روبرت هاو. وهو أول دبلوماسي يتولى هذا المنصب. إذ عمل في سفارة المملكة المتحدة في إثيوبيا وفي ديوان وزارة الخارجية بلندن. خولت المادة 103 من قانون الحكم الذاتي الحاكم العام تعيين العدد اللازم من الموظفين لمعاونته في القيام بمسؤولياته. وبموجب هذه المادة عين وليام لوس مدير مديرية النيل الأزرق مستشاراً له للشؤون الدستورية والخارجية. كما عين جون كريك وجون دنكان مساعدين له. وانتدب من مكتب المحامي العمومي جاك مافروورداتو للعمل كمستشار قانوني بمكتب الحاكم العام. حري بالذكر أنه كان لوليام لوس إلمام واسع باتجاهات السياسة السودانية وخباياها. فقد عمل في الفترة 1948 - 1950 بالقسم السياسي بمكتب السكرتير الإداري حيث كان مسؤولاً عن الاستخبار السياسي والصحافة وملف مصر⁽²⁵⁾.

في 16 نوفمبر 1954 أُبلغ روبرت هاو وزير الخارجية أنتوني إيدن برغبته في الاستقالة لأسباب شخصية في تاريخ متكرر من عام 1955. قُبِلت إستقالة هاو وأُخلى منصب الحاكم العام في 3 يناير 1955. وفي 6 يناير 1955 أصدر مجلس الوزراء المصري مرسوماً بتوقيع

رئيسه جمال عبدالناصر بقبول استقالة هاو وتعيين الإسكندر نوكس هيلم خلفاً له وهو أيضاً دبلوماسي شغل عدة مناصب في الخارج كان آخرها سفير المملكة المتحدة بتركيا⁽²⁶⁾.

2- الحركة السياسية السودانية

إبان الفترة التي يتناولها هذا الكتاب، سيطر على الساحة السياسية السودانية إتجاهان: إتجاه استقلالي يدعو لاستقلال السودان التام، وإتجاه اتحادي يدعو إلى الاتحاد مع مصر.

كان حزب الأمة أكبر الأحزاب المنادية بإستقلال السودان. أنشئ هذا الحزب في يناير/ فبراير 1945 كتحالف بين طائفة الأنصار وزعماء العشائر ونفر من الخريجين الذين كانوا ينادون باستقلال السودان على أساس مبدأ «السودان للسودانيين». نص دستور الحزب على أن غرضه هو العمل للحصول على استقلال السودان بكامل حدوده الجغرافية مع المحافظة على العلاقات الودية مع مصر وبريطانيا. تعاون حزب الأمة مع إدارة السودان البريطانية من خلال مؤسسات التطور الدستوري وصولاً إلى الحكم الذاتي الكامل وتقرير المصير⁽²⁷⁾.

في نوفمبر 1945 أنشأ محمود محمد طه وآخرون الحزب الجمهوري. وقد أوجز غرض هذا الحزب في ست نقاط كان أهمها قيام حكومة سودانية جمهورية ديمقراطية حرة مع المحافظة على السودان بكل حدوده الجغرافية التي كانت قائمة آنذاك⁽²⁸⁾. كما أعلن في ديسمبر 1951 عن قيام حزب جمهوري إشتراكي وجاء في البند الثاني من دستوره أن أغراض الحزب هي استقلال السودان التام بحدوده الجغرافية، وقيام جمهورية اشتراكية مستقلة⁽²⁹⁾.

أما الحزب الذي كان يدعو للاتحاد مع مصر عند توقيع اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان في فبراير 1953 فقد كان الحزب الوطني الاتحادي. كان مولد هذا الحزب ثمرة لجهد قام به محمد نجيب رئيس وزراء مصر وصلاح سالم عضو مجلس قيادة ثورة 23 يوليو 1952 ووزير الارشاد القومي والدولة لشؤون السودان فيما بعد. شمل هذا الجهد إجراء وساطة وعقد مصالحات بين الأحزاب الاتحادية المختلفة بغرض توحيدها في

حزب واحد. إذ أن حكومة ثورة 23 يوليو كانت تعتقد أن هذا التوحيد سيحسم معركة تقرير المصير لصالح خيار ارتباط السودان بمصر الذي نصت عليه المادة 12 من الاتفاقية.

شمل التوحيد حزب الأشقاء (جناح الأزهري)، وحزب الاتحاديين، وحزب الأشقاء (جناح نورالدين)، وحزب وحدة وادي النيل، والجهبة الوطنية، وحزب الأحرار الاتحاديين. وأُعلن عن قيام الحزب الوطني الاتحادي بدار محمد نجيب بالقاهرة بعد اجتماع بدأ في مساء 31 أكتوبر 1952 وامتد حتى فجر أول نوفمبر 1952. أُسندت رئاسة الحزب لإسماعيل الأزهري، والوكالة لمحمد نورالدين، والسكرتارية لخضر حمد (حزب الاتحاديين)، وأمانة الصندوق لخلف الله خالد (الجهبة الوطنية)، واختير الطيب محمد خير (حزب الأحرار الاتحاديين) نائباً للسكرتير، وعبدالوهاب زين العابدين عبدالتام (حزب وحدة وادي النيل) نائباً لأمين الصندوق.

نص دستور الحزب الوطني الاتحادي على أن هدف الحزب هو إنهاء الوضع الحاضر، وجلاء الإستعمار الأجنبي، وقيام حكومة سودانية ديمقراطية في إتحاد مع مصر. وتُحدد قواعد هذا الإتحاد بعد تقرير المصير⁽³⁰⁾. من الواضح أن الدستور تجنب تحديد نوع الاتحاد المنشود بل أجل ذلك إلى ما بعد تقرير المصير لأن الأحزاب التي انضوت تحت لواء الحزب الوطني الاتحادي كانت تدعو لأنماط مختلفة من الاتحاد. فحزب وحدة وادي النيل وحزب الأشقاء (جناح نورالدين) كانا يدعوان لوحدة اندماجية كاملة، وكان الأحرار الاتحاديون فيدراليين، بينما كان حزب الاتحاديين يدعو إلى قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر على نظام الدومنيون. وأما حزب الأشقاء (جناح أزهري) فقد أثار الاحتماء بقرار تقرير المصير الذي اتخذه مؤتمر الخريجين في 2 إبريل 1945 والذي يدعو لقيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري. وحتى اندماجه في الحزب الوطني الاتحادي، فإن حزب الأشقاء (جناح أزهري) لم يفصح عن نوع الاتحاد الذي ينشد⁽³¹⁾.

على مسافة بعيدة من كافة الأحزاب الاتحادية كانت تقف الجبهة الوطنية. أسس الجبهة الوطنية مع آخرين الدرديري محمد عثمان وخلف الله خالد وميرغني حمزة وثلاثتهم كانوا من رجال الصف الأول في طائفة الختمية ومن ثقات السيد علي الميرغني وقد عُرف عنهم الميل إلى استتقلال السودان عن مصر وبريطانيا. ولكنهم كانوا يرغبون في قيام نوع من الارتباط مع مصر لأنها جار يرحى خيره، ولأن ذلك يحول دون قيام

ملكية محلية يكون على رأسها السيد عبدالرحمن المهدي⁽³²⁾. ولا عجب أن تفكك الحزب الوطني الاتحادي بدأ بخروج الجبهة الوطنية من الحزب على نحو ما سنورد في الفصل السابع من هذا الكتاب.

إن اختلاف الأحزاب الاتحادية لم يقتصر على نوع الاتحاد بل تعداه إلى صدق التوجه الاتحادي. فبالنسبة لحزب وحدة وادي النيل⁽³³⁾ وحزب الأشقاء (جناح نورالدين)⁽³⁴⁾ كان الاتحاد مع مصر عقيدة سياسية. وأما لحزب الأكثرية الجماهيرية ونعني بذلك حزب الأشقاء (جناح الأزهري)، فقد كان الاتحاد مع مصر مجرد أداة للتخلص من الحكم البريطاني. وسيرد في الفصل الثامن من هذا الكتاب أن إسماعيل الأزهري أبلغ وليام لوس مستشار الحاكم العام في 16 فبراير 1954 أن معظم الناس في البلاد شعروا لبعض الوقت أنه من الأسهل والعملي التحالف بشكل مؤقت مع مصر ليتخلصوا من البريطانيين. غير أن هذا لا يعني أنهم كانوا يرغبون في وضع أنفسهم تحت المصريين. وسيرد في نفس الفصل أن الحزب الوطني الاتحادي فقد ثلاثة من مكوناته عندما تحول من مبدأ الاتحاد مع مصر إلى الاستقلال التام. والمكونات الثلاثة هي حزب وحدة وادي النيل، وحزب الأشقاء (جناح نورالدين)، وحزب الأحرار الإتحاديين.

لم ترفع الحركة السودانية للتحرر الوطني (الحزب الشيوعي فيما بعد) شعار وحدة وادي النيل بل تبنت شعار الحركة المصرية للتحرر الوطني الداعي للكفاح المشترك للشعبين المصري والسوداني، وحق الشعب السوداني في تقرير مصيره. وقد وصف عبدالخالق محجوب شعار وحدة وادي النيل بأنه تعبير عن العجز السياسي والاقتصادي للطبقة الوسطى السودانية أكثر منه تعبيراً عن رغبة الجماهير في التحرر من عسف الاستعمار البريطاني⁽³⁵⁾.

رفضت جماعة الإخوان المسلمين دعوة الاتحاد مع مصر لأنها قامت على العاطفة الجامحة، ولم تكتمل لها عوامل النضج. ولأن الارتباط مع مصر يعني الارتباط بالدكتاتورية العسكرية التي حددت موقفها من الصراع العالمي، ووقفت بجانب الغرب⁽³⁶⁾.

3- انتخابات مرحلة الحكم الذاتي

نصت المادة 7 من اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان لعام 1953 على تشكيل لجنة الانتخابات من سبعة أعضاء ثلاثة منهم من السودانيين يعينهم الحاكم

العام بموافقة لجنته وعضو مصري وعضو من المملكة المتحدة وعضو من الولايات المتحدة الأمريكية وعضو من الهند تعينهم حكوماتهم على أن يكون العضو الهندي رئيساً للجنة. وقد نص الملحق رقم 2 من الإتفاقية على مهام وسلطات اللجنة وقد كان بضمونها الإشراف على الاعداد للانتخابات وإجراؤها وكفالة حيدتها وكذلك دراسة مشروع قواعد الانتخابات وإعادة النظر فيه إذا اقتضى الأمر ذلك. من ثم إصدار القواعد اللازمة لإجراء الانتخابات في أقرب فرصة ممكنة بحيث تتم في وقت واحد في جميع أرجاء السودان إذا كان ذلك عملياً.

أصدر الحاكم العام في 8 ابريل 1953 الإعلان بتعيين لجنة الانتخابات. وطبقاً للمادة 7 عُنِ الهندي سكومارسن رئيساً للجنة. وعين عبدالفتاح حسن الذي كان يشغل منصب أركان حرب القوات المصرية في السودان ممثلاً لمصر، وبني الذي كان يشغل في السابق مراقب الأمن بالسودان ممثلاً للمملكة المتحدة، ووريك بيركنز ممثلاً للولايات المتحدة الأمريكية. وعين في اللجنة ثلاثة من السودانيين هم: عبدالسلام الخليفة عبدالله الذي كان ينتمي لحزب الأمة وشغل في الجمعية التشريعية منصب وكيل الوزارة للداخلية، وخلف الله خالد وكان أميناً لصندوق الحزب الوطني الاتحادي، وغردون بولي من جنوب السودان.

عندما أُغلقت قوائم الناخبين في 30 سبتمبر 1953 كان عدد الناخبين الذين تم تسجيلهم في الدوائر الإقليمية 1ر687ر000 ناخب من عدد السكان المقدر بحوالي 8ر271ر000 نسمة أي بنسبة 20 في المائة من العدد التقديري للسكان مع ملاحظة أن المرأة لم تكن تتمتع آنذاك بحق التصويت إلا في دوائر الخريجين حيث ضمت قوائم الناخبين لتلك الدوائر 15 امرأة. وعندما أُغلق باب الترشيح بعد يوم 12 أكتوبر 1953 كان عدد المرشحين في الدوائر الإقليمية لمجلس النواب 282 مرشحاً. وقد فاز 10 من هؤلاء بالتزكية.

بدأ فرز الأصوات وإعلان النتائج ابتداءً من 28 نوفمبر 1953. وبحلول يوم 13 ديسمبر كانت كل النتائج قد أُعلنت وبذلك اكتملت أول انتخابات برلمانية تجري في السودان. حصل الحزب الوطني الاتحادي على 51 مقعداً في مجلس النواب، وحزب الأمة على 22 مقعداً، والحزب الجمهوري الاشتراكي على 3 مقاعد، وحزب الجنوب على 10



إسماعيل الأزهرى رئيس الوزراء

مقاعد، وحزب جنوبي آخر على مقعدين، والجهة المعادية للاستعمار (واجهة الحزب الشيوعي) على مقعد واحد والمستقلون على 8 مقاعد.

في دوائر الخريجين صوت 1849 من الخريجين المسجلين وكان عددهم 2247 خريجاً. وقد نال مبارك زروق أكبر عدد من الأصوات يليه محمد أحمد محجوب، فخضر حمد ثم حسن الطاهر زروق لإبراهيم المفتي.

لاحظ وليام لوس أن القوة النسبية لحزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي في

مجلس النواب لا تعكس بأي حال جملة الأصوات التي حصل عليها كل من الحزبين في دوائر الإنتخاب المباشر. فقد صوت حوالي 221ر229 ناخب لمرشحي الحزب الوطني الاتحادي وحصل على 43 مقعداً. وصوت حوالي 822ر190 ناخب لمرشحي حزب الأمة ولكنه لم يحصل إلا على 22 مقعداً. وأرجع لوس ذلك إلى أن متوسط عدد الناخبين في مناطق نفوذ الختمية في المدن وفي مديرتي كسلا والشمالية كان أقل من متوسط عدد الناخبين في الدوائر الأخرى. وحرى بالذكر أن لجنة الانتخابات لفتت النظر في تقريرها الختامي إلى الاختلافات الشاسعة في حجم الدوائر وأوصت بإعادة توزيعها⁽³⁷⁾.

4- اليوم المعين: 9 يناير 1954

سبق لنا القول إن اليوم المعين هو التاريخ الذي يشهد فيه الحاكم العام بأن مؤسسات الحكم الذاتي وهي مجلس الوزراء ومجلس النواب ومجلس الشيوخ قد تم تكوينها وهو أيضاً بموجب المادة 9 من الاتفاقية التاريخ الذي تبدأ فيه فترة الإنتقال.

حاولت المعارضة دون نجاح إقناع الحزب الوطني الاتحادي باختيار أشخاص مستقلين لرئاسة مجلسي النواب والشيوخ. ففي أول يناير 1954 أختير إبراهيم المفتي رئيساً لمجلس

النواب حيث حصل على 54 صوتاً بينما حصل المرشح المستقل عبدالفتاح محمد المغربي على 43 صوتاً. وفي مجلس الشيوخ حصل مرشح الحزب الوطني الاتحادي أحمد محمد يسن على 34 صوتاً بينما حصل المرشح المستقل أحمد محمد صالح على 14 صوتاً.

وافق الحاكم العام ولجنته على اختيار أحمد محمد يسن رئيساً لمجلس الشيوخ. ولكنه لم يوافق على اختيار إبراهيم المفتي رئيساً لمجلس النواب لأنه عضو بارز في حزب سياسي وقبلت لجنته ذلك. وانتخب بالاجماع بدلاً عنه بابكر عوض الله الذي كان يعمل قاضياً بالأبيض.

في 6 يناير 1954 انتُخب إسماعيل الأزهري رئيساً للوزراء إذ حصل على 56 صوتاً. وحصل المرشح المستقل محمد أحمد المحجوب على 37 صوتاً⁽³⁸⁾. وحري بالذكر أن المحجوب تعاون مع حزب الأمة في إطار الجبهة الاستقلالية ولكنه لم ينضم إلى الحزب ويصبح عضواً فيه إلا بعد استقلال السودان في يناير 1956⁽³⁹⁾.

قدم إسماعيل الأزهري في مساء 8 يناير 1954 أعضاء وزارته إلى الحاكم العام وقد كانت كما يلي: إسماعيل الأزهري رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية، محمد نور الدين: الأشغال، ميرغني حمزة: المعارف والزراعة والري، حماد توفيق: المالية، خلف الله خالد: الدفاع، إبراهيم المفتي: الإقتصاد والتجارة، علي عبدالرحمن: العدل، أمين السيد: الصحة، مبارك زروق: المواصلات، وبولين ألي، وسانتينو دنق وداك دي. ولم تسند للوزراء الجنوبيين حقائب وزارية⁽⁴⁰⁾.

يلاحظ أن التشكيل الوزاري تخطى خضر حمد سكرتير الحزب الوطني الاتحادي. وتخطى كذلك اثنين من أقطاب حزب الأشقاء (جناح أزهري) هما يحيى الفضلي ومحمد أحمد المرضي.

5- وكالة الشؤون الخاصة

بموجب محضر متفق عليه اتفقت الحكومتان المصرية والبريطانية على إنشاء منصب وكيل وزارة في السودان يتولاه سوداني ليعمل كحلقة اتصال بين الحاكم العام ومجلس

الوزراء السوداني وتكون مهمته الإعداد لتمثيل السودان في المؤتمرات الفنية فحسب. عُيِّن لشغل هذا المنصب عقيل أحمد عقيل الذي كان آنذاك ضمن هيئة تحرير صحيفة «العلم» الناطقة بلسان الحزب الوطني الاتحادي.

عُيِّن خليفة عباس العبيد الذي كان يعمل مديراً لحركة السكة حديد بمنطقة الخرطوم مساعداً لعقيل. وقد ورد في إحدى مراسلات مكتب المفوض التجاري البريطاني بالخرطوم أن خليفة موظف جيد وسيبعث إلى إنجلترا في أغسطس 1955 لحضور دورة الملتحقين الجدد بوزارة الخارجية البريطانية بصفة مراقب⁽⁴¹⁾.

ربما تكون وكالة الشؤون الخاصة النواة الأولى لوزارة الخارجية السودانية. إذ لم تكن للسودان آنذاك في الخارج سوى وكالات في لندن والقاهرة يديرها بريطانيون ويساعدهم سودانيون ينتدبون من السلك الإداري ومن الشرطة. وفي صدر الخمسينيات أنشأت حكومة السودان بصفة غير رسمية مكاتبتي اتصال Liaison Offices أحدهما في جدة لرعاية شؤون الحجاج السودانيين، والآخر في أسمرأ عهد بأمره إلى محمد عثمان يسن⁽⁴²⁾. وقد ورد في إحدى الوثائق البريطانية أنه قد أظهر قدراً كبيراً من الذكاء والقدرة على التكيف، وفي نهاية كل عام كان يرسل تقارير مفيدة وموزونة⁽⁴³⁾.

تعتبر موافقة مصر بموجب المحضر المتفق عليه على تمثيل السودانيين في المؤتمرات الفنية تطوراً مهماً في الموقف المصري إزاء هذه المسألة. فملحق المادة 11 من معاهدة سنة 1936 نص على أحكام تتعلق بالطريقة التي تصبح بها الاتفاقيات الدولية سارية في السودان، ولكنه لا ينص على مسألة تمثيل السودان في المؤتمرات الدولية، الأمر الذي أثار لسنوات عديدة خلافاً بين مصر وبريطانيا. فقد كان من رأي الحكومة المصرية أن السودان ليس له بمفرده حق التمثيل في المؤتمرات الدبلوماسية أو الفنية لأنه جزء لا يتجزأ من مصر. أما الحكومة البريطانية فقد كانت ترى أنه يجوز للسودان أن يشارك بممثلين في المؤتمرات الفنية، وأن يكون له تمثيل منفصل عن دولتي الحكم الثنائي في المنظمات الدولية الفنية مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الزراعة والأغذية، أسوة بالدول التي لا تتمتع بالحكم الذاتي. وقد فوت هذا الخلاف على السودان المنافع التي كان يمكن أن يجنيها من العلاقات الدولية⁽⁴⁴⁾.

6- التمثيل القنصلي الأجنبي في السودان

نصت المادة العاشرة من اتفاقية 19 يناير 1899 بين مصر والسودان بشأن إدارة السودان على أنه لا يجوز تعيين قناصل أو نواب قناصل أو وكلاء قناصل في السودان ولا يصرح لهم بالإقامة فيه قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية. توقع كرومر قنصل بريطانيا العام في مصر ومهندس الاتفاقية بأن يطعن في حكم هذه المادة أولئك الذين يظنون أن مركز السودان لا يختلف عن الأقاليم العثمانية الأخرى. وتوقع كذلك أن يرتب هذا الحكم مشقة للأوروبي الذي يتزوج أو يدفن في السودان. لذلك نصح كرومر الأوروبي الذي يرى أنه من المهم أن يصدق قنصل بلاده على زواجه أو موته، أن يبقى في الإقليم الواقع شمال خط عرض 22 درجة شمال.

حتى استقلال السودان في أول يناير 1956 لم يُسمح لأي قنصل بالإقامة في السودان. وكانت حكومة السودان تستند في تبرير ذلك إلى مركز السودان كإقليم خاضع لسيادة ثنائية وما سيترتب على ذلك من صعوبة تحديد الجهة التي ستصدر براءة التعيين *exequatur*.

ويبدو أن إدارة السودان البريطانية لم تكن تشجع إقامة قنصليات أجنبية في السودان. ففي عام 1945 وبسبب وجود عسكريين من الولايات المتحدة الأمريكية في السودان، استفسرت البعثة الدبلوماسية للولايات المتحدة في القاهرة نظيرتها البريطانية عن مسألة إقامة تمثيل قنصلي أمريكي في السودان. وقد كان واضحاً مما كتبه الحاكم العام حول هذه المسألة أنه لم يكن يرحب بتعيين قنصل أمريكي أو أي قنصل أجنبي في السودان. إذ قال إنه لا يوجد مبرر لإعطاء معاملة خاصة للولايات المتحدة لقلّة رعاياها وضالّة مصالحها التجارية. وأضاف أنه حتى في حالة الجاليات الكبيرة مثل الجالية الإغريقية، فإنه لا توجد مصالح تجارية أو غيرها تشغل وقت القناصل مما سيغريهم بالانغماس في التآمر السياسي⁽⁴⁵⁾.

7- مكاتب الاتصال الأجنبية⁽⁴⁶⁾ Liaison Offices

إبتداءً من عام 1950 شرع الحاكم العام في إعطاء موافقته على إقامة مكاتب اتصال أجنبية في السودان. ففي يوليو 1949 طلبت فرنسا السماح لها بتعيين ممثل في السودان.

وبما أن فرنسا لم يكن لها مصالح تجارية تذكر في السودان فقد سُمح لها في فبراير 1950 بتعيين ضابط اتصال في السودان Liaison Officer ليعالج المسائل الإدارية والمالية المرتبطة بعبور حجاج أقاليم غرب أفريقيا الفرنسية الأراضي السودانية للوصول إلى البحر الأحمر. ويلاحظ أن طلب تعيين ضابط الإتصال الفرنسي قد قدم مباشرة إلى الحاكم العام الذي خاطب الحكومة الفرنسية بالموافقة مباشرة. ولم يطلب الحاكم العام موافقة الحكومة المصرية. أما الحكومة البريطانية فقد كانت على علم بالطلب الفرنسي ووافقت عليه بصفة غير رسمية.

وفي سبتمبر 1952 تم تعيين ضابط اتصال أمريكي. وذكر أن الغرض من ذلك كان وضع وزارة الخارجية الأمريكية في الصورة بشكل أكمل بشأن التطورات السياسية في السودان. وقد كان جوزيف سويني أول من شغل هذا المنصب. ويبدو أنه لم يترك إنطباعاتاً حسناً لدى الدوائر البريطانية في السودان لكثرة انتقاده لمجريات الأمور في السودان. كما كان يبالغ في تصوير الأوضاع في السودان في التقارير التي كان يبعث بها إلى وزارة خارجية بلاده. وقد قيل عنه في الوثائق البريطانية إنه كان يتبنى موقف القوى المعادية للاستعمار في كل مسألة، وبأنه يؤدي دور شاهد اتهام للإدارة البريطانية⁽⁴⁷⁾. وفي إحدى رسائله إلى وزير خارجية بريطانيا أنتوني إيدن، قال المفوض التجاري البريطاني «إن العمل الجدير بالتقدير الذي قام به العضو الأمريكي في لجنة الانتخابات، وفعاليات ضابط الاتصال الأمريكي، لم ينجح في كسب العطف نحو أمريكا التي كانت تعتبر مجرد مزيج من شريكة استعمارية لبريطانيا، ومصدر لمساعدات النقطة الرابعة وغيرها من المساعدات المجانية⁽⁴⁸⁾».

سبق أن ذكرنا أن المادة 6 (أ) من اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير لسنة 1953 نصت على أن يظل الحاكم العام مسؤولاً مباشرة أمام الحكومتين المصرية والبريطانية فيما يتعلق بالشؤون الخارجية. وورد حكم مماثل لهذا في المادة 12 (2) من قانون الحكم الذاتي. ولكن بالرغم من هاتين المادتين استمر الحاكم العام في إعطاء الموافقة على إقامة مكاتب اتصال دون الرجوع إلي الحكومتين المصرية والبريطانية. فصرح بإقامة مكتب اتصال إثيوبي وآخر يوناني. وقد أفتى المستشار القانوني لوزارة الخارجية البريطانية بأن المادتين 6 (أ) و 12 (2) لا تعنيان أن الحاكم لا يستطيع القيام بأي إجراء يتعلق بالشؤون الخارجية بدون الحصول على الموافقة المسبقة لدولتي الحكم الثنائي، وإنما تعنيان أنه

سيكون مسؤولاً للدولتين عما قام به فعلاً. فإذا كانت هنالك ممارسة مستقرة اعتاد الحاكم العام بمقتضاها القيام بمهام محدودة تتعلق بالشؤون الخارجية، فيإمكانه الإستمرار في ذلك غير أنه سيطر مسؤولاً لدولتي الحكم الثنائي عما يفعل. وهكذا فيإمكانه الإستمرار في التصريح بقيام بعثات غير رسمية قياساً على مكثبي الاتصال الفرنسي والأمريكي بدون تخويل من دولتي الحكم الثنائي. ولكن تعيين قناصل يتجاوز أي شيء تعود الحاكم العام القيام به من قبل. ولذلك ينبغي عليه الحصول على موافقة دولتي الحكم الثنائي قبل أن يصرح بإقامة قنصليات أجنبية في السودان⁽⁴⁹⁾.

8- مكتب المفوض التجاري للمملكة المتحدة

في مارس 1953 أنشأت المملكة المتحدة مفوضية تجارية في الخرطوم. ففي مؤتمر صحفي عقد في الخرطوم في 25 مارس 1953، قال سلوين لويد وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطاني إن إنشاء المفوضية يمثل اعترافاً بتغير العلاقة بين الحكومة البريطانية وحكومة السودان نتيجة لإبرام اتفاقية عام 1953 بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير، إذ لم يعد ملائماً أن تعالج حكومة السودان المسائل البريطانية البحتة.

كان يعمل في المفوضية موظفون من الخدمة الخارجية للمملكة المتحدة. أما غرضها فقد كان خدمة المصالح التجارية وأي مصالح بريطانية أخرى. وقد وضع إنشاء المفوضية الحكومة البريطانية على قدم المساواة مع الحكومة المصرية لأنه بموجب معاهدة سنة 1936 سُمح للحكومة المصرية بتعيين خبير اقتصادي للخدمة في السودان. ولكن الحكومة المصرية قابلت إنشاء المفوضية بكثير من الريبة⁽⁵⁰⁾.

بالرغم من اسم المفوضية إلا أنها كانت في واقع الأمر ممثلية دبلوماسية مرتبطة بوزارة الخارجية البريطانية، وتوجه مراسلاتها وتقاريرها إليها. كان ديريك ريتشيز وهو دبلوماسي بريطاني، أول من شغل هذا المنصب، وخلفه في الأشهر الأخيرة من عام 1954 آدمز. وسيلاحظ القارئ من خلال فصول هذا الكتاب أن المفوض كان يقابل أقطاب الحكومة والمعارضة، ويبحث إلى حكومته بأخبار السودان أولاً بأول مشفوعة بتحليل دقيق للأوضاع السياسية واتجاهات الرأي العام.

9- السياسة البريطانية الجديدة في السودان

في كتابه المؤرخ في أول يناير 1954 إلى روبرت هاو الحاكم العام، حدد أنتوني إيدن وزير الخارجية البريطاني معالم سياسة حكومته في السودان بعد الانتخابات البرلمانية. وقد كانت كما يلي:

أولاً: إن الانتخابات قد أوضحت قوة طائفة الختمية، وخطورة أي سياسة توحيدهم في العداء ضد الحكومة البريطانية. ولكن يجب عدم التسرع في التخلي عن السيد عبدالرحمن المهدي كجزء من محاولة لإقامة علاقات أفضل مع السيد علي الميرغني. فبالرغم من الضعف الذي أظهرته طائفة الأنصار، فإنها لا تزال، وستبقى في المستقبل المنظور، الأساس الصلب الوحيد للحركة الاستقلالية. ولكن الوضع ربما يتغير إذا اتحد الختمية كقوة مؤيدة للاستقلال.

ثانياً: إن السياسة البريطانية الفورية يجب أن تكون تشجيع السيد عبدالرحمن على تكوين حزب ومعارضة فاعلة، وذلك بتوحيد كافة العناصر الاستقلالية التي لا تنتمي إلى طائفة الأنصار. وكذلك التأكيد لهم بأن موقف الحكومة البريطانية من قضية الاستقلال ثابت. وفي ذات الوقت يجب التوضيح للأنصار بأن الحكومة لا بد لها من تنمية علاقات مع السيد علي الميرغني ومع الحكومة الجديدة لأن هذا هو السبيل الدستوري الوحيد للمضي قدماً. فالحكومة البريطانية لا ترغب في أن تدفع بهم بلا عودة إلى أحضان المصريين.

ثالثاً: في ضوء ما تقدم يجب إتخاذ سياسة حذرة لبناء الجسور مع الحزب الوطني الاتحادي، وترقية أي اتجاهات بداخله للابتعاد عن المعسكر المصري. إن مسألة العلاقة بين السودان ومصر هي التي يمكن أن تحدث مثل هذا الحراك أو تفكك الحزب. إن المصريين سيحاولون بقدر المستطاع منع إثارة هذه المسألة. ولذلك فإن مصالحنا تقتضي إثارتها، وألا يكون بمقدور المصريين والحزب الوطني الاتحادي تجنبها أو إهمالها.

رابعاً: تدرك الحكومة البريطانية أنه في الوضع الجديد سيكون تأثير الحاكم العام ومستشاريه محدوداً. إن إقامة علاقات ثقة مع الحكومة الجديدة ستوقف على مقدرة الحاكم العام إقناعها -أي الحكومة الجديدة- بأنه يعمل كرئيس دستوري

للإدارة، وأن الموظفين البريطانيين سيخدمون بإخلاص الحكومة التي في السلطة. ولذلك فإن أي أعمال موجهة لخدمة المصالح البريطانية، أو تنم عن تأمر مع المعارضة ستعرض هذه السياسة للخطر.

خامساً: بموجب الدستور الجديد فإنه يحق للحاكم العام ومستشاريه أن يكونوا على اتصال منتظم بالوزراء الجدد وأن يتلقوا منهم أوفى المعلومات. إن وضع الحاكم العام لا يمنعه من إسداء النصح في كل ما يكون في مصلحة السودان. ولكن فيما يتعلق بدولتي الحكم الثنائي، فإنه يكون لازماً على الحاكم العام أن يكون محايداً بقدر المستطاع. غير أن الحياد لا يشمل الوضع الذي تكون فيه مصالح السودان مهددة بتدخل أو أي إجراء آخر من قبل إحدى الدولتين. إذ يتعين على الحاكم العام مقاومة ذلك بقدر المستطاع. وقد تنشأ ظروف تحتم على الحاكم العام حماية ما يمكن تكييفها كمصالح بريطانية بحتة. وليس المقصود حماية حقوق الموظفين البريطانيين فحسب، وإنما كذلك مطالبة المصريين المشاركة في تشغيل مكتب الحاكم العام.

سادساً: إن على الموظفين البريطانيين في الإدارة أن يبتعدوا عن السياسة وأن يكونوا مستخدمين محايدين ومخلصين للحكومة الجديدة. ولكن وبدون أن يتخلوا عن الحياد والإخلاص، فإنهم سيكونون في وضع يمكنهم من التأثير الإيجابي على السياسة. ولذلك ينبغي أن يُعطوا بعض الإرشاد عن الوجهة التي تتخذها مشورتهم أو نصحتهم. ونقترح في هذا الصدد أن تقوم لجنة من كبار الموظفين البريطانيين بشكل غير رسمي بمناقشة مثل هذه المسألة ويقرروا بشأن التوجيه الذي يريدون إيصاله شفاهة إلى مرؤوسيهم البريطانيين.

سابعاً: سيكون من الصعب بشكل متزايد على الحاكم العام ومستشاريه إقامة اتصالات مع السياسيين من كل الأحزاب. لذلك من الضروري أن يكون للحكومة البريطانية ممثل في السودان يقوم بهذه المهمة ويكون منفصلاً عن الحاكم العام ومكتبه. لقد هاجم قادة الحزب الوطني الاتحادي والإعلام المصري مكتب المفوض التجاري البريطاني في الشهور الأخيرة، ومن المحتمل أن يقوموا بمحاولة لإزاحته. فعلى الحاكم العام مقاومة هذه المحاولة، وأن يكون مستعداً إذا دعت الضرورة لاستخدام مسؤوليته الخاصة لدولتي الحكم الثنائي عن العلاقات الخارجية⁽⁵¹⁾.

قبل الحاكم العام السياسة البريطانية الجديدة في إطارها العام وعرض لبعض الصعوبات التي تقابلهم. وأوضح أنهم منذ الانتخابات قاموا بأقصى ما في وسعهم للحفاظ على علاقات ودية مع حزب الأمة وحثهم والمجموعات الاستقلالية الأخرى، وبدون تطفل، على تشكيل معارضة قوية، وفي الوقت ذاته بناء الثقة بينهم وبين الحزب الوطني الاتحادي. ولكن الحاكم العام نبه إلى أن هذين الهدفين قد يتعارضا مع بعضهما البعض ثم أبرز النقاط التالية:

(أ) إن السودانيين سواء كانوا من الحزب الوطني الاتحادي أو حزب الأمة أو رجل الشارع، لم يفيقوا بعد لحقيقة أن السلطة الفاعلة في القطر قد انتقلت من البريطانيين إلى حكومة سودانية محضة. إن الاتفاقية ستكون مؤهلة للجميع باستثناء الحزب الوطني الاتحادي. فحزب الأمة يبدي إستياءً لعجزنا عن كبح النزعات الموالية لمصر في حكومة الحزب الوطني الاتحادي ويلومنا على الخسائر التي جلبوها إلى حد كبير على أنفسهم. أما عامة الناس فقد تملكهم الحيرة عند ظهور أولى الأمارات على أن البريطانيين لم تعد لهم الكلمة الفصل في السيطرة على الأمور. وأما أقبح صور الاتفاقية فستكون في الجنوب حيث أن الإحلال السريع للإداريين الشماليين محل البريطانيين سيكون الأمانة الخارجية لنهاية سلطة ومكانة الإدارة البريطانية. وكما في معظم البلاد الشرقية، فإن ما يعتد به في هذا الجزء من العالم هو السلطة مهما كان تأثيرها الإفسادي. وعندما يُدرك تماماً أن الموظفين البريطانيين قد أصبحوا مستخدمين ولم يعودوا سادة فإن قدرتنا على التأثير في الأمور ستتضاءل سريعاً.

(ب) إن هدفنا هو أن نجعل الدستور يعمل ولننفع ذلك فيتعين علينا أن نتعاون مع الحكومة السودانية، وبالتالي مع الحزب الوطني الاتحادي. وإذا تعارض هذا الهدف مع الاحتفاظ بثقة وصداقة حزب الأمة وغيره من السودانيين المؤيدين للاستقلال، فإن الهدف يجب أن يسود طالما ظلت سياسات الحكومة وأعمالها في حدود الدستور والاتفاقية.

(ج) إن الطريقة المؤثرة لتفعيل سياسة منع مصر من السيطرة على السودان في نهاية الأمر، هي أن نبين للحزب الوطني الاتحادي - خصوصاً طائفة الختمية، أنه ليس هناك ما يخشونه من البريطانيين. وبذلك يقللوا من حاجتهم المفترضة للاعتماد على التأييد المصري.

(د) إن إساءة النصح للحكومة ينبغي أن يسبقه خلق المناخ الذي يمكن فيه لهذا النصح أن يُسدى ويُنظر فيه، وذلك بالتغلب على ارتياب وزراء الحزب الوطني الاتحادي وقلة خبرتهم. ومما يزيد من صعوبة هذه المهمة أن الحزب الوطني الاتحادي له زمرة أخرى من المستشارين المصريين الذين كان معهم على اتصال منتظم لسنوات عديدة، والذين لن يدخروا جهداً للحفاظ على دورهم كمرشد ومستشار للحكومة الجديدة⁽⁵²⁾.

سيرد في الفصل الرابع من هذا الكتاب أن وليام لوس مستشار الحاكم العام أثار مسألة التعارض بين هدي سياسة الحكومة البريطانية الجديدة في السودان أي المحافظة على علاقات ودية مع حزب الأمة وبناء الثقة مع الحزب الوطني الاتحادي. وقد نشأ ذلك في إطار اقتراح لوس للاقترب الإيجابي من الحزب الوطني الاتحادي.

10- تنحية إبراهيم أحمد من عضوية لجنة الحاكم العام

سبق أن ذكرنا أن إبراهيم أحمد والدرديري محمد عثمان قد رُشحا لعضوية لجنة الحاكم العام. ولكن بموجب المادة 4 من الاتفاقية، فإن تعيينهما يتطلب موافقة البرلمان السوداني. ومنذ يناير 1954 كان واضحاً أن الحزب الوطني الاتحادي سيستخدم أغلبيته البرلمانية لحجب الموافقة على تعيين إبراهيم أحمد وتعيين أحد أعضائه بدلاً عنه. مما سيعني أن العضوين الاتحاديين والعضو المصري سيشكلون أغلبية في اللجنة وسيكون رئيس اللجنة الباكستاني والعضو البريطاني بلا حول ولا قوة. ومن جانبها رأت المعارضة أن ذلك يتعارض مع روح الاتفاقية وسيقضي على حياد اللجنة ومن المحتمل أن يخلق وضعاً خطيراً⁽⁵³⁾.

خلال وجوده في الخرطوم في الأسبوع الأول من مارس 1954 أبلغ سلوين لويد وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطاني الحاكم العام بأنه إذا كان موقف رئيس الوزراء إسماعيل الأزهري من مسألة تعيين إبراهيم أحمد غير مرضٍ فإمكانه التهديد بإعلان حالة طوارئ دستورية وإفهام الحكومة بأنها -أي حالة الطوارئ- ستستمر حتى تتفق الحكومة والمعارضة على تشكيل مرضٍ للجنة الحاكم العام⁽⁵⁴⁾. وكانت تلك تعليمات تلقاها سلوين لويد من لندن. فقد قررت الحكومة البريطانية تخويل الحاكم العام



إبراهيم أحمد

تهديد رئيس الوزراء بإعلان حالة طوارئ دستورية إذا اختل توازن لجنة الحاكم العام. وتعهدت بتوفير الدعم للحاكم العام إذا قرر أنه من الضروري إعلان حالة طوارئ دستورية. وفي ذات الوقت أمرت الحكومة البريطانية رؤساء الأركان بتجهيز كتيبتين وسرب طائرات في منطقة قناة السويس لتكون على أهبة الاستعداد للتحرك إلى الخرطوم خلال 24 ساعة⁽⁵⁵⁾. من المحتمل أن يكون الاستعداد العسكري هذا قد تم على خلفية الاضطرابات التي حدثت في الخرطوم في أول مارس 1954 والتي ستكون موضوع الفصل الثاني من هذا الكتاب.

في لقاء مع لوس في الأسبوع الأخير من مارس 1954 أبدى أزهرى قبولاً للتوصل إلى حل وسط ولكنه سرعان ما عاد وقال إن الحزب الوطني الاتحادي مصمم على إبعاد إبراهيم أحمد. ومن ثم طرح أزهرى يعقوب عثمان كبديل لإبراهيم أحمد. ولكن لوس أشار إلى أن حزب الأمة لن يقبل ذلك لأن يعقوب عثمان استقال من حزب الأمة في سنة 1953 ومن غير المحتمل أن يعتبروه مستقلاً. وعندما اقترح أزهرى سرسيو إيرو عضو مجلس الشيوخ، قال لوس إن تلك ستكون كارثة. وأضاف لوس أنه إذا كان البديل لإبراهيم أحمد لا بد أن يكون جنوبياً، فيمكن النظر في تعيين غردون بولي الذي كان عضواً في لجنة الانتخابات ولم يُعرف له أي انتماء حزبي⁽⁵⁶⁾.

على أية حال، في 21 أبريل 1954 وافق مجلس النواب على تعيين الدريديري محمد عثمان، وحجب الموافقة على تعيين إبراهيم أحمد، ووافق على إحلال سرسيو إيرو محله. وكان استبعاد إبراهيم أحمد بأغلبية 52 صوتاً مقابل 42 صوتاً⁽⁵⁷⁾.

رحب الجنوبيون بتعيين جنوبي عضواً في لجنة الحاكم العام ولكنهم جادلوا بأنه كان ينبغي أن يكون من دعاة استقلال السودان⁽⁵⁸⁾. ولم يعلن الحاكم العام حالة طوارئ

دستورية. فقد كان من رأيه أن الإخلال بالتوازن في اللجنة لوحده ليس أساساً قانونياً كافياً لإعلانها. فحالة الطوارئ الدستورية تُعلن لتجنب انهيار وشيك للقانون والنظام⁽⁵⁹⁾.

لم ينفذ حزب الأمة تهديده بالانسحاب من البرلمان أو مقاطعته، ربما لأن ذلك كان سيفقد المعارضة مكونها الجنوبي أي حزب الأحرار. ولكن الصديق المهدي رئيس حزب الأمة بعث برسالة إلى دولتي الحكم الثنائي جاء فيها أن الحكومة الاتحادية بترشيحها سرسيو إيرو العضو بالحزب الوطني الاتحادي قد أهدرت الدستور نصاً وروحاً. ونتيجة لذلك أصبح من المستحيل تهيئة الجو الحر المحايد المنصوص عليه في الاتفاقية. وجاء فيها أيضاً أن تكوين اللجنة يعطي دعاة الوحدة الهيمنة الكاملة على السلطة العليا في البلاد، لأن المندوب المصري والعضوين السودانيين أغلبية في اللجنة، ولن تجد الفكرة الاستقلالية تعبيراً في اللجنة التي فقد رئيسها سلطته وبالتالي المشروعية لوجوده. وفي ختام رسالته أهاب رئيس حزب الأمة بدولتي الحكم الثنائي التدخل لإيقاف الإجراء الذي اتخذته الحكومة حتى لا تصبح الاتفاقية غير ذات موضوع⁽⁶⁰⁾.

هوامش الفصل الأول

- 1- أنظر نص الاتفاقية في: السودان: الكتاب الأخضر الذي أصدرته في سنة 1953 رئاسة مجلس الوزراء بجمهورية مصر عن السودان من 13 فبراير 1841 إلى 12 فبراير 1953، ص 384.
- 2- المادة 1.
- 3- المادة 2.
- 4- المادة 9 من الاتفاقية والمادة 2 من قانون الحكم الذاتي.
- 5- المادة 8.
- 6- البنود 1 و5 من الملحق.
- 7- المادة 9.
- 8- المادة 11.
- 9- المادة 10.
- 10- المادة 10.
- 11- المادة 12.
- 12- المادة 3.
- 13- المادة 6 (أ).
- 14- المادة 4.
- 15- البند 6 من الملحق.
- 16- Daly, Imperial Sudan, The Anglo-Egyptian Condominium 1934-1956 (1991), P. 353-354.
- 17- Minute by Mavrogordato dated 8 January 1954, FO 371/108331. Also Minute regarding the Sudanese Members of the Governor-General's Commission, 7 January 1954, ibid.
- 18- Selwyn Lloyd's Meeting with Sayed Ali, March 1953, FO 371/102753.
- 19- Lloyd's Meeting with Members of the Socialist Republican Party, March 1953, ibid.
- 20- الكتاب بدون تاريخ، ص 9-17.

- 21- تلك الأيام، الجزء الأول (1999)، ص 110.
- 22- ملحقات من تاريخ الحزب الشيوعي السوداني، الطبعة الثالثة (1987)، ص 81.
- 23- Khartoum to Foreign Office, 16 December 1952, FO 371/96916.
- 24- Summary of Events, No. 1 - January 1954, Luce Papers 829/8/8-11.
- 25- MacMichael, Sudan Political Service 1899-1956, P. 59.
- 26- Departure of Robert Howe as Governor-General of Sudan, FO 371/113596.
- 27- كتابنا: الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان 1936 - 1953، الطبعة الثانية (2004)، ص 195 والصفحات التي تليها.
- 28- نفس المرجع، ص 229.
- 29- نفس المرجع، ص 501.
- 30- نفس المرجع، ص 599 والصفحات التي تليها.
- 31- نفس المرجع، ص 178 - 183.
- 32- نفس المرجع، ص 385.
- 33- نفس المرجع، ص 225 - 226.
- 34- حول انقسام حزب الأشقاء أنظر نفس المرجع، ص 431.
- 35- أنظر الفصل العاشر من هذا الكتاب.
- 36- أنظر الفصل التاسع من هذا الكتاب.
- 37- كتابنا: الحركة السياسية السودانية، مرجع سابق، ص 633 - 634، وأيضاً ص 647-648 .
- 38- Khartoum to Foreign Office, Fortnightly Political Summary No. 20 for the Period 3-16 January: The British Documents on the Sudan (Edited by Mahmoud Salih), Volume 1X, Part I (1954), P20. Also Luce Papers: Summary of Events No. 1- January 1954, loc. cit., and Riches, UK Trade Commissioner, to Morris, Foreign Office, 15 January 1954, FO 371/108320.
- 39- محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، الطبعة الثانية، ص 178.
- 40- Sudan Political Intelligence Summary, No. 1 of 1954, December 1953 / January 1954, The British Documents on the Sudan, loc. cit., Volume 1X, Part I (1954), P. 43.

- Adams, UK Trade Commissioner, to Bromley, Foreign Office, 12 August 1955, FO 371/113583. -41
- Minute by Morris on the present position of the Sudanese representation abroad and foreign representation in the Sudan, 25 June 1953, FO 371/102925. -42
- Riches, UK Trade Commissioner, to Eden, 22 January 1954, FO 371/108311. -43
- وأيضاً: نجدة فتحي صفوة، من نافذة السفارة: العرب في ضوء الوثائق البريطانية، الطبعة الأولى (1992)، ص 113-123 .
- 44 أنظر مقالنا باللغة الإنجليزية:
- Some Legal Aspects of the Anglo-Egyptian Condominium over the Sudan 1899-1954, British Year Book of International Law, Volume 76 (2005), P. 337 at P. 370 et seq.
- Ibid. PP. 355-358. -45
- Ibid. pp. 358-361. -46
- Selwyn Lloyd's Conversation on 25 March 1953, with Count de Lesseps, French Liaison Officer in Khartoum, FO 371/102753. Also Riches to Foreign Office, 17 March 1954, FO 371/108321, and Leward, Foreign Office, to Bailey, British Embassy, Washington, 9 February 1954, FO 371/108320. -47
- Riches to Eden, 22 January 1954, loc. cit. -48
- Some Legal Aspects of the Anglo-Egyptian Condominium, loc.cit., PP. 359-361. -49
- Ibid., P. 361. -50
- Eden to Howe, 1 January 1954, seen in Douglas Johnson (Editor), British Documents on the End of the Empire, Series B Volume 5, Sudan, Part II (1951-1956), P. 299. -51
- Howe to Eden, 4 February 1954, FO 371/108378. -52
- Minute regarding the Sudanese Members of the Governor- General's Commission, 7 January 1954, loc.cit., and Khartoum to Foreign Office, 6 March 1954, transmitting letter of 6 March 1954 from M.A. Mahgoub Leader of Opposition to Governor-General, FO 371/108321. -53
- Minister of State Lloyd to Foreign Office, 6 March 1954, ibid. -54
- PREM 11/777, CC15 (54) 3 British Policy in Sudan Cabinet conclusions agreeing the instructions to be sent to Mr Selwyn Lloyd in Khartoum, 5 March 1954, seen in Douglas Johnson, loc. cit., P. the 317. -55

Khartoum to Foreign Office, 24 March 1954, FO 371/108332. -56

-57- الأهرام 22 أبريل 1954.

Khartoum to Foreign Office, 23 April 1954, FO 371/108332. -58

Howe to Foreign Office, 26 March 1954, ibid. -59

-60- السودان الجديد 14 مايو 1954.

الفصل الثاني

حوادث أول مارس 1954

قررت الحكومة أن تجعل من افتتاح البرلمان في دورته الثانية في يوم الإثنين الأول من مارس 1954 مناسبة إحتفالية يدعى لها ممثلون لدول أجنبية. وقد قام بتوجيه الدعوات الحاكم العام باعتباره مسئولاً عن الشؤون الخارجية⁽¹⁾. وقد روعي في ذلك الدول التي شاركت أو ستشارك في اللجان الدولية التي نصت عليها اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان، وهي لجنة الانتخابات ولجنة الحاكم العام ولجنة السودان. كما وجهت الدعوة إلى المفوضين البريطانيين والمصريين في الاتفاقية وإلى شخصيات عربية وأجنبية أخرى. وقد وصل بالفعل سلوين لويد وزير الدولة للشؤون الخارجية كممثل لبريطانيا وعبدالرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة المصري. كما وصلت وفود من ليبيا واليمن والمملكة العربية السعودية والعراق. ووصل أيضاً عبدخالق حسونة الأمين العام لجامعة الدول العربية⁽²⁾.

وكان من أبرز المدعوين اللواء محمد نجيب رئيس جمهورية مصر ولكن تقرر في الأسبوع الأخير من فبراير 1954 أن يمثل مصر بدلاً عنه أحمد حسن الباقوري وزير الأوقاف⁽³⁾. في ذلك الأسبوع انفجرت خلافات حادة داخل مجلس قيادة الثورة بين محمد نجيب من جهة وباقي أعضاء مجلس الثورة من الجهة الأخرى. وإثر ذلك قدم محمد نجيب في 22 فبراير استقالته من جميع المناصب التي كان يشغلها. قبل المجلس استقالة نجيب وعين جمال عبدالناصر رئيساً للوزراء. ولكن نجيب عاد في يوم 27 فبراير إلى موقعه رئيساً للجمهورية تحت ضغط التظاهرات في الشوارع وتأييد بعض وحدات الجيش لموقفه⁽⁴⁾. قدم نجيب إلى الخرطوم يرافقه صلاح سالم في صباح أول مارس. أثارت استقالة نجيب مشاعر معادية لمصر بين السودانيين. فقد كان يتمتع بشعبية كبيرة في السودان بسبب الدور الذي قام به في إبرام اتفاقية السودان. أما حزب الأمة فقد اعتبر استقالة نجيب دليلاً على عدم استقرار نظام الحكم في مصر. وجاء في بيان أصدره بهذه المناسبة أن ارتباط السودان بمصر غير المستقرة مضر بمصالح السودان وبمستقبل أبنائه. كما دعا الحزب إلى أن يختصر السودانيون الطريق ويتفقوا على تقرير مصيرهم، ويعلن البرلمان السوداني الحالي إستقلال السودان فوراً وجلاء القوات الأجنبية⁽⁵⁾.

لم يتم الاحتفال كما رتب له بل ألغي بسبب الاشتباكات الدموية التي وقعت بين الشرطة وشباب الأنصار في الميدان الذي كان يعرف آنذاك بميدان كتشنر أو ميدان السكرتارية. يقع هذا الميدان شمال المبنى الذي تشغله الآن وزارة المالية وغرب سراي الحاكم العام وكان قد نصب في وسطه تمثال للجنرال كتشنر، وقد راح ضحية تلك الاشتباكات 34 قتيلاً من الشرطة والأنصار وغيرهم من المواطنين. وكان من بين القتلى قمندان شرطة مديرية الخرطوم ماكويجان ومساعدته الحكمدار مصطفى المهدي. سنورد لاحقاً في هذا الفصل تفاصيل ما حدث.

تسببت الحوادث في حالة من الارتباك في سراي الحاكم العام ورتب على عجل اجتماع للحاكم العام ومستشاريه للنظر في الخطوات التي يلزم اتخاذها لمواجهة الموقف الذي لم يكن متوقعاً أو في الحسبان، وحضر الاجتماع إلى جانب هؤلاء سلوين لويد ومحمد نجيب الذي ظل واحداً ومكتئباً طيلة الاجتماع. يقول مافروورداتو المستشار القانوني للحاكم العام إن سلوين لويد ورئيس القضاء لندسي مارساً ضغطاً على الحاكم العام لإعلان حالة طوارئ دستورية بموجب المادة 102 من قانون الحكم الذاتي ولكنه - أي مافروورداتو - عارض ذلك بقوة واستطاع أن يقنع الحاكم العام بإعلان حالة طوارئ عادية في مديرية الخرطوم بموجب قانون دفاع السودان لسنة 1939 لأن الانهيار الذي حدث لم يكن دستورياً. كما أن إعلان حالة طوارئ دستورية سيرتب آثاراً كارثية على العلاقة بين الحاكم العام ومجلس الوزراء⁽⁶⁾.

وكان الحاكم العام قد اتصل بمحمد أحمد محبوب بوصفه زعيماً للمعارضة وسلمه مذكرة شفوية ورد فيها أنه سيستخدم سلطته لإعلان حالة طوارئ دستورية إذا كانت الحركة الاستقلالية غير راضية عن سير الأمور. نقل محبوب فحوى المذكرة للصديق المهدي واتفقا على تجاهلها. وفي صباح اليوم التالي الموافق 2 مارس أبلغ محبوب الحاكم العام بأن الحركة الاستقلالية لا توافق على تعطيل الدستور⁽⁷⁾.

في اجتماع مجلس الوزراء الذي عقد في مساء أول مارس واستمر إلى ساعة متأخرة من الليل، ألح بعض الوزراء على إسماعيل الأزهرى لإصدار أمر باعتقال الصديق المهدي رئيس حزب الأمة وعبدالله خليل سكرتير عام حزب الأمة ومحمد أحمد محبوب زعيم المعارضة وعبدالله عبدالرحمن نقدالله سكرتير تنظيم شباب الأنصار، ولكن الأزهرى رفض

ذلك بصلابة لأنه ليس لديه أي دليل أو شبهة أو قناعة شخصية بأن لهؤلاء ضلعاً في التحريض على ما حدث. كما أنه ليس مخولاً تلك السلطة⁽⁸⁾.

غادر نجيب وصلاح سالم والضيوف المصريون الآخرون الخرطوم في ساعة مبكرة من صباح الثلاثاء الثاني من مارس. في القاهرة أبلغ نجيب السفير الأمريكي في القاهرة جيفرسون كافري بأنه لولا احتجاجه، فإن الحاكم العام ما كان يزمع الحضور لوداعه بالمطار⁽⁹⁾.

يرى أحمد حمروش أن حوادث أول مارس قد أبطلت أثر الانتصار الذي حققه محمد نجيب على مجلس قيادة الثورة في فبراير 1954 وهزت موقفه الذي كان يستند في شعبيته إلى حب السودانيين له وتمسكهم به⁽¹⁰⁾.

سنتناول فيما يلي بعض الروايات لما حدث في أول مارس 1954. كما سنعرض لأحكام القضاء في تلك الحوادث والتي كان آخرها حكم محكمة الاستئناف. فقد انتهت تلك المحكمة إلى أن الحوادث لم تكن مدبرة وإلى أنها كانت إلى حد بعيد نتيجة لسلسلة من الحوادث المؤسفة التي بلغت قمته عند ميدان كتشز حيث انطلقت تلقائياً عوامل الفوضى. وأنحت المحكمة باللائمة على الحكومة لعدم كفاية الترتيبات التي اتخذت، ولأنها سمحت للموقف أن يتطور وفي النهاية كانت عاجزة عن ضبطه بشكل يؤكد حفظ النظام. وسيرد من بعد أن مجلس الوزراء إعتبر ذلك تجاوزاً من محكمة الاستئناف لحدود اختصاصها واعتداءً على سلطة الجهاز التنفيذي.

سنحاول في نهاية هذا الفصل أن نقف على بعض العبر والآثار التي رتبها حوادث أول مارس. فقد قال مكتب الحاكم العام إنه بالرغم من أنها لم تكن سوى تظاهرة أخطأت هدفها، وكانت قصيرة في مداها الزمني، إلا أن آثارها ستكون عميقة وبعيدة المدى⁽¹¹⁾.

1- رواية مكتب الحاكم العام للحوادث⁽¹²⁾

ورد في رواية مكتب الحاكم العام أنه في الأيام التي سبقت اليوم الثامن والعشرين من شهر فبراير، تسربت أعداد كبيرة من شباب الأنصار والختمية إلى العاصمة المثلثة رغم الحظر الذي فرضه وزير الداخلية. وفي اليوم الثامن والعشرين من فبراير قامت

تشكيلات من شباب الأنصار يقدر عددها بحوالي 6000 رجل بمسيرة من منزل الصديق المهدي في جنوبي الخرطوم إلى قصر السيد عبدالرحمن المهدي وهم يحملون لافتات ويرددون هتافات. وفي مساء ذات اليوم قابل أحد مسؤولي الشرطة السيد عبدالرحمن الذي أكد له أن رجاله رغم عزمهم على الظهور في استقبال نجيب إلا أنهم لن يكونوا مسلحين وسوف يحافظون على النظام.

بدأت الجماهير تحتشد في مطار الخرطوم منذ التاسعة صباحاً في اليوم الأول من مارس وقد قدر عددها بحوالي 20 ألفاً بينما كانت تحيط بالمطار أعداد كبيرة من الشرطة. تمركز مؤيدو الحكومة حول مبنى المطار واصطف الأنصار في الشارع المؤدي من المطار إلى شارع الجزيرة.

هبطت طائرة اللواء نجيب قبل العاشرة بقليل وعندها كسر مؤيدو الحكومة حاجز الشرطة. لكن موكب نجيب والحاكم العام غادر المطار بغير الطريق المرسوم له. وعند وصول نجيب إلى قصر الحاكم العام حيثه مجموعة كبيرة من مؤيدي الحكومة كانت قد احتشدت قبل وصوله أمام القصر بل ان بعضهم تسلق حائط القصر ولكن الشرطة قامت بإنزالهم.

في حوالي الساعة العاشرة والنصف وصلت إلى القصر حشود الأنصار التي كانت بالمطار والتي قدر عددها بحوالي 6000 رجل وكان يقود هذه الحشود عبدالله عبدالرحمن نقدالله وأمين التوم وعلى فرح وعوض صالح وهم يهتفون: «الاستقلال يا نجيب .. الاستقلال يا هاو» «إلى الجهاد».

وتذهب رواية مكتب الحاكم العام إلى أن الأنصار اقتربوا من البوابة الغربية للقصر التي كان يحرسها رجال الشرطة فقتل الأنصار عدداً منهم واقتحموا البوابة. في ذات الوقت حدثت صدامات عديدة تم فيها التعامل بعنف مع رجال الشرطة الذين كانوا يستخدمون الهراوات والغاز المسيل للدموع واجبروا على التقهقر في اتجاه القصر، وحسب رواية مكتب الحاكم العام فإن تلك كانت هي اللحظة التي قتل فيها القمندان ماكويجان ومساعدته مصطفى المهدي. وبعدها بدأ إطلاق النار وتفرق الحشد. في الساعة الثانية عشرة والنصف وصلت وحدات من قوة دفاع السودان لتعزيز قوات الشرطة.

ورد في رواية مكتب الحاكم العام أن الأنصار كانوا مصريين على التظاهر من أجل استقلال السودان وأن الأنصار الذين احتشدوا في المطار وفي الشارع الرئيسي بغرض إسماع شعاراتهم أثناء مرور موكب محمد نجيب قد شعروا بالإحباط من القرار الذي قضى بتغيير خط سير الموكب. لذلك هرولوا مسرعين من المطار إلى القصر للإعراب عن مشاعرهم.

اعتبرت رواية مكتب الحاكم العام الخطأ الأكبر الذي وقع فيه منظمو التظاهرة هو أنهم فشلوا في نزع السكاكين من رجال الأرياف القادمين من خارج الخرطوم. فلولا وجود هذه السكاكين لكان في وسع قوة الشرطة قمع المتظاهرين باستعمال الغاز المسيل للدموع. ونشير في هذا الصدد إلى أن السيد عبدالرحمن قد ذكر في مناسبات عديدة أنه قد تم تجريد الأنصار من السلاح قبل التظاهرة وتم حفظ السكاكين في مخزن ولكن بعض الشاحنات التي تحمل الأنصار قد وصلت متأخرة ولم يكن هناك وقت لتجريدهم من سلاحهم⁽¹³⁾. ويؤكد هذا عبدالرحمن علي طه فقد قال إنه لم يكن من السهل في جمع بالآلوف الكثيرة أن يتيقن المرء من أن كل فرد قد جرد مما يحمله سيما وعربات الوافدين كانت تصل إلى العاصمة أثناء الحوادث، وحتى بعد إنتهاء الحوادث⁽¹⁴⁾.

ويعتقد عبدالرحمن علي طه أن الأمر كان سينتهي بسلام إذا لم تغير الحكومة في اللحظة الأخيرة خط سير موكب نجيب، وحتى بعد هذا التغيير ماكانت الحوادث لتقع لو أن الحكومة سمحت لجموع الاستقلاليين بالانتهاء إلى سراي الحاكم العام وترديد هتافاتهم التقليدية، بدلاً من أن تصدهم بالقوة وباستخدام الغاز المسيل للدموع مع أنه قد سمح للاتحاديين بالوصول إلى السراي وبالهدوء كما يشاءون⁽¹⁵⁾.

لا خلاف في أن الحاكم العام هو صاحب فكرة تغيير مسار موكب نجيب لاعتبارات أمنية وذلك بحيث يغادر الموكب المطار عبر طريق جانبي يمر بمطار سلاح الجو الملكي البريطاني. وقد عرض فكرته على بعض المسؤولين الذين كانوا بالمطار فقبلوها. وقد كانوا حسين ذو الفقار صبري العضو المصري في لجنة الحاكم العام وبابكر عوض الله رئيس مجلس النواب وأحمد محمد يسن رئيس مجلس الشيوخ وبابكر الديب مسؤول أمن المطار في ذلك اليوم. وعرضت الفكرة على إسماعيل الأزهرى رئيس الوزراء عند وصوله المطار فلم يعترض عليها⁽¹⁶⁾.

من الخرطوم أبلغ سلوين لويد وزارة الخارجية البريطانية في 4 مارس بأن الخوف من المهديّة قد تجدد وأن حزب الأمة ربما يكون قد أضر بفرصه في الوصول إلى السلطة عبر الوسائل الدستورية العادية. وأضاف أن سلاح الأنصار الأكثر فاعلية الآن هو إثارة الاضطرابات وأنهم قد حققوا هدفهم أثناء زيارة نجيب والعلاقة بينهم وبين الشرطة تشوبها الآن مرارة شديدة.

وذكر لويد أن الحوادث كانت من الممكن أن تكون أكثر خطورة. فرجال الأنصار في تقديره كانوا أقوياء وشجعاناً وثبتوا في وجه إطلاق النار. وبعد مقتل القمندان ماكويجان كانت هناك لحظة تردد في صفوف الشرطة، ولو إندفع عندئذ الأنصار بقوة في أكثر من اتجاه واحد وفي وقت واحد فإنهم كانوا سيدخلون سراي الحاكم العام.

وعزا سلوين لويد الحوادث إلى التدخل المصري. وقال إنه عندما يرى مؤيدو حزب الأمة أفواج المصريين تمر جيئةً وذهاباً، وخطب صلاح سالم الملهبة والاختراق المصري عبر وسائل الاحسان وتقديم هدايا السلاح وتسهيلات التدريب وغيرها فإن مزاجهم سيصبح باستمرار أكثر التهاباً. واعتبر سلوين لويد زيارة اللواء نجيب وتعهد الحكومة الواضح لتحويلها إلى جولة انتصارية القشة الأخيرة⁽¹⁷⁾.

2- تقرير قاضي جنایات الخرطوم

قال ديريك ويلسون قاضي جنایات الخرطوم في فاتحة تقريره إن القمندان ماكويجان طلب منه أن يكون بالمطار قبل ساعة من وصول نجيب وقد فعل. وذكر أنه بالرغم من كثافة الحشود في المطار وجليانها إلا أن الحاجة لم تنشأ لاستخدام القوة، فالشرطة كانت تسيطر على الوضع وتمكنت من إبقاء الطريق سالكاً أمام حركة المرور. كما كان قادة الأنصار يساعدون في تنظيم الحشود.

بعد مغادرته المطار لحق ويلسون بالقمندان ماكويجان في مكتبه بمبنى مديرية الخرطوم. وحتى تلك اللحظة بدت الأمور لويلسون تحت السيطرة ولم يكن هناك شعور بأن ثمة اضطرابات خطيرة كانت تختمر. كما لم تكن هناك معلومات بأن الحشد كان



میدان کشتن

مسلحاً. وفي هذا السياق أورد ويلسون حقيقة مهمة وهي أنه لم ير أو يبلغه أحد بأنه قد رأى سلاحاً لدى الأشخاص الذين كانوا بالمطار.

ولكن بعد وقت قليل من وصول ويلسون إلى مبنى مديرية الخرطوم، تلقى ماكويجان إشارة بأن اضطرابات قد حدثت في ميدان السكرتارية (ميدان كتشنر). عندئذ تحرك القمندان والقاضي ويلسون تصحبهما ثلاث شاحنات تقل شرطة الاحتياطي إلى الميدان. ولم تكن الشرطة تحمل سوى الهراوات والغاز المسيل للدموع. وحسبما ذكر نائب القمندان لويلسون فإن تلك كانت هي المرة الأولى التي تستدعى فيها شرطة الاحتياطي بدون بنادقها.

ورد في التقرير أنه بناء على طلب القمندان ماكويجان، فقد أعطى ويلسون الإذن باستعمال الغاز المسيل للدموع لتحرير بعض رجال الحكمدار مصطفى المهدي الذين حوصروا وسط الحشود وتعرضوا للضرب. وحول هذه الواقعة بالذات قال ويلسون إنه لا يستطيع التكهن حول كيف ولماذا تورط الحكمدار مصطفى المهدي ورجاله مع مثيري الشغب.

رافق القاضي ويلسون القمندان ماكويجان عندما أُصيب إصابات بالغة إلى مستشفى النهر (مقر وزارة الصحة الحالي) وهناك تبين أنه وآخرين قد فارقوا الحياة. وبقي ويلسون في المستشفى ريثما يتأكد من تقديم العلاج للجرحى. وعندما عاد إلى الميدان ضغط عليه بابتكر الديب ورجال الشرطة الغاضبون لكي يسمح لهم بالهجوم على الحشد المتمركز حول السكرتارية ولكنه رفض.

في الجزء الأخير من التقرير تناول ويلسون باستفاضة الأخطاء في استعدادات الشرطة وإدارتها للإضطرابات. وقد كان بضمناها افتقاد الشرطة للتدريب الملائم للتصدي للوضع كما نشأ في ميدان كتشنر وغياب العنصر الاستخباراتي وانعدام الخطة الشاملة والقيادة الموحدة للشرطة وأعطال الأجهزة. ويبدو أن القاضي ويلسون كان يحس بحرج شديد وهو يفعل ذلك. لذا قال إنه ينبغي ألا ينظر لتعديده لتلك الأخطاء كنقد أو لوم لضابطين شجاعين الكل حزين لفقدتهما، وإنما كمجرد تحليل واضح للحقائق حتى لا تكرر نفس الأخطاء مستقبلاً.

إن المتفحص لتقرير القاضي ويلسون لا بد وأن يلاحظ أن التقرير لا يأتي على أي ذكر لإطلاق النار على الحشود وبوجه خاص مصدر الأسلحة النارية التي استخدمتها الشرطة والجهة التي أذنت باستخدامها وتوقيت ذلك. ربما يكمن تفسير ذلك في تنويه ويلسون إلى أنه روى الأحداث كما شاهدها هو وأنه تجنب ذكر الأشياء التي لم يشاهدها بنفسه. وكذلك ما ورد في فقرة التقرير التي قال فيها ويلسون إنه مع مرور الوقت في ذلك اليوم بدأ يدرك أكثر فأكثر عدم كفاية الترتيبات وعدم قدرته على فعل أي شيء لتحسينها. وأدرك أكثر فأكثر أنه كان ينبغي أن يشارك هو في وضع كل الترتيبات من البداية وأن يكون له رأي فيها باعتباره صاحب المسؤولية النهائية عن الأمن العام. ثم قال: «إنه لأمر لا يطاق أن يرافق قاضي الجنايات الشرطة ويقول لهم: أدخلوا وأطلقوا النار أو أن يصدر لهم أي أمر لازم، إذا كان هو نفسه يشعر بأن العمل يدار بطريقة لا يوافق عليها ولا يستطيع في اللحظة الأخيرة عمل أي شيء حيالها»⁽¹⁸⁾.

إن ما سكت عنه تقرير القاضي ويلسون قد أفصح عن بعضه أحمد محمد يسن في مذكراته وأحد شهود الإثبات في إحدى محاكمات متهمي حوادث أول مارس. فعن مصدر الأسلحة النارية التي استخدمتها الشرطة قال أحمد محمد يسن إن مفرزة من رجال الشرطة استطاعت «أن تنجو من المعركة، ثم اقتحمت مخزن السلاح بمديرية الخرطوم. فحصلت على عدد من البنادق والذخيرة وعادت بها إلى ساحة القتال، واستطاعت أن ترد القوة المهاجمة على أعقابها رويداً رويداً، حتى هدأت الأحوال»⁽¹⁹⁾.

وعند نظر القضايا المتفرعة من حوادث أول مارس أمام القاضي عبدالرحمن العاقب في أغسطس 1954، قال شاهد الإثبات الأول الجاويش أحمد الطيب حسن إنه كان في أول سيارة شرطة تدخل ميدان كتشنر فنزل ومعه أربعة من أفراد الشرطة على مقربة من البوابة الغربية للقصر وظلوا هناك حتى هجم الأنصار وقتلوا الجاويش ميرغني. ومضي للقول إنه عندما اشتد الضغط على رجال الشرطة وعلى القصر أمر رجاله الأربعة بإطلاق النار على جماهير الأنصار حتى انسحبوا من الميدان وحدد الشاهد عدد الطلقات التي استخدمت بعشرين طلقة. وعندما واجهه محامي الدفاع محمد أحمد محبوب بحقيقة أن التقرير الطبي قد حدد الطلقات التي استخدمت بمائة طلقة، أجاب الشاهد بأن الطلقات التي أخذت من المخزن كانت خمسين طلقة. ورداً على سؤال من المحجوب عما إذا كان قد تلقى الأمر باستخدام الرصاص من شخص مسؤول، قال الشاهد إنه لم يكن هناك شخص مسؤول ولذلك فقد أعطى هو الأمر للشرطة بإطلاق النار⁽²⁰⁾.

3- رواية حزب الأمة للحوادث

جاء في بيان أصدره حزب الأمة أن وقع حوادث أول مارس كان أليماً على مجلس إدارة حزب الأمة وعلى هيئته التنفيذية وعلى أنصاره. ثم شرح البيان غرض تظاهرة الأنصار في أول مارس وكيف تحولت إلى مواجهة دامية. نورد فيما يلي بعضاً من النقاط التي تطرق إليها البيان:

(أ) إن جماهير الاستقلاليين سواء الموجودين منهم في العاصمة أو الذين وفدوا من الأقاليم جاءوا بغرض المشاركة في الاحتفال بافتتاح البرلمان وسبق أن إشتروا في شهر فبراير في الإحتفال بمرور عام على توقيع إتفاقية السودان.

(ب) قصد حزب الأمة باستقبال الضيوف إشعار العالم عبر ممثلي الدول والصحافة بعدالة مطلبه بالاستقلال التام وبأن السودانيين لا يريدون أن تفنى ذاتيتهم في مصر أو بريطانيا. ولذا إقتصرت هتافاتهم على المطالبة باستقلال السودان التام.

(ج) كان تجمع الإستقلاليين في المطار باتفاق مع سلطات الشرطة ولكن تغيير خط سير موكب الضيوف في آخر لحظة جعل جماهير الإستقلاليين المصطفة لتحيتهم تهرع لمكان إقامتهم لإسماعهم صوتها.

(د) سارت جموع الإستقلاليين في نظام وهدوء وهم يهتفون بحياة السودان المستقل إلى أن وصلوا إلى الشارع المؤدي إلى ميدان كتشنر من شارع غردون (شارع الجامعة حالياً) بين سراي الحاكم العام ومبنى البريد، وهناك اعترضت الشرطة الموكب فأوقفت العربّة التي في المقدمة ثم وجهتهم إلى إتخاذ الطريق الشمالي الواقع بين مبنى المالية وممثّل كتشنر فامثّل الموكب للتوجيه. ولما توغل الموكب في هذا الطريق إنهالت عليه الشرطة بالضرب بالقنابل المسيلة للدموع ثم بالرصاص. والتحمت الشرطة ضباطاً وأنصاراً بالموكب بغير ما سبب أو استثارة أو استفزاز من جانب الاستقلاليين العزل المسالمين! وهكذا جاءت النتيجة المحزنة التي راح ضحيتها عدد كبير من المواطنين من رجال الشرطة والاستقلاليين.

(هـ) إن السلطات قد سمحت لغير جماهير الاستقلاليين بدخول المطار وحظرت ذلك على جماهير الاستقلاليين. كما سمحت لغيرهم باحتلال ميداني كتشنر وغردون



أمين التوم

والهتاف بما شاءوا وتسلق حوائط سراي الحاكم العام حيث كانت الشرطة تردهم بلطف وبغير ضرب بالعصي والقنابل أو بالرصاص.

(و) في مساء الإثنين (أول مارس) بعد عودة جماهير حزب الأمة إلى أماكنها بدأت حملة إنتقام من البوليس المسلح بالبنادق في الخرطوم وأم درمان حيث ضربوا بالرصاص عدداً من أعضاء الحزب العزل الذين لم يكونوا سائرين في موكب ولا في تظاهرة أو حالة تجمع⁽²¹⁾.

وبما أن أمين التوم سار في موكب الإستقلايين، فإن روايته لما حدث في ميدان كتشنر تكتسب أهمية خاصة. فقد قال: «ولما اقترب الموكب من ميدان كتشنر.. إستقبله عدد كبير من رجال البوليس يحملون الهراوات والقنابل المسيلة للدموع، ثم اصطدموا بمقدمة الموكب بالهراوات ثم القنابل المسيلة للدموع، وبعد قليل استعملت الصفوف الخلفية من البوليس الرصاص وسط جماهير الأنصار فتراجع عدد كبير ممن كانوا في الموكب إلى وراء واصطدم من كانوا في المقدمة بالبوليس دفاعاً عن أنفسهم. وأسفرت هذه المعركة التي انتهت في دقائق عن مقتل عدد من رجال البوليس وعن استشهاد عدد من شباب الأنصار وشباب حزب الأمة وحدثت بعد ذلك الاعتقالات»⁽²²⁾.

أصابته حوادث أول مارس شرطة مديرية الخرطوم بحالة من الغضب والهيأ، فقامت باعتقالات كثيرة في صفوف الأنصار. وقد ورد في تقرير بعث به المفوض التجاري البريطاني في الخرطوم بتشيز إلى وزارة الخارجية البريطانية أن رجال الشرطة وقوة دفاع السودان استغلوا حالة الطوارئ لاعتقال عدد كبير من الأشخاص. وقد تعرضت الشرطة للهجوم من الصحافة بسبب العنف الذي مورس على الناس⁽²³⁾.

وقال وليام لوس إن حوادث أول مارس قد نتج عنها توتر بين طائفتي الأنصار والختمية وبين الحكومة والمعارضة. وزاد التوتر اعتقاد الأنصار -وهو إعتقاد له ما يبرره إلى حد ما- أن الشرطة قد استخدمت حالة الطوارئ بتحمل لتثأر لنفسها من الأنصار⁽²⁴⁾.

وقد سرد أمين التوم الذي كان ضمن المعتقلين ظروف اعتقال الأنصار بالتفصيل. وكان من بين ما ذكره أن المعتقلين كانوا أكثر من مائتين وأنهم وزعوا على أربع زنانات كانت مساحة الواحدة منها لا تزيد عن 8 أمتار مربعة لذلك ظلوا وقوفاً لعدم توفر مجال للجلوس. وذكر أيضاً أنهم ظلوا على تلك الحال لمدة أربعة أيام أشرف فيها كثيرون منهم على الموت جوعاً وعطشاً واختناقاً. إستطاع أمين التوم عبر أحد أقاربه من رجال الشرطة أن ينقل تلك الأوضاع إلى الصديق المهدي الذي قام بدوره بتقديم شكوى إلى الحكومة⁽²⁵⁾.

وعلى إثر ذلك صدر بيان رسمي جاء فيه أن شائعات قد راجت بأن الذين اعتقلوا في أعقاب حوادث أول مارس يلاقون معاملة سيئة. ولذلك قام أحد قضاة المحكمة العليا بزيارة سجن المديرية في 2 مارس. وفي ذات الوقت قام ثلاثة قضاة بزيارة سجن أم درمان وسائر الأماكن التي تحتجز فيها الشرطة المعتقلين فلم يجدوا شكوى لدى أحد المعتقلين بسبب سوء المعاملة. ولكن القضاة وجدوا المعتقلين مزدحمين في تلك السجون وأماكن الاعتقال فأصدروا تعليمات بتوزيعهم على سجون المديرية حفظاً لصحتهم ولراحتهم⁽²⁶⁾!

4- أزهري يلتقي الإمام عبدالرحمن

لتنقية الأجواء بعد التوتر الذي سادها بسبب حوادث الأول من مارس التقى إسماعيل الأزهري في السادس والعشرين من مارس بالإمام عبدالرحمن بمنزله بأم درمان. تم هذا اللقاء بناءً على طلب الأزهري ومهد له أحمد يوسف هاشم رئيس اتحاد الصحافة السوداني ورئيس تحرير صحيفة السودان الجديد. وقد تضايق الإمام عبدالرحمن كثيراً من زعم الصحف الاتحادية بأنه هو الذي سعى للقاء. حضر الاجتماع بالإضافة إلى أحمد يوسف هاشم، على عبدالرحمن الأمين وزير العدل ومأمون حسين شريف.

في مستهل الاجتماع عبر أزهري عن قلقه بشأن الوضع في المديریات منذ أحداث أول مارس وطلب من الإمام عبدالرحمن إصدار بيان لتهدئة الناس وبيان آخر لتأييد الحكومة القائمة.

فيما يتعلق بالأوضاع في المديریات قال الإمام عبدالرحمن إن سبب تلك الأوضاع هو سياسة الحكومة الحزبية وتشجيعها للتدخل المصري في السودان. ولكن في سبيل حسن النظام فإنه سينظر في أمر إصدار بيان تهدئة إذا أعد مأمون حسين شريف وأحمد يوسف هاشم صيغة متفقاً عليها. غير أن الإمام عبدالرحمن قال إنه لن يصدر أي تصريح لتأييد حكومة الأزهري قبل أن يعرف أنها تهدف لاستقلال السودان. كما أنه يريد دليلاً حقيقياً على أن الحكومة تنوي اتباع سياسة قومية. وانتهى الاجتماع بتأكيدات من أزهري على حسن نواياه.

يبدو أن مسودة تصريح قد أعدت للإمام عبدالرحمن ولكن نصحه مستشاروه في حزب الأمة بالأيدلي بأي تصريح دون تأكيد محدد من أزهري فيما يتعلق باتباع سياسة قومية⁽²⁷⁾. ولذلك لم يصدر عن الاجتماع سوى بيان مقتضب جاء فيه أن الاجتماع استغرق حوالي الساعتين وأن الحديث كان مفعماً بالروح الوطنية العالية ومستهدفاً مصلحة الوطن وسيره قدماً إلى الأمام في جو من الهدوء والاستقرار⁽²⁸⁾.

5- الحكومة تعد بلجنة تحقيق

ورد في البيان الذي أصدره مجلس الوزراء عن حوادث أول مارس أن المجلس «سيجري تحقيقاً دقيقاً في الحادث وبواعثه وأسبابه والظروف التي أدت إليه وكل الأيادي التي عملت لإثارته أو التحريض عليه أو التي اشتركت فيه»⁽²⁹⁾.

وقد بادر الحاكم العام بتعيين دونالد هولي المسجل العام للهيئة القضائية رئيساً للجنة التحقيق⁽³⁰⁾. ويبدو أنه قد فعل ذلك بدون استشارة مجلس الوزراء. الأمر الذي أثار خلافاً بين الحاكم العام ومجلس الوزراء حول الجهة التي تقوم بالتشكيل واختيار الأعضاء وصلاحيات اللجنة. فقد كان من رأي الحاكم العام تشكيل لجنة تحقيق ذات سلطات واسعة بحيث تستطيع التحقيق حول الدور الذي لعبه وزير الداخلية ومجلس

الوزراء في الأحداث. ولكن إسماعيل الأزهري أبلغ الحاكم العام بأن كل المطلوب هو لجنة ذات مستوى منخفض للتحقيق في أسباب الحوادث وسلوك الشرطة والموظفين المدنيين. وبما أن مجلس الوزراء مسؤول أمام البرلمان فإن أي استفسارات أو بيانات تتعلق بأعمال ومسؤوليات الوزراء ينبغي أن يُدلي بها للبرلمان⁽³¹⁾. ثم أُجل موضوع لجنة التحقيق لحين إجازة البرلمان لقانون لجان التحقيق وأخيراً صرف النظر عنها وهو أمر يؤسف له. فلو سُكّلت آنذاك لجنة تحقيق محايدة برئاسة قاضٍ مقتدر، فإنها كانت ستصل إلى رواية دقيقة وموضوعية للأحداث التي وقعت في ميدان كتشنر في اليوم الأول من مارس 1954، وكانت ستزيل الكثير من الإبهام والتناقض الذي شاب الروايات الرسمية والحزبية لتلك الأحداث.

6- التحقيق القضائي

بدأ التحقيق القضائي في حوادث أول مارس في صباح يوم 8 مايو 1954 أمام القاضي تريديويل حيث مثل الاتهام الصاغ (شرطة) فضل عبيد وكان يساعده ضابط الشرطة مكي حسن أبو. وكانت هيئة الدفاع تتكون من محمد أحمد محجوب وزيادة أرباب وأحمد جمعة⁽³²⁾.

وقد كتب أمين التوم -وكان ضمن المتهمين- عن سير إجراءات التحقيق، فقال إن التحقيق كان عجباً «لا لأن القاضي لم يكن نزيهاً ولم يكن مقتدراً، ولكن لأن كل الشهود كانوا كاذبين سواء كانوا من شهود البوليس بكل أسف أو كانوا من شهود الاتحاديين الذين أرادوا أن تحكم المحكمة بالإعدام علينا جميعاً... البوليس الذي اعتقلني وفتح بلاغاً بمعاكسة البوليس وتلك مادة بسيطة في قانون عقوبات السودان، ذهب إلى الضابط المحقق بعد أيام وغير ماقاله عند فتح البلاغ واتهمني بالتحريض على القتل العمد وأنني تسببت في قتل أمباشي ذكر اسمه في ساعة الإصطدام.. قال إني أمرت أحد الأنصار أن يطعنه قطعنه بسكينه وسقط ميتاً.. كل هذا طبعاً كان كذباً»⁽³³⁾.

ونجد تأييداً لما ذهب إليه أمين التوم في ماكتبه كنريك أحد مساعدي مستشار الحاكم العام عن التحقيق القضائي. فقد ذكر «أن التحقيق يسير ببطء. وقد تكون لدي

إنطباع بأن القضية ليست نظيفة تماماً. يبدو أن شهود الشرطة أقل صراحة في المحكمة عما كانوا عليه عندما كانوا يدلون بأقوالهم أثناء تحقيقات الشرطة. فقبل يومين أدلى أحد رجال الشرطة بشهادة قال فيها إن الحادث سببه هجوم الشرطة على الجمهور. وقد أزعج ذلك قمتدان الشرطة فذكر للمدير⁽³⁴⁾ ولمدير الشرطة أن هذا الشرطي لا بد أن يكون من الأنصار ومن الأفضل نقله أو تصفيته ... هناك مؤشرات من هذا النوع تفضي إلى أن القضية قد لفقتها الشرطة»⁽³⁵⁾.

مهما يكن من أمر، فقد استمع قاضي التحقيق إلى شهادة قاضي الجنايات ديريك ويلسون التي كرر فيها معظم ما ورد في تقريره سالف الذكر. فقد قال إنهم لم يأمرُوا الجماهير بالانصراف من المطار لأن الموقف لم يكن خطيراً وأنه لم يسمع هتافاً معادياً لمحمد نجيب. وقال أيضاً إنه أثناء عودته من المطار شاهد جموعاً كثيرة من الأنصار تسير في طوابير متجهة نحو السراي. وأضاف أنه عند عودته من مستشفى النهر وجد أبواب السراي مغلقة وأن أصوات الطلقات النارية لا تزال تدوي. وفيما يبدو أنها كانت إجابات على أسئلة وجهت إليه، قال ويلسون إن شباب الأنصار كانوا يحملون عصياً وشاهد بعضهم يحملون سيوفاً وأن بعض الأعلام كانت مركبة على حراب ولكنه لا يستطيع الجزم بأنها كانت حراباً بل كانت على شكل حراب. وفي إجابة على أحد الأسئلة قال إنه لا يستطيع تحديد الوقت الذي اشتبكت فيه الجماهير مع الشرطة⁽³⁶⁾.

استمع قاضي التحقيق أيضاً لشهادة فيدلر مدير الأراضي الذي شاهد الحوادث من نافذة مكتبه بمبنى السكرتارية. وشاهد القاضي كذلك فلمين للحوادث قام بتصويرهما مكتب الاتصال العام⁽³⁷⁾.

وفي بداية جلسة يوم 23 مايو 1954 أبلغ ممثل الاتهام فضل عبيد القاضي تريديويل بأنه قد تلقى أمراً من رئيسه بالانسحاب من التحقيق وغادر القاعة هو ومساعداه مكي حسن أبو. ولكن القاضي قرر أنه لاجابة لوجود ممثل اتهام في الفترة القصيرة الباقية من التحقيق لأن معظم شهود الإثبات قد مثلوا أمامه ولم يبق إلا القليل. كما أن الدفاع لن يقدم شهوده في مرحلة التحقيق⁽³⁸⁾.

إنتهى التحقيق القضائي يوم 31 مايو 1954 وقد برأ القاضي تريديويل سبعة من المتهمين كان بضمنهم أمين التوم مساعد الأمين العام لحزب الأمة، وأحال إلى محكمة كبرى



عبدالله عبدالرحمن نقد الله

أربعة متهمين هم: عبدالله عبدالرحمن نقدالله وعوض صالح وعلى فرح وعلي محمد هبوبة وذلك بتهم القتل والشروع في القتل والتحريض على القتل والأذى الجسيم المفضي للموت والاجتماع غير المشروع⁽³⁹⁾.

7- مسألة انسحاب ممثل الإتهام من التحقيق

وردت في شهادات بعض الشهود إفادات يمكن أن يؤسس عليها تهمة التحريض على القتل للصديق المهدي وتهم أخرى للقيادي بحزب الأمة محمد الخليفة شريف ولزعيم المعارضة محمد احمد محبوب. فقد ذكر أحد الشهود أن المحبوب كان يلوح من شرفة مكتبه لجموع الأنصار وهي في طريقها إلى السراي. لذلك طلب القاضي تريديول من ممثل الاتهام فضل عبيد أن يحقق مع كل واحد منهم في منزله⁽⁴⁰⁾. وقد تم ذلك في الفترة من 17 إلى 19 مايو 1954⁽⁴¹⁾.

ويبدو أن ممثل الاتهام ومساعدته قد انسحبا من التحقيق لأن القاضي تريديول قرر بعد الإطلاع على نتائج التحقيق عدم توجيه اتهام للصديق المهدي لأن الأدلة ضده كانت سماعية⁽⁴²⁾. وقد ورد في برقية من مكتب الحاكم العام إلى وزارة الخارجية البريطانية أنه بعد قرار قاضي التحقيق عدم توجيه اتهام للصديق المهدي صار ضباط الشرطة يتصرفون كأنما متهماً قد سُمح له بالإنصراف. وقد ذكرهم مدير الشرطة بأنهم طالما قد طالبوا بأن يأخذ القانون مجراه فيجب عليهم أن يلتزموا بالقرار القضائي⁽⁴³⁾.

وقد عرض القاضي تريديول لانسحاب ممثل الاتهام في حيثياته فقال إن هذا الإنسحاب ربما تكون له صلة ما بموقف ممثل الاتهام أو شخص آخر إزاء التحقيق القضائي. وأضاف أن المتهم أو ممثل الاتهام يمكن أن يكتب للمحكمة العليا عبر القنوات العادية إذا كان يعتقد لأي سبب أن المحكمة قد تصرفت خطأً أو أنها قد أجهفت. وبما أنه لم يتلق أي إفادة في هذا الصدد، فقد استمر التحقيق وفقاً لقانون السودان⁽⁴⁴⁾.



عوض صالح

وفي تعليقه على انسحاب ممثل الإتهام قال إسماعيل الأزهري إن الحكومة لن تتدخل لأنها تحترم تماماً استقلال القضاء. وأضاف أن الانسحاب تم بعد سماع كل الشهود وأن المحامي العام سيمثل الاتهام عندما تُنظر القضية أمام المحكمة الكبرى⁽⁴⁵⁾.

لا يوجد في الوثائق ما يوحي بأن القاضي تريدويل قد تعرض لإملاء أو ضغوط. فقد قرر مجلس الوزراء السوداني أن يترك القانون يأخذ مجراه ضد الصديق المهدي وأي من قادة حزب الأمة يثبت تورطه في حوادث أول مارس. وفي ضوء ذلك نصح رئيس

القضاء لندسي بالألا يُطلب من المحامي العام أو يتوقع منه أن يستخدم سلطته بموجب المادة 231A من قانون الإجراءات الجنائية وهي السلطة التي تخول له التخلي عن الدعوى أو عدم ملاحقتها nolle Prosequi إذا كان الاستمرار في الدعوى يتعارض مع المصلحة العامة⁽⁴⁶⁾. وكانت الحكومة البريطانية تدرك أن استخدام المحامي العام لهذه السلطة سيقابل بالإستنكار وسيعتبر مؤامرة بريطانية للتدخل في مجرى العدالة لحماية الصديق المهدي⁽⁴⁷⁾.

وقد كان احتمال توجيه اتهام للصديق المهدي أحد المواضيع التي نُوقشت في اجتماع عقد بمقر وزارة الخارجية البريطانية في 7 مايو 1954. حضر الاجتماع سلوين لويد وزير الدولة للشؤون الخارجية وأركان وزارته. كما حضره الحاكم العام ولورنس غرافتي - سميث ممثل بريطانيا في لجنة الحاكم العام ووليام لوس مستشار الحاكم العام. تقرر في هذا الاجتماع أن تنفيذ القانون يجب أن يأخذ مجراه، وإذا أحدث الأنصار اضطرابات نتيجة لذلك، ينبغي على الحاكم العام أن يدعم الحكومة في سعيها للمحافظة على النظام والأمن. ويجب على الحاكم العام ألا ينظر في إمكانية إعلان حالة طوارئ دستورية إلا إذا

خرج الوضع عن سيطرة الحكومة. وإذا حدث ذلك فإنه يتعين على الحكومة البريطانية أن تقدم للحاكم العام الدعم الذي يحتاجه⁽⁴⁸⁾.

وقال سلوين لويد دون مواربة إنه إذا لم يلتزم السيد عبدالرحمن المهدي جانب الحكمة وابتدر اضطرابات، فيجب أن يُقمع الأنصار بالقوة وستكون تلك هي نهاية النفوذ السياسي للسيد عبدالرحمن. وكان من رأي سلويد لويد أن ذلك لن يكون بالأمر السيء لأن الخوف من الأنصار هو العائق الأكبر لعدم ظهور حركة استقلالية غير طائفية⁽⁴⁹⁾.

8- المحكمة الكبرى

شُكلت المحكمة الكبرى برئاسة قاضي المحكمة العليا جيمس واطسن وعضوية القاضيين مجذوب علي حسيب وعبدالمجيد إمام ومثل الاتهام أحمد متولي العتباتي. قضت المحكمة بإدانة المتهمين الأربعة في 4 يوليو 1954. أُدين عبدالله عبدالرحمن نقد الله بتهمة التحريض على تكوين إجتماع صار فيما بعد غير مشروع وأدى إلى شغب نتجت عنه أضرار جسيمة وحكم عليه بالسجن أربع سنوات. وأدين عوض صالح بتهمتين كانت إحداهما التحريض على القتل وحُكم عليه بالإعدام. وأدين علي محمد هبوبة بتهمة الشروع في القتل وحُكم عليه بالسجن خمسة أعوام وأدين علي فرح بتهمة التحريض على القتل وحكم عليه بالسجن المؤبد⁽⁵⁰⁾.

بدأ القاضي واطسن حيثياته بذكر الصعوبات التي واجهت المحكمة في الفصل في القضية وكان من بينها وجود أربعة متهمين تتشابه التهم الموجهة إليهم. الأمر الذي اضطر المحكمة لتقسيم حيثياتها إلى أربعة أقسام. كما أن المحكمة أخذت على عاتقها التحري عن بعض المسائل التي لم تتضح جلياً أمامها بقصد معرفة الحقيقة بما لا يدع مجالاً للنزاع بين الاتهام والدفاع.

ورد في حيثيات أن عدد جموع الأنصار التي تحركت من الرميّة إلى المطار كان يتراوح بين الأربعة والخمسة آلاف. وورد فيها أيضاً قول القاضي واطسن: «إنه إذا سلمنا جدلاً بعدم وجود تحيز في تصرفات الشرطة في المطار، فإن كل الدلائل تشير إلى أن مسلك

حشود الأنصار كان حسناً على وجه العموم. ولم يكن هناك ما يمكن أن يقال إنه اجتماع غير مشروع حيث لم يصدر أمر بمنع الاجتماعات والتظاهرات ولم يكن الأنصار كما بدا من مظهرهم مسلحين» وقوله كذلك: «إنه كان واضحاً وطبيعياً أن تتوقع الشرطة الإخلال بالأمن بيد أن قاضي الجنايات كان مقتنعاً بعدم وجود ما يدعو لإصدار أمر التفرق».

وحول الادعاء بأن العصي والمدي وغيرها من الأسلحة قد جمعت من الأنصار قبل تحركهم من الرميّة، قال القاضي: «يجوز أن المتهم الأول (نقدالله) قد طلب من جموع الأنصار أن تنزع أسلحتها وتترك عصيها والمدي التي كانت بحوزتها بالإسطبلات بالرميّة. ولا ريب أنه توجد ولا تزال توجد كمية من الأسلحة محفوظة بالمخازن غير أن المحكمة لم تصدق الدعوى القائلة بأن تفتيشاً دقيقاً قد أجري على كل فرد على حدة. وبغض النظر عن أي اعتبارات أخرى، فإن تفتيشاً مثل ذلك سيستغرق ساعات لا دقائق. وعلى افتراض أن تفتيشاً قد حصل، فإن الحوادث التي تلت كافية لإثبات أن التفتيش كان سطحياً إلى درجة بعيدة وبدون اكتراث».

وورد في الحيشيات أن الاجتماع قد صار اجتماعاً غير مشروع قبل إطلاق الغاز المسيل للدموع. وورد فيها أيضاً أن الشرطة قد أطلقت النار من الركن الشمالي الشرقي لميدان كتشنر وأنه من المحتمل أن يكون إطلاق النار قد استمر زمناً أطول من اللازم ولكن المحكمة لا تملك الدليل على ذلك. غير أن المحكمة أقرت بأن إطلاق النار وحده هو الذي أوقف الهجوم وأعاد النظام.

تقبل الأنصار الأحكام التي صدرت بحق المتهمين الأربعة برباطة جأش. ولم تحدث أي تظاهرات أو تعكير لصفو الأمن في الخرطوم أو في المديریات. وأهاب حزب الأمة برجاله وبسائر الاستقلاليين أن يقابلوا الأحكام التي صدرت بالرضا والصبر وبكل شجاعة وجلد وثبات، لأن العدالة آخذة مجراها ولا تزال أبوابها مفتوحة. فأمام الدفاع فرصة الاستئناف وأمل الحزب وهيئة الدفاع قوي في التوفيق فيها. وأهاب الحزب برجاله كذلك التزام الصبر والأناة لأن ذلك يعزز موقف الدفاع وعدالة قضية المتهمين، ويحفظ للوطن والمواطنين الكثير مما يلزم من أسباب التماسك والخصائص الضرورية لشعب في طور التكوين⁽⁵¹⁾.

9- محكمة الاستئناف تخفف بعض الأحكام

نظرت الاستئناف محكمة برئاسة رئيس القضاء لندسي وعضوية القاضيين محمد أحمد أبورنات وعبدالرحمن النور.

قال محمد أحمد محبوب أمام محكمة الاستئناف إن جموع الأنصار قدمت إلى الخرطوم لحضور مؤتمر شباب الأنصار السنوي ولانتخاب لجنته الجديدة، وأن هذه الجموع كانت موجودة في الرميلة منذ يوم 28 فبراير، وقامت بتظاهرة سلمية قبل أول مارس ولم تتعرض لها الشرطة أو تتخذ إجراءً ضدها.

ومضى المحبوب للقول إن جموع الأنصار تحركت في يوم أول مارس إلى المطار لعلمهم أن رجالاً كباراً سيصلون السودان لحضور افتتاح البرلمان وأنها فرصة لإسماع صوتهم. وقد كان في المطار رجال شرطة وضباطهم ولم يقل أحدهم لنقد الله أو لغيره أن الأنصار مسلحون. وعندما أدخلت الشرطة بعض أنصار الوحدة إلى المطار وذهب اللواء نجيب بطريق آخر قرر الأنصار الذهاب إلى شارع السراي لإسماع صوتهم. وقد كانت هتافاتهم إستقلالية ولم تكن هناك هتافات عدائية لمصر، ولم يهتف أحد بسقوط نجيب أو صلاح سالم إنما كانت الهتافات: الاستقلال يا نجيب الاستقلال يا هاو. وفي هذا الصدد إنتقد المحبوب قول المحكمة الكبرى إن الأنصار رددوا هتافات معادية لمصر لأن هتافات الأنصار لم تكن كذلك إلا إذا إعتبر البعض الهتاف للاستقلال في السودان معادياً لمصر.

واقتطف المحبوب قول المحكمة الكبرى إن التظاهرة كانت نظامية ومشروعة حتى وصلت إلى وزارة المالية واتجه بعضهم إلى الشارع المؤدي إلى السراي وبعد ذلك أصبحت التظاهرة غير مشروعة. ومن ثم تساءل المحبوب هل «يمكن لأحد أن يصدق بأن تظاهرة تسير بانتظام إلى أن وصلت وزارة المالية تنقلب في بضع دقائق إلى تظاهرة غير مشروعة ويكون غرضها العام الهجوم على الشرطة أو غيرها؟»

وأوضح المحبوب أن المعركة لم تحدث إلا بعد أن استخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع «وليس من العجائب أن تستعمل الشرطة الغاز المسيل للدموع مع أناس لا يعرفونه وطبيعي جداً أن يظن أولئك الأشخاص أن الشرطة ستطلق النار عليهم».

ووصف المحجوب شهادات رجال الشرطة بأنها كانت ملفقة ومتناقضة وبأنها كانت مؤامرة ضد المتهمين وكان الغرض منها إعدام المتهمين بأي حال من الأحوال.

وأكد المحجوب أن هدف الأنصار لم يكن عدائياً لأي شخص وكان غرضهم إسماع صوته. ولكن لسوء الحظ حدث ذلك الاشتباك الذي أدى إلى موت بعض الأشخاص فالقتل لم يكن هدف الأنصار. كما لم يكن هدفهم دخول السراي، فلو أرادوا ذلك لفعلوا.

وانتقد المحجوب الطريقة التي وصلت بها المحكمة الكبرى إلى الحثيات وذلك لإستخدامها كثيراً تعبيرات «يمكن» و «قد يجوز» و «تفتكر». ثم قال إنه إذا جاز للمحكمة أن تستخدم مثل هذه التعابير في أحكامها، فإن القضاء سيحطم إلى الأبد⁽⁵²⁾.

أعطى حكم محكمة الاستئناف وزناً لثلاثة اعتبارات وهي:

أولاً: أن تكون الأحكام كافية ومناسبة لتأكيد سلطة الحكومة القائمة على أسس ديمقراطية وبوجه خاص احترام الشرطة التي يجب أن تكون لها سلطة مطلقة في تنظيم الجماهير حتى تحمي الأرواح والممتلكات وتمنع الإخلال بالأمن.

ثانياً: أن حفظ السلام مهم للغاية مع مراعاة وضع حدود مشروعة لحق حرية الاجتماع والتعبير عن وجهة النظر السياسية.

ثالثاً: أن تكرار حدوث أي شغب مماثل سيكون كارثة لتقدم البلاد.

وقررت المحكمة «أن هذا الصراع الذي أدى إلى خسائر جسيمة في الأرواح والأجسام لم يثبت أنه كان مدبراً، وكان إلى حد بعيد نتيجة لسلسلة من الحوادث المؤسفة التي بلغت قممها عند ميدان كتشنر حيث انطلقت تلقائياً عوامل الفوضى». وأبدت المحكمة أن مثل هذا التوافق في الظروف لا يحتمل أن يتكرر، خاصة وأن القانون والنظام قد أعيدا بسرعة بمعاونة المسؤولين عن الأمن وزعماء حزب الأمة.

وقررت محكمة الاستئناف كذلك أن الحكومة لا تستطيع أن تنجو من كل اللوم عن أحداث أول مارس «لأنها سمحت للموقف أن يتطور، وفي النهاية كانت عاجزة عن ضبطه بشكل يؤكد حفظ النظام العام. إن احتياطات الأمن التي اتخذت لم تكن كافية بالمرّة. وكانت قد رتبت على عجل. إن هذا التقصير من جانب الحكومة مفهوم لأنها لم تكن لها خبرة بالحكم أو كيف تستخدم بشكل فعال جهازها المصلحي لإقرار القانون والنظام.

ولكن بعد انقضاء الأيام الأولى من مارس قد حصل تحسين ملموس في الأمن، وقد كسبت الحكومة الجديدة الخبرة والاستقرار مؤيدة في المسائل القومية من جانب المعارضة».

خففت محكمة الاستئناف الحكم على عوض صالح من الإعدام إلى السجن أربعة عشر عاماً وعلى فرح من السجن المؤبد إلى السجن عشرة أعوام. وأيدت الحكم على هبوبة ونقد الله وقالت «إن الحكم بالسجن أربع سنين على نقدالله كان خفيفاً لأنه ورط نفسه في تحمل مسؤولية الأمن الخطيرة في تنظيم هذه الجموع الكبيرة الصاخبة وقيادتها في حالتها النفسية الثائرة إلى السراي. إن المسؤولية الأساسية عن نتائج الصراع الذي حدث بين الأنصار والشرطة تقع على عاتقه، وعلى عاتق أي شخص آخر ذي سلطة أعلى كان يتلقى تعليماته منه»⁽⁵³⁾.

10- مجلس الوزراء يرد على محكمة الاستئناف

رد مجلس الوزراء على اللوم الذي وجهته له محكمة الاستئناف ببيان طويل أعده المستشار القانوني للمجلس أحمد متولي العتباتي. اعتبر مجلس الوزراء اتهام المحكمة له بالتقصير في واجبه الدستوري تجاوزاً من المحكمة لحدود اختصاصاتها وانتحالاً لما هو سلطة البرلمان وحده. واتهم المجلس المحكمة بمجافاة المبادئ الدستورية المقررة في جميع البلاد الديمقراطية لأنها زجت بنفسها في جدل سياسي وتعرضت لأمر على جانب كبير من الحساسية. سنورد فيما يلي بعضاً من النقاط التي تناولها بيان مجلس الوزراء:

أولاً: إن مسؤولية الحكومة لم تكن محل نزاع أمام المحكمة حتى تلجأ لتقديم كل ما اتخذته من إجراءات واحتياطات لمواجهة الموقف، وحتى تتمكن المحكمة من أن تقرر على ضوء ذلك ما إذا كانت تلك الاحتياطات كافية أم ناقصة.

ثانياً: من الوجهة الدستورية ليس للمحكمة حق محاسبة الحكومة في هذا الأمر. فدستور الحكم الذاتي يقوم على مبدأ فصل السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، وحدد اختصاص كل سلطة بشكل يمكن كل سلطة بأن تنهض بالعبء الذي رسمه لها الدستور لأن في ذلك ضماناً ألا تتعدى سلطة

على أخرى اعتداءً تضرّب فيه أمور الدولة وتتأثر له شؤونها الحيوية. فالمادة 19 من دستور الحكم الذاتي تنص على قيام مجلس وزراء يكون مسئولاً أمام البرلمان عن أعمال الحكومة التنفيذية والإدارية. ونصت المادة 76 على قيام هيئة قضائية مستقلة وتكون مسئولة للحاكم العام رأساً. فالوزارة في السودان بحكم دستوره مسئولة للبرلمان عن استتباب القانون والأمن وعن جميع الأعمال الإدارية الأخرى.

ثالثاً: إن واجب المحكمة ينحصر في تفسير القانون وتطبيقه على وقائع معينة وهي بذلك لا تملك أية رقابة أو إشراف على أعمال الحكومة التي خصصها لها الدستور. والرقابة الوحيدة التي تخضع فيها الحكومة للسلطة القضائية هي المسؤولية المدنية التي تقتصر على حقوق الفرد ضد الدولة⁽⁵⁴⁾.

11- حوادث أول مارس: العبر والآثار

لم تمر حوادث أول مارس بدون عبر أو نتائج أو آثار. فقد أوضحت للحكومة أن تعمد إقصاء المعارضة لن يفضي إلى شيء إيجابي وأن استصحابها مهم بل واجب في تلك المرحلة الدقيقة من تاريخ السودان. وقد كان ريتشيز المفوض التجاري البريطاني من بين الذين تحدثوا عن عظمات حوادث أول مارس. فقد قال إن الحوادث أثبتت للحكومة أن سعيها لإقامة اتحاد كامل مع مصر سيكون ضرباً من الانتحار لأن الأنصار سيقاومونه وربما يفتح ذلك الباب أمام تدخل أجنبي. وقال أيضاً إن كثيراً من أنصار الحزب الوطني الاتحادي قد انخرطوا في ذلك الحزب خوفاً من الأنصار، وربما تكون حوادث أول مارس قد أوجت لهؤلاء أن أسلم الطرق هو الابتعاد عن مصر وبذلك يتلاشى خطر قيام الأنصار بثورة⁽⁵⁵⁾.

وصف الحاكم العام روبرت هاو تظاهرات الأنصار في أول مارس بأنها كانت إعلاناً للاستقلال من جانب حزب الأمة وأن الطريقة الوحيدة لتحجيده بالإضافة إلى الإجراءات الأمنية الكثيفة، ستكون الإعلان المبكر من جانب دولتي الحكم الثنائي لاستقلال السودان⁽⁵⁶⁾.

وأثبت أحمد محمد يسن في مذكراته أن حوادث أول مارس رغم مأساويتها قد كانت من بين العوامل الأساسية التي جعلت الحزب الوطني الإتحادي يتجه نحو الاستقلال. وقال إنهم قدروا ما يمكن أن يحدث إذا دخل السودان بعد الفترة الانتقالية في دوامة إنتخابات الجمعية التأسيسية وطرح الخيار بين مبدأين متعارضين: الاستقلال أو الاتحاد مع مصر⁽⁵⁷⁾.

الشيخ
محمد
المنجد

هوامش الفصل الثاني

- 1- مكتب المفوض التجاري للمملكة المتحدة إلى وزارة الخارجية، لندن: الملخص السياسي النصف شهري رقم 23 للفترة 14 - 27 فبراير 1954: الوثائق البريطانية عن السودان (تحرير محمود صالح عثمان صالح) المجلد التاسع، الجزء الأول (1954)، ص 66.
- 2- الأيام 28 فبراير 1954 والأهرام 12 يناير 1954.
- 3- الملخص السياسي النصف شهري رقم 23 مذكور في هامش 1 أعلاه.
- 4- قصة ثورة 23 يوليو، الجزء 3: عبدالناصر والعرب (1976)، ص 311-313 .
- 5- الأيام 27 فبراير 1951 .
- 6- Behind the Scenes (1982), pp 108 - 110.
- 7- الديمقراطية في الميزان، الطبعة الثانية، ص 56.
- 8- مذكرات أحمد محمد يسن (2001)، ص 266 - 267.
- 9- Ralph Stevenson, Cairo, to Allen, March 15, 1954, FO 371/108322.
- من شكاوى نجيب للسفير الأمريكي كذلك أن الحاكم العام أحبط الأنصار بتغييره مسار الموكب. كما أنه لم يسمح له الاتصال بالناس سواء كان بالهاتف أو بغيره.
- 10- قصة ثورة 23 يوليو، مرجع سابق، ص 313.
- 11- Luce Papers: 828/6/54, Kenrick to Davies, 5 March 1954. Also: Governor - General's Office GG/36.2.15/2, 4 March 1954, Summary of Events: No.2, Fo 371/108322.
- 12- نفس المرجع.
- 13- Report by the Police Magistrate on the events of the first of March, FO 371/108322.
- 14- السودان للسودانيين، تحقيق فدوى عبدالرحمن علي طه (1992)، ص 188.
- 15- نفس المصدر والصفحة.

- 16- مذكرات أحمد محمد يسن، مرجع سابق، ص 260.
- 17- Selwyn Lloyd to Foreign Office, 4 March 1954, The British Documents on the Sudan (edited by Mahmoud Salih) Volume X (1954), Part 2, P. 114.
- 18- Report by the Police Magistrate on the events of the first of March, FO 371/108322.
- 19- مذكرات أحمد محمد يسن، مرجع سابق، ص 261.
- 20- الرأي العام 17 أغسطس 1954.
- 21- الأيام 2 مارس 1954.
- 22- ذكريات ومواقف، الطبعة الثانية (2004)، ص 119 - 120.
- 23- مكتب المفوض التجاري إلى وزارة الخارجية: الملخص السياسي رقم 24 للفترة من 28 فبراير إلى 13 مارس: الوثائق البريطانية عن السودان، مرجع سابق، المجلد التاسع، الجزء الأول (1954)، ص 91.
- 24- Luce Papers: Luce to Sudan Agent, London, 13 March 1954, 828/6/70-73.
- 25- ذكريات ومواقف، مرجع سابق، ص 120.
- 26- الأيام 6 مارس 1954.
- 27- Khartoum to Foreign Office, 28 March 1954, FO 371/108322. Also Luce to Davies, 3 April 1954, Luce Papers 828/6/87-89.
- 28- الأيام 27 مارس 1954.
- 29- الأيام 2 مارس 1954.
- 30- أنظر التقرير السياسي رقم 24 لمكتب المفوض التجاري البريطاني، مشار إليه في هامش 23 أعلاه، ص 91.
- 31- Luce Papers: Luce to Davies: 828/6/87-89, 3 April 1954.
- 32- الأيام 8 مايو 1954.
- 33- ذكريات ومواقف، مرجع سابق، ص 121.

- 34- ربما يقصد مدير مديرية الخرطوم.
- 35- Luce Papers: Kenrick to Lampen, Sudan Agency, London, 15 May 1954, 828/7/10.
- 36- الأهرام 9 مايو 1954.
- 37- الأيام 9 مايو 1954.
- 38- الأيام 23 و 24 مايو 1954.
- 39- Khartoum to Foreign Office, 1 June 1954, FO 371/108323. Also: Sudan Political Intelligence Summary, No. 5 of 1954, May / June 1954, 17 June 1954: The British Documents on the Sudan, loc.cit., Volume 1X, PART 1 (1954), P 129.
- 40- الأيام 7 مايو 1954. وأيضاً:
Khartoum to Foreign Office, May 5, 1954, FO 371/108322.
Khartoum to Foreign Office, May 17, 1954, FO 371/108323.
- 41- Khartoum to Foreign Office, May 19, 1954, ibid.
- 42- Luce Papers: Summary of Events No. 5 - May 1954, GG/36.2.15/2, Governor - General's Office 29 May 1954, 829/8/25 - 27.
- 43- Khartoum to Foreign Office, May 24, 1954, FO 371/108323.
- 44- Sudan Agency, London to Foreign Office, 18 June 1954, FO 371/108324.
- 45- Ibid.
- 46- Khartoum to Foreign Office, 7 May 1954, FO 371/108323.
- 47- Note for Minister of State dated 11 May 1954 on Possible Charges against Sayed Siddik, ibid.
- 48- For English Record of the Meeting see Volume 1X, Part 1, of the British Documents on the Sudan, loc. cit., P. 107.
- 49- Foreign Office to United Kingdom Delegation (Geneva Conference) 10 May 1954, FO 371/108323.
- 50- الأيام 4 و 5 يوليو 1954. وأيضاً:
Khartoum to Foreign Office, 5 July 1954, Fo 371/108324.

51- السودان الجديد 7 يوليو 1954.

52- الأيام 24 و 25 يوليو 1954.

53- السودان للسودانيين، مرجع سابق، ص 191.

54- الرأي العام 1 سبتمبر 1954.

UK Trade Commissioner, Khartoum, to Foreign Office, 24 July 1954, FO 371/108324. -55

Khartoum to Foreign Office, 3 March 1954, British Documents on the Sudan, loc. cit., Volume X, Part 2, P. 111. -56

57- مذكرات، مرجع سابق، ص 266.

74

الفصل الثالث

السيد عبدالرحمن يدعو بريطانيا

لإعلان استقلال السودان فوراً:

4 مارس 1954

1- لقاء سلوين لويد بالسيد عبدالرحمن

التقى السيد عبدالرحمن المهدي بحضور ابنه الصديق بسلوين لويد وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطاني في الخرطوم في 4 مارس 1954. في مستهل اللقاء ذكر لويد أنه يدرك أن زيارة محمد نجيب للسودان تسببت في تظاهرات أول مارس وأن المناخ العام السائد في السودان يعود للتدخل المصري المستمر في الشأن السوداني. ثم سأل لويد السيد عبدالرحمن عما إذا كانت لديه أفكار حول كيفية إيقاف هذا التدخل. فرد السيد عبدالرحمن بأن ما ينبغي على بريطانيا أن تفعله على الفور هو أن تعلن استقلال السودان. وعندما استوضح لويد السيد عبدالرحمن عما يعنيه بذلك، أكد له السيد عبدالرحمن أنه يعني تمزيق إتفاقية عام 1953 بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير. ولكن لويد نبه السيد عبدالرحمن إلى أن تمزيق الاتفاقية سيعني بقاء بريطانيا في السودان لمدة عامين أو ثلاثة أخرى وسيكون من المهم في تلك الفترة إيجاد حل للطموحات الوطنية. ولربما يكون الحل اللجوء إلى الأمم المتحدة مثل ما حدث في ليبيا. وأضاف لويد أن البرنامج في هذه الحالة سيكون إنهاء الاتفاقية وإجلاء المصريين، واستمرار سريان الدستور، وإجراء انتخابات جديدة بعد ثلاثة أو أربعة أعوام تحت رعاية الأمم المتحدة، وتسليم السلطة للحكومة التي ستمخض عنها الانتخابات.

وفي معرض تعليقه على البرنامج الذي طرحه سلوين لويد، قال السيد عبدالرحمن إنه سيدرس هذا البرنامج بإمعان غير أنه أشار إلى أنه لا يوجد ضمان بأن المصريين لن يتدخلوا في إطار هذا البرنامج. ثم قال إن الطريق الأفضل والأقصر هو أن يعلن السودانيون أنفسهم الاستقلال وأن يدعمهم البريطانيون في ذلك بإنهاء الاتفاقية وملء الفراغ الذي



السيد عبدالرحمن المهدي

سينشأ مؤقتاً لحين ماتنتج الإنتخابات التي تُجري تحت إشراف دولي حكومة سودانية جديدة.

وسأل لويد السيد عبدالرحمن عما إذا كان حزب الأمة سيحصل على الأغلبية إذا أجريت انتخابات جديدة، فأجاب السيد عبدالرحمن بأن حزب الأمة سيحصل على الأغلبية إذا لم يتدخل المصريون وتلقى مساعدة يسيرة من الموظفين البريطانيين. وأشار السيد عبدالرحمن إلى أنه في الانتخابات الأخيرة تفوق الاستقاليون على الاتحاديين بـ 45,000 صوتاً.

وشكك السيد عبدالرحمن في أن تأتي انتخابات جديدة بحكومة موالية لمصر وقال إنه إذا حدث ذلك فإنه وبالعون البريطاني سيقم استقلال السودان. وعندما استفسره لويد عما إذا كان يعني بذلك شن حرب أهلية، أجاب السيد عبدالرحمن بأنه لا يرغب في الوصول إلى ذلك بالرغم من أنه قد يكون ضرورياً ولكن لديه وسائل لاستخدام نفوذه للضغط المؤقت.

لخص سلوين لويد رأي السيد عبدالرحمن في خمس نقاط ووعدته بالنظر فيها. وهذه النقاط هي:

- (أ) إن التدخل المصري قد جعل اتفاقية عام 1953 غير عملية.
- (ب) إن التدخل المصري يجب أن يتوقف إما طوعية وإما بأن تتخذ الحكومة البريطانية إجراءً لإيقافه.
- (ج) وبما أنه من غير المحتمل أن توقف الحكومة المصرية التدخل بإرادتها فيجب على الحكومة البريطانية أن تنهي الاتفاقية.
- (د) إذا أنهت الحكومة البريطانية الإتفاقية فينبغي عليها أن تضع شيئاً في مكانها.

(هـ) إجراء انتخابات حرة في شهر نوفمبر القادم وتسليم السلطة للحكومة التي ستمخض عنها الانتخابات. وأضاف الصديق المهدي أنه خلال الفترة التي تسبق الانتخابات يستأنف البريطانيون السيطرة ويعملون على استقدام الأمم المتحدة⁽¹⁾.

2- حزب الأمة يتهم مصر بخرق الاتفاقية

بعث حزب الأمة في 4 مايو 1954 مذكرة بتوقيع رئيسه الصديق المهدي إلى وزيري خارجية مصر وبريطانيا. اتهم الحزب في مذكرته الحكومة المصرية بخرق روح اتفاقية عام 1953 بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير ونصوصها التي تقضي بتوفير جو حر محايد إبان الفترة الإنتقالية واعتبر ذلك تدميراً كاملاً للاتفاقية. كما اتهم بريطانيا بوصفها الطرف الآخر في الاتفاقية باللامبالاة والفشل في اتخاذ إجراءات حاسمة إزاء ذلك مما شجع مصر على التدخل في الشأن السوداني. وتضمنت مذكرة حزب الأمة أمثلة عديدة للتدخل المصري في السودان نورد منها هنا ما يلي:

(أ) إبان الحملة الانتخابية ألقت مصر بثقلها لصالح العناصر المؤيدة للوحدة ووضعت تحت تصرفها كل إمكاناتها المادية وغير المادية غاضة الطرف عن كل اعتبار. وقد احتج حزب الأمة على ذلك للجنة الانتخابات. ولولا الرغبة الأكيدة في المحافظة على القضية الوطنية لانسحب الحزب من الانتخابات وانتهى الحكم الذاتي.

(ب) جاب صلاح سالم وعبدالحكيم عامر وفي صحبتهم مجموعة من الصحفيين المصريين والمتخصصين في الدعاية الأصقاع المختلفة من السودان. وقد أعد لهم الحزب الوطني الاتحادي اجتماعات سياسية ألقى فيها صلاح سالم خطباً مؤيدة لمواقف الإتحاديين. وفي إحدى خطبه في مدينة بورتسودان هاجم صلاح سالم الاتفاقية ووصفها بأنها قطعة ورق لا قيمة لها.

(ج) أرسلت مصر عدداً من عسكريها إلى جنوب السودان بحجة التدريب الجوي، مع أن الغرض الحقيقي من ذلك كان نشر الدعاية الوحودية والبحث عن مواقع استراتيجية.



الصدیق عبدالرحمن المهدي

(د) تخصيص برنامج إذاعي يومي (ركن السودان من القاهرة) للهجوم على قضية الإستقلال وتشويه سمعة رجاله. وقد إستُخدمت لهذا الغرض شخصيات مرموقة مثل شيخ الأزهر وبعض علمائه وغيرهم من الساسة البارزين.

(هـ) توجت الدعاية المصرية في السودان بزيارة محمد نجيب رئيس جمهورية مصر إلى الخرطوم في أول مارس 1954.

(و) أرسلت مصر عدداً من موظفيها السودانيين لبث الدعاية الوجودية في السودان. وكان من بين هؤلاء الدريدي أحمد إسماعيل وكيل وزارة شؤون السودان المصرية ومحمد نور الحسن وكيل وزارة الإرشاد القومي. وقد زارا عدداً من المدن والقرى في السودان وقدمتا باسم مصر مساعدات مالية لعدد من المؤسسات الدينية.

(ز) قدمت مصر للسودان كهدية كمية من الأسلحة والذخيرة. ووعدت بإرسال طائرات وهدايا أخرى وقبول عدد كبير من السودانيين في المؤسسات العسكرية للتدريب على الطيران وغيره من الأنشطة العسكرية.

وأشارت مذكرة حزب الأمة إلى أن مؤيدي الاستقلال يشكلون الأغلبية في السودان ويعملون لتحقيق استقلال السودان معتمدين على الإمكانيات السودانية الصرفة وليس على أي مساعدات أجنبية. ووفقاً للأرقام الرسمية فقد صوت 275 ألفاً لصالح مرشحي الاستقلاليين بينما لم يصوت لمرشحي الوحدة سوى 230 ألفاً. ولكن الانتهاكات المصرية للاتفاقية جعلت عمل الاستقلاليين من أجل هدفهم في مناخ ديمقراطي بالغ الصعوبة. فهم يعتمدون على الإمكانيات السودانية المحدودة في مواجهة إمكانيات مصر غير المحدودة.

ووصف حزب الأمة في مذكرته تلك الأوضاع بأنها بالغة الخطورة، وطالب باتخاذ خطوات جادة وقوية من أجل قضية الاستقلال التي كافح الحزب من أجلها في السنوات القليلة الأخيرة. كما طلب حزب الأمة رداً عاجلاً على مذكرته⁽²⁾.

3- رسالة السيد عبدالرحمن إلى سلوين لويد

تسلم لويد في يونيو 1954 رسالة من السيد عبدالرحمن المهدي طلب فيها مواصلة النظر في الاقتراح الذي طرحه على سلوين لويد عندما التقاه في الخرطوم في 4 مارس 1954 والتوصل إلى نتيجة لتخليص البلاد من نتائج قد لا تكون في مصلحة أحد.

جاء في رسالة السيد عبدالرحمن أنه منذ يناير 1954 ازداد التدخل المصري بشكل يتنافى مع الجو الحر المحايد المطلوب توافره في الفترة التي تسبق تقرير المصير، وأن قيام حكومة اتحادية قد سمح لمصر بتدخل واسع في السودان. وجاء في الرسالة أيضاً أنه بتدخل مصر السافر فإن مصير السودان قد تقرر عملياً باتخاذ وضعاً اتحادياً. لذلك طالب السيد عبدالرحمن الحكومة البريطانية باعتبارها الطرف الآخر في الاتفاقية بإيجاد الجو الحر المحايد الذي يكفل للبلاد حرية تقرير المصير.

وأشار السيد عبدالرحمن في رسالته إلى أمرين اعتبرهما على جانب من الأهمية وقد كان أولهما حوادث أول مارس التي أثبتت عدم حياد الحكومة القائمة في السودان. أما الأمر الثاني فقد كان عزل العضو الاستقلالي في لجنة الحاكم العام -أي إبراهيم أحمد- مما جعل الإتفاقية عديمة المعنى في تمثيل وجهتي النظر الاستقلالية والاتحادية. وعبر السيد عبدالرحمن عن خشيته من أن تؤدي هذه الأمور بالبلاد إلى فوضى ونتائج خطيرة العاقبة⁽³⁾.

نوقش اقتراح السيد عبدالرحمن ورسالته في ثلاثة اجتماعات عقدت بمقر وزارة الخارجية البريطانية في أيام 3 و9 و11 يونيو 1954. حضر هذه الاجتماعات الصديق المهدي وإبراهيم أحمد ومحمد أحمد عمر. وحضرها مع سلوين لويد دودس باركر الوكيل البرلماني بوزارة الخارجية وويلي موريس من الدائرة الإفريقية بالوزارة. وقد كان أهم هذه الاجتماعات إجتماع 11 يونيو لأن سلوين لويد أعلن فيه عدم قبوله لخطة السيد عبدالرحمن لأنها غير عملية وعدد أسباب ذلك. وبما أن هذه الأسباب قد أوردتها

لويدي في رده على رسالة السيد عبدالرحمن، فلا نرى حاجة للخوض في تفاصيل ما دار في اجتماع 11 يونيو وسنعرض فيما يلي لرد لويدي⁽⁴⁾.

4- رد لويدي على رسالة السيد عبدالرحمن

صُمن رد سلوين لويدي في رسالة إلى المفوض التجاري البريطاني آدامز وطُلب منه إبلاغها للسيد عبدالرحمن شفاهة. أكد لويدي في صدر رسالته أنهم مازالوا مهتمين بشكل رئيسي باتخاذ قرار بشأن أفضل سياسة لمساعدة السودانين حتي لا تفرض عليهم ضد رغباتهم السيطرة المصرية. ثم قال إن خطة السيد عبدالرحمن لاتخاذ إجراء قوي للتصدي للمسائل المترتبة على الوضع الراهن في السودان غير عملية للأسباب الآتية:

(أ) إذا أنهت الحكومة البريطانية الاتفاقية فإنه سيكون بإمكان مصر إحياء الادعاء بأن لمصر وحدها السيادة على السودان. ومن الوجهة القانونية فإن بريطانيا لا تستطيع منح الإستقلال للسودان لأنها بذلك ستنتهي حقوقها.

(ب) هناك شك في إمكانية الحصول على لجنة دولية ولا يمكن أن تتدخل الأمم المتحدة بدون موافقة مصر.

(ج) يجب على الحكومة البريطانية أن تضع في الحسبان معارضة المصريين وجزء من السودانين. فمن العسير التكهّن بالشكل الذي ستتخذ هذه المعارضة ولكن ينبغي الاستعداد لها. ولذلك سيكون من المستحيل إعمال خطة السيد عبدالرحمن وسحب القوات البريطانية من السودان. فالحاكم العام لا يستطيع تنفيذ الخطة بدون دعم كبير مما سيعني إرسال أعداد كبيرة من القوات البريطانية إلى السودان وموظفين للإبقاء على استمرار الإدارة.

(د) إذا بارك حزب الأمة هذا الإجراء فإنه سيفقد عطف وتأييد الرأي الوطني السوداني. ومضى لويدي للقول إنه من الخطأ في صراع سياسي أن يبالغ المرء في تقدير قوة خصمه. فبالرغم من أن الحزب الوطني الاتحادي له أغلبية برلمانية إلا أنه تواجهه صعوبات

خطيرة. كما أن علاقات المصريين بالحزب الوطني الإتحادي تشوبها صعوبات عديدة. ولذلك كان من رأي لويد الاستمرار في النضال بالوسائل الدستورية والاستفادة القصوى من الوضع حسبما يتطور.

ونبه لويد إلى أن المرحلة الحاسمة ستأتي عندما يشرع الإداريون البريطانيون في مغادرة السودان. فعند بلوغ هذه المرحلة سيكون بمقدور دعاة الاستقلال إقناع الشعب السوداني بأن الشعار المعادي للاستعمار قد انقضى فيما يتعلق بالبريطانيين وأن المصريين قد أصبحوا المهتدين الوحيد للاستقلال السودان.

وفي ختام رده ذكر لويد أنه مدرك لأن نصحه قد لا يكون مستساغاً للسيد عبدالرحمن ولكن من العسير على المرء الإستمرار في النضال ضد ما يبدو أنها احتمالات ثقيلة ووسائل جائرة. وعبر لويد عن اقتناعه بأن قضية الاستقلال والتي يشكل مؤيدو حزب الأمة قاعدتها الصلبة تسبح وستستمر في السباحة مع المد الوطني. وعلى المدى البعيد فإن هذا المد سيكتسح التدخل المصري في شؤون السودان. ولكن الإجراء الذي يقترحه السيد عبدالرحمن سيعكس هذا التوجه ويضع قوى الوطنية في صدام مع البريطانيين ومع حزب الأمة⁽⁵⁾.

نقل المفوض التجاري البريطاني آدمز رسالة لويد إلى السيد عبدالرحمن شفاهة في 28 يونيو 1954. وقد لاحظ آدمز أن السيد عبدالرحمن لم يفهم تماماً صعوبة الحصول على موافقة الأمم المتحدة للتدخل في السودان. وذكر آدمز كذلك أن السيد عبدالرحمن وافق بشكل عام على الاستمرار في النضال عبر الوسائل الدستورية ولكنه قال إن إحدى صعوباته تكمن في أن عدداً من أفضل رجاله ليسوا أعضاء في البرلمان. وقبل السيد عبدالرحمن رأي لويد الذي يدعو إلى الاستفادة القصوى من مغادرة الموظفين البريطانيين للسودان للتدليل على أن التهديد الاستعماري للسودان يأتي من مصر وليس من بريطانيا⁽⁶⁾.

5- لويد يقترح خطة لضمان حصول السودان على الإستقلال

في 26 يوليو 1954 وزع سلوين لويد مذكرة على أعضاء مجلس الوزراء ضمنها آراء السيد عبدالرحمن المهدي بشأن الوضع الدستوري في السودان. وفي 7 أغسطس 1954 رفع

مذكرة إلى مجلس الوزراء اقترح فيها استراتيجية لتأمين حصول السودان على الاستقلال. وسنعرض فيما يلي لبعض النقاط التي وردت في مذكرة لويد.

أقر لويد بأن الكثير من المزاعم بشأن الضغط المصري صحيحة، ولكنه ليس صحيحاً القول بأن الحكومة البريطانية لم تقم بأي محاولة لإيقاف التدخل المصري. فقد قدمت الحكومة البريطانية عدة احتجاجات. كما أن الحاكم العام اتخذ خطوات لتقليل التدخل والسيطرة عليه. يضاف إلى ذلك أن آراء الحكومة البريطانية بشأن الأنشطة المصرية في السودان قد تم بيانها للمصريين في المراحل الأخيرة من مفاوضات قناة السويس ووعدا ببعض التحسين. ولكن لويد ذكر أنه لا يعتقد أن الدعاية والضغط المصري سيتوقفان تماماً بالنظر إلى السياسة المصرية طويلة العهد التي تدعو لوحدة وادي النيل.

وأشار لويد إلى حقيقة مهمة وهي أن الحاكم العام وآخرين يرون أن الدعاية المصرية قد بدأت في تجاوز مداها. فقد ذاق الحزب الوطني الاتحادي طعم السلطة وبات أقل رغبة في تلقي أوامر من القاهرة. وعندما يبدأ الموظفون البريطانيون في الرحيل والسلطة في الانتقال، فمن المحتمل أن يصبح السودانيون أكثر وداً وسيحاولون على البريطانيين لحمايتهم من السيطرة المصرية.

وعرض سلوين لويد في مذكرته إلى رغبة حزب الأمة في أن تنهي الحكومة البريطانية الاتفاقية وتعلن في تاريخ مبكر استقلال السودان. وفي تعليقه على ذلك قال لويد إن ما يطالب به حزب الأمة سيحدث أثراً مغايراً لما ترغب فيه الحكومة البريطانية. فقد تفسره الحكومة السودانية على أنه محاولة لإعادة الحكم البريطاني أو وضع المعارضة في السلطة ومن ثم ترمي مرة أخرى في أحضان المصريين. وتخوف لويد من أن يتسبب ذلك بدوره في اضطرابات ويرغم الحاكم العام على إعلان حالة طوارئ دستورية. وأضاف أنه ليس هناك ما يؤكد أن الحاكم العام سيحصل على دعم حزب الأمة والسيد عبدالرحمن المهدي عند نشوء هذا الوضع. فالسيد عبدالرحمن شخصياً لن يتحول ضد الحكومة البريطانية ولكن قسماً كبيراً من أتباعه لن يتردد في فعل ذلك. ففي المداولة في تعويضات الموظفين الأجانب كان زعيم المعارضة المتحدث الوحيد الذي ذكر أشياء تحط من قدر البريطانيين.

واستطرد لويد فقال إن أكبر مساهمة لإنجاح الحركة الاستقلالية يمكن أن تقوم بها المعارضة السودانية نفسها. وهذا ما لم يرد في ورقة السيد عبدالرحمن. وقال أيضاً إن أكبر عائق لنجاح الحركة الاستقلالية هو خوف الختمية من سيطرة أنصار المهدي على السودان، وقد زادت حوادث أول مارس من هذه المخاوف. وكشف لويد عن أن الحكومة البريطانية ظلت خلال الثمانية عشر شهراً الماضية تحث زعماء حزب الأمة على توسيع قاعدة الحزب بضم عناصر غير أنصارية. فهناك الحزب الجمهوري الاشتراكي وهو حزب استقلالي ولكنه ليس أنصارياً وقد أُعد وجُهِز ready-made لهذا الغرض وقد أخفق قادة حزب الأمة خلال وبعد الانتخابات في القيام بأي جهد حقيقي في هذا الإتجاه، وإلى أن يفعلوا ذلك فإنهم لن يحصلوا على أغلبية الأصوات.

وأشار لويد في مذكرته إلى أن الحاكم العام يؤمل كثيراً على التطورات في السودان، ويعتقد أنه إذا استمرت الحكومة البريطانية في التزام الصبر في تنفيذ الإتفاقية الإنجليزية - المصرية فإن مركزها سيزداد قوة. وهو يشعر -أي الحاكم العام- بأن السودانيين من كل الأحزاب واعون للخطر المصري وسيزداد غضبهم من الضغط المصري ومن المحتمل أن يتجهوا أكثر فأكثر نحو الحكومة البريطانية للمساعدة والمشورة.

في ختام مذكرته قال لويد إن الوطنية السودانية ستكون هي القوة المسيطرة وينبغي أن يكون هدف الحكومة البريطانية الاستفادة منها. ولهذا الغرض اقترح سلوين لويد إتخاذ خطوات عملية كان بضمنها ما يلي:

(أ) دعوة رئيس وزراء السودان إسماعيل الأزهري لزيارة بريطانيا. فقد أثبت أنه غيور على استقلال السودان وأقام علاقات ودية مع الحاكم العام. فهذه الزيارة ستمكن الحكومة البريطانية من تقوية شعوره بأنه يمكن التعويل عليها للمساعدة في قيام سودان مستقل.

(ب) دعوة برلمانيين سودانيين لزيارة لندن في تاريخ مبكر من العام القادم.

(ج) الاستمرار في التشديد بلا تناول ولكن بحزم على مسائل مثل التمثيل الأجنبي والعلم الوطني والكيان المستقل للسودان⁽⁷⁾.

وسنرى في الفصل التالي أن آراء سلوين لويد تطابقت مع التحليل والتوصيات التي وردت في مذكرة أعدها مكتب الحاكم العام أو بالأحرى وليام لوس في أغسطس 1954. فقد دعا لوس إلى التقارب الإيجابي مع الحزب الوطني الاتحادي وكخطوة عملية في هذا الاتجاه دعوة رئيس الوزراء إسماعيل الأزهرى لزيارة بريطانيا.

هوامش الفصل الثالث

- 1 Telegram No. 11 from Riches, Khartoum to Foreign Office, 6 March 1954, transmitting record of discussions between El Mahdi and Selwyn Lloyd on 4 March 1954, FO 371/108321.
- 2 British Documents on the Sudan, loc. cit, Vol. 1X(1954), Part I, P. 105.
- 3 أنظر النص العربي للرسالة ضمن ملاحق هذا الكتاب. لترجمة إنجليزية للرسالة أنظر: Enclosure A in Riches, Khartoum to Bromley, 5 June 1954, FO 371/108323.
- 4 For the records of the three meetings see FO 371/108382.
- 5 Selwyn Lloyd to Adams, 24 June 1954, FO 371/108323.
- 6 Adams to Selwyn Lloyd, 29 June 1954, FO 371/108324.
- 7 Cabinet Memorandum by Selwyn Lloyd, 7 August 1954. This Memorandum was seen in Douglas Johnson (Editor), British Documents on the End of the Empire, Series B Volume 5, Sudan Part II (1951 - 1956), P. 358.

الفصل الرابع

لوس يدعو للاقتراب الإيجابي من الحزب الوطني الاتحادي: 13 أغسطس 1954

1- تحليل لوس للوضع السياسي في السودان

ورد في الفصل الأول أن أنتوني إيدن وزير خارجية بريطانيا حدد بكتابه المؤرخ في أول يناير 1954 إلى روبرت هاو الحاكم العام الخطوط العامة للسياسة البريطانية في السودان إبان الفترة الانتقالية التي تسبق تقرير المصير. وجه إيدن في كتابه -ضمن أمور أخرى- باتباع سياسة تهدف إلى عدم التسرع في التخلي عن السيد عبدالرحمن المهدي في سبيل إقامة علاقات أفضل مع السيد علي الميرغني، وتهدف كذلك إلى بناء جسور مع الحزب الوطني الاتحادي وتشجيع أي اتجاهات بداخله للابتعاد عن المعسكر المصري. ولكن الحاكم العام في كتاب رده على إيدن المؤرخ في 4 فبراير 1954 نبه إلى احتمال تعارض هذين الهدفين.

في 13 أغسطس 1954 أعد وليام لوس مستشار الحاكم العام تحليلاً دقيقاً للوضع السياسي في السودان والسياسة البريطانية هناك. فلصعوبة التوفيق بين الهدفين اللذين حددهما إيدن أي الحفاظ على الود مع السيد عبدالرحمن المهدي وحزب الأمة وبناء الجسور مع الحزب الوطني الاتحادي، دعا لوس إلى إعادة النظر في هذه السياسة وذلك بالاقتراب الإيجابي من الحزب الوطني الاتحادي ودعوة أزهرى لزيارة لندن.

في مستهل تحليله عرّف لوس هدف الحكومة البريطانية في السودان بأنه إقامة سودان مستقر ومحكوم جيداً، وأن يكون مستقلاً عن مصر، وفي علاقات ودية مع بريطانيا وخاضعاً لنفوذها. ثم أورد لوس المهددات الرئيسة لهذا الهدف وهي:

أ- أن يربط الحزب الوطني الاتحادي السودان بمصر بطريقة تؤدي إلى السيطرة المصرية عليه سياسياً واقتصادياً.

ب- أن يحدث تدهور خطير في الأمن وفي مستوى الإدارة بسبب التسرع في السودنة.



وليام لوس

ج- تراجع التنمية الإقتصادية للسودان
بسبب تدهور الأمن ومغادرة الفنيين
البريطانيين.

د- أن يحاول الأنصار القيام بحرب
أهلية.

هـ- أن يتلاشى النفوذ البريطاني من جراء
عدم الفاعلية.

وفي تفصيله للمهدد (أ) ذكر لوس أن
هناك مؤشرات تدل على أن فكر الحزب
الوطني الاتحادي وبوجه خاص طائفة
الختمية يتجه نحو الاستقلال. وأبدى أنه
سيكون مجافياً لكل السوابق والمنطق إذا لم

يكن أعضاء الحزب الوطني الإتحادي وطنيين قبل أن يكونوا اتحاديين، وكلما ذاقوا طعم
السلطة وغمت قوتهم فإن وطنيتهم ستتصاعد. غير أن لوس لم يتوقع أن يجهر الحزب
الوطني الاتحادي بالتخلي عن الدعم والنفوذ المصري قبل أن يدفن شبح المهديّة.

وأوضح لوس أن الحكومة البريطانية لا يهمها إذا جاء الاستقلال على يد الحزب
الوطني الاتحادي أو على يد حزب الأمة. وقال إنهم أيدوا حزب الأمة من قبل لأنه كان
القوة الرئيسة التي كانت تدعو لاستقلال السودان. واستطرد قائلاً إن هناك عدة حجج
تدعم الرأي الذي مؤداه أن الاستقلال الذي يجئ على يد الحزب الوطني الاتحادي يحقق
هدف الحكومة البريطانية أكثر من الاستقلال الذي قد يأتي على يد حزب الأمة. وأوجز
لوس هذه الحجج فيما يلي:

أولاً: إذا كان هدف الحزب الوطني الاتحادي هو الاستقلال فإنه يستطيع أن
يعول على دعم أغلبية كبيرة من ضباط قوة دفاع السودان وضباط الشرطة،
وأغلبية أقل من أفراد القوتين. ولذلك فإن الختمية والحزب الوطني الاتحادي
يستطيعون السيطرة على الأنصار وحزب الأمة. ويعتقد لوس أن هذا ربما يكون
الأمل الحقيقي الوحيد لتجنب نشوب حرب أهلية.

ثانياً: إن حزب الأمة لا يستطيع إدارة البلاد بدون دعم الطبقة المتعلمة التي ينتمي معظمها للختمية والحزب الوطني الاتحادي.

ثالثاً: إن السودان المستقل الذي يهيمن عليه الأنصار سيكون هدفاً دائماً للتآمر من قبل مصر والختمية مما سيؤدي إلى حالة عدم استقرار مزمن وعداء دائم بين السودان ومصر.

وذهب لوس للقول إنه إذا كانت الحجج المتقدمة صحيحة، وهناك قناعة بأن الحزب الوطني الاتحادي بعد حصوله على السلطة سيبقى ممسكاً بها خلال فترة تقرير المصير، ومن المحتمل أن ينحاز لخيار الاستقلال التام، فإن الوقت قد حان لإعادة النظر في السياسة التي تهدف للحفاظ على علاقات ودية مع السيد عبدالرحمن المهدي وحزب الأمة وبناء الجسور مع الحزب الوطني الاتحادي لأنها لا تعني سوى الوقوف على الحياد أو التردد. ولاثبات تعارض هدفي هذه السياسة ذكر لوس أنهم ركزوا في السودان على بناء الجسور مع الحزب الوطني الاتحادي بينما كانت الحكومة البريطانية تركز على الحفاظ على العلاقات الودية مع الأنصار وحزب الأمة. فسلسلة الإجتماعات التي عقدها سلوين لويد وزير الدولة للشؤون الخارجية في لندن مع الصديق المهدي والمخاوف التي عبرت عنها الصحافة البريطانية بشأن قدرة السودانيين على حكم أنفسهم، قد اعتبرها الحزب الوطني الاتحادي كمؤشر على أن الحكومة البريطانية لا تكن له ودّاً وأنها مصممة على إعادة السيد عبدالرحمن المهدي وحزب الأمة إلى السلطة بطريقة ما. ونبه لوس إلى أنه حتى يزول مايعتقده الحزب الوطني الاتحادي فإنه سيستمر في الاعتماد على المصريين لتأمين وضعه.

خلص لوس مما تقدم إلى أن الوقت قد حان لتقلل الحكومة البريطانية من علاقتها بالسيد عبدالرحمن المهدي وبحزب الأمة وأن تقوم بلا تطفل بإقتراب أكثر إيجابية من الحزب الوطني الإتحادي واقترح لوس أن تكون الخطوة الأولى في هذا الطريق هي دعوة أزهري لزيارة لندن في الخريف أو الربيع القادم لمناقشة مسائل ذات إهتمام عام.

وفي تفصيله لما أجمل بشأن محاولة قيام الأنصار بحرب أهلية، ذكر لوس أن ضعف السيد عبدالرحمن المهدي وأنصاره وعزلتهم ستزداد كلما مر الزمن. ومع ذلك رجح لوس احتمال قيام السيد عبدالرحمن بحرب أهلية، غير أنه شكك في نجاحها بسبب التفوق الذي تمنحه الأسلحة الحديثة لقوة دفاع السودان في مواجهة أنصار السيد عبدالرحمن

غير المسلحين عملياً. توقع لوس أن يحدث نشوب حرب أهلية قلائل خطيرة في المناطق الأكثر تعصباً في الغرب ولكن دون أن يثير ذلك حماسة في وسط السودان لأن الكثير من أتباع السيد عبدالرحمن قد اكتسبوا مصالح تحتاج إلى السلم والأمن للحفاظ عليها.

وأوصى لوس ألا يُقال أو يُفعل أي شيء قد يعطي السيد عبدالرحمن المهدي الاعتقاد بأن الحكومة البريطانية ستقابل العنف من جانبه بأي شيء سوى الإستنكار الشديد. وأوصى كذلك باستخدام النفوذ البريطاني لمنع السيد عبدالرحمن من القيام بحرب أهلية حتى ولو كان هناك يقين بأن إقدامه على ذلك سيقضي على مصيره السياسي. وتوقع لوس أن يعتبر السيد عبدالرحمن ذلك خيانة له ولكنه أي لوس لم يعط ذلك أهمية لأن البريطانيين ليسوا مدينين للسيد عبدالرحمن أو لحزب الأمة.

وأخيراً شدد لوس على أن الإبقاء على النفوذ البريطاني لا يكون بالتصريح بالسياسات لأن السياسات ينبغي أن يتبعها عمل ودليل إيجابي باهتمام بريطاني برفاهية السودان مستقبلاً. ولتحقيق ذلك اقترح لوس تشجيع الفنيين البريطانيين للبقاء في السودان بعد يوليو 1955 لإدارة الخدمات الفنية والاستمرار في تدريب السودانيين. ونوه لوس كذلك إلى حاجة السودان فوق موارده الذاتية إلى ما يقارب 50 مليوناً من الجنيهات المصرية لتمويل بعض المشاريع الحيوية للتنمية والاستقرار المالي مثل تشييد خزان الروصيرص، وتنفيذ إمتداد المناقل لمشروع الجزيرة، ومشروعات تمديد خطوط السكة الحديدية إلى الغرب والجنوب الغربي، ومشروعات تنمية موارد المياه الجوفية في مناطق غرب السودان القاحلة.

ورد لوس العوائق التي تواجه السودان في الحصول على التمويل الأجنبي من البنك الدولي أو من الأسواق العالمية إلى وضعه الدستوري، وعدم وجود عملة سودانية منفصلة، وحرص حكومة الحزب الوطني الاتحادي على عدم قبول أي مساعدات أجنبية قد تترتب عليها ارتباطات سياسية. وأبدى لوس أن البديل المناسب هو أن يحصل السودان على التمويل من سوق لندن بضمان الحكومة البريطانية⁽¹⁾.

2- أزھري في لندن

غادر أزھري الخرطوم إلى لندن في مساء يوم 7 نوفمبر 1954 يرافقه علي عبدالرحمن وزير العدل ويحيى الفضلي وزير الشؤون الإجتماعية ومحمد عثمان يسن مدير مديرية



اسماعيل الأزهرى وعلي عبدالرحمن ويحيى الفضلي في مطار القاهرة في طريق العودة من لندن

أعالي النيل. وقد صرح أزهري قبيل السفر بأن الزيارة جاءت تلبية لدعوة رسمية من الحكومة البريطانية وبأنها زيارة مجاملة، وقد قبلها هو على هذا الأساس. وفي لندن استقبلت الملكة إسماعيل الأزهري كما استقبله رئيس الوزراء ونستون تشرشل والتقى أنتوني إيدن وزير الخارجية⁽²⁾.

تحدث إيدن لأزهري عن الروابط المحتملة بين السودان ومصر وأوضح له أن النهج البريطاني في الأمور هو البدء بأشياء بسيطة للغاية وعدم المغالاة في الطموح باعتبار أن هذه هي الطريقة الأفضل، وبعد ذلك يستطيع المرء أن يقدر كيف سارت الأمور. ونصح إيدن أزهري ألا ينسى المعارضة لأنه من المهم جداً الحصول بقدر الإمكان على تأييد كل البلاد لما يفعل لا سيما في الشؤون الخارجية.

وأبلغ إيدن أزهري بأن شركة النفط الإنجليزية- الإيرانية ترغب في إرسال مندوبين للسودان، وبأن الاكتشافات الحديثة قد حسنت إلى حد كبير تقنية التنقيب عن النفط. أخذ أزهري علماً بذلك وحدد ساحل البحر الأحمر وربما الغرب والجنوب كمظان لوجود النفط في السودان.

وطرح أزهري على إيدن مسألة تعيين البريطانيين الذين كانوا في خدمة حكومة السودان في كينيا ويوغندا، وعبر عن قلقه من أن يثير تعيين هؤلاء جنوب حدود السودان مباشرة بعض المصاعب⁽³⁾.

وسيرد في الفصل الثامن أن أزهري صرح في الحفل الذي أقامه له اتحاد الطلاب السودانيين بالمملكة المتحدة في 15 نوفمبر 1954 أن الحزب الوطني الاتحادي لم يحدد برنامجه السياسي بعد، ولكن أي نوع من الاستقلال يقرره الحزب لا بد أن تكون فيه الضمانات الكافية لاستقلال السودان واحتفاظه بكيونته وسيادته. وسيرد في الفصل العاشر كذلك أن يحيى الفضلي طلب عون بريطانيا في سن تشريع لمحاربة الشيوعية في إطار سياسة حكومة الأزهري العمالية.

هوامش الفصل الرابع

Note by Luce dated 13 August 1954, enclosed in Lampen, Sudan Agent, -1
London, to Bromley, African Department, Foreign Office, 20 August 1954,
FO 371/108324.

-2 الأهرام 8 نوفمبر 1954.

Eden to Adams, 17 November 1954, FO 371/96913. -3

الفصل الخامس

مؤتمر جوبا الثاني يقرر الفيدرالية:

18 أكتوبر 1954

1- تمهيد: مؤتمر جوبا الأول: 12 يونيو 1947

أعلن الحاكم العام هيوبرت هدلستون عند افتتاح الدورة الخامسة للمجلس الاستشاري في 17 أبريل 1946 أن مؤتمراً سيعقد في نهاية دورة المجلس ليدرس الخطوات اللازمة لإشراك السودانيين بشكل أوسع في إدارة بلادهم. وأصبح هذا المؤتمر يُعرف بمؤتمر إدارة السودان.

أسندت رئاسة المؤتمر لجيمس روبرتسون السكرتير الإداري وشُكل من ممثلين للمجلس الاستشاري لشمال السودان وممثلين للأحزاب التي قبلت المشاركة في أعمال المؤتمر وهي أحزاب الأمة والأحرار والقوميين وكلها تدعو لاستقلال السودان. أما الأحزاب التي تدعو إلى الإتحاد مع مصر فقد قاطعت المؤتمر، وقاطعه أيضاً مؤتمر الخريجين. ومعلوم أنه منذ نوفمبر 1944 انفرد حزب الأشقاء بالسيطرة على مؤتمر الخريجين. ولم يمثل جنوب السودان في المجلس الاستشاري ولا في مؤتمر إدارة السودان. وبرر السكرتير الإداري ذلك بطول المسافة التي كان على الجنوبيين أن يقطعوها للوصول من أماكن إقامتهم، ولأن أغلبهم لم يألف بعد الإشتراك في اجتماعات كبيرة.

اتفق في مؤتمر إدارة السودان على أن أمثل طريقة لتحسين المجلس الاستشاري وجعله أكثر تمثيلاً لرغبات الشعب وإعطائه قدراً أكبر من المسؤولية، هي تشكيل جمعية تشريعية تتألف من أعضاء سودانيين منتخبين ليمثلوا السودان بأكمله وتكون ذات وظائف تشريعية ومالية وإدارية تؤديها بالاشتراك مع مجلس تنفيذي يتم إنشاؤه ليحل محل مجلس الحاكم العام.

وأوصى مؤتمر إدارة السودان بأن يتخذ في الحال قرار ينص على إدارة السودان كقطر واحد لأن مستقبل السودان يتوقف على دمج أهاليه ليكونوا شعباً واحداً. وأجمعت الآراء في المؤتمر على أن سلطات الجمعية التشريعية يجب أن تشمل القطر بأكمله شماله

وجنوبه لأن تمثيل الجنوب في جمعية تشريعية للقطر بأكمله من شأنه توحيد السودان، ذلك التوحيد الذي تعتمد عليه رفاهية السودانين كلهم في النهاية. ومع أن المؤتمر أقر بأن المديريات الجنوبية ليست عربية الأصل شأنها في ذلك شأن أجزاء كثيرة من السودان الشمالي، إلا أنه أوضح أنها لن تحصل على التقدم الاقتصادي والاجتماعي إلا إذا اتجهت نحو أجزاء السودان الأخرى.

وسجلت أغلبية المؤتمر رأياً يدعو إلى إلغاء أمر رخص التجار لسنة 1928 واتباع سياسة واحدة للتعليم في السودان كله، وتعليم اللغة العربية في مدارس الجنوب، وتحسين طرق المواصلات بين جزئي السودان، وتشجيع تنقلات الموظفين السودانيين بين الشمال والجنوب، وتوحيد نظام درجات الموظفين، لأن ذلك سيساعد كثيراً في توحيد السودانيين. ولاستطلاع وجهة نظر الجنوبيين والإداريين البريطانيين العاملين في الجنوب، عُرضت توصيات مؤتمر إدارة السودان المتعلقة بجنوب السودان على مؤتمر عقد في جوبا في 12 يونيو 1947. شارك في المؤتمر بالإضافة إلى جيمس روبرتسون، مارود مدير الإستوائية وكنجدن مدير أعالي النيل وأوين نائب مدير بحر الغزال. وشارك في المؤتمر سبعة عشر جنوبياً اختارهم مديرا الاستوائية وأعالي النيل كممثلين لبعض قبائل الجنوب والطبقة المتعلمة من السودانيين الجنوبيين. وكان من بين هؤلاء كلمنت أمبورو، وفليمون ماجوك، وحسن فرتاك، وجيمس طمبره، وشير ربحان، ولوليك لادو، وبوث ديو، وسرسيو إيرو. وشارك في المؤتمر من الشماليين محمد صالح الشنقيطي، وإبراهيم بدري، وحسن أحمد عثمان (الكد)، وسرور رملي، وحبيب عبدالله.

إنتهى مؤتمر جوبا إلى أن الجنوب يرغب في سودان موحد ويرغب كذلك في المشاركة في الجمعية التشريعية. ولم يعترض الجنوبيون الذين شاركوا في المؤتمر على مبدأ توحيد السياسة التعليمية في الشمال والجنوب أو تدريس اللغة العربية في مدارس الجنوب⁽¹⁾.

2- الدعوة لمؤتمر جوبا الثاني⁽²⁾

تبني الدعوة لمؤتمر جوبا الثاني حزب الأحرار وحدد 15 أكتوبر 1954 تاريخاً لإنعقاده. وسبق أن ذكرنا في الفصل الأول أن حزب الأحرار تكون في يناير 1954 واختار بنجامين لوكي رئيساً له وبوث ديو سكرتيراً عاماً. وكان من ضمن أعضاء لجنته كذلك استانسلاوس بياساما وباولو لوقالي وغردون أيوم.

أُعلن أن المؤتمر سيناقش المسائل التالية:

(1) موقف الحكومة الحالية من جنوب السودان.

(2) إمكانية تشكيل كتلة جنوبية متحدة في البرلمان.

(3) مستقبل السودان.

وقد أصدر الأعضاء الجنوبيون في الحزب الوطني الاتحادي بياناً أعلنوا فيه أنهم لن يشاركون في المؤتمر. ولكن يبدو أن بعضهم قد غير رأيه لاحقاً وشارك في بعض فعاليات المؤتمر.

3- «الأيام» تنتقد فكرة المؤتمر

كان من وجهة نظر صحيفة «الأيام» أن مؤتمر جوبا الثاني يتسم بالعنصرية الصارخة لأنه لا يضم غير الجنوبيين، ولأن أغراضه كلها تهدف للعناية بأمر الجنوب وحده، كأما الجنوب والشمال لا يؤلفان قطراً واحداً، وكأما أمر الشمال لا يهم الجنوبيين في قليل أو كثير.

وأبدت «الأيام» خوفها على وحدة البلاد من التفكك والتصدع متى اتخذت المؤتمرات مثل هذا المظهر وقالت: «يكفي هذا الوطن أن تهدد وحدته الطائفية، فهل نريد أن نبعث النعرة العنصرية فنزيد في نكبته؟».

وتوقعت «الأيام» أن تكون من بين أغراض المؤتمر الضغط على الحكومة الحاضرة وأي حكومة تقوم في السودان لتعامل الجنوبيين معاملة تختلف عن معاملة الشماليين خاصة في مجال الخدمة المدنية. ثم قالت إن الجنوبيين يريدون أن تسود المناصب الإدارية في الجنوب بإداريين منهم. ورأت «الأيام» في ذلك تقويضاً للمبادئ التي تقوم عليها الخدمة المدنية في السودان. لأن الإداريين من شماليين وجنوبيين يضمهم كشف واحد، والأسس التي تؤخذ في الاعتبار عند ترفيع الموظفين هي الجدارة والإستحقاق والأقدمية. وحذرت الأيام من أن إدخال فوارق عنصرية في الخدمة المدنية يعرضها للخطر والانهيار⁽³⁾.

4- الحكومة تستبق نتائج المؤتمر⁽⁴⁾

في 13 أكتوبر - أي قبل بضعة أيام من انعقاد مؤتمر جوبا الثاني وقبل يومين من بدء زيارته الأولى للمديريات الجنوبية، وجه رئيس الوزراء إسماعيل الأزهري من خلال إذاعة أم درمان بياناً للجنوبيين. قال أزهري في بيانه إن حكومته قد وضعت منذ مجيئها للسلطة من بين أهدافها الرئيسية إجراء إصلاحات أساسية لرفع مستوى المناطق المتخلفة نسبياً، خاصة المديريات الجنوبية الثلاث وجبال النوبة. وأضاف أن هذه المناطق لم تحصل على ما تستحقه من رعاية وعناية مما أدى إلى الفروقات الحالية في مستوى المعيشة وفي الرواتب وفئات الأجور في المديريات الشمالية والجنوبية. ومضى للقول إنه من واجب أي حكومة تدرك مسؤولياتها إزالة عدم التساوي هذا لأجل تحقيق الوحدة والتماسك في البناء الاجتماعي والثقافي والفكري للأمة.

واقتطف رئيس الوزراء فقرة وردت في الرسالة التي وجهها في 14 يوليو 1954 للرؤساء والسلطين. أكد أزهري في تلك الرسالة أن حكومته تستنكر كافة أشكال التفرقة العنصرية، وتعتبر كل الشماليين والجنوبيين إخوة مواطنين في الحقوق والواجبات. وذكر فيها أيضاً أن المزايا والمؤهلات والمقدرات هي العوامل الحاسمة التي تحدد توظيف المواطن سواء كان شمالياً أو جنوبياً. وللتدليل على أن المواطنين الجنوبيين قد منحوا نصيباً عادلاً في تحمل مسؤوليات الحكم، طلب أزهري أن يُنظر بموضوعية إلى تشكيل حكومته. ثم أكد تصميم حكومته على تصحيح أخطاء الماضي حتى يتمكن الجنوب من اللحاق بالشمال بأسرع ما يمكن.

وللوفاء بما وعد به السلطين والرؤساء في يوليو 1954 وتنفيذاً للسياسة التي أعلنتها حكومته قبل ذلك، عدد أزهري القرارات التي اتخذها مجلس الوزراء في اجتماعه في 12 أكتوبر 1954. اشتملت تلك القرارات ضمن أمور أخرى على ما يلي:

- (أ) أن يعامل خريجو مدارس جنوب السودان ممن لهم مؤهلات تعادل مؤهلات رصفائهم في الشمال نفس المعاملة وأن تُعدل رواتبهم على هذا الأساس.
- (ب) معاملة الضباط التنفيذيين الجنوبيين ونواب المأمير نفس معاملة رُصفائهم الشماليين.

(ج) زيادة رواتب الرؤساء ونوابهم ورؤساء المحاكم وكتبة المحاكم بنسبة 50 في المائة.

(د) مساواة رواتب الجنوبيين الذين يعملون في الشرطة وقوة دفاع السودان برواتب رُصفائهم في الشمال.

(هـ) أن يكون الحد الأدنى للاجور في الجنوب على النحو التالي:

- في الزاندي ومريدي 150 قرشاً في الشهر.

- في بحر الغزال والاستوائية (باستثناء الزاندي ومريدي) 205 قرشاً في الشهر.

- في أعالي النيل 250 قرشاً في الشهر.

(و) إنشاء ثلاث وظائف تدريب لمساعدتي مفتشي مراكز وثلاث للمأمير في المديرية الجنوبية الثلاث.

(ز) تمثيل مديرية أعالي النيل في لجنة مراقبة طلبات مياه النيل.

(ح) تحسين أجور عمال مشروع الزاندي الذين عينتهم لجنة مشاريع الإستوائية بحيث يصبح الحد الأدنى للأجر اليومي خمسة قروش والحد الأدنى للأجر الشهري 45 قرشاً للذين يتقاضون أجراً يتراوح بين 130 و 270 قرشاً، وزيادة 60 قرشاً للذين يتقاضون أجراً شهرياً يتراوح بين 270 قرشاً و 7 جنيهات⁽⁵⁾.

تعرض بيان رئيس الوزراء لنقد شديد لأنه لم يعرض لمسألة التنمية في الجنوب وخطط الحكومة في هذا الصدد. إزاء ذلك أصدر وزير المالية بياناً ورد فيه أن بيان رئيس الوزراء إقتصر على الأمور التي تحتاج إلى معالجة عاجلة وأما التخطيط للتنمية فإنه يحتاج إلى تفكير متأن. كما أن تنمية الجنوب ينبغي أن تدرس في إطار اقتصاد السودان ككل. وورد في بيان الوزير كذلك أن التنمية في الجنوب لم تهمل حيث وفرت الحكومة للجنة مشاريع الاستوائية مبلغ مليون جنيه. وقد شجع قسم الإنتاج باللجنة زراعة القطن بأرض الزاندي وأقام مصانع للغزل والنسيج والسكر والزيت والصابون مما شكل بداية للتنمية الصناعية

في الجنوب. وأوضح البيان أن سياسة الحكومة تهدف إلى مراجعة أهداف وأنشطة هذا المشروع وتوجيهها لتحقيق مستوى معيشة أعلى لسكان تلك المنطقة.

وذكر الوزير في بيانه أنه بخلاف لجنة مشاريع الاستوائية فهناك عمل تجريبي واسع يتم بموجب برامج التنمية في السودان للفترة 1951/1946 و1956/1951. والغرض من هذه التجارب التعرف على إمكانية زراعة الأرز في ملكال وأويل والسكر في منقلا وسابوري والبن والتبغ في أمادي. وأما السياسة البعيدة من ورائها فهي تحديد المحاصيل الأكثر مناسبة لزراعتها بنجاح لزيادة الإنتاج والدخل القومي.

ونوه الوزير إلى أن فريق تقصي التنمية الجنوبي على وشك الفراغ من إعداد تقرير أولي بشأن الموارد الطبيعية في جنوب السودان. وعبر عن أمله في أن يفيد التقرير في تحديد اتجاهات التنمية في الجنوب.

لم يعط الوزير إجمالي المبلغ الذي أنفق على التنمية في الجنوب واكتفى بالقول إنه قد يبلغ ملايين الجنيهات وسيزيد عندما تُعرف إمكانات الجنوب⁽⁶⁾.

5- قرارات مؤتمر جوبا الثاني⁽⁷⁾

دُعي لمؤتمر جوبا الثاني ممثلون للمديريات الجنوبية الثلاث وبعض الرؤساء والسلاطين. كما دُعي إليه نفر من الجنوبيين المقيمين في الخرطوم. وجدير بالذكر أن أحد المشاركين في المؤتمر ويدعى موسى بشير قد وُصف في وقائع المؤتمر بأنه ممثل السود بالخرطوم وأوضح هو نفسه في مداخلته في الجلسة الثالثة للمؤتمر بأنه لا يمثل قبيلة وإنما يمثل اللون وأنه يتحدث باسم 25 ألفاً من الجنوبيين في الشمال وأن ذلك يشمل النوبة والفور والفونج الذين يؤيدون فكرة الفيدرالية.

عقد المؤتمر أربع جلسات كانت الأولى في 18 أكتوبر والختامية في 21 أكتوبر 1954. الجلسة الأولى كانت إجرائية حيث انتخب فيها بنجامين لوكي رئيساً للمؤتمر ودينق شول نائباً للرئيس وماركو مورغان سكرتيراً. وعُين مترجمون للغة العربية ولغات الباري واللاتوكا والزاندي والدينكا.



بنجامين لوي

إشتمل جدول أعمال المؤتمر على المسائل التالية:

(1) المستقبل السياسي للسودان ككل.

(2) المستقبل السياسي للجنوب في ظل السودان الموحد.

(3) الاتحاد مع مصر الذي يدعو له الحزب الوطني الإتحادي.

(4) الاقتصاد والتعليم في الجنوب.

إختار المؤتمر استقلال السودان والجمهورية نظاماً للحكم ولم يصوت أحد

للإتحاد مع مصر. وعندما أُجري التصويت على مستقبل الجنوب السياسي صوت 217 من المشاركين في المؤتمر لصالح الفيدرالية في إطار السودان الموحد ولم يصوت أحد ضدها. وامتنع عن التصويت 7 نواب من الحزب الوطني الاتحادي.

حفلت الجلسة التي أُقرت فيها الفيدرالية بالعديد من المداخلات ولكننا سنعرض هنا لمداخلتين إحداهما لفحل يوكاندا أحد ممثلي مديرية بحر الغزال والأخرى للرئيس عبدالله ممثل توريت - كاتري.

قال فحل يوكاندا إنه في مؤتمر جوبا الأول في عام 1947 اتفق الشمال والجنوب على وحدة السودان وعلى المساواة بين الشماليين والجنوبيين في التعليم والتدريب والرواتب. ولكن منذ ذلك التاريخ لم يُدرب جنوبيون لشغل وظائف في الإدارة والصحة والتعليم والجيش والزراعة والوظائف الفنية. وقال أيضاً إن سبب عقد مؤتمر جوبا الثاني هو فشل الشماليين في تحقيق ما طالب به الجنوبيون في مؤتمر جوبا الأول. فقد أهمل الجنوبيون ولم يقلدوا أي مسؤوليات في إدارة بلادهم.

وأوضح يوكاندا أن من بين أسبابه لتأييد الفيدرالية اتفاقية القاهرة في عام 1953 التي لم يستشر الجنوبيون بشأنها وأدت إلى قيام الحكومة الحالية. وجاء في مداخلته



بوٲ دبو

يوكاندا كذلؑ قوله: «إن سبيل الشمالين يتدفق نحو الجنوب ليسرقوا أرضنا .. نيابة عن بحر الغزال أنا أرفض هذه السياسة التي تستبدل المسؤولين الأجانب بالشمالين لأنها لا تؤدي إلا للاضطرابات والفوضى في الجنوب. ولانقاز السودان يجب أن يحصل الجنوب على حكم فيدرالي». وطالب يوكاندا بالانفصال إذا رُفضت الفيدرالية لأن الجنوب سيضيع بدونها.

وقال الرئيس عبدالله في مداخلته إن دولتي الحكم الثنائي قد فشلت في تنمية الجنوب وان مطالبة الشمالين بالحكم

الذاتي كانت بغرض السيطرة على الجنوبيين وليكونوا أسياداً عليهم بدلاً من أن يكونوا إخوة لهم. أيد الرئيس عبدالله الفيدرالية وطالب بها لانقاز رفاقه السود في الشمال. وأضاف أن السود في كل السودان يمرون بمرحلة حاسمة في ظل النظام القائم، وبما أن الجنوبيين قد صححوا أوضاعهم، فإنه ينبغي عليهم انقاز الأصدقاء المساكين أي النوبة والفور والفونج.

خصصت الجلسة الختامية للمؤتمر لمناقشة مسألتي الاقتصاد والتعليم. وفي بدايتها قال رئيس المؤتمر إن الحكم الثنائي لم يقدم شيئاً للجنوب في مجال التعليم، وأنه فضل الشمال وقدم له تعليماً أحسن. وقال أيضاً إن الحكومة الحالية قد أخطأت خطأ فادحاً بضم الجنوب للمناطق المتخلفة في الشمال لأن الجنوب أكثر تقدماً ولا مجال لمقارنته بقبائل البجا والهدندوة والبقارة. لذلك يجب أن تُعامل قضيته معاملة منفصلة.

لم يتطرق أي من المشاركين في المؤتمر للشأن الاقتصادي وتناولت مداخلات قليلة مسألة التعليم. وقد ورد في بعضها أن المدارس القائمة لا تفي بالحاجة وأن قلة قليلة من مخرجات التعليم الجنوبي تلتحق بكلية الخرطوم الجامعية. وطالب أحد المتحدثين بتعيين وزير للتعليم في الجنوب، ودعا آخر للاهتمام بالتعليم الفني.

6- إبلاغ قرار الفيدرالية للحكومات المعنية

بعد انفضاض مؤتمر جوبا الثاني، بعث رئيس المؤتمر بنجامين لوكي برسالة إلى وزيرى خارجية بريطانيا ومصر وإلى الحاكم العام وإلى رئيس وزراء السودان يبلغهم بأن المؤتمر قد صوت لصالح قيام اتحاد فيدرالى بين جنوب السودان وشماله⁽⁸⁾.

دعا بنجامين لوكي في رسالته الشماليين للاعتراف بالفوارق الإثنية والثقافية والدينية بين الشمال والجنوب. وقال إن على الشماليين أن يدركوا أن هذه الفوارق الطبيعية والجوهرية لا تفضى إلا إلى واحد من أمرين: قيام اتحاد فيدرالى بين الشمال والجنوب، وإذا لم يكن ذلك مقبولاً للشماليين يقسم السودان إلى دولتين مستقلتين تماماً عن بعضهما البعض مثلما انشطرت باكستان عن الهند.

وعبر بنجامين لوكي في رسالته عن رغبة الجنوبيين إنهاء الحكم الثنائى بنفس القدر الذى يرغبون فيه إيقاف الزحف الشمالى الاستعماري نحو الجنوب الذى أصبح واضحاً. كما أكد عدم التزام الجنوبيين بوحدة السودان المنصوص عليها في دستور الحكم الذاتى لأن الشماليين أدخلوا تعديلات على هذا الدستور في القاهرة دون أن يأخذوا وجهة نظر الجنوب. وأضاف أن دستور الحكم الذاتى لا يعبر بالكامل عن طموح الجنوبيين وأن دخولهم البرلمان لا يغير أو يضعف وجهة نظرهم بعدم عدالة هذا الدستور. فقد دخلوا البرلمان بإرادتهم وبإمكانهم كذلك أن يختاروا الخروج منه.

في ختام رسالته قال بنجامين لوكي إن الجنوبيين يؤمنون إيماناً جازماً بحقهم كعنصر مختلف عن شعب السودان. ولذلك ينبغي أن يقرروا مستقبل الجنوب بالطريقة التي تناسب أهدافهم، وإذا نشأ وضع أنكر فيه على الجنوبيين حقهم في تقرير مصيرهم، فإن من حقهم حينئذ أن يطلبوا سماعاً دولياً.

7- مؤتمر جوبا الثالث 6 - 7 يوليو 1955

ترأس بنجامين لوكي في يوليو 1955 مؤتمراً ثالثاً عقد في جوبا وحضره معظم أعضاء البرلمان من مديرتي أعالي النيل والإستوائية. انتقد المؤتمر الأحزاب السياسية الرئيسة وقرر أن يساند الجنوبيون الحزب الشمالى الذي يقدم لهم أفضل صفقة، وأن يحافظوا على تماسكهم ليكون صوت الترجيح في البرلمان في قبضتهم. وقرر المؤتمر أيضاً إرسال وفد

إلى الخرطوم برئاسة بنجامين لوكي. وقد فوض المؤتمر الوفد وضع خطة محددة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية للمديريات الجنوبية، وإعداد ميثاق وطني جنوبي بشأن المستقبل السياسي لجنوب السودان.

وفي تقييمه للمؤتمر ذكر المفوض التجاري البريطاني أن المؤتمر مر دون أن يحدث هزة كبيرة. ولم يعلق المفوض أهمية على قرار تشكيل كتلة جنوبية لتسيطر على صوت الترجيح في البرلمان لأن مثل هذا الحديث قد قيل من قبل ولم يتمخض عنه شيء. ولكنه ذكر أن الحكومة والمعارضة تعهدت لمؤيديها من النواب الجنوبيين بإعطاء الاعتبار لأي خطة تنمية يضعونها⁽⁹⁾.

سنرى في الفصل الثامن من هذا الكتاب أن قسماً من أعضاء حزب الأحرار خرج في أبريل 1955 على مقررات مؤتمر جوبا الثاني وطالب بإقامة روابط دستورية بين مصر والسودان. وكان على رأس هؤلاء بوث ديو نائب وادي الزراف والسكرتير العام للحزب.

هوامش الفصل الخامس

- 1- لتفاصيل أوفى أنظر كتابنا الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان 1936 - 1953، الطبعة الثانية (2004)، القسم الرابع، الفصل الأول، ص 301.
- 2- Sudan Political Intelligence Summary No. 8 of 1954, August / September 1954, 14 October, 1954, FO 371 / 108328.
- 3- الأيام 13 سبتمبر 1954.
- 4- Broadcast Statement by Prime Minister, 14 October 1954, FO 371/108325.
- 5- See enclosure in Adams, UK Trade Commissioner to Eden, October 16, 1954, ibid.
- 6- Enclosed in Chancery, Office of UK Trade Commissioner, to Foreign Office, October 23, 1954, ibid.
- 7- Proceedings of the Conference are enclosed in Governor- General to Eden, 14 December 1954, FO 371/108326.
- 8- Letter dated 15 November 1954, ibid.
- 9- UK Trade Commissioner to Foreign Office, 15 July 1955, FO 371/113582.

الفصل السادس

مصر تطلب تأييد بريطانيا

لقيام اتحاد مصري-سوداني فضفاض:

21 أكتوبر 1954

يبدو أن الأجواء الودية التي سادت العلاقات الإنجليزية - المصرية بعد التوقيع على إتفاقية الجلاء في 19 أكتوبر 1954 قد شجعت الحكومة المصرية على السعي للحصول على تأييد بريطانيا لقيام اتحاد فضفاض بين مصر والسودان بدلاً من الاتحاد الكامل أو الاندماج. فبعد التوقيع على الإتفاقية عبر رئيس وزراء مصر جمال عبدالناصر ووزير خارجيته محمود فوزي عن رغبتهما في إجراء مناقشات عامة وغير رسمية مع وزير الدولة للشؤون الخارجية أنتوني نتنج وأعضاء الوفد البريطاني قبل عودة نتنج إلى لندن. تمت هذه المناقشات في مأدبة غداء باستراحة القناطر الخيرية في 21 أكتوبر 1954. حضر المأدبة من الجانب المصري جمال عبدالناصر وصلاح سالم وزير الإرشاد القومي ووزير الدولة لشؤون السودان الذي كان قد عاد لتوه من السودان ويبدو أنه لم يُسر للأوضاع هناك. وكان بضمن الحضور أيضاً عبدالحكيم عامر وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة وعبداللطيف البغدادي وزير الشؤون البلدية والقروية ومحمود فوزي وزير الخارجية.

1- تقييم صلاح سالم للأوضاع في السودان⁽¹⁾

تولى صلاح سالم تقييم الأوضاع في السودان للجانب البريطاني بينما اكتفى عبدالناصر بالإستماع. إبتدر صلاح سالم الحديث بالقول إن مسألة السودان لم تعد تتمحور حول مزايا الاستقلال أو الاتحاد مع مصر لأنه من الوجهة العملية لم يعد هناك فرق بين المفهومين. فإذا اختار السودانيون الاتحاد، فإن ذلك لا يعني أكثر من اتحاد فضفاض قد يشمل الدفاع والشؤون الخارجية وبوجه خاص فيما يتعلق بالتمثيل الخارجي. وقلل صلاح سالم من فرص التعاون في أمور الدفاع لأن جيش السودان صغير ومتخلف ولا مجال لدمجه

في الجيش المصري، وكل ما يمكن توقعه هو التفاهم حول الأهداف المشتركة علي مستوي الأركان.

ومضى صلاح سالم للقول إنه من المحتمل أن يكون هناك اتحاد رمزي بين البلدين ورئيس مشترك ولكن من المهم أن يكون لكل من البلدين نظام إداري وتشريعي منفصل وإلا فإن مصر ستجد أن وحدة وادي النيل ستكلفها 30 مليوناً من الجنيهات سنوياً بالمقارنة مع المليونين اللذين تنفقهما مصر الآن على المدارس والمساجد والمستشفيات في السودان. ثم أضاف أنه لا يوجد أساس لاتحاد أوثق مع بلد متخلف للغاية وليس له ما يقدمه، وأن الكثير قد قيل في الماضي عن مياه النيل واعتماد مصر عليها ولكن بعد اكتمال السد العالي فإن مصر ستتححر من خطر فقدان إمداداتها من المياه. وبعد ذلك فإن مصر لن يهتمها ما سيفعله السودانيون بمنشآت الري والخزانات في أعالي النهر. فأقصى ما تأمل فيه مصر هو درجة من التنسيق بين السودان ومصر.

2- صلاح سالم يتوقع فوزى وإراقة دماء في السودان

تحدث صلاح سالم بنبرة احباط عن الأوضاع في السودان، ووصفها بأنها مروعة .. مروعة .. مروعة .. وتوقع أن تبلغ مرحلة الأزمة بعد ستة أو سبعة أشهر. وقال في تفصيل ذلك إن السودان ممزق بالصراع والكراهية، فالجنوب يكره الشمال والأنصار يكرهون الختمية وإن هذه الكراهيات متجذرة أكثر من الكراهية بين العرب واليهود. وأبدى استغرابه لسماح السلطات البريطانية للشيوعيين بأن يغررسوا تعاليمهم في أوساط المتعلمين ومزارعي الجزيرة حتى أصبح لهم ما لا يقل عن أربعين داراً، كما أضحى تأثيرهم واضحاً على الصحافة اليومية⁽²⁾. ووصف صلاح سالم الحزب الوطني الاتحادي بالضعف، واستبعد قيام حكومة قوية في السودان في المستقبل المنظور، وأرجع ذلك إلى المنازعات المتواصلة بين العناصر السياسية في السودان.

أقر صلاح سالم بأن السودنة تمضي بسرعة شديدة ورجح احتمال حدوث انهيار إداري وفوضى حالما تنتهي السودنة لأن تسعة وتسعين في المائة من السودانيين لا يقدرّون على القيام بأي دور مفيد في إدارة بلادهم. واعتبر صلاح سالم العملية الموازية للسودنة في الجنوب أي الجنوبية Southernisation ضارة بقدر متساوٍ في آثارها وأن مخاطر



صلاح سالم

الاضطرابات من الثلاثة ملايين من رجال القبائل العراة وغير المتعلمين ستشكل خطورة عظمى. واستطرد صلاح سالم قائلاً إنه لا محالة من وقوع إراقة دماء وفوضى وأن لمصر أسباباً قوية للخوف بأنه عند حدوث الاضطرابات، فإن العناصر المعادية لمصر ستخرب خزان جبل الأولياء مما سيجعل مليونين من الأفدنة من الأراضي المصرية غير قابلة للزراعة ويفضي إلى تجويع الريف المصري وحدث اضطرابات سياسية في مصر.

وفي ضوء تقييمه للأوضاع في السودان،

خلص صلاح سالم إلى أن التنسيق هو العامل الوحيد لترسيخ الاستقرار في السودان، وناشد بريطانيا ألا تعمل ضد الوحدة.

وقد لاحظ قارفي مستشار السفارة البريطانية الذي أعد محضر حديث صلاح سالم أنه كلما تقدم الحديث كان ذهن صلاح سالم يتجه أكثر فأكثر نحو فكرة مؤداها أن مصر قد تضطر للتدخل بالقوة في السودان لاعادة النظام في حالة حدوث انهيار للسلطة هنالك.

3- عبدالناصر وتأمين شكل من الاتحاد

بعث أنتوني نتنج وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية إلى وزير خارجيته أنتوني إيدن محضراً بالمحادثات التي أجراها مع جمال عبدالناصر والتي تناولت إسرائيل والمعونة الاقتصادية والعسكرية والسودان وقناة السويس والدفاع. وفيما يتعلق بالسودان قال نتنج إن عبدالناصر أقر له في مناقشة شفافة للغاية بأنه - أي عبدالناصر - طالما تخلى عن إصرار أسلافه بأن تكون وحدة وادي النيل شرطاً مسبقاً للمفاوضات مع بريطانيا بشأن السودان، فإنه ينبغي عليه أن يحاول تأمين شكل من الاتحاد مع السودان. فرد عليه نتنج بأنه ليس لمصر أن تؤمن أي شيء وإلما على السودانيين أن يقرروا ما إذا كانوا

يريدون الاتحاد مع مصر أو الاستقلال، وينبغي على مصر أن تحترم الاتفاقية. وأوضح نتنج لناصر أن مسألة السودان حساسة في بريطانيا، وهناك شعور بأن مصر لم تحترم تعهداتها وتمارس ضغطاً ونفوذاً على السودانين⁽³⁾.

4- السفارة البريطانية تؤيد مطالبة مصر برابطة دستورية مع السودان

دعت السفارة البريطانية في القاهرة إلى إعادة النظر في السياسة البريطانية بشأن السودان بغرض مواءمتها مع الآراء والسياسات المصرية كما عبر عنها صلاح سالم في غداء القناطر الخيرية. واقترحت أن يتم ذلك بشكل عاجل للاستفادة من التحسن الذي أحدثته توقيع اتفاقية الجلاء في 19 أكتوبر 1954 على الأجواء السياسية بين مصر وبريطانيا. وذهبت السفارة إلى أن مطالبة مصر بشكل من العلاقة الخاصة مع السودان يمكن الدفاع عنها على أساس الروابط الطبيعية والاقتصادية والدينية والإثنية. وأما الفائدة التي كانت ستجنيها الحكومة البريطانية من الاعتراف بمصالح مصر الخاصة في السودان والموافقة على قيام شكل من الرابطة الدستورية بين البلدين، فقد كانت في تقدير السفارة ممارسة نفوذ فعال على السياسة المصرية تجاه السودان⁽⁴⁾.

5- الحاكم العام ينتقد تقييم صلاح سالم ورأي السفارة⁽⁵⁾

رفض الحاكم العام روبرت هاو اقتراح السفارة البريطانية في القاهرة الداعي إلى إعادة النظر في السياسة البريطانية إزاء السودان بغرض مواءمتها مع السياسات والآراء التي طرحها صلاح سالم. ففي معرض نقده لطرح صلاح سالم، أشار هاو إلى أن صلاح سالم يعتقد أن السودان يتجه نحو الفوضى والصراع الداخلي، وأن السبيل الوحيد لتلافي هذا الوضع الخطير يكمن في التنسيق بين مصر والسودان وأشار كذلك إلى اقتراح صلاح سالم بأن هذا التنسيق ينبغي أن يأخذ شكل إتحاد فضفاض يغطي الشؤون الخارجية والدفاع وقيام اتحاد رمزي بين البلدين برئيس مشترك. ثم قال هاو: «ولكن صلاح سالم لم يوضح كيف سيساهم مثل هذا التنسيق في تحقيق الاستقرار الداخلي في السودان. فلربما يكون في ذهنه أن التنسيق سيسهل التدخل المصري إذا تدهورت الأحوال في السودان وأضرت بالمصالح المصرية».

وأوضح هاو أن الأمل الوحيد للاستقرار مستقبلاً في السودان هو أن يختار السودانيون الإستقلال. ونبه إلى أن الجنوبيين وحزب الأمة الذي يمثل نسبة كبيرة من الجنوبيين الشماليين لن يرضوا بأي شيء أقل من الاستقلال. وأعاد هاو إلى الأذهان معارضة حزب الأمة القوية في نوفمبر 1946 لمفهوم السيادة المصرية الرمزية على السودان التي ابتكرها بروتوكول صدقي-بيفن، ورفضه باحتقار لتعريف محمد نجيب للاستقلال في إبريل 1953 والذي يشبه إلى حد كبير تعريف صلاح سالم للتنسيق⁽⁶⁾، وتعبيره العنيف في أول مارس 1954 عن مشاعره ضد التدخل المصري في السودان.

وحذر هاو من أن «هدف المصريين لفرض شكل من الارتباط الدستوري على السودان بالرشوة والدعاية عبر قسم من الجنوبيين.... هو الطريق المؤكد الذي سيخلق الأوضاع التي صورها صلاح سالم تصويراً حياً. ويحار المرء عندما يتحدث صلاح سالم عن التدخل -والذي يرجح أن يكون عسكرياً- ما إذا كان قد أخذ في الاعتبار بجدية الصعوبات العملية لمثل هذا التدخل في هذه البلاد. إن حجاز الصحراء بين البلدين، وخطوط الاتصالات غير الحصينة والمساحات الشاسعة كلها عوائق تجعل جيشاً أكثر كفاءة وعزماً من الجيش المصري يتروى قبل أن يقدم على مغامرة مثل هذه».

ورفض الحاكم العام هاو صحة الحجة التي تقول بوجود روابط طبيعية واقتصادية وإثنية ودينية بين مصر والسودان تجعل من الضروري أو المرغوب فيه إقامة أي شكل من الرابطة الدستورية أو السياسية بين البلدين. وقال: «إن القرب الطبيعي والدين المشترك والتجانس الإثني لا تعتبر عادة أساساً للرابطة السياسية بين بلدين. إن القاهرة هي المركز الديني والثقافي لإسلام الشرق الأوسط تماماً كما أن روما هي مركز العالم الكاثوليكي. ولكن هذه ليست حجة لرابطة سياسية خاصة بين مصر والسودان أو لرابطة مماثلة بين مصر وأي دولة شرق أوسطية أخرى أو بين إيطاليا وأي دولة كاثوليكية أخرى. يضاف إلى ذلك أن ثلث سكان السودان على الأقل ليسوا عرباً أو مسلمين. كما أن هناك مزيجاً من الدم الأفريقي في جزء كبير من باقي السكان».

وأثبت هاو بالأرقام أنه لا توجد روابط اقتصادية خاصة بين مصر والسودان وأن حجم تجارة السودان مع مصر مقارناً بتجارته مع باقي العالم قد انخفض باطراد. ففي عام 1920 كانت قيمة واردات السودان من مصر تشكل 55 في المائة من إجمالي وارداته،

وكانت قيمة صادرات السودان لمصر 46 في المائة من إجمالي صادراته. ولكن الأرقام المقابلة في عام 1953 أصبحت 8 في المائة للواردات و6 في المائة للصادرات. كما أن البلدين متنافسان في تصدير القطن طويل التيلة الذي تعتمد عليه مالية السودان واقتصاده.

حدد هاو النيل كالرابطة الطبيعية الوحيدة بين مصر والسودان. ثم قال إن أهمية ذلك لا تكمن في أن نهراً واحداً يجري في البلدين، وإنما في أن البلدين متنافسان في استغلال مياهه التي هما في احتياج متزايد لها. ولذلك فإن النيل من الناحية السياسية ليس رابطة بين السودان ومصر. ومضى للقول إن ظاهرة النهر ذات الأهمية القصوى بالنسبة للمصريين هي أنه يخترق السودان قبل أن يصل إلى مصر وهذا ما يجعلهم مهتمين بتأمين مواردهم المائية عبر خزان أسوان العالي دون اعتبار لمصالح السودان. وذكر هاو أنه في المناقشات التي جرت مؤخراً في الخرطوم اقترح الخبراء المصريون زيادة نصيب السودان من مياه النيل إلى 8 مليارات من الدفق الطبيعي للنهر بعد إتمام خزان أسوان العالي. فالسودان يستغل حالياً حوالي 4 مليارات تقريباً ومصر 48 ملياراً. ومن إجمالي الإيراد الطبيعي للنهر المقدر في أسوان بـ84 ملياراً تقترح مصر أن تأخذ من الـ32 ملياراً غير المستغلة حالياً 28 ملياراً والسودان 4 مليارات. ولكن خبراء الري في السودان يرون أن حصة السودان ينبغي أن تكون في حدود 25 ملياراً.

وكشف هاو عن أنه يوجد في السودان نمو مطرد للشعور الوطني في أوساط السودانيين، ويقابل ذلك تساؤل الرغبة في أي رابطة وثيقة مع مصر. ولذلك طلب هاو أن تترك هذه العملية تأخذ مجراها وتجنب أي شكل من التدخل وبوجه خاص التدخل الذي يحول دون تحقيق الاستقلال. وفي هذه الظروف اقترح هاو أن يكون التوجه البريطاني إزاء المصريين فيما يتعلق بالسودان على النحو التالي:

(أ) الاستمرار في التزام الحياد التام وانتهاز كل فرصة للتحدث مع المصريين بصراحة بشأن تدخلهم في السودان.

(ب) العمل على إقناع المصريين بأن سياسة التدخل التي يتبعونها ومحاولة فرض رابطة دستورية بين البلدين ضد رغبة عدد كبير من السودانيين هي السياسة التي ستنتج ما يخشونه من فوضى وصراع في السودان.

(ج) إقناع المصريين بأن البريطانيين لا يعملون لقيام سودان مستقل تحت النفوذ

البريطاني وفي عداوة مع مصر بل على العكس إنهم يرون أنه من المهم أن تكون للسودان المستقل علاقات تعاھدية وثيقة وودية مع مصر.

(د) الاعتراف بمخاوف مصر بشأن إمداداتها من مياه النيل وإقناعها بالسعي لكسب النوايا الطيبة للسودانيين وذلك بالاعتراف للسودان بنصيب عادل من مياه النيل والتوصل الآن إلى اتفاق حول مقدار هذا النصيب.

6- بريطانيا ترفض إعادة النظر في سياستها بشأن السودان

رفضت وزارة الخارجية البريطانية إعادة النظر في سياستها بشأن السودان بغرض التوصل إلى تفاهم مع مصر. وقد تبنت الوزارة في هذا الصدد معظم الحجج التي قدمها روبرت هاو الحاكم العام وأدمز المفوض التجاري البريطاني في الخرطوم⁽⁷⁾. وقد كان بضمها:

(أ) إن محاولة التوصل إلى تفاهم مع مصر حول علاقتها الدستورية مع السودان في المستقبل سيقضي على مركز بريطانيا في السودان. فاعتراف بريطانيا بالمطالب المصرية في أي شكل سيعتبره كثيرون في السودان انتهاكاً جسيماً للعهد وتدخلًا في الاختيار الحر للشعب السوداني بالمخالفة لإتفاقية 1953.

(ب) لقد تم تحقيق علاقات جديدة ومرضية مع الحكومة السودانية الحالية وإلى حد ما مع المصريين ولا يمكن الذهاب إلى أبعد من ذلك في اتجاه التوصل إلى تفاهم حول السودان دون اتهام الحكومة البريطانية بأنها سلمت السودان لمصر وانتهكت الاتفاقية. إن القيام بذلك سيعرض الاستقرار في السودان للخطر وسيدفع بالمعارضة إلى سبل متطرفة، ولن يكون متوافقاً مع التأكيدات التي أعطيت للبرلمان البريطاني وللـسودانيين على مدى فترة طويلة من السنين.

(ج) إن الأزمة الوزارية في السودان آخر مؤشر على أن الإتجاه نحو الاستقلال يكسب أرضاً وسيكون من الخطأ التدخل في هذه العملية بمحاولة الوصول إلى تفاهم مع المصريين حول علاقاتهم مع السودانيين في المستقبل لانقاذهم -أي المصريين- من تبعات سياسة تدخلهم في السودان.

(د) إن الحكومة البريطانية ترغب في علاقات ودية ووثيقة مع مصر ومع السودان، ولا تنوي تشجيع الحكومة الحالية في السودان أو المعارضة لاتباع سياسة معادية لمصر. ولكنها لن تأذن بالتخلي عن سياستها الثابتة التي تضمن للسودانيين حق تقرير المصير وتؤيد اختيارهم للاستقلال إذا كانت هذه هي رغبتهم.

(هـ) إن أفضل نصيحة تسدي للمصريين هي التزام الحياد وأن يسمحوا للشعب السوداني أن يقرر مستقبله بدون تدخل، وإبلاغهم كذلك بأنه لا شيء يثير عداة السودانيين سوى سياسة الضغط والترهيب التي تنتهجها مصر⁽⁸⁾.

هوامش الفصل السادس

- 1 Garvey, Cairo, to Eden, 25 October 1954, FO 371/108381.
- 2 في التاريخ الذي كان يتحدث فيه صلاح سالم كان للحركة الشيوعية واجهة علنية وهي الجبهة المعادية للإستعمار. وقد تأسست هذه الجبهة إبان حملة إنتخابات عام 1953.
يقول أحمد حمروش إنه بعد تغير موقف إسماعيل الأزهري من مسألة الاتحاد مع مصر، إتصل صلاح سالم بعبد الخالق محجوب سكرتير الحزب الشيوعي والشفيع أحمد الشيخ سكرتير إتحاد العمال وحاول دون نجاح إقناعهما بقبول خيار الاتحاد مع مصر: قصة ثورة 23 يوليو، مرجع سابق، ص 316 - 319.
- 3 Minute by Nutting to Eden, 28 October 1954, FO 371/108380.
- 4 Murray, Cairo, to Eden, 9 November 1954, FO 371/108381.
- 5 Robert Howe, Khartoum, to Eden, 8 December 1954, ibid.
- 6 الإشارة هنا إلى الرسالة التي بعث بها محمد نجيب إلى السيد عبدالرحمن المهدي في 19 مايو 1953 والتي أرفق بها رسالة بنفس التاريخ إلى رئيس حزب الأمة شرح فيها ما يعتقد نجيب أنه الفرق بين الاتحاد والاستقلال. أنظر كتابنا:
الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان 1936-1953، الطبعة الثانية (2004)، ص 695 - 702.
- 7 Adams, Khartoum, to Eden, 12 November 1954, FO 371/108381.
- 8 Bromley, Foreign Office, to Murray, cairo, 29 December 1954, ibid.

الفصل السابع

الأزمة الوزارية :

بداية تفكك الحزب الوطني الاتحادي:

ديسمبر 1954

1- الإعلان عن الأزمة

لم تعرف حكومة الأزهرى منذ تشكيلها في 9 يناير 1954 وطيلة عامها الأول الانسجام والتفاهم. وتفاقم عدم الانسجام بعد التعديل الوزاري الذي تم في 4 مايو 1954⁽¹⁾ لأن هذا التعديل أحكم قبضة حزب الأشقاء (جناح أزهرى) على مجلس الوزراء. الأمر الذي تسبب بشكل رئيس في الأزمة الوزارية موضوع هذا الفصل. إذ دخل الوزارة بموجب ذلك التعديل وزيران من حزب الأشقاء (جناح أزهرى) هما محمد أحمد المرضي واستحدثت له وزارة الحكم المحلي ويحيى الفضلي الذي استحدثت له وزارة الشؤون الاجتماعية. ضُمت إلى وزارة الشؤون الاجتماعية الأقسام التي كانت تتبع لمكتب الإتصال العام والتي كانت بضمنها الإذاعة. والحققت مصلحة العمل كذلك بوزارة الشؤون الاجتماعية. وسيرد لاحقاً أنه من خلال مصلحة العمل وتحت الإشراف المباشر ليحيى الفضلي خططت وعملت حكومة الأزهرى لاجتثاث النفوذ الشيوعي من النقابات وطلبت في ذلك مشورة ومساعدة الحكومة البريطانية. ودخل الوزارة كذلك في تعديل 4 مايو 1954 من حزب الاتحاديين خضر حمد ومن الجبهة الوطنية أو طائفة الختمية أحمد جلي ولم تسند لأي منهما حقائب وزارية⁽²⁾.

علم جمهور الشعب بالأزمة الوزارية لأول مرة في 19 ديسمبر 1954. ففي ذلك التاريخ أصدر رئيس الوزراء إسماعيل الأزهرى بياناً قال فيه إنه عند عودته من أوروبا في 3 ديسمبر 1954 أبلغه مبارك زروق الذي كان يقوم بأعباء رئيس الوزراء في غيابه أن أحد الوزراء حملته رسالة بأنه هو وبعض زملائه الوزراء يطلبون إقصاء ثلاثة وزراء من الحكومة⁽³⁾، وإلا فإنهم ومعهم بعض أعضاء مجلس النواب على اتفاق مع حزب الأمة للعمل على إسقاط الحكومة وتشكيل وزارة مشتركة برئاسة أحدهم.

وقال أزهري كذلك في بيانه إنه اعتبر ذلك الأمر في غاية الخطورة غير أنه أرجأ النظر فيه لأن ذهنه كان مشغولاً بإنجاز مشروعات السودان وإعلانها قبل نهاية ديسمبر 1954. ولذلك بادر بعقد اجتماع فوق العادة لمجلس الوزراء تحدث فيه عن ضرورة الفراغ من مشروعات السودان وإعلان النتائج قبل أول يناير 1955 لأن هذا التاريخ بداية مرحلة جديدة حسب قانون تعويضات الموظفين الأجانب. وأضاف أزهري أنه في ذلك الاجتماع كلف مبارك زروق بأن يوالي عقد اجتماعات المجلس أثناء فترة غيابه في دار الرزيقات بمديرية دارفور لحضور اجتماعها القبلي وذلك ابتداءً من يوم 13 ديسمبر 1954.

ومضى أزهري للقول إنه في منتصف الليلة التي سبقت سفره إلى مديرية دارفور أي 12 ديسمبر تلقى رسالة مكتوبة من ميرغني حمزة بأنه لن يحضر جلسات مجلس الوزراء في غياب أزهري حتى توضع الأمور في نصابها لأن الوضع في المجلس في غيابه غير مستقيم ويضعه في موقف لا يتفق مع كرامته. وحسب ما جاء في البيان فقد انضم خلف الله خالد إلى ميرغني حمزة في مقاطعة جلسات المجلس. وهكذا تعطلت اجتماعات مجلس الوزراء بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني. أبدى أزهري أسفه لذلك واتهم الوزيرين بتعطيل سير العمل الخطير الذي يتوقف عليه تحرير البلاد، وتمكينها من تقرير مصيرها. حري بالذكر أن أحمد جلي كان ضمن الوفد الذي رافق أزهري في رحلته إلى دار الرزيقات⁽⁴⁾.

2- الوزراء الثلاثة يردون على أزهري

نشر وزراء الختمية الثلاثة ميرغني حمزة وخلف الله خالد وأحمد جلي في صحيفة «صوت السودان» في 20 ديسمبر 1954 بياناً قالوا في صدره إنه لو كان رئيس الوزراء منطقياً مع نفسه وأن تخلف وزير أو وزيرين عن حضور جلسة يلحق بالبلاد تلك الكوارث العظيمة لما سمح لنفسه أن يقوم هو واثنين من وزرائه برحلة مجاملة لانجلترا وبعد ذلك قضاء أسابيع طوال في طواف في أنحاء أوروبا الأخرى ثم يعود بعد ذلك إلى السودان ليجد تلك الأمور الخطيرة، فيشد الرحال مرة أخرى لحضور معرض قبلي برفقة وزيرين أحدهما متهم بالاشتراك في مؤامرة خطيرة لقلب نظام الحكم.



ميرغني حمزة

وصف بيان الوزراء الثلاثة الأمر بأنه أعمق جذوراً وأكثر خطورة وأبعد غوراً مما أراد رئيس الوزراء أن يوهم الناس به. ثم ورد في البيان أن العمل في مجلس الوزراء يجري في نطاقين منفصلين: حلقة داخلية تضم الرئيس وأربعة أو خمسة من زمريته وتستأثر بالمهام السياسية، وحلقة خارجية تتكون من باقي أعضاء مجلس الوزراء وتشارك في الأعمال الإدارية العادية الأخرى. وأضاف الوزراء الثلاثة بأن الحلقة الداخلية تقوم «بالكثير من الأعمال والقرارات ذات الأثر البليغ على كيان البلد

ومستقبله ومصالحه في جو من التستر والغموض على الدوافع الخفية والمؤثرات الخارجية التي تكتنف تلك الأعمال وتنفيذ تلك القرارات سواء تحت سلطة الرئيس نفسه، أو غيره ممن يعهد إليه بها، دون عرضها أو الرجوع إلى رأي الوزارة مجتمعة». وللتدليل على ذلك أورد بيان الوزراء الثلاثة العديد من الأمثلة كان من بينها ما يلي:

(أ) الاجتماعات والمباحثات السرية عن موقف السودان وتحديد علاقته المقبلة بمصر، وموقف مباحثات مياه النيل. وهذه المسائل هي أصل الداء وبشأنها عقدت اجتماعات بين الحلقة الداخلية وبين صلاح سالم عند زيارته الأخيرة للسودان. وقد صرح صلاح سالم لميرغني حمزة بأن أزهرى هو الذي رفض بتاتاً اشتراك الحلقة الخارجية من الوزراء في اجتماعاته ومحادثاته مع الحلقة الداخلية.

(ب) لم تعرض زيارة انجلترا على مجلس الوزراء لاختيار الوزير المناسب لمرافقة رئيس الوزراء، ولوضع خطة للاتصالات التي قد تتم. لقد إختارت الحلقة الداخلية الوزراء والآخرين الذين سيرافقون رئيس الوزراء. كما لم يقدم أي تقرير عن الرحلة. فمع أن الرئيس صرح بأن الزيارة ستكون للمجاملة إلا أن الأخبار التي

نشرتها الصحافة البريطانية كشفت أن الرئيس وزملاءه تطرقوا إلى أمور خطيرة لها آثار بعيدة على سياسة البلاد.

(ج) سافر وزيران إلى مكة أحدهما بدعوى أداء العمرة والآخر كمرافق له، والتقى في المدينة المنورة بترتيب سابق مع صلاح سالم حيث ناقشوا معه في ليلتين متتاليتين شؤون السودان ومستقبله. وقد تُركت الحلقة الخارجية في الظلام بشأن ما دار في تلك المناقشات. وقد ورد في الوثائق البريطانية أن الوزيرين المعنيين كانا علي عبدالرحمن ويحيى الفضلي⁽⁵⁾.

(د) النزوع في مسلك رئيس الوزراء وشيعته في تصرفاتهم وأقوالهم إلى الحزبية التي تحالف جميع أعضاء الأحزاب التي اندمجت في الحزب الوطني الإتحادي على عدم التعرض لها حتى ولو بالإسم، وعدم التأثير بها في كل أعمالهم أو أقوالهم. ففي طواف رئيس الوزراء وبعض زملائه في مناطق السودان المختلفة، كان الرئيس ينتدب علي عبدالرحمن للتحدث للجماهير نيابة عنه. وقد نهج الأخير في خطباته كلها إلى تمجيد الأشقاء وعزو كل الأعمال الوطنية لهم. وقد لُفت نظره أكثر من مرة إلى هذا التناقض في سياسة الحزب العامة. ولكن علي عبدالرحمن استمر في التركيز على أعمال الأشقاء الوطنية في كل مناسبة يخاطب فيها الناس، بل إنه كان يمنع الناس من الهتاف لأي شخص غير رئيس الوزراء منقذ الأمة.

وفي الفقرات الأخيرة من بيانهم نفى الوزراء الثلاثة تهمة التعاون مع حزب الأمة للإطاحة بالحكومة أو الاتصال به حول الأزمة أو أي موضوع آخر. ثم أكدوا أن كل ما تقدم لم يصرفهم عن واجبهم الوطني في أن يكونوا «واضحين وصريحين في تحديد علاقة السودان بمصر، علاقة لم ندهن أو نوارب فيها يوماً من الأيام قبل الانتخابات أو بعدها. علاقة تحفظ للسودان كل مقومات حريته وكيونته وسياسته وذاتيته الدولية، ومع ذلك تجعل التعاون بيننا وبين مصر الشقيقة على أساس كامل من الحرية لكلا الشعبين في المصالح المشتركة بينهما، دون نفوذ أو سيطرة أحدهما على الآخر»⁽⁶⁾.

لم يرد أزهرى على النقاط التي أثارها بيان الوزراء الثلاثة. ولكن في لقاء أجراه معه في 25 ديسمبر 1954 بشير محمد سعيد رئيس تحرير صحيفة «الأيام»، قال أزهرى إن الخلاف مع الوزراء الثلاثة ليس له أي صلة بالمبادئ، بل يتعلق بمسائل شخصية،



مبارك رزوق

أو مسائل تتعلق بالنظم والأوضاع وسير العمل في مجلس الوزراء. وأوضح أزهري أنه لا يمكن أن ينشأ خلاف في مجلس الوزراء حول الأهداف لأن مسألة الأهداف والمبادئ مسألة حزبية بحتة، ولا علاقة لها قط بمجلس الوزراء، ولا تدخل في اختصاص الحكومة، ولم يقترح عليه وزير من الوزراء في أي يوم بحث هذا الموضوع في مجلس الوزراء. وأضاف أزهري أن الحزب الوطني الاتحادي هدفه على وجه العموم هو الاتحاد، ولكن أعضائه يختلفون في نوع الاتحاد أو علاقة السودان بمصر. فقد يرى

البعض أن تكون اتحاداً قوياً، وقد يرى آخرون نوعاً آخر من الإتحاد⁽⁷⁾.

3- إعفاء الوزراء الثلاثة

حاول ثلاثة من الوزراء وهم أمين السيد وحماد توفيق وخضر حمد رأب الصدع بالتوسط بين الفريقين. ولكن رغم الجهود المضنية التي بذلوها، إلا أن مساعيهم باءت بالفشل⁽⁸⁾. وقد ذكر وليم لوس أن هناك ما يدل على أن أزهري اتصل هاتفياً بصلاح سالم بعد فشل الوساطة ليسأله عما يمكن فعله، وأن الأخير نصحه بأن يفعل مع السيد علي الميرغني ما فعلوه هم مع محمد نجيب أي أن يضعوه أمام الأمر الواقع: بمعنى أن يتخلص من وزراء الختمية ويعين وزراء جدد موالين له⁽⁹⁾. حري بالذكر أن السيد علي كان آنذاك في الإسكندرية بغرض الاستشفاء وعاد إلى السودان بحراً في 27 ديسمبر 1955 على ظهر اليخت المصري الرئاسي «المحروسه» أي بعد 4 أيام من صدور قرار إعفاء وزراء الختمية الثلاثة. وكان في استقباله في ميناء بورتسودان إسماعيل الأزهري وثمانية من وزرائه. كما كان في الاستقبال ميرغني حمزة وخلف الله خالد وأحمد جلي⁽¹⁰⁾.

ترتب على إعفاء وزراء الختمية الثلاثة دخول وزراء جدد وإجراء تعديلات على بعض الحقائق فأصبح علي عبدالرحمن وزيراً للمعارف، وخضر حمد وزيراً للري، وتولى أزهري

حقيبة الدفاع بالإضافة إلى حقيبة الداخلية. واستحدثت وزارتان: المخازن والمهمات وتولاها سانتينو دينج، والنقل الميكانيكي وتولاها داك دي. ودخل الوزارة مدثر البوشي وزيراً للعدل، وحسن عوض الله مصطفى وزيراً للزراعة، وإبراهيم حسن المحلاوي وزيراً للثروة المعدنية⁽¹¹⁾.

4- التحليل البريطاني للأزمة

قال لوس إنه بالرغم من أن أزهرى ومبارك زروق قد أكدا لهم أن سبب الأزمة هو اعتراض ميرغني حمزة على اختيار مبارك زروق لينوب عن أزهرى في غيابه ورغبته في أن يقوم هو بهذا الدور، إلا أن الأسباب الحقيقية أعمق من ذلك بكثير. وفي هذا الصدد أشار لوس إلى الخصومة القديمة بين الختمية وحزب الأشقاء والتي تمثلت في كراهية ميرغني حمزة وخلف الله خالد ليحيى الفضلي الذي كان مع زميله علي عبدالرحمن ومحمد أحمد المرزى يمارسون نفوذاً متزايداً على الأزهرى. يضاف إلى ذلك التباين في وجهات النظر بين الختمية والأشقاء حول مستقبل العلاقات مع مصر، وتنامي السخط المصري على زعماء الختمية لدعوتهم الصريحة للاستقلال، وموقف ميرغني حمزة الصارم إزاء مياه النيل. ولكن كان لوس يعتقد أن القشة التي قصمت ظهر البعير كانت اختيار أزهرى للوزراء الذين رافقوه في زيارته لإنجلترا⁽¹²⁾.

أما المفوض التجاري البريطاني آدمز فقد قال إنه بالرغم من أن الأزمة عكست مواقف فصائل الحزب المختلفة ورأي قادة الختمية بشأن العلاقة مع مصر، إلا أن فيها الكثير مما هو شخصي كما زعم الرئيس أزهرى. فميرغني حمزة، وهو شخصية قديرة ومحترمة في آواخر الخمسينيات من العمر، استاء من إبعاده من الحلقة الداخلية لمجلس الوزراء ومن تعيين مبارك زروق ابن الثامنة والثلاثين، نائباً لرئيس الوزراء⁽¹³⁾.

5- نتائج وآثار الأزمة

أولاً: غادر وزراء الجبهة الوطنية الثلاثة وبعض مؤيديهم الحزب الوطني الاتحادي وأنشأوا حزب الاستقلال الجمهوري برئاسة ميرغني حمزة. وجاء في بيان أهداف ومبادئ الحزب أنه سيعمل لقيام جمهورية سودانية مستقلة يكون لها رئيس

وبرلمان وحكومة وجيش وعلم وعملة وتمثيل خارجي. وجاء فيه أيضاً أن الجمهورية السودانية المستقلة ستنسق مع مصر المسائل المشتركة مثل مياه النيل والشؤون الاقتصادية والثقافية بطريقة تكفل السيادة الكاملة للبلدين⁽¹⁴⁾. ولم يصدر من السيد علي الميرغني أي تأييد صريح أو ضمني للحزب الجديد. كما لم ينضم إليه أي من النواب الذين كانوا يعرفون بنواب الختمية والذين كانوا قد طالبوا أزهرى بعريضة مكتوبة أن يعلن رأيه بشأن مصير السودان والعلاقة مع مصر بعد عزل محمد نجيب والتنكيل بالإخوان المسلمين⁽¹⁵⁾.

ثانياً: للحصول على دعم أكبر عدد من نواب الحزب الوطني الاتحادي وتأمين مركز حكومته، استحدث أزهرى 17 منصباً لوكلاء برلمانيين براتب سنوي قدره 1200 جنيه ومخصصات أخرى⁽¹⁶⁾. وباستثناء بشير عبدالرحيم عضو مجلس الشيوخ الذي تم تعيينه وكيلاً برلمانياً لوزارة الري فقد كان كل الوكلاء من مجلس النواب ونورد فيما يلي أسماءهم:

المعارف: محمد كرار كجر نائب الأمرار والبشارين، الحكومة المحلية: طيفور محمد شريف نائب الدامر، الداخلية: فضل الله علي التوم نائب الكبابيش، المواصلات: المجدوب إبراهيم فرح نائب شندي، الثروة المعدنية: أكيج خميس زرق الله نائب أويل غرب، الزراعة: إدريس الزبيق نائب تقلي شمال، النقل الميكانيكي: إبراهيم الطيب بدر نائب الكاملين، الدفاع: أحمد إدريس أبو الحسن نائب مروي، العدل: محمد هارون تيمة نائب الجوامعة غرب، المخازن والمهمات: عمر حمزة محمد أحمد نائب ريف الخرطوم شمال، التجارة: المرضي محمد رحمة نائب بربر، الشؤون الاجتماعية: عبدالله محمد توم نائب المدينة، الأشغال: عبدالنبي عبدالقادر مرسل نائب الرنك وملكال، المالية: محمد جبارة العوض نائب مدينة كسلا، الصحة: حسن محمد زكي نائب جنوب الفونج، الثروة الحيوانية: يوسف عبدالحميد إبراهيم نائب زالنجي شمال غرب⁽¹⁷⁾.

وقد انتقدت المعارضة تعيين وكلاء برلمانيين واعتبرته رشوة للكبار ومسلماً مشيناً للحكومة⁽¹⁸⁾. وورد في مذكرة بعثت بها الجبهة المعادية للاستعمار إلى رئيس وأعضاء مجلس الوزراء أن «انفراج الأزمة لا يكون بالتستر عليها عن طريق

استمالة نواب الحكومة بتوظيفهم في الجهاز التنفيذي والإغداق المالي عليهم أو عزل وزراء وتعيين وزراء جدد⁽¹⁹⁾».

ثالثاً: أرغمت الأزمة الوزارية أزهري على توضيح رأيه بشأن مبدأ الاتحاد مع مصر. وقد فعل ذلك في تصريح أدلى به لصحيفة «الأيام» في 25 ديسمبر 1954 ونشرته في ملحق خاص في 26 ديسمبر 1954. وسنعرض لذلك في الفصل التالي.

هوامش الفصل السابع

- 1- مذكرات أحمد محمد يسن، مرجع سابق، ص 268 و270-271 .
- 2- ملخص المخابرات السودانية رقم 4، إبريل - مايو 1954، الوثائق البريطانية عن السودان، مرجع سابق، المجلد التاسع، الجزء الأول (1954)، ص 124.
- 3- يعتقد أن الوزراء المعنيين كانوا علي عبدالرحمن ويحيى الفضلي ومحمد نور الدين : أنظر الأهرام 20 ديسمبر 1954.
- 4- Adams, U.K. Trade Commissioner, Khartoum, to Foreign Office, 20 December 1954, FO 371/108326, Telegram No. 245.
وأيضاً الأهرام: 20 ديسمبر 1954.
- 5- Adams to Foreign Office, Telegram No. 244, 20 December 1954, FO 371/108326.
- 6- الأهرام 21 ديسمبر 1954. وأيضاً:
Governor - General's: Office, Khartoum, to Foreign Office, 1 January 1955, FO 371/113581.
- 7- الأيام 26 ديسمبر 1954.
- 8- Adams to Foreign Office, 22 December 1954, FO 371/108326.
- 9- Luce to Lampen, Sudan Agent, London, 28 December 1954, FO 371/113581. Also Governor - General's Office to Foreign Office, 27 December 1954, FO 371/108326.
- 10- Howe, Khartoum, to Foreign Office, 22 December 1954, ibid. Also Luce to Lampen, 28 December 1954, FO 371/113581.
- 11- Sudan Agent, London to African Department, Foreign Office, 28 December 1954, FO 371/108326.
- 12- Luce to Lampen, 28 December 1954, FO 371/113581.
- 13- Adams to Eden, 31 December 1954, ibid.

British Broadcasting Corporation Monitoring, 7 January 1955, *ibid.* -14

Luce to Lampen, 29 December 1954, *ibid.* -15

وأيضاً مذكرات خضر حمد (1980)، ص 190 - 191.

Luce to Lampen, 29 December 1954, *loc. cit.* Also Adams to Eden, 31 December 1954, *loc. cit.* -16

UK Trade Commissioner transmitting Extract from Sudanese Press Agency Local News Bulletin of 27 December 1954, FO 371/113581. -17

18- أمين التوم، ذكريات ومواقف، مرجع سابق، ص 140.

19- محمد سليمان، اليسار السوداني في عشرة أعوام 1954-1963، ص 124.

الفصل الثامن

تحول الحزب الوطني الإتحادي من مبدأ الاتحاد مع مصر إلى الاستقلال التام: فبراير 1954

سبق لنا القول في الفصل الأول إن دستور الحزب الوطني الاتحادي ينص على قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر على أن تحدد قواعد الاتحاد بعد تقرير المصير. ومن المعلوم أنه لم تكن لمكونات الحزب الوطني الاتحادي رؤية متجانسة حول نوع وطبيعة هذا الاتحاد. إذ كانت تدعو لأمط من الاتحاد تتراوح بين الإندماج التام والاتحاد الكنفدرالي. بل إن بعضها كان يعتبر شعار الاتحاد مع مصر مجرد أداة للتخلص من الحكم البريطاني.

ومنذ أن ولي إسماعيل الأزهرى رئاسة مجلس الوزراء إنهالت عليه وعلى وزرائه الأسئلة عن طبيعة الارتباط مع مصر بعد تقرير المصير. وشنت الصحف، وبوجه خاص صحيفة «الأيام»، حملة على حكومة الأزهرى لإرغامها على إعلان موقفها. غير أن أزهرى صمد في وجه تلك الحملة. فأحجم عن الجهر برأى حول تفسير مبدأ الاتحاد مع مصر حتى لا يفجر خلافات بين التيارات المتباينة التي كان يموج بها حزبه. ولربما قدر أن الوقت لم يحن بعد ليدبر ظهره لحلفائه المصريين. فكما سيرد من بعد كان الاستقلال التام هو هدف إسماعيل الأزهرى، وقد أسر بذلك لوليام لوس مستشار الحاكم العام عندما التقاه في 16 فبراير 1954.

ولكن أزهرى وقع في حرج كبير عندما نشرت له صحيفة «أخبار اليوم» المصرية في 9 يناير 1954 تصريحاً جاء فيه أن السودان سيتحد مع مصر لا محالة وأنه ليس بالشخص الذي يتخلى عن مبادئه مهما كان الثمن⁽¹⁾. نشرت الصحف الداعية لاستقلال السودان تصريح أزهرى بالكامل. وفي تعليقها عليه قالت صحيفة «الأيام» إن التصريح يتعارض مع دستور الحكم الذاتي الذي ينص على فترة انتقال وتصفية وهي الفترة التي يكون فيها

السودان خالياً من أي نفوذ أجنبي حتى يقرر مصيره في جو من الحرية والحياد التام. وكررت «الأيام» طلبها لرئيس الوزراء ليحدد ما يعنيه بالاتحاد مع مصر⁽²⁾.

من الطريف أن أزهري برر تصريحه بابتداع تفرقة بين رئاسته للحزب الوطني الاتحادي ومهامه كرئيس للوزراء. فقد قال أزهري إنه في سياق حديث عادي مع مندوب صحيفة «أخبار اليوم» ورد ذكر لشائعة مؤداها أن الحزب الوطني الاتحادي قد تخلّى عن الاتحاد مع مصر فأنكر هذه الشائعة بصفته رئيساً للحزب الوطني الاتحادي لأن هدف الحزب المعلن هو الارتباط مع مصر في نوع من الاتحاد، ولم يحدث أن تطرق أثناء الحديث لصفته كرئيس للوزراء أو صرح باتجاه حكومته لتطبيق أهداف الحزب. ومضى أزهري للقول إن واجبات حكومته محددة بوضوح في الاتفاقية وهي السودنة والجلء وتهيئة الجو الحر المحايد لانتخاب جمعية تأسيسية لتقرير مصير السودان. ولذلك فإن سياسة حكومته ستكون قومية فهي سياسة تحرير وليس تقرير مصر⁽³⁾.

ولجأ أزهري إلى ذات التفرقة للاجابة على سؤال وجهه له بوث ديو في مجلس النواب في 18 يناير 1954 عن الكيفية التي سيوفق بها بين سياسة حزبه الداعية للاتحاد مع مصر والعمل على تهئية جو حر محايد. في بادئ الأمر رفض أزهري الإجابة باعتبار أن طرح السؤال بتلك الطريقة مخالف للوائح المجلس وأصر على الرفض. ولكن وبعد مشادة كلامية أمر رئيس مجلس النواب بابتكر عوض الله رئيس مجلس الوزراء بالإجابة على السؤال. عندئذ قال أزهري إنه يرأس الحزب الوطني الاتحادي الذي يعمل لتحقيق نوع من الاتحاد مع مصر، وهو في نفس الوقت يرأس الحكومة التي تعمل على أسس قومية لتنفيذ الاتفاقية ولا دخل لها مطلقاً بتقرير المصير⁽⁴⁾.

1- أزهري يبلغ لوس سراً بأن هدفه هو استقلال السودان التام

في 16 فبراير 1954 إلتقى إسماعيل الأزهري بوليام لوس مستشار الحاكم العام ومساعدته كنريك. دار اللقاء حول عدة محاور. ولكن المحور الذي يهتما هنا هو العلاقة مع مصر. إزاء هذه المسألة، قال لوس إن كل موظف بريطاني يرغب في أن يحكم السودانيون أنفسهم وأن أي مخاوف تساورهم في هذا الصدد تعود إلي شعورهم بأنه بعد خروجهم سيقع السودان فريسة للسيطرة المصرية. وعندما طلب منه أزهري أن يعرف



السيد علي الميرغني

السيطرة التي يخشاها، أجاب لوس بأنه لا يعني الحياة المادية من قبل دولة أخرى وإما سيطرة مصر الاقتصادية على السودان. فالكثير قد يقال عن روابط الدين واللغة والعنصر غير أن هذه الأشياء لن تعني شيئاً عندما يتعلق الأمر بالمنافسة الاقتصادية بين البلدين. فمصر هي الأقوى وإذا سيطرت على السودان فإن مصالحه ستغمر.

رحب أزهرى بالفرصة التي أتاحتها له لوس لبسط وجهة نظره حول هذا الموضوع. ثم قال إنه لا يعقل أن يتخلص المرء من سيد ثم يضع نفسه تحت سيد جديد. وأوضح

أزهرى أن معظم الناس في البلاد شعروا لبعض الوقت أنه من الأسهل والعملي التحالف بشكل مؤقت مع مصر ليتخلصوا من البريطانيين. غير أن هذا لا يعني أنهم كانوا يرغبون في وضع أنفسهم تحت المصريين.

وأكد أزهرى للوس أن الفكرة القديمة للاتحاد قد ماتت كقوة سياسية وأن كل يوم تحكم فيه الحكومة السودانية، خاصة بعد خروج الانجليز سيؤكد أن أهداف المصريين للسيطرة يجب أن تنحسر. وأكد أزهرى كذلك أن أهدافه هي الاستقلال التام للسودان والصداقة الوثيقة مع مصر. وبعد خروج الإنجليز والذي أعرب أزهرى عن أمله في أن يتم بكرامة تاركين وراءهم رصيذاً من النوايا الحسنة لدى السودانيين الذين خدموهم طويلاً، فستحين الفرصة للدخول في علاقات ودية ومفيدة مع بريطانيا⁽⁵⁾.

ومما يجدر ملاحظته أن رأي إسماعيل الأزهرى تطابق مع ما أدلى به السيد علي الميرغني لكثريك في أغسطس 1953 بشأن العلاقة بين مصر والسودان. وكانت تلك من المناسبات النادرة التي تحدث فيها السيد علي بشكل مباشر في أمر سياسي. إذ قال السيد علي لكثريك إن شعارات «الوحدة» و «تاج واحد» ومثيلاتها قد ماتت، فالأمة السودانية ترغب في الاستقلال وستحصل عليه. وعندما سأله كثريك عما إذا كانوا يفضلون شكلاً

من أشكال الفيدرالية مع مصر، أجاب السيد علي بأن كل هذه الأشياء أصبحت من أمور الماضي. فالكل يرغب في سودان مستقل وعندما يتحقق فسيدخل السودان في علاقات مع بلدان أخرى وبلا شك فإن العلاقات مع مصر ستكون أوثق⁽⁶⁾.

وفي لقاء آخر بالسيد على الميرغني في 32 مايو 1951 ذكر كريك أن السيد علي أخبره مرات عديدة وبطرق مختلفة بأن على البريطانيين ألا يخشوا إطلاقاً اتحاد السودان مع مصر بأي طريقة ملموسة. وأضاف أنه ستكون هناك صداقة وتعاون ولكن على أساس استقلال كل بلد. ومضى السيد علي للقول إن الناس يتحدثون عن الفيدرالية أو جيش مشترك أو دائرة شؤون خارجية موحدة ولكن كل هذا كلام فارغ. فهؤلاء الناس يتغاضون عن الحقيقة الجوهرية وهي أن السودانيين يرغبون في حكم أنفسهم من كل النواحي وسيرفضون أي شكل من التبعية⁽⁷⁾.

2- أزهرى يصرح علناً لأول مرة بكلمة «الاستقلال»: نوفمبر 1954

إبان زيارته لبريطانيا في نوفمبر 1954 وفي اللقاءات التي عقدها مع المبعوثين السودانيين في لندن وأكسفورد، لمس أزهرى منهم حماسة جارفة لأن يكون خيار السودان هو الاستقلال التام. وتجاوب أزهرى مع تلك الحماسة. ففي الحفل الذي أقامه له اتحاد الطلاب السودانيين بالمملكة المتحدة في بيت السودان بلندن في 15 نوفمبر 1954، قال أزهرى إن الرأي العام في السودان أصبح يميل نحو الاستقلال أكثر منه في أي وقت مضى، وأن الزعم بأن الدعوة للاستقلال ليست أصيلة قد بدأ في التلاشي. وقال أيضاً إن الحزب الوطني الاتحادي لم يحدد برنامجه السياسي بعد ولكنه لا يستطيع تجاهل الشعور السائد لدى الرأي العام في السودان ويقرر نوعاً من الوحدة أو الاتحاد قد يحرم السودان حق سيادة أبنائه أو استقلاله. ومضى للقول إن أي نوع من الاستقلال يقرره الحزب الوطني الاتحادي لا بد أن تكون فيه الضمانات الكافية لاستقلال السودان وإحفاظه بكيونته وسيادته مع تقوية مركزه الدولي. وأضاف أزهرى أن الاتحاد مع مصر يجب أن يكون كالعلاقة القائمة الآن بين الدول العربية.

وقد وصفت صحيفة «الأيام» تلك المناسبة بأنها كانت الأولى التي قال فيها إسماعيل الأزهرى كلمة «الاستقلال» صراحة⁽⁸⁾.

3- رأي أزهري الشخصي بشأن العلاقة مع مصر: ديسمبر 1954

في 25 ديسمبر 1954 دعا إسماعيل الأزهري بشير محمد سعيد رئيس تحرير صحيفة «الأيام» لمقابلته بداره بأم درمان. وفي سياق هذه المقابلة سأل بشير محمد سعيد الأزهري عن رأيه الشخصي في الاتحاد مع مصر. وقد كانت إجابة الأزهري كما يلي:

(أ) أن يكون السودان جمهورية برئيسها، ومجلس وزرائها، وبرلمانها، كما أن مصر جمهورية.

(ب) أن يكون الاتحاد أو الرباط الذي يربط السودان بمصر في اتحادهما هو مجلس أعلى يضم مجلس الوزراء السوداني ومجلس الوزراء المصري، يجتمعون معاً مرة أو مرات في السنة لبحث الشؤون المشتركة كالدفاع والسياسة الخارجية، ومياه النيل.

(ج) ثم تعرض قرارات المجلس الأعلى على البرلمان لأقرارها أو نقضها أو تعديلها.

وقال أزهري إن رأيه الشخصي هذا سيعرضه على اللجنة التنفيذية للحزب لمناقشته مع غيره من الآراء بغرض الأخذ به أو تعديله أو تغييره. ثم يتم عرض ما تصل إليه اللجنة التنفيذية على الهيئة العامة والهيئة البرلمانية للحزب لإقراره⁽⁹⁾.

ومن الثابت أن صدور رأي أزهري الشخصي بعد يومين من إعفاء وزراء الجبهة الوطنية الثلاثة ميرغني حمزة وأحمد جلي وخلف الله خالد كما سبق أن فصلنا، لم يكن من قبيل المصادفة. إذ أبلغ مبارك زروق لوس بأن الأزمة الوزارية التي انتهت بخروج ثلاثة وزراء من الحكومة أرغمت أزهري على التعبير عن رأيه بشأن العلاقات المستقبلية مع مصر. فقد أدرك أزهري أنه لا بد له من التصريح بما يطمئن الرأي العام السوداني بأنه هو وحزب الأشقاء لم يلتزموا بإقامة ارتباط وثيق مع مصر⁽¹⁰⁾.

وجاء في تعليق لوس على رأي أزهري الشخصي أن الرأي إتسم بالحيادية فقد حاول أزهري بقدر الإمكان إرضاء الطرفين ولكن بدون أن يلزم نفسه بشيء. كما اتسم اختيار بشير محمد سعيد وملحق خاص لصحيفة «الأيام» كوسيلة لنشر الرأي بالذكاء، فبشير من أفضل الصحفيين في البلاد ومعروف بتأييده القوي للاستقلال. وورد في التعليق كذلك أن أفعال الأزهري لا تنسجم مع التوجه العام للسودانيين نحو الاستقلال والبعد عن مصر.



بشير محمد سعيد

فبالرغم من أن الرأي الذي صرح به قد يهدئ مؤقتاً مخاوف الجمهور غير المستنير، إلا أن هذا الأثر قد يزول إذا اتبعت حكومة الأزهري سياسة موالية لمصر، وسيكون المحك المهم مسألة مياه النيل: فهل ستستمر الحكومة السودانية في موقفها الحازم إزاء حق السودان في الحصول على حصة عادلة أم هل ستستسلم لمصر؟ فالخيار الثاني سيعرضها لهجوم عنيف وواسع النطاق من قبل السودانيين، بينما سيغضب الخيار الأول أصدقاءها المصريين⁽¹¹⁾.

4- حزب الأمة يرفض رأي أزهري الشخصي

رفض حزب الأمة رأي أزهري الشخصي لأنه اتحادي وليس استقلالياً، فهو يفقد السودان جميع مقومات الإستقلال المطلق. وجاء في البيان الذي أصدره الحزب بهذه المناسبة: «إن الاستقلال الذي نعرفه لا يحتاج إلى شروط. فإذا بقيت شؤوننا الخارجية ووسائل دفاعنا موضع مشاورات مع دول أجنبية، فماذا بقي لنا بعد أن نفقد السيطرة على الجيش ونفقد شخصيتنا الخارجية؟»⁽¹²⁾

5- اتحاد طلاب الكلية الجامعية يرفض رأي أزهري الشخصي

رفض اتحاد طلاب كلية الخرطوم الجامعية في بيان نشر في 26 يناير 1955 رأي أزهري الشخصي. صدر البيان بتوقيع سكرتير الاتحاد العام موسى عوض بلال. وكانت تقوم بأمر الاتحاد آنذاك لجنة مكونة في غالبيتها من المستقلين والإخوان المسلمين. ترأس تلك اللجنة عثمان سيد أحمد، وكان من بين أعضائها الطاهر فضل، وعوض محمد عبدالله، وعمر مصطفى المكي، وموسى المبارك، وعبدالشكور عمر عطية، وعامر حسن، وعمر محمد سعيد، والخير مصطفى.

ورد في بيان الإتحاد أن فكرة الاتحاد مع مصر التي يدعو لها قادة الحزب الوطني الاتحادي، لم تعد تمثل رغبة الشعب السوداني في التحرر والاستقلال التام. وورد فيه أيضاً أن الشعب السوداني عندما أولى ثقته لدعاة الاتحاد مع مصر في المعركة الانتخابية أو قبلها، لم يفعل ذلك رغبة في الاتحاد مع مصر، وإنما لأن قادة هذه الفكرة كانوا يمثلون العناصر المناوئة للاستعمار البريطاني وأعوانه. فالذين يذهبون إلى القول بأن فوز الحزب الوطني الاتحادي في الانتخابات البرلمانية كان فوزاً لفكرة الاتحاد مع مصر يقعون في خطأ شديد.

إستنكر الاتحاد رأي أزهري الشخصي واعتبره تشويهاً لرغبة الشعب الأكيدة في الإستقلال التام غير المقرون بأي ارتباطات مع مصر تمس سيادته. ووصف رأي الأزهري الذي صدر تحت ضغط المد الاستقلالي الطاغي بأنه ليس سوى الاتحاد مع مصر في صورة براقعة.

واعتبر الاتحاد ارتباط سياسة السودان الخارجية والدفاعية والتجارية مع مصر تعريضاً لسيادته للفناء المحقق، خاصة إذا كان مع حكومات رجعية كالحكومة الديكتاتورية التي تحكم مصر والتي حددت موقعها نهائياً مع المعسكر الاستعماري وذلك بتوقيعها اتفاقية القنال واتفاقية النقطة الرابعة. كما أنها في طريقها لإبرام اتفاق دفاعي جديد يكبل الشعب المصري ويزيد من أغلاله.

ونادي الاتحاد في بيانه بالاستقلال التام للسودان مهما كان نوع الحكم في مصر لأن الاستقلال هو المطلب الطبيعي الذي لا يقبل جدلاً أو نقاشاً. وطالب الاتحاد قادة الحزب الوطني الاتحادي بأن يوقفوا مسيرتهم للديكتاتورية العسكرية المصرية وأن يثقوا ثقة تامة في الشعب السوداني وينادوا بالاستقلال.

وفي ختام بيانه دعا اتحاد طلبة الكلية الجامعية لعقد ميثاق وطني عام على الأسس التالية:

(أ) الاستقلال التام غير المشروط بأي شرط.

(ب) عدم الدخول في أي أحلاف عسكرية، ورفض أي معونة خارجية من شأنها أن تمس سيادة الشعب السوداني.

(ج) كفالة الحريات العامة ليقرر الشعب مصيره في حرية تامة⁽¹³⁾.

وسيرد في الفصل التاسع أن أحزاب الأمة والجمهوري والجبهة المعادية للإستعمار والجمهوري الاشتراكي التقت في يناير 1955 حول تلك الأسس وشكلت بمقتضاها ما أصبح يعرف بالجبهة الاستقلالية.

6- الهيئة البرلمانية للحزب الوطني الاتحادي تنحاز لخيار الاستقلال

أصدرت الهيئة البرلمانية للحزب الوطني الاتحادي في 31 مارس 1955 بياناً عبرت فيه عن رأيها بشأن مستقبل السودان. جاء في البيان أن الهيئة أجمعت على أن أهم ما يجب أن يبرز في تكييف المستقبل هو استقلال السودان وسيادته التامة على أن تُحدد العلاقة بين السودان المستقل الكامل السيادة وبين مصر بطريقة لا تمس ذاتيته ولا سيادته.

وإزاء العلاقة التي ستقوم بين مصر والسودان رأت الهيئة أن هذه العلاقة يجب أن تحدد من الآن حتى يعرف الشعب السوداني وهو مقدم على تقرير مصيره أي نوع من العلاقة يجب أن يكون بينه وبين غيره لا أن يُضلل أو يؤخذ على غرة برباطات لم توضح له قبل أن يقول كلمته.

وقررت الهيئة البرلمانية بالإجماع أن تصريح أزهري في 26 ديسمبر 1954 والذي اعتبره رأياً شخصياً يمكن أن يتخذ أساساً تبنى عليه الهيئة قرارها بشأن مستقبل السودان السياسي لأن جوهر التصريح ينادي للسودان بجمهورية كاملة السيادة والاستقلال بحكومتها وبرلمانها وتمثيل خارجي وخلافه.

وأحالت الهيئة التفاصيل التي وردت في تصريح الأزهري بشأن العلاقة بين مصر والسودان إلى لجنة اختارتها من بين أعضائها وقد كانوا خمسة نواب وخمسة وزراء وأصبحت تعرف بلجنة العشرة. وعلى ضوء تقرير هذه اللجنة ستُحدد الهيئة رأيها النهائي ثم ترفعه للجنة التنفيذية للحزب. وتوقعت الهيئة البرلمانية أن تعطي اللجنة التنفيذية اعتباراً خاصاً للقرار الذي ستتخذه الهيئة لأنها -أي الهيئة- تمثل جميع مناطق السودان ولأن قرارها اتخذ بإجماع كامل⁽¹⁴⁾.

7- الجبهة الاستقلالية ترحب بتوصيات لجنة العشرة

رحبت الجبهة الاستقلالية بتوصيات لجنة العشرة التي أجازتها الهيئة البرلمانية للحزب الوطني الاتحادي في مساء يوم 7 إبريل 1955. وورد في بيان أصدرته الجبهة الاستقلالية

بهذه المناسبة، أن قرار الهيئة البرلمانية الذي أعلنت فيه قيام جمهورية سودانية مستقلة كاملة السيادة قد قرب الشقة بين الجبهتين. وورد فيه كذلك أن الخطوة التالية يجب أن تكون اجتماع الأحزاب جميعها لتتفق على ميثاق قومي يحقق الاستقلال والسيادة الكاملة للسودان، ويعمل أيضاً على تفادي تقرير المصير والعمل بالطرق الدستورية بواسطة البرلمان للاستغناء عن تقرير المصير وإعلان الاستقلال.

ومن الواضح أن الجزء الأخير من بيان الجبهة الاستقلالية يرمي إلى الاستغناء عن إجراءات تقرير المصير المنصوص عليها في المواد 10 و11 و12 من إتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير لعام 1953 وإعلان الاستقلال بواسطة البرلمان القائم. ونعيد إلى الأذهان أن هذه المواد تنص ضمن أمور أخرى على انتخاب جمعية تأسيسية لتقرر مصير السودان إما بالارتباط مع مصر أو بالاستقلال التام⁽¹⁵⁾.

8- اللجنة التنفيذية للحزب الوطني الاتحادي تجيز تفسيراً لمبدأ الاتحاد مع مصر

اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطني الاتحادي في يومي الجمعة والسبت 8 و9 أبريل 1955، وعلى ضوء توصيات لجنة العشرة أصدرت القرارات التالية:

يكون تفسير مبدأ الاتحاد مع مصر وتعريفه على النحو التالي: يكون السودان جمهورية مستقلة كاملة السيادة، ويكون تنسيق المصالح المشتركة بين السودان ومصر على النحو التالي:

(أ) الدفاع: تشكل لجنة فنية استشارية يتساوى فيها ممثلو السودان ومصر لتبادل وجهات النظر في مسائل الدفاع على أن تجتمع بالطرق وفي الأوقات التي تقتضيها الظروف.

(ب) السياسة الخارجية: تتجه سياستنا الخارجية إلى التفاهم والتعاون في معالجة المشاكل الخارجية مع دول الجامعة العربية وأية منظمات أخرى، على أن يخضع ذلك دائماً لمصلحة السودان، ومن غير تقييد دائم بوضع خارجي لا يتفق مع تلك المصلحة.

(ج) **السياسة الاقتصادية:** إن تشابك المصالح الاقتصادية بين السودان ومصر حقيقة واقعة، والتفاهم عليها يعود على الطرفين بالخير والمنفعة ولكن نظراً لتنوع تلك المصالح، وتعدد جوانبها، فمن الخير أن يترك للحكومة الجديدة خبرائها رسم حدود التعاون وتحديد طرقه.

(د) **مياه النيل:** إن النيل هو شريان الحياة في البلدين. وكما هو يربط مصر بالسودان، فإنه يربط دولاً أخرى ويجري فوق أراضيها، ولذا يجب أن تُحدد المسائل المتعلقة بمياه النيل عن طريق تنسيق المصالح، وبواسطة اتفاقية رسمية بين الحكومتين⁽¹⁶⁾.

إن أبرز ما في قرارات اللجنة التنفيذية هو أن الاتحاد مع مصر لا يعني سوى التعاون بين ندين في إطار المصالح المشتركة. كما أنه ليس في القرارات شيء محدد سوى تشكيل لجنة استشارية لتبادل وجهات النظر في مسائل الدفاع، وتنظيم المسائل المتصلة بمياه النيل باتفاقيات⁽¹⁷⁾.

نقل المفوض التجاري البريطاني آدمز التطورات المتقدمة في صفوف الحزب الوطني الاتحادي لحكومته فقال إن الحزب كان لزمناً طويلاً تحت ضغط ليعلن عن موقفه. وأصبح واضحاً إبان النصف الثاني من عام 1954 أن قادة الحزب لن يقدرُوا على تجاهل مد الرأي العام الذي كان يسير بقوة لصالح الاستقلال والسيادة التامة للسودان. غير أنه كان من العسير على هؤلاء القادة أن يديروا ظهورهم لأصدقائهم المصريين الذين منحوهم الدعم المادي والمعنوي قبل أن يصلوا إلى السلطة والذين لا يزالون يعتبرونهم أفضل ضمان بأن البريطانيين سيحفظون عهدهم بتسليم مقاليد الحكم للسودانيين. ثم قال إنه مع انسحاب الحكم البريطاني تطور نمو الميول الاستقلالية داخل الحزب الوطني الاتحادي وتسارع نموها بسبب محاولات المصريين شديدة الوطأة للسيطرة على الشؤون السودانية⁽¹⁸⁾.

أصابت قرارات الحزب الوطني الاتحادي بالتحول إلى الاستقلال التام صلاح سالم وزير الإرشاد القومي ووزير الدولة لشؤون السودان بصدمة شديدة لأنه لم يتوقع ما حدث ولم يحسب له حساباً فبذل أقصى الجهود لإضعاف مركز إسماعيل الأزهري وتقوية مركز نائبه محمد نورالدين في رئاسة الحزب الوطني الاتحادي وشهر لذلك سلاحين. السلاح الرئيسي كان الرشوة لشق الحزب الوطني الاتحادي وتأليب الجنوبيين وتشجيع النزعات

الإنفصالية في أوساطهم. أما السلاح الثاني فقد كان تسخير صحافة مصر وإذاعاتها وبوجه خاص إذاعة ركن السودان من القاهرة لمهاجمة إسماعيل الأزهرى، فاتهم بأنه استوحى فكرة الاستقلال من الانجليز. كما نُعت بكثير من الأوصاف غير اللائقة التي دأب الإعلام المصري على إلصاقها آنذاك بكل من كان يدعو لاستقلال السودان. سيرد من بعد أن تلك الحملة على إسماعيل الأزهرى كانت محل استنكار من قبل الحكومة البريطانية لأنها كانت تشكل من وجهة نظر تلك الحكومة تدخلاً في حرية الشعب السوداني في تقرير المصير الذي يرتضيه لبلاده. وسيرد من بعد أيضاً أن حسين ذو الفقار صبري ممثل مصر في لجنة الحاكم العام وأرفع مسؤول مصري في السودان، خرج على الناس بعد حوالي شهر من قرارات الحزب الوطني الاتحادي بالتحويل إلى الاستقلال التام بنظرية فريدة مؤداها أن استقلال السودان لن يكون حقيقياً إلا إذا صانه ارتباط دستوري مع مصر.

إلتف حول محمد نورالدين بعض أنصار جناحه القديم وقادة حزبي وحدة وادي النيل والأحرار الاتحاديين، ولا خفاء في أن أياً من هذين الحزبين لم يكن يستند إلى أي تأييد شعبي. ويبدو أن خطة محمد نورالدين وأعوانه للتفوق على إسماعيل الأزهرى وفريقه كانت تتمحور حول الحصول على تأييد اللجان الفرعية للحزب الوطني الاتحادي وأعضاء الهيئة العامة للحزب لمبدأ الاتحاد مع مصر على أمل أنه عندما تدعى الهيئة العامة للحزب للانعقاد سيكون ممكناً نقض قرارات اللجنة التنفيذية المؤيدة لاستقلال السودان التام.

9- جنوبيون يطالبون بارتباط دستوري مع مصر

في الأسبوع الأول من أبريل 1955 أصدر الأعضاء الجنوبيون في الحزب الوطني الاتحادي وكان بضمنهم بولين ألير وزير الثروة الحيوانية، بياناً قالوا فيه إن ظنهم قد خاب تماماً في زملائهم في الحكومة وبرروا ذلك بما يلي:

أ- إن السودان بالرغم من كل نضال وضغط الأعضاء الجنوبيين على الحكومة لم يفد منها جنوبي واحد في الخدمة المدنية.

ب- إن رئيس الوزراء وأقرانه قد تعمدوا الإحجام عن التنمية الاقتصادية. مما يعني إعطاء الأسبقية للتنمية الاقتصادية الشمالية تاركين الجنوب تحت رحمة أصحاب المشاريع الخاصة.

- ج- تعتمد عدم الأخذ في الاعتبار وجهات النظر الجنوبية السياسية بل تجاهلها دائماً.
- د- لما تقدم فإن الأعضاء الجنوبيين في الحزب الوطني الاتحادي يطالبون بالفيدرالية بين الشمال والجنوب وأن تعلن هذه الفيدرالية كسياسة السودان المستقبلية.
- هـ- إن الارتباط مع مصر أفضل كثيراً من استمرار الأوضاع الحالية⁽¹⁹⁾.

وفي الأسبوع الثاني من شهر أبريل 1955 بعث 11 من نواب حزب الأحرار رسالة إلى إسماعيل الأزهرى قالوا فيها إن شمال السودان قد أصاب قسطه من التقدم في النواحي الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بفضل المعونات التي أمدته مصر مباشرة بالجزء الأكبر منها. ثم أبدوا استعدادهم لمؤازرة الحكومة إذا وضعت برنامجاً اقتصادياً وثقافياً حاسماً. وطلبوا من الحزب الوطني الاتحادي عندما يضع الخطط لمستقبل السودان ككل لا يتجزأ، أن يقرر بوضوح أنه سوف ينص ضمن الروابط التي تربطه بمصر على ما يضمن تطور المديرية الجنوبية الثلاث. وشددوا على أنهم لن يستريحوا لوجود هذا الضمان إلا إذا وضع به دستور خاص للمصالح المشتركة بين مصر والسودان.

وتأسيساً على ما تقدم أعلن نواب حزب الأحرار الذين وقعوا على الرسالة عدم موافقتهم على القرارات التي أصدرتها لجنة العشرة في 6 إبريل 1955 لأنها لا تلزم البلدين بكفالة مصالحهم وعبروا عن أملهم في أن يراجع الحزب الوطني الاتحادي هذه القرارات.

وقد كان من أبرز الموقعين على الرسالة بوث ديو (نائب وادي الزراف)، وجوشوا ملوال (نائب غرب النوير)، وإيليا كوزي (نائب الزاندي شرق)، ومحمد نجومي (نائب نهر الجور جنوب)، ولينو تومبي لافو (نائب جوبا)، وإدوارد أدوك (نائب الشلك)⁽²⁰⁾.

وسبق أن ذكرنا في الفصل الخامس من هذا الكتاب أن مؤتمر جوبا الثاني الذي عقد في أكتوبر 1954 وشارك فيه كل نواب حزب الأحرار كان قد قرر استقلال السودان ورفض الاتحاد مع مصر.

10- ذو الفقار يُعرف السودانيون بالاستقلال الحقيقي

بعد حوالي شهر من صدور قرارات الحزب الوطني الاتحادي بالتحول إلى الاستقلال التام، أصدر حسين ذو الفقار صبري ممثل مصر في لجنة الحاكم العام تصريحاً أوضح فيه



بولين أليز

وجهة نظره الشخصية فيما يتعلق بتقرير
المصير الذي يقضي باختيار السودانين بين
الاستقلال التام أو الارتباط مع مصر. ثم
قال إنه في هذا العصر الذي أصبحت فيه
الدول تتكتل للمحافظة على كيائها يتعين
على السودان الاختيار بين ثلاثة أنواع من
الاستقلال وهي:

أولاً: استقلال انعزالي قد تمزقه أطماع
الدول الاستعمارية المختلفة.

ثانياً: استقلال انفصالي في حماية نفوذ
أجنبي في صورة أحلاف أو سيطرة
اقتصادية أو إدارية.

ثالثاً: استقلال حقيقي يصونه رباط دستوري مع مصر⁽²¹⁾.

هاجمت الصحف السودانية تصريح ذو الفقار واعتبرته محاولة مكشوفة للإلتفاف
على قرارات الحزب الوطني الاتحادي بشأن التحول إلى الاستقلال التام، وللتأثير على
التفكير السوداني بشأن تقرير المصير. وطرحت صحيفة «الأيام» سؤالين على ذو الفقار
كان أولهما: ما هو نوع الاستقلال الذي تتمتع به مصر لأنه ليس لها رابطة دستورية
مع أي دولة؟ وأما الثاني فقد كان: وأين هو الدستور المصري الذي يُراد أن يرتبط به
السودان⁽²²⁾؟

11- إعفاء نورالدين وبولين أليز من مناصبهما الوزارية

أصدر إسماعيل الأزهرى في 20 يونيو 1955 بياناً جاء فيه أنه أثناء فترة غيابه في الخارج
للاشتراك في مؤتمر باندونج حدثت عدة تصرفات من محمد نور الدين وزير الأشغال
وبولين أليز وزير الثروة الحيوانية اعتبرها هو -أي أزهرى- أخطاءً تتعلق بواجباتهما
كوزيرين. وجاء في البيان أيضاً أنه تحدث إلى كل منهما على انفراد فيما صدر منه، وبما
أن إجابتهما لم تكن مقنعة، فقد طلب من الحاكم العام إعفاءهما من حقائبهما الوزارية
بموجب المادة 2/18(د) من دستور الحكم الذاتي⁽²³⁾.



محمد نورالدين

مع أن أزهرى برر الاعفاء بالقصور في الأداء الوزاري، إلا أن الظروف والملابسات التي تم فيها الاعفاء تدعم الرأي القائل بأن الإعفاء تم لأسباب سياسية فنورالدين أصبح الأداة الرئيسية للنشاط المصري في السودان. كما أن بولين أير استعدى الأعضاء الجنوبيين في الحزب الوطني الاتحادي ضد قرارات الحزب المتعلقة بتفسير مبدأ الاتحاد مع مصر.

12- نورالدين يؤيد الاستقلال الاتصالي ويرفض الاستقلال الانفصالي

يبدو أن محمد نورالدين قد تأثر بتصنيف حسين ذو الفقار صبري لأنواع الاستقلال فتبنى تفرقة بين استقلال اتصالي وهو ما يدعو له واستقلال انفصالي يرفضه ويتهم أزهرى بالتحول إليه. ففي بيان نشر في 5 يوليو 1955 قال محمد نور الدين إن بوادر التحول عن مبادئ الحزب الوطني الاتحادي بدأت منذ عودة أزهرى ورفاقه من رحلتهم إلى لندن والبلاد الأوربية. ودلل نور الدين على ذلك بالتصريح الذي أدلى به أزهرى لصحيفة «الأيام» في 25 ديسمبر 1954 ووصفه بأنه رأيه الشخصي.

وأشار نور الدين في بيانه إلى أن قرار اللجنة التنفيذية للحزب الوطني الاتحادي بشأن تفسير مبدأ الإتحاد مع مصر المنصوص عليه صراحة في دستور الحزب لا تكتمل مراحلها النهائية إلا بعرضه على الهيئة العامة للحزب. واستطرد نورالدين قائلاً إن بعض الوزراء من أعضاء اللجنة التنفيذية قد استباحوا لأنفسهم الخروج على هذا القرار بخطبهم في المناسبات الرسمية وتصريحاتهم في الصحف والإذاعة الحكومية بما يتنافى ومضمون القرار، والدليل على ذلك أنهم نادوا بالاستقلال الانفصالي وبذلك قطعوا في أمر الروابط المشتركة التي نص عليها القرار وترك أمر البت فيها للحكومة المقبلة.

ورفض نورالدين قول أزهري في خطبة ألقاها في مدينة الجنية بغربي السودان إن جميع السودانيين ينادون بالانفصال عن مصر. وزعم نورالدين أن أغلبية السودانيين أبدوا الفكرة الاتحادية في الانتخابات الماضية وكان من نتائج ذلك أن جاءوا بوزرائها للحكم⁽²⁴⁾.

وحرى بالذكر أن أزهري كان قد قال في مدينة الجنية في 26 يونيو 1955 إن السودان ستكتمل في 31 يوليو 1955 وأن البرلمان سيجتمع في أغسطس 1955 لاتخاذ الخطوات الضرورية فيما يتعلق بجلاء القوات البريطانية والمصرية. وقال أيضاً إنه قد لاحظ حيثما ذهب أن الناس يفضلون الاستقلال الكامل. وأضاف أنه إذا كانت هذه هي رغبة الشعب السوداني بأسره، فليطمئن الجميع بأن الجمعية التأسيسية ستصوت لصالح الاستقلال⁽²⁵⁾.

وفي حديث نشر في صحيفة «الأهرام» في 10 يوليو 1955 زعم نور الدين أن تحول أزهري وأعدائه من الاستقلال الاتصالي إلى الاستقلال الانفصالي لم يؤثر على موقف الاتحاديين في العاصمة أو في جميع أنحاء السودان، ولم يهز عقيدتهم أو ينل من إيمانهم⁽²⁶⁾.

13- نورالدين وأنصاره يعلنون التمسك بمبدأ الاتحاد مع مصر

أعلن فريق نورالدين أن «الأغلبية الساحقة» للهيئة العامة للحزب الوطني الاتحادي اجتمعت في مساء 15 يوليو 1955 بمنزل الطيب محمد خير وأن المجتمعين اتخذوا القرارات التالية:

أولاً: التمسك بمبدأ الاتحاد بين مصر والسودان كما ورد في دستور الحزب.

ثانياً: قيام جمهورية سودانية مستقلة ذات سيادة في اتحاد مع مصر.

ثالثاً: المصالح المشتركة بين مصر والسودان كالسياسة الخارجية والسياسة المائية .. الخ ينص عليها في دستور خاص بها يقوم برعايته مجلس اتحادي أعلى نصفه من السودانيين والنصف الآخر من المصريين.

رابعاً: الدستور المشترك هو عبارة عن ميثاق وطني بين شعبي مصر والسودان لا يجوز إلغاؤه أو تعديله بواسطة الحكومات.

خامساً: تقوم لجنة فرعية من المجلس الاتحادي الأعلى برعاية المناطق المتخلفة في جميع أنحاء السودان وبخاصة المديريات الجنوبية الثلاث التي ينبغي أن تمثل في اللجنة.

سادساً: إن الحكومة القائمة قد خرقت بتصرفاتها الجو الحر المحايد، ويطالب المجتمعون بأن تسارع الحكومة بكفالة هذا الجو الحر المحايد حتى يستطيع السودانيون التعبير عن وجهات نظرهم بحرية في حدود القانون.

سابعاً: كلف المجتمعون محمد نورالدين أن يطلب إلى السكرتير العام للحزب أن يدعو الهيئة العامة إلى عقد إجتماع رسمي بدار الحزب في أم درمان مساء يوم الإثنين 17 يوليو 1955⁽²⁷⁾.

لم يعقد في 17 يوليو 1955 الاجتماع المذكور في البند (سابعاً) أعلاه. وسيرد لاحقاً أنه عقد في 12 أغسطس 1955.

14- نورالدين ودعاة الاتحاد يشكون حكومة الأزهرى

جاء في الشكوى أن طرفي إتفاقية السودان اعترفا بالفكرتين السياسيتين اللتين ينبغي أن تدور مشيئة السودانيين على اختيار إحداهما في تقرير مصير السودان وهما: الارتباط بمصر برباط ما أو الاستقلال عن كل من مصر وبريطانيا. وجاء في الشكوى أيضاً أن قصر الاختيار على هاتين الفكرتين لم يكن وليد الصدفة، وإنما قام على الاستجابة لما نادى السودانيون به في كل مراحل كفاحهم الماضي.

وذهبت الشكوى إلى أن طرفي الاتفاقية كانا حريصين على كفالة الجو الحر المحايد الذي يتم في ظلّه التعبير عن وجهتي النظر السياسيتين. ولذلك نصت الإتفاقية على إجراءات تكفل إبعاد المؤثرات الداخلية والخارجية التي تحول دون تمكن السودانيين من إبداء آرائهم في حرية تامة، فقررت سودنة الوظائف التي قد تؤثر على الجو الحر المحايد، وجلاء القوات الأجنبية قبل أن تُجرى عملية تقرير المصير.

ومن منطلق أن حكومة الأزهرى حكومة انتقالية وأن واجبها الأول والأخير هو تهيئة الجو الحر المحايد، اتهم نورالدين وأنصاره حكومة الأزهرى بالخروج بين على

روح الاتفاقية ونصوصها وخرق الجوهر المحاييد، وذلك بتمكينها للدعوة الاستقلالية وتسخيرها للأجهزة الحكومية للدعوة السافرة للاستقلال وخنق الفكرة الاتحادية، والتنكيل بدعاتها، ومصادرة كل وسائل التعبير عنها. وللتدليل على ذلك ساقى الشكوى ما يلي:

(أ) تعطيل الصحف الاتحادية مثل سحب رخصة جريدة «التلغراف» التي يحررها صالح عراي بأمر إداري، وإيقاف رخصة مجلة «سودانيز دايجست» لعبد الوهاب زين العابدين إدارياً قبل صدورها. وأيضاً فصل رئيس تحرير وتشريد محرري وموظفي جريدة «العلم».

(ب) تسخير محطة الإذاعة السودانية والصحف الرسمية للدعوة الاستقلالية ومهاجمة الدعوة الاتحادية.

(ج) الرحلات الرسمية لرئيس الوزراء والوزراء إلى الأقاليم المختلفة لبث الدعوة الإستقلالية والترويج لها مستخدمين في ذلك سبل النقل الحكومية ومستعنيين بالإدارة والشرطة في استقبالهم وحشد الجماهير للإلتقاء بهم.

(د) الإستعانة برجال الإدارة في جنوب السودان لخنق الفكرة الاتحادية وبث الدعوة الاستقلالية رسمياً ومطاردة الاتحاديين.

(هـ) تضيق حرية التنقل المكفولة دستورياً في الجنوب والغرب وجبال النوبة، ومحاولة تطبيق قانون المناطق المقفلة بالنسبة للاتحاديين وحدهم.

(و) إستباق تقرير المصير والحكم مقدماً على نتائجه وتثبيت الفكرة الاستقلالية بالسعي لفصل العملة.

وفي خاتمة الشكوى دعا نورالدين وأنصاره طرفي الاتفاقية وممثلهما في السودان القائم بالسلطة الدستورية فيه أي الحاكم العام اتخاذ ما يلزم من تدابير حاسمة وعاجلة لحماية الاتفاقية وصيانة الجوهر المحاييد بإيقاف المخالفات الدستورية التي ترتكبها حكومة الأزهري الانتقالية حتى يتمكن السودانيون من تقرير مصيرهم على النحو الدستوري السليم.

وقع على الشكوى 64 شخصاً؛ فبالإضافة إلى محمد نورالدين والطبيب محمد خير وقع على الشكوى عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب الوطني الاتحادي وأعضاء الهيئة العامة للحزب وبعض أعضاء اللجان الفرعية. نذكر من هؤلاء أحمد السيد حمد، ومحبي الدين صابر، وأحمد الطيب عابدون، وعبدالوهاب زين العابدين، والهادي عابدون، ومحمد أمين حسين، وحسن دراوي، وعبدالعزیز حسن، وحامد صالح الملك، ومحمد يوسف هاشم، ومحمود أنيس، والطبيب مجذوب الشاعر، وأمين عكاشة محمد أحمد، ومحمد حمزة، وحسن أحمد الجرافي، وحامد المحينة، وأحمد علي بشير كمال، وعلي أحمد هلال، وأحمد الباشاب، وحمد السيد حمد، ووقع على الشكوى من قيادات الحزب الوطني الاتحادي بالأقاليم ميرغني عقيد (عطبرة)، عبدالحليم خليفة (مدني)، حسن عتموري (كوستي)، الريح الشيخ الريح (الدويم)، الطاهر أحمد موسى (كوستي)، محبي الدين جمال أبو سيف (عطبرة)، أحمد إدريس محمد (العيلفون)، محمد الحسن التوم (الحصاحيصا). ولم يوقع عليها من أعضاء البرلمان سوى محمد محمود عضو مجلس النواب عن ريف كسلا، وعبدالمجيد حتيلة عضو مجلس الشيوخ عن مديرية كردفان⁽²⁸⁾.

15- الحكومة البريطانية تستنكر التدخل المصري في السودان

في أغسطس 1955 أبلغ رئيس الوزراء البريطاني أنتوني إيدن الوكيل الدائم لوزراء الخارجية البريطانية إيفون كيركباتريك بأنه قلق بشأن السلوك المصري فيما يتعلق بالسودان وبوجه خاص الحملة الصحفية التي كانت تشن آنذاك ضد رئيس الوزراء السوداني. وبناء على ذلك وجه كيركباتريك بأن ترسل تعليمات للسفير البريطاني في القاهرة للتحديث حول هذا الموضوع مع رئيس وزراء مصر جمال عبدالناصر.

ضُمنت التعليمات في برقية بتاريخ 13 أغسطس 1955 وقد جاء فيها: «إن المصريين يبذلون كل جهد للتدخل في السودان لاضعاف الثقة في رئيس الوزراء السوداني، وليضمنوا أن السودان سيختار حسب الرغبات المصرية. أنا منزعج لحالة الهستيريا التي أصابت المصريين وأرغب في أن تتحدث مع رئيس الوزراء المصري بشأن هذا عندما تلتقيه» .

وجاء في البرقية كذلك: «وعليك أن تخبره بأنني أراقب بانزعاج الحملة التي تشنها مصر علانية للضغط على السودانيين. إنني أفهم تماماً إهتمام الحكومة المصرية بألا

تتعرض مصالحها للخطر كنتيجة لتقرير المصير في السودان، ولكنني أجد من العسير التوفيق بين السلوك المصري والاتفاقية التي وقعناها معاً».

واشتملت الفقرة التالية من البرقية على تهديد مبطن بأن الحكومة البريطانية قد ترغم لتفعل نفس ما يقوم به المصريون في السودان للتأثير على تقرير المصير. فقد ورد فيها -والخطاب لا يزال موجهاً للسفير البريطاني: «وعليك أن تسأل رئيس الوزراء المصري عما إذا كانت مصر تتصرف وفقاً لنص وروح الاتفاقية المصرية- الإنجليزية. فإذا حاول أن يدعي بأنها تفعل ذلك، فعليك أن تسأله عما إذا كان بوسعك أن تبلغ حكومتك بأنه سوف لن يعترض إذا دخلت حكومتك في المنافسة، وأبلغت السودانيين بما ينبغي عليهم أن يفعلوه، وأطلقت بأقصى قوة حملة دعائية مدعومة بإنفاق سخي للمال؟».

وفي ختام البرقية طُلب من السفير البريطاني أن يؤكد لجمال عبدالناصر بأن الحكومة البريطانية تعتزم الالتزام بروح الاتفاقية وأنها تتوقع أن يفعل المصريون نفس الشيء، وألا يستدعوا الاتفاقية إلا عندما يناسبهم ذلك. كما عبرت الحكومة البريطانية عن استعدادها لمناقشة أي مسائل تخص السودان. غير أنها أبدت أن الطريقة التي يتصرف بها المصريون حالياً تنذر بالشؤم لمستقبل العلاقات السودانية - المصرية ولا تبعث بالثقة في نواياهم⁽²⁹⁾.

16- عقد اجتماعين مختلفين للهيئة العامة للحزب الوطني الاتحادي

دعا الطيب محمد خير أعضاء الهيئة العامة للحزب الوطني الاتحادي بالعاصمة المثلثة الثابتون على مبدئهم الاتحادي والذين لم يتحولوا أو يتبدلوا إلى اجتماع يعقد في مساء يوم 12 أغسطس 1955 بمنزل محمد نورالدين بالخرطوم⁽³⁰⁾. غير أن إسماعيل الأزهري بوصفه رئيساً للحزب الوطني الاتحادي إستبق ذلك الاجتماع وأصدر قراراً بفصل محمد نور الدين والطيب محمد خير من عضوية الحزب الوطني الاتحادي إبتداءً من 7 أغسطس 1955. وجاء في حيثيات القرار أنهما سلكا سلوكاً يتنافى مع النظم والتقاليد الحزبية، وأن محمد نورالدين أثناء وجوده في مصر كال التهم والأراجيف جزافاً في صحافة مصر وإذاعاتها إلى زملائه في الحزب حتى بلغ حد رميهم بالخيانة⁽³¹⁾.

ولكن عندما التأم إجتماع الهيئة الذي دعا له محمد نور الدين اعتبر قرار الأزهري بفصل محمد نورالدين والطيب محمد خير كأن لم يكن لأنه لم يتخذ بالطريق الدستوري.

وبالمقابل أصدرت هيئة نور الدين قراراً بفصل إسماعيل الأزهرى وأربعة من زملائه الذين خرجوا على دستور الحزب الوطني الاتحادي ومبادئه الاتحادية وقد كانوا مبارك زروق، ومحمد أحمد المرزى، ويحيى الفضلى، وخضر حمد. كما صدقت هيئة نورالدين على القرارات التي إتخذت في اجتماع 15 يوليو 1955 الذي عقد في منزل الطيب محمد خير بشأن تفسير مبدأ الاتحاد مع مصر⁽³²⁾.

ورد في صحيفة «الأهرام» أن 198 من 236 من أعضاء الهيئة العامة للحزب الوطني الاتحادي قد حضروا اجتماع الهيئة العامة الذي دعا له محمد نور الدين⁽³³⁾. ولكن في الاجتماع الذي عقده مجلس قيادة الثورة المصري إبتداء من 25 أغسطس 1955 لمناقشة ما آلت إليه مسألة اتحاد السودان مع مصر، أبلغ جمال عبدالناصر المجلس بأن صلاح سالم قد أخبره عندما اجتمع به على انفراد أن العدد الذي نشر في الصحف بشأن عدد الأعضاء الذين حضروا اجتماع الهيئة الذي دعا له محمد نورالدين لم يكن صحيحاً وأن العدد الذي حضر ذلك الاجتماع كان 89 عضواً⁽³⁴⁾.

أما اجتماع الهيئة العامة الذي دعا له إسماعيل الأزهرى فقد عقد في 26 أغسطس 1955. أيد الاجتماع بالإجماع قرارات اللجنة التنفيذية بشأن تفسير مبدأ الاتحاد وخول للجنة التنفيذية فصل أي عضو يخرج عن هذه القرارات. كما أيد الاجتماع قرار رئيس الحزب بفصل محمد نورالدين والطيب محمد خير⁽³⁵⁾.

وفيما يتعلق بعدد أعضاء الهيئة العامة الذين حضروا ذلك الاجتماع، فقد أبلغ يحيى الفضلى وزير الشؤون الإجتماعية المفوض التجاري البريطاني في 27 أغسطس 1955 بأنه من العدد الكلي للهيئة العامة البالغ 300 عضو فقد حضر الاجتماع الذي دعا له أزهرى 220 عضواً⁽³⁶⁾. وأما خضر حمد فقد ذكر أن عدد أعضاء الهيئة العامة بعد خصم عدد الأعضاء الذين تركوا الحزب مع وزراء الجبهة الوطنية والذين توفاهم الله كان 262 عضواً 20 منهم كانوا خارج العاصمة و8 اعتذروا عن الحضور لأسباب خاصة وحضر الاجتماع 174 عضواً. لذا فعلى افتراض أن كل من لم يحضر كان من أنصار نورالدين فإن عددهم سيكون 60 عضواً⁽³⁷⁾.

لا جدال في أن صراع السيطرة على الحزب الوطني الاتحادي قد حسم لصالح إسماعيل الأزهري وأنصاره. وفي أعقاب ذلك تركت الحزب ثلاثة من مكوناته وهي حزب الأصدقاء (جناح نورالدين) وحزب الأحرار الاتحاديين وحزب وحدة وادي النيل دون أن تحدث أي أثر يذكر على قاعدة الحزب الوطني الاتحادي أو قيادته أو هيئته البرلمانية أو مجلس وزرائه. فقد كان مؤيدو محمد نور الدين قلة قليلة، وأما حزب وحدة وادي النيل وحزب الأحرار الاتحاديين فلم يكن جمهور الشعب يعرف عنهما شيئاً. ولم يترك إعفاء نورالدين أي أثر على تماسك مجلس الوزراء. إذ لم يتضامن معه بالاستقالة سوى وزير واحد هو إبراهيم المحلاوي وزير الثروة المعدنية، علل المحلاوي استقالته بعدم الإنسجام بينه وبين المجلس ورئيسه لأنهم تخلوا عن مبدأ الاتحاد مع مصر الذي لا يزال يؤمن به هو، ولأنهم خرقوا الجوهر المحاييد بسفرهم إلى الأقالييم ومناصرتهم للدعوة الانفصالية⁽³⁸⁾. واستقال من الحكومة كذلك عقيل أحمد عقيل وكيل الوزارة للشؤون الخاصة⁽³⁹⁾.

لقد راهن صلاح سالم وزير الارشاد القومي والدولة لشؤون السودان ومستشاروه من المصريين والسودانيين على محمد نورالدين فأزروه، واستخدموا المال بسخاء لإجذاب مؤيدين لخيار الارتباط مع مصر. غير أنهم خسروا الرهان وألحقوا بسمعة مصر في السودان ضرراً بليغاً. وكانت خسارة صلاح سالم مزدوجة فقد خسر أيضاً موقعه في الحكومة المصرية. ففي 31 أغسطس 1955 صدر بلاغ من مجلس قيادة الثورة بقبول استقالة صلاح سالم⁽⁴⁰⁾، ولم يذكر البلاغ أسباب الاستقالة، ولكن كان واضحاً من ملاحظاتنا أن السبب كان هو الفشل الذريع الذي منيت به سياسته في السودان. ففي اجتماع مجلس قيادة الثورة الذي سبقت الإشارة إليه والذي عقد في 25 أغسطس 1955 بناء على طلب صلاح سالم لمناقشة موقف مصر من الاتحاد مع السودان، إستمع المجلس إلى إفادات من صالح حرب وزير الحرية الأسبق ومحمد خليل إبراهيم مفتش عام الري المصري بالسودان وحسين ذو الفقار صبري عضو لجنة الحاكم العام وعبدالفتاح حسن والصحفي بجريدة الجمهورية أحمد قاسم جودة الذي كان قد عاد لتوه من السودان. وقد اتفقوا جميعاً على أنه لم يعد هناك أي أمل لتحقيق الاتحاد وأن قيام مصر برشوة عدد كبير من السودانيين قد أضر بسمعة مصر في السودان وأثار الشكوك حول أي سوداني يدعو للاتحاد مع مصر. كما أن نورالدين الذي تعتمد عليه مصر ضعيف، والمثقفون حوله قلة لا تذكر⁽⁴¹⁾.

بعد قبول استقالة صلاح سالم، اتفق أعضاء مجلس قيادة الثورة على أن يتولى جمال عبدالناصر ملف السودان. وطلب عبدالناصر أن يعاونه في ذلك أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة، واختار هو بنفسه زكريا محيي الدين وزير الداخلية بحجة أن لديه في المخابرات العامة جهازاً خاصاً بالسودان⁽⁴²⁾.

هوامش الفصل الثامن

- 1 Chancery of the Office of the U.K. Trade Commissioner to Foreign Office, 16 January 1954, FO 371/108320.
- 2 Ibid.
- 3 Chancery of the Office of the UK Trade Commissioner, 23 January 1954, ibid.
- 4 مكتب المفوض التجاري البريطاني، الخرطوم إلى وزارة الخارجية، لندن: تقرير نصف شهري رقم 21 عن الفترة 17-30 يناير 1954 بتاريخ 29 يناير 1954، الوثائق البريطانية عن السودان (تحرير محمود صالح)، المجلد التاسع 1954، الجزء الأول، ص 35. وأيضاً الأيام 19 يناير 1954 والرأي العام 19 يناير 1954.
- 5 Record of the conversation with Azhari on 16 February 1954, FO 371/108344, 18 February 1954.
- 6 Record of the conversation, FO 371/102711, 3 August 1953.
- 7 Kenrick to Bromley, 25 May 1954, FO 371/108328.
- 8 الأيام 16 نوفمبر 1954. وأيضاً الأيام 1 يناير 1988 على شرف ذكرى الإستقلال.
- 9 الأيام 26 ديسمبر 1954. وأيضاً الأيام 1 يناير 1988. وكذلك:
- Khartoum to Foreign Office, 27 December 1954, FO 371/108326.
- 10 Governor General's Office to Foreign Office, 28 December 1954, ibid.
- 11 Luce to Lampen, 29 December 1954, enclosed in Lampen to Foreign Office, 4 January 1955, FO 371/113581.
- 12 الرأي العام 27 ديسمبر 1954.
- 13 الأيام 26 يناير 1955. لتشكيل اللجنة أنظر : الرأي العام 16 نوفمبر 1954.

قبل اللجنة التي كان يرأسها عثمان سيد احمد قامت بأمر الاتحاد لمدة أسبوع فقط لجنة إنتخبت في 15/9/1954 حيث فازت الجبهة الديمقراطية الممثلة للطلاب اليساريين بثمانية مقاعد شغلها فاروق محمد إبراهيم النور، وصلاح أحمد إبراهيم، وعمر مصطفى

المكي، ومهدي مصطفى، وأحمد بابكر عيسى، وأبو بكر عثمان، وموسى عبدالغني، وعلي التوم. وفاز اثنان من المستقلين وقد كانا محمد خير عثمان وعثمان سيد أحمد. ولم يحصل الإخوان المسلمون على أي مقعد. ولاحقاً انسحب العضوان المستقلان من اللجنة. أسقط الاجتماع العام لجنة اليساريين في 1954/9/22 وذلك بالرغم من إجازة الاجتماع العام لتوصيتها بتأجيل تسيير موكب الاحتجاج على الاتفاقية المصرية - الانجليزية بشأن قناة السويس. وكان سبب إسقاط لجنة اليساريين أنها كانت قبل الانتخابات تنادي بتسيير الموكب ثم خرجت بتوصيتها المنادية بتأجيله لتغير الظروف. ويعتقد أن السبب الحقيقي كان إعادة تقييم الحزب الشيوعي للنظام المصري: الأيام 16 و 19 و 23 سبتمبر 1954.

14- الأيام 1 أبريل 1955 وأيضاً
Enclosure in Adams to Foreign Office, 1 April 1955, FO 371/113609.

15- الأيام 8 إبريل 1955.

16- FO 371/113609.

وأنظر أيضاً الأيام 7 أبريل 1955.

17- National Unionist Party Policy, Note by Bromley, 12 April, 1955, FO 371/113610.

18- Adams to Macmillan, 15 April 1955, FO 371/113610.

19- Khartoum to Foreign Office, 5 April 1955, FO 371/113610.

20- الأهرام 14 أبريل 1955.

21- المصور، العدد 20 1597، مايو 1955.

22- Khartoum to Foreign Office, 31 May 1955 FO 371/113582.

23- Newstelegrams No. 1301 and 1302 from, Davies, Sudan Agent, London, 20 June 1955, FO 371/113582.

وأيضاً: الأهرام 20 يونيو 1955.

24- Khartoum to Foreign Office, 1 July 1955, FO 371/113582.

25- الأهرام 5 يوليو 1955.

- 26- الأهرام 11 يوليو 1955.
- 27- الأهرام 17 يوليو 1955، وأيضاً الترجمة الإنجليزية للقرارات في:
Adams to Bromley, 23 July 1955, FO 371/113583.
- 28- مذكرة إلى الحكومتين المتعاقبتين عن الحريات العامة في السودان بتاريخ 19 يوليو 1955:
Enclosed in Helm, Governor-General, to Harold
Macmillan, 25 August 1955, FO 371/113784.
- 29- Foreign Office to Cairo, 13 August 1955, FO 371/113614.
- 30- الأهرام 13 أغسطس 1955.
- 31- الأهرام 8 أغسطس 1955. وأيضاً:
Khartoum to Foreign Office, 8 August 1955, FO 371/113583.
- 32- الأهرام 14 أغسطس 1955.
- 33- نفس المصدر
- 34- مذكرات عبداللطيف البغدادي، الجزء الأول (1977)، ص 276.
- 35- الرأي العام 27 أغسطس 1955. أويضاً مذكرات أحمد محمد يسـن، مرجع سابق،
ص 282 - 283.
- 36- Khartoum to Foreign Office, 29 August 1955, FO 371/113583.
- 37- مذكرات خضر حمد، مرجع سابق، ص 223.
- 38- Khartoum to Foreign Office, 11 August 1955, FO 371/113583.
- وأيضاً الرأي العام 10 أغسطس 1955.
- 39- Adams to Bromley, 12 August 1955, FO 371/113583.
- 40- عبدالرحمن الرافعي، ثورة 23 يوليو 1952 - 1959 (1989)، ص 193.
- 41- مذكرات عبداللطيف البغدادي، مرجع سابق، ص 273 والصفحات التي تليها.
- 42- نفس المصد ص 293.

الفصل التاسع

الجهة الاستقلالية ومشروع الميثاق الوطني:

يناير 1955

1- تكوين الجهة الاستقلالية وأهدافها

في الليلة السياسية التي أُقيمت بدار الجهة المعادية للاستعمار في 23 يناير 1955 وشارك فيها خطباء من حزب الأمة وحزب الاستقلال الجمهوري، دعا محمد أحمد محجوب زعيم المعارضة لتكوين جهة وطنية للاستقلال واقترح تكوين لجنة تمهيدية لدراسة المشروع⁽¹⁾.

استجابت لدعوة المحجوب أحزاب الأمة والجمهوري والجمهوري الاشتراكي والجهة المعادية للاستعمار وشخصيات مستقلة وشخصيات عمالية. وقد إتفق في أول إجتماع على أن الأسس التي اقترحها إتحاد طلاب كلية الخرطوم الجامعية تمثل في واقع الأمر أسس الالتقاء لجميع السودانيين الذين يريدون حقاً تحرير بلادهم تحريراً يحفظ لها عزتها وتقدمها. وهذه الأسس هي:

(أ) الاستقلال التام.

(ب) كفالة الحريات العامة.

(ج) عدم ربط البلاد بالأحلاف العسكرية ومعونات الدول الأجنبية التي تؤثر على سيادة البلاد.

ومن ثم حددت الجهة واجبات عملية ينبغي القيام بها وهي:

(أ) إصدار قرار من البرلمان بتحديد موعد لجلاء القوات المصرية والبريطانية.

(ب) إجراء إستفتاء حول شعاري الاستقلال أو الاتحاد مع مصر لأن الاستفتاء هو الطريق السليم للتعبير عن إرادة الشعب، فانتخاب جمعية تأسيسية يعرض هذه الإرادة للتزييف من قبل أعداء الحرية سواء من الإستعماريين البريطانيين أو الحكومة المصرية الذين بدأ نشاطهم المعادي لهذه الحرية.



محمد أحمد محجوب

وحذرت الجبهة الاستقلالية من أن جعل تقرير المصير في أيدي أعضاء الجمعية التأسيسية سيجعل نشاط أعداء حرية البلاد يتركز حول كسب هؤلاء الأشخاص. لأن أشخاصاً معدودين يمكن استمالة بعضهم بشتى الطرق غير الشريفة كما حدث عقب الإنتخابات الأخيرة. ولكن مئات الألوف من الشعب ذات المصلحة الحقيقية في الاستقلال الوطني لا يمكن استمالتها.

لما تقدم رأت الجبهة الاستقلالية أن يكون المطلوب هو:

(أ) إصدار قرار داخل البرلمان بتعديل

اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير لعام 1953 ليكون تقرير المصير عن طريق استفتاء شعبي.

(ب) تعديل القوانين الهامة وقانون الصحافة في ضوء مذكرتي الهيئة العامة للدفاع عن الحريات.

(ج) إصدار تأكيد من لجان الأحزاب وزعمائها والشخصيات المستقلة على مبدأ عدم الارتباط بالأحلاف العسكرية⁽²⁾.

أثار تحالف حزب الأمة في إطار الجبهة الاستقلالية مع الجبهة المعادية للاستعمار واجهة الحزب الشيوعي استغراباً شديداً في أوساط اليسار وفي الدوائر البريطانية. فقد قال أحد أقطاب اليسار إن مشاركة الجبهة المعادية للإستعمار في الجبهة الاستقلالية التي ضمت أحزاباً رجعية مثل الأمة والجمهوري الاشتراكي يعد أمراً غريباً على اليسار السوداني مما دفعهم إلى اتخاذ مواقف خاطئة⁽³⁾. وذكر كامل محجوب أن عبد الخالق محجوب سكرتير الحزب الشيوعي آنذاك قد برر في أحد إجتماعات اللجنة المركزية التعاون مع حزب الأمة في الجبهة الإستقلالية بأنه بعد الاستقلال يمكن أن



عبدالله خليل

تكون أكثر الفئات رجعية ذات توجه وطني لأنها تكون قد تحررت من نفوذ الاستعمار وضغوطه. وأضاف كامل محبوب أنه عارض ذلك التحليل ⁽⁴⁾.

وأما عبدالله خليل سكرتير عام حزب الأمة فقد رسم بوضوح حدود تعاون حزبه مع الجبهة المعادية للاستعمار. فقد ذكر للوس عندما التقاه في 24 يناير 1955 أن حزب الأمة لا يخشى التعاون مع الشيوعيين من أجل الحصول على الاستقلال ولكن لا توجد أوهام لدى أي من الطرفين حول مواقفهما تجاه أي مسألة أخرى. إذ يدرك

الشيوعيون أنه إذا وصل حزب الأمة إلى السلطة بعد تقرير المصير فإنه سيفعل كل ما في وسعه لقمع الشيوعية ⁽⁵⁾.

2- موقف جماعة الإخوان المسلمين من الجبهة الإستقلالية

لم تنضم جماعة الإخوان المسلمين للجبهة الاستقلالية ربما لأنها كانت آنذاك حركة طلابية صغيرة أو كانت لها تحفظات على بعض مكونات الجبهة. ولكنها عبرت عن موقفها إزاء قضية تقرير المصير في بيان أصدره السكرتير العام للجماعة الرشيد الطاهر بكر في أغسطس 1955.

قال الرشيد الطاهر في مستهل بيانه إن دعوة الاتحاد مع مصر قامت منذ البداية على العاطفة الجامحة ولم تكتمل لها عوامل النضج والوعي الحقيقي. وأوضح أن جماعتهم عندما تقرر رأيها القاطع في تحديد العلاقة بمصر وبغيرها من البلاد تضع الموازين القسط لتبين مصلحة الدعوة الإسلامية أولاً ومصلحة البلاد كأمة إسلامية ثانياً.

ومضى الرشيد الطاهر للقول إن مصلحة الدعوة الإسلامية تقتضي المطالبة بإصرار بمبدأ الاستقلال لأن جماعتهم تجد فيه الحماية والطمأنينة اللتين تزدهر في ظلها

دعوتها «ولأن الاستقلال يمكن الشعب المسلم من أن يمد يد العون للشعب المصري المنكوب لتخليصه من الوضع الذي يرزح تحت وطأته، ومن ثم ينطلق الإسلام السجين من وراء القضبان ليحرر مصر من طغيانها. ولأن الارتباط مع مصر اليوم معناه الارتباط بالدكتاتورية العسكرية التي حددت موقعها من الصراع العالمي، ووقفت بجانب الغرب حين قبلت إتفاقية القنال والنقطة الرابعة والدولارات الأمريكية، ومن خلال هذه الصلة يستطيع الاستعمار الانجلو -أمريكي أن ينفذ للسودان بمختلف الصور»⁽⁶⁾.

3- الجبهة الاستقلالية تتقدم للبرلمان بإقتراح لجلاء القوات الأجنبية

في إجتماع عقد في 5 مارس 1955 قررت الجبهة الاستقلالية تقديم اقتراح للبرلمان يدعو للجلاء الفوري للقوات المصرية والبريطانية عن السودان بموجب المادة 9 من اتفاقية عام 1953 بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان. وذكر في البيان الذي صدر بهذه المناسبة: «إن الجبهة الاستقلالية قد قررت أن تقدم إقتراحاً بجلاء القوات الأجنبية عن بلادنا في هذه الدورة البرلمانية. وكلما جاء الجلاء سريعاً كلما أمكننا أن نقرر مصيرنا سريعاً حتى لا نترك المجال لمؤامرات أعدائنا وحتى تطهر بلادنا سريعاً من أذئاب الجيوش الأجنبية»⁽⁷⁾.

تسلم كاتب مجلس النواب محمد عامر بشير (فوراوي) اقتراح الجلاء في 15 مارس 1955 من ممثلي الجبهة الاستقلالية وقد كانوا محمد احمد محجوب زعيم المعارضة، وعبدالله خليل عن حزب الأمة، ويوسف العجب عن الحزب الجمهوري الاشتراكي، وميرغني حمزة⁽⁸⁾، وبوث ديو عن حزب الأحرار، وحسن الطاهر زروق عن الجبهة المعادية للاستعمار⁽⁹⁾.

أثار تقديم اقتراح الجلاء لغتاً قانونياً حول تفسير المادة 9 من الاتفاقية التي كما سبقت الإشارة تنص على أنه مع مراعاة إتمام السودنة تتعهد الحكومتان المتعاقدتان بإنهاء الفترة الإنتقالية بأسرع ما يمكن على ألا تتعدى الفترة ثلاثة أعوام. وتنص كذلك على انتهاء هذه الفترة عندما يصدر البرلمان قراراً يعرب فيه عن رغبته في اتخاذ التدابير للشروع في تقرير المصير. وتنص المادة 11 على أن تتسحب القوات البريطانية والمصرية من السودان فور صدور قرار البرلمان برغبته في اتخاذ التدابير لتقرير المصير.

نوقشت المسألة القانونية في اجتماع عقد في 17 مارس 1955 وحضره بابكر عوض الله رئيس مجلس النواب، وأحمد محمد يسن رئيس مجلس الشيوخ، ومبارك زروق زعيم الأغلبية في مجلس النواب، وبشير عبدالرحيم حامد زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ، وأحمد متولى العتباني المستشار القانوني للحكومة، ومحمد عامر بشير كاتب مجلس النواب. وحضره عن الجبهة الاستقلالية محمد احمد محجوب زعيم المعارضة في مجلس النواب، واستانسلاوس بياساما زعيم المعارضة في مجلس الشيوخ، وحسن الطاهر زروق⁽¹⁰⁾.

وقد كان من رأي رئيسي مجلسي البرلمان وتؤيدهما الحكومة في ذلك أن إتمام السودنة شرط لازم للمداولة في اقتراح الجلاء. أما الجبهة الاستقلالية فقد كان رأيها أن عبارة «مع مراعاة إتمام السودنة» الواردة في المادة 9 تشكل شرطاً فرض على دولتي الحكم الثنائي وليس على البرلمان الذي سيكون حراً في مناقشة الإقتراح عندما يرغب في ذلك⁽¹¹⁾.

إزاء موقف رئيسي مجلسي البرلمان بأنهما لن يسمحا بالتداول في اقتراح الجلاء إلا إذا اقتنعا بأن السودنة قد اكتملت، أحال رئيس مجلس النواب بابكر عوض الله الأمر إلى لجنة السودنة التي أبدت أنها لا تستطيع أن تشهد بأن السودنة قد اكتملت. لذلك تقرر أن اقتراح الجلاء الذي قدمته الجبهة الاستقلالية سابق لأوانه وخارج النظام ولذلك لا يمكن طرحه للمداولة⁽¹²⁾.

ويبدو أن ممثلي الحكومة مبارك زروق وبشير عبدالرحيم قد تقدما في اجتماع 17 مارس بعرض وسط قبلته الجبهة الاستقلالية. فقد أوضح ممثلا الحكومة إمكانية إتمام السودنة بحلول 30 يونيو 1955 وبذلك يمكن تحريك إجراءات الجلاء وتقرير المصير في يوليو 1955⁽¹³⁾.

4- مشروع الميثاق الوطني

في أبريل 1955 أعدت الجبهة الاستقلالية مشروع ميثاق وطني وبعثت به إلى سكرتيري الأحزاب والهيئات للارتباط به والعمل على هداه حتى يتم تحرير البلاد من المستعمرين ونيلها لاستقلالها التام. نص المشروع على ما يلي:

(1) الهدف:

تحقيق إستقلال السودان إستقلالاً تاماً غير مشروط بأي شرط، وذلك بأن تقوم في السودان جمهورية مستقلة ذات سيادة كاملة تتمثل في جيشها وعلمها ونقدها واقتصادها وسياستها الخارجية.

(2) الوسائل:

(أ) أن نتقدم في البرلمان حكومة ومعارضة باقتراح إلى دولتي الحكم الثنائي في شهر أغسطس القادم نطلب منهما إجلاء جيوشهما من البلاد بمقتضى المادة 11 من الاتفاقية.

(ب) أن نتقدم في البرلمان حكومة ومعارضة باقتراح لدولتي الحكم الثنائي نطلب منهما تعديل المادة 12 من الاتفاقية بحيث يحذف من هذه المادة الجزء الخاص بتقرير المصير ما دام السودانيون ممثلين في جميع أحزابهم السياسية وفي جميع هيئاتهم قد أجمعوا على الاستقلال التام. وإذا لم توافق على هذا الطلب دولتا الحكم الثنائي أو إحداهما، فإننا نلتزم جميعاً بأن نصر على إجراء استفتاء على إرادة الشعب الصحيحة.

(3) صيانة الاستقلال والمحافظة على وحدة السودان

(أ) عدم الارتباط بأي أحلاف عسكرية مع أي دولة أو كتلة أجنبية لئلا يُحمل السودان على الاشتراك في حرب لا مصلحة له فيها.

(ب) كفالة الحريات العامة واحترام الأغلبية لحقوق الأقلية وتوفير العدالة الإجتماعية.

(ج) تأليف لجنة ممثلة للأحزاب والهيئات لدراسة مصالح الجنوب لتعمل الحكومة على تحقيقها بأسرع ما يمكن حتي تتم وحدة البلاد على الوجه الأكمل.

(د) المحافظة على علاقات الصداقة وحسن الجوار مع مصر وتوثيق الصلات بالشعب المصري والشعوب الأخرى المجاورة⁽¹⁴⁾.

وكانت الجبهة الاستقلالية ترمي لأن يكون الميثاق الوطني أساساً لسياسة غير حزبية نحو تقرير المصير. ولذلك دعت إلى مهرجان وطني يقام في مساء يوم الجمعة 8 يوليو 1955 بجامع الخليفة بأم درمان. وكانت الجبهة تأمل في أن يكون المهرجان عيداً قومياً يعبر فيه الشعب عن التفافه حول الميثاق ورغبته في تكتل الأحزاب والهيئات والأفراد لتقف صفاً واحداً وتقم لجمهورية السودان المستقلة إستقلالاً تاماً⁽¹⁵⁾. ولكن محافظ الخرطوم حظر إقامة المهرجان. وأصدر خضر حمد سكرتير عام الحزب الوطني الإتحادي بياناً وصف فيه الميثاق بأنه مؤامرة ضد البلاد، وناشد الشعب بأن يقاطع ميثاق الانفصاليين، وأن يقف بصلابة حول حزبه العظيم ذي التاريخ الناصع⁽¹⁶⁾.

5- الحزب الوطني الاتحادي يرفض فكرة الميثاق

أصدر الحزب الوطني الاتحادي بياناً أعلن بموجبه رفض فكرة الميثاق الوطني جملة وتفصيلاً وحذر جماهيره من الالتفات إلى هذه الدعوة أو الاستجابة لها. ووصف فكرة الميثاق بأنها مؤامرة يحيكها المضللون بغية جر الحزب الوطني الاتحادي إلى هاوية لا قرار لها. وورد في البيان أن دعاة الميثاق يصرحون ويلوحون بإلغاء النص الخاص بتقرير المصير في اتفاقية السودان، وأن تعديل اتفاقية السودان الذي تطالب به الأحزاب السياسية لا يعني سوى القضاء عليها أو السماح لدولتي الحكم الثنائي العبث بنصوصها وبالتالي القضاء عليها. وورد فيه أيضاً أن الأحزاب الانفصالية قد وافقت جميعها عدا الشيوعيين على الاتفاقية كما هي فما بالهم يعودون فيعملون على فسخها. ونبه البيان إلى أن مبادئ الحزب الوطني الاتحادي كما نص عليها دستوره واضحة لكل ذي عينين وأن محاولة تجاهل تلك المبادئ من الجبهة الانفصالية لا تعني سوى أن الجبهة تحاول أن تسخر بعقلية جماهير الحزب الوطني الاتحادي⁽¹⁷⁾.

6- انسحاب الحزب الجمهوري من الجبهة الاستقلالية

أعلن الحزب الجمهوري في منتصف يونيو 1955 إنسحابه من الجبهة الإستقلالية لأن الفكرة الإستقلالية قد تركزت في أذهان السودانيين جميعاً. وجاء في البيان أن أحداثاً معينة بعد تكوين الجبهة دلت على أن السودانيين جميعاً - إلا فئة ضئيلة غير بريئة

الغرض - يؤمنون باستقلال السودان التام الكامل السيادة. وأهم هذه الحوادث تحركات نواب الحزب الوطني الاتحادي التي نتج عنها قرار لجنة العشرة⁽¹⁸⁾.

7- الجبهة المعادية للاستعمار تنسحب من الجبهة الاستقلالية

إنسحبت الجبهة المعادية للاستعمار من الجبهة الاستقلالية في سبتمبر 1955 وعزت ذلك إلى عدة أسباب كان أولها وجود خلاف جوهري بينها وبين حزب الأمة حول مفهوم الاستقلال. كما أن حزب الأمة لم يبد من الناحية العملية نشاطاً أو حماسة لتنفيذ بنود الميثاق. وهذا فضلاً عن أن موقفه في التعامل مع الأحزاب الأخرى لم يتسم بالجدية فقد عارض اشتراك السودان في اللجنة الدولية وأيد اشتراك باكستان رغم ارتباطها الواضح بالأحلاف العسكرية.

سيرد من بعد أن اللجنة الدولية قد نصت عليها المادة 10 من الاتفاقية للإشراف على إجراءات تقرير المصير، وقد بلور اتفاق إضافي أبرم بين الحكومتين المصرية والبريطانية في 3 ديسمبر 1955 الأحكام المتعلقة بتشكيل ووظائف اللجنة الدولية.

وجاء في بيان انسحاب الجبهة كذلك أن موقف حزب الأمة من الحريات شبيه بموقفه من الأحلاف. فبالرغم من أن اتفاقاً قد تم بين أعضاء الجبهة الاستقلالية على معارضة تأجيل البرلمان حتى تلغى القوانين المقيدة للحريات، إلا أن حزب الأمة قد خرق هذا الاتفاق قبل أن تلغى هذه القوانين⁽¹⁹⁾.

8- حزب الأمة يرد على الجبهة المعادية للاستعمار

أبدى حزب الأمة أن الجبهة المعادية للاستعمار كانت منذ وقت ليس بالقصير تبحث عن سبب لانسحابها من الجبهة الاستقلالية وأنها ربما تكون قد تأثرت بما كتبه بعض الخارجين عليها ضد التعاون مع حزب الأمة.

وأبدى حزب الأمة كذلك أن السببين اللذين بنت عليهما الجبهة المعادية للاستعمار انسحابها من الجبهة الاستقلالية لا يقومان على أساس صحيح. فحزب الأمة مع علمه بأن السودان ليس في وضع يمكنه من تنفيذ سياسة خارجية معينة وأن الحديث عن الأحلاف العسكرية سابق لأوانه، إلا أنه وافق على مقترحات الجبهة الاستقلالية برفضها الأحلاف

وضمنها الميثاق الوطني وعبر عن هذه الموافقة بقوة في صحافته واجتماعاته السياسية وتصريحات قاداته. وليس صحيحاً على الإطلاق أن حزب الأمة هو الذي اختار باكستان في اللجنة الدولية بل إن أحزاب الجبهة الاستقلالية وهيئاتها مجتمعة هي التي اتخذت القرار بأن تكون الهند وباكستان ضمن عضوية اللجنة الدولية.

وأما عن موضوع الحريات العامة الذي اتخذته الجبهة المعادية للاستعمار سبباً آخر لانسحابها، فقد أوضح حزب الأمة أنه لم يعترض على عرضه على البرلمان قبل انفضاضه، ولكن رئيس مجلس النواب هو الذي رأى تأجيله لجلسة أخرى وهذا من حقه الدستوري⁽²⁰⁾.

نذكر في ختام هذا الفصل أن أهم ما نص عليه مشروع الميثاق الوطني الذي تبنته الجبهة الاستقلالية كان تعديل المادة 12 من اتفاقية عام 1953 بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان بحيث يحذف منها الجزء الخاص بتقرير المصير أي الإختيار بين الارتباط بمصر أو الاستقلال التام لأن الشعب السوداني ممثلاً في أحزابه وهيئاته قد أجمع على الاستقلال. وإذا رفضت دولتا الحكم الثنائي ذلك، فقد نص المشروع على أن يطلب منهما تعديل المادة 12 بحيث يكون تقرير المصير باستفتاء شعبي عام وليس عبر الجمعية التأسيسية.

ولقد رأينا أن الحزب الحاكم أي الحزب الوطني الاتحادي قد رفض بشكل قاطع أي تعديل للاتفاقية. ولكن سيرد من بعد أن دولتي الحكم الثنائي اتفقتا بموجب رسائل متبادلة في 3 ديسمبر 1955 على تعديل المواد 10 و 12 و 13 من الاتفاقية المتعلقة بإجراءات تقرير المصير لتضمن فكرة الاستفتاء. ووقعتا في نفس التاريخ على اتفاق إضافي بشأن تشكيل واختصاصات اللجنة الدولية التي ستشرف على إجراءات تقرير المصير. غير أن البرقية رقم 388 بتاريخ 6 أكتوبر 1955 من وزير الخارجية البريطاني هارولد ماكميلان إلى الحاكم العام نوكس هيلم مهدت الطريق للإستغناء عن كل إجراءات تقرير المصير المنصوص عليها في الاتفاقية وفي تعديلاتها. بمقتضى تلك البرقية طلب ماكميلان من الحاكم العام إبلاغ إسماعيل الأزهري رئيس الوزراء بأن الحكومة البريطانية على استعداد للاعتراف باستقلال السودان على الفور إذا كانت تلك هي رغبة السودانيين. وقال ماكميلان في برقيته كذلك إنه لا يرى سبباً يحول دون السماح للسودانيين باتخاذ القرار بشأن الإستقلال دون المرور بتلك الإجراءات الصعبة.

هوامش الفصل التاسع

- 1- الأيام 24 يناير 1955.
- 2- الأيام 4 فبراير 1955.
- 3- محمد سليمان، اليسار السوداني، مرجع سابق، ص 105.
- 4- تلك الأيام، الجزء الأول (1999)، ص 110.
- 5- Luce to Bromley, 29 January 1955, transmitting record of conversation on 24 January 1955 with Abdulla Khalil, FO 371/113581.
- 6- الرأي العام 9 أغسطس 1955.
- 7- أنظر بيان الجبهة الاستقلالية في محمد سليمان، اليسار السوداني، مرجع سابق، ص 107.
- 8- شارك ميرغني حمزة في الجبهة الإستقلالية بصفته الشخصية وليس كممثل لحزب الاستقلال الجمهوري.
- 9- محمد سليمان، اليسار السوداني، مرجع سابق، ص 113.
- 10- نفس المرجع، ص 120.
- 11- Adams to Bromley, 18 March 1955, FO 371/113783.
- 12- Governor-General's Office to Foreign Office, 15 and 22 March 1955, ibid.
- 13- Adams to Bromley, 18 March 1955, ibid.
- وأيضاً محمد سليمان، اليسار السوداني، مرجع سابق، ص 120.
- 14- النيل 4 مايو 1955 والأيام 21 إبريل 1955.
- 15- النيل 15 يونيو 1955.
- 16- الأهرام 19 مايو 1955.
- 17- نفس المصدر.

18- النيل 18 يونيو 1955 والأيام 16 يونيو 1955.

19- الأهرام 6 سبتمبر 1955.

20- الأمة 6 سبتمبر 1955.

الفصل العاشر

الحكومة تستشير بريطانيا بشأن محاربة الشيوعية

1- نشأة الحركة الشيوعية

ورد في الوثائق البريطانية أن أكبر عامل في دخول الشيوعية إلى السودان كان البعثات التي كانت تمنحها الحكومة المصرية للطلاب السودانيين للدراسة في الجامعات المصرية. وقد بدأت تلك البعثات بزيارة عبدالرزاق السنهوري وزير المعارف العمومية إلى السودان في عام 1946 لافتتاح مدرسة فاروق الثانوية (مقر جامعة النيلين الحالي). ومنذ ذلك التاريخ أصبحت تعرف ببعثة السنهوري⁽¹⁾.

لا غرابة إذن في أن معظم مؤسسي الحركة السودانية للتحرر الوطني (حستو) كانوا ممن حصلوا على بعثة السنهوري، أو تلقوا الدراسة الجامعية في مصر بترتيب آخر. وكان ضمن هؤلاء عبدالخالق محجوب، وعوض عبد الرزاق، وأحمد سليمان، والتيجاني الطيب بابكر، والجنيدي علي عمر، وأحمد خوجلي محمد خير، وعبدالغفار عبدالرحيم، وعز الدين علي عامر، وعبدالرحمن عبدالرحيم عثمان (الوسيلة)، وعبدالوهاب زين العابدين عبدالتام، وعبد الماجد أبو حسيو، ومحمد أمين حسين⁽²⁾.

تشير الوثائق البريطانية إلى أنه كان من بين الأجانب المقيمين في السودان من يعتنق الشيوعية كفكر دون أن يسعى لنشرها. غير أنه كان هناك إقرار في الوثائق بصعوبة تقدير مدى تأثيرهم. ومن الأسماء التي ذُكرت في هذا الإطار هارولد ساندرن المحاضر بكلية غردون وزوجته، والفريد ديكنسون المهندس بشركة النور والقوة الكهربائية، وجون بيكيت الذي كان يعمل بالراديو الجوي الدولي وقبلها بسلاح الجو الملكي البريطاني، وولتر هاس وهو مُساوي من أصل يهودي⁽³⁾.

لم تستبعد إدارة السودان البريطانية وجود شيوعيين كأفراد ضمن القوات البريطانية العاملة في السودان أو في سلاح الجو الملكي، وبما أن اتصالاتهم بالسكان المحليين كانت ضئيلة، فقد استبعدت تلك الإدارة احتمالات نشرهم للشيوعية في أوساط السودانيين⁽⁴⁾.

ولكن أوردت بعض المصادر أن حسن الطاهر زروق وأحمد زين العابدين تلقيا المعرفة بالفكر الماركسي من مجند في القوات البريطانية يدعى هيربرت استوري⁽⁵⁾.

نشأ أول تنظيم شيوعي سوداني في مصر في عام 1945 كقسم من أقسام الحركة المصرية للتحرر الوطني (ح.م) التي كان يتزعمها هنري ناسوم كوريل المصري الجنسية اليهودي الأصل، وكانت تدعو إلى الكفاح المشترك للشعبين المصري والسوداني وحق الشعب السوداني في تقرير مصيره. وتذكر الوثائق البريطانية أن عبد الوهاب زين العابدين كان حلقة الوصل بين قسم السودان بالقاهرة والداخل. وقد أصدر قسم السودان في مارس 1945 مجلة «أم درمان»، واحتشدت في تحريرها كوادر قسم السودان وكوادر قسم النوبيين بالحركة المصرية للتحرر الوطني. وكان من بين كتاب المجلة من السودانيين صاحب امتيازها محمد أمين حسين، ورئيس تحريرها عبداللطيف (عبده) ذهب حسنين، وحامد حمداي، وعبدالمجيد أبوحسبو، وعز الدين علي عامر، وصالح عراي، ويقول رفعت السعيد إن مجلة «أم درمان» كانت مجلة الكفاح المشترك وأنها كانت أول مجلة تصدرها وتسيطر عليها الحركة المصرية للتحرر الوطني. ومن ناحية أخرى قيل أن الغرض من إصدار مجلة «أم درمان» كان مناوأة مجلة «السودان» التي أصدرها على البرير في القاهرة في عام 1944 للترويج لشعار «وحدة وادي النيل»⁽⁶⁾.

في يونيو - يوليو 1947 تحولت الحركة المصرية للتحرر الوطني إلى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدتو) بعد اندماجها مع تنظيم شيوعي آخر كان يحمل إسم إيسكرا أو الشرارة⁽⁷⁾. ويعتقد أن قسم السودان تحول في ذلك التاريخ أو بعده بقليل إلى الحركة السودانية للتحرر الوطني «حستو».

تذكر الوثائق البريطانية أن انتشار الشيوعية بين الطلبة السودانيين في مصر تزايد بسرعة شديدة في عام 1947 وأن الطلاب الشيوعيين استطاعوا السيطرة على اتحاد الطلبة السودانيين في مصر وانخرطوا في النشاط السياسي هناك. وفي عام 1948 وتاريخ مبكر من عام 1949 قامت سلطات الأمن المصرية بموجب قانون الأحكام العرفية بحملة تفتيش واعتقالات واسعة في صفوف الطلبة. وقد شملت تلك الحملة الطلاب السودانيين فتعرض بعضهم للسجن والفصل من الجامعة والحجز في معسكر الهيكستب Huckstep، والابعد إلى السودان⁽⁸⁾.

لفتت الحركة السودانية للتحرر الوطني نظر حكومة السودان إليها لأول مرة في سبتمبر 1947. ففي ذلك التاريخ وزعت الحركة منشورات ممهورة باسمها في مدينة عطبرة مقر رئاسة السكة الحديد تحض العمال على الإضراب⁽⁹⁾. وحري بالذكر أنه قبل ذلك التاريخ انخرطت كوادر الحركة كيسار في بعض الأحزاب الاتحادية. وقد كان ذلك بتأثير قوي في حزب الأحرار الاتحاديين الذي انضم إليه حسن الطاهر زروق وحسن سلامة، وكذلك في شباب حزب الاتحاديين.

شاركت الحركة السودانية للتحرر الوطني بفاعلية عبر المنشورات في التعبئة الجماهيرية لمقاطعة انتخابات الجمعية التشريعية. كما شاركت الحركة في الاجتماعات السياسية والمظاهرات التي نُظمت لهذا الغرض من خلال مؤتمر الشباب الذي أنشأته في أغسطس 1948 ليكون واجهة علنية لها واختير عوض عبدالرازق سكرتيراً له⁽¹⁰⁾. وكذلك من خلال اتحاد طلاب كلية غردون الذي كانت تسيطر على لجنته التنفيذية. ولكن الحركة لم تكشف عن هويتها الشيوعية إلا في منشورات وزعتها في العاصمة المثلثة في 11 يناير 1949⁽¹¹⁾.

في دورة عام 1949 لاتحاد طلاب كلية غردون حصلت الحركة السودانية للتحرر الوطني على أكثر من نصف مقاعد اللجنة التنفيذية وقادت إضراب الكلية في ذلك العام احتجاجاً على رفض وزارة المعارف اشتراك طلاب المدارس الثانوية في مؤتمر الطلبة الذي اتخذته الحركة ستاراً آخر لممارسة نشاطها العلني. وبسبب ذلك الإضراب أغلقت الكلية وفُصل ثلاثة من كوادر الحركة وهم مصطفى السيد رئيس الاتحاد، ونائبه الطاهر عبدالباسط، ومحجوب محمد صالح السكرتير العام للاتحاد⁽¹²⁾. وبالإضافة إلى هؤلاء كانت لجنة الاتحاد تضم خليفة خوجلي، وخالدة زاهر، والفتاح عووضة، وحسن محمد عبدالله، وحمزة حسب الباري، ومأمون سنادة، وعصام أحمد حسون.

وفي الفترة التي سبقت استقلال السودان حدث تغييران في قيادة الحركة السودانية للتحرر الوطني. في التغيير الأول أزيح عبدالوهاب زين العابدين عبدالتام من موقعه كسكرتير عام للحركة وخلفه في يوليو 1947 عوض عبدالرازق. وكان من بين المآخذ على عبدالوهاب عدم الجرأة في إبراز برنامج الحركة والوثيقة المشتركة التي وضعت مع

الشيوعيين المصريين والتي نادى بالجلء عن مصر والسودان وحق الشعب السوداني في تقرير مصيره. وأخذ عليه كذلك مسامرة شعار وحدة وادي النيل تحت التاج المصري⁽¹³⁾.

وفي معرض نقده لشعار وحدة وادي النيل قال عبدالخالق محبوب إنه «يعبر عن العجز السياسي والاقتصادي للطبقة الوسطى السودانية أكثر من التعبير عن رغبة الجماهير الشعبية في الانعتاق من عسف الاستعمار البريطاني». ودلل عبدالخالق على ذلك بأن أقساماً كثيرة من الشعب السوداني كانت ترى بحق «في الجنود المسخرة والموظفين المصريين جزءاً من القوة التي سحقت استقلال البلاد قبل سنوات وقامت بأعمال شائنة ضد المواطنين. كذلك كان المأمير المصريون أمام أعينهم ينفذون في قسوة تعاليم الاستعمار وأوامره. لهذا فإن شعار وحدة وادي النيل كان عاجزاً عن تعبئة الجماهير في حركة ضد الاستعمار⁽¹⁴⁾».

أما التغيير الثاني فقد كان أكثر أهمية بسبب القضايا التي فجرها والإنشقاق الذي ترتب عليه. فقد قرر المؤتمر التداولي للحركة السودانية للتحرر الوطني الذي عقد في يناير 1949 إقصاء عوض عبدالرازق وتعيين عبدالخالق محبوب سكرتيراً عاماً للحركة.

إختزل عبدالخالق محبوب أسباب إقصاء عوض عبدالرازق في بعض العموميات فذكر أنه تحت قيادة عوض عبدالرازق عاد الاتجاه الانتهازي الذي هُزم عام 1947 للظهور وهو «الوقوع تحت تأثير الرأسمالية الوطنية وتقييد نشاط الحزب المستقل بحدودها». وذكر كذلك أنه تحت قيادة عوض عبدالرازق «شاعت العلاقات العائلية في التنظيم وضُرب باللائحة عرض الحائط وساد الجمود في دراسة الماركسية وباختصار تدهورت حياة الحزب الداخلية وانخفض المستوى الماركسي اللينيني فيه⁽¹⁵⁾».

ولكننا نجد القضايا الخلافية محددة ومفصلة في تقرير خطي لعوض عبدالرازق عن الفترة يوليو -1947 أكتوبر 1952. إستهل عوض عبدالرازق تقريره برفض أي خط سياسي يدعو للانغلاق والعزلة ولا يدعو لاستقلالية منبر الحركة، أو يدعو للذوبان في الأحزاب الأخرى. فالطريق في تقديره هو تأكيد شخصية الحركة المستقلة من خلال المعارك اليومية.

وطالب عوض عبدالرازق بتحجيم الخط اليساري المتعجل الداعي للقفز فوق المراحل بتحويل الحركة السودانية للتحرر الوطني إلى حزب شيوعي ماركسي لينيني مستنداً إلى العمال والمزارعين والمثقفين الثوريين. وكان من بين ما ذكر في تبرير ذلك ما يلي:



عبدالخالق محجوب

(أ) إن طبقة العمال لا تزال طبقة وليدة تنحصر في عمال الخدمات (سكة حديد - بريد - موانئ - نقل نهري) وهؤلاء جميعاً دورهم مساعد وثانوي. طبقة العمال مازالت في طور التكوين ولن يكتمل تطورها إلا في ظل الثورة الوطنية الديمقراطية التي من مسؤولياتها الرئيسية تحقيق البناء الصناعي الواسع الذي يجعل من طبقة العمال قائدة وقادرة على بناء حزبها الطليعي القوي الذي يسير بها والمجتمع نحو الاشتراكية.

(ب) إن المزارعين يطابقون في وعيهم مستوى الانتاج الزراعي. فالزراعة في السودان مازالت زراعة اكتفائية موسمية، وحتى في أرقى أشكالها أي مشروع الجزيرة ومشاريع الإعاشة لم يتشكل المزارعون كطبقة اجتماعية ذات هموم ووعي يؤهلها لتحقيق تحالف العمال والمزارعين.

(ج) إن الفكر الماركسي اللينيني مازال فكراً صفوياً منحصراً في أوساط الأفندية الذين يعانون أبلغ المعاناة في فهم فلسفته كفكر بعيداً عن الشعارات. فإنشاء حزب شيوعي على تلك الأسس يعد عملاً سطحياً لا سند له سوى الجمل الثورية غير المستوعبة للظروف الوطنية، ويبرز ممارسة تعتمد على التلقين والإشارة. فنقل تجارب الشعوب والأمم الأخرى دون فهم ظروف البلاد الخاصة يُعد عبثاً خطيراً⁽¹⁶⁾.

يبدو أن القضايا التي وردت في تقرير عوض عبدالرازق ظلت محل صراع في مؤتمرات متتالية لم يحسم إلا في عام 1952 لصالح عبدالخالق محجوب ومؤيديه. ومن ثم غادر الحركة نفر كبير من المثقفين نذكر منهم على سبيل المثال حسين عثمان وني، وبابكر أحمد موسى، وسيد أحمد نقدالله، وعلي التوم، وأبو المعالي عبدالرحمن، والطبيب حسب

الرسول، وبدر الدين سليمان، والرشيد نايل⁽¹⁷⁾، وأبو بكر عثمان محمد صالح، وفيصل محمد عبدالرحمن كبيدة، ومحمود حاج الشيخ، ومهدي مصطفى الهادي، وميرغني علي مصطفى، وأحمد عبدالله المغربي، والتيجاني الطيب عثمان⁽¹⁸⁾.

وبالرغم من حجم الانشقاق الذي حدث ونوعية الأشخاص الذين خرجوا من الحركة السودانية لتحرير الوطني إلا أن التنظيمات التي أقامها المنشقون من بعد لم تشكل أي منافسة تذكر للحركة، ولم تنتشر أو تدم. فقد ورد في الوثائق البريطانية أن بعضهم شكل الحركة الديمقراطية السودانية التي انقسمت بدورها إلى تشكيل سري باسم التنظيم الشيوعي وحزب سياسي علني باسم الحزب التقدمي الديمقراطي⁽¹⁹⁾.

2- إلغاء قانون قمع النشاط الهدام

أعلن الحاكم العام عدم مشروعية الجمعيات والمنظمات الشيوعية بأمر أصدره في 25 نوفمبر 1950 بموجب المادة 3 من قانون الجمعيات غير المشروعة لسنة 1924 التي تنص على أنه إذا رأى الحاكم العام أن أي جمعية تتدخل أو يكون غرضها التدخل في إرساء القانون والنظام أو تشكل خطراً على السلم العام، فإنه يجوز للحاكم العام أن يعلن تلك الجمعية غير مشروعة بإعلان ينشر في غازيته حكومة السودان⁽²⁰⁾. وبمقتضى ذلك الأمر أعلن الحاكم العام أن أي جمعية في السودان أياً كان اسمها تدعو أو تروج أو تمارس نظريات أو مبادئ الشيوعية العالمية أو الجهاز المعروف باسم الكمنفورم تعتبر جمعية غير مشروعة بموجب قانون الجمعيات غير المشروعة لعام 1924⁽²¹⁾. وفي مايو 1952 أصدر الحاكم العام أمراً آخر أعلن بموجبه عدم مشروعية إجراء اتصالات مع حركات شيوعية في بلاد أخرى⁽²²⁾.

وأصدر الحاكم العام في عام 1953 بالأمر المؤقت رقم 22 قانون قمع النشاط الهدام. وبما أن الجمعية التشريعية كانت قد حُلّت آنذاك فقد تعين عرض الأمر المؤقت على البرلمان لتأييده بموجب المادتين 57 و 58 من دستور الحكم الذاتي حتى يصبح قانوناً نافذ المفعول. وباتفاق الحكومة والمعارضة رفض مجلس النواب في 30 مارس 1954 تأييد الأمر المؤقت. وفي الجلسة التي تم فيها ذلك قال مبارك زروق زعيم الأغلبية إن القانون قد شُرع قبل مجئ حكومة الأزهري وأنها قد وعدت الشعب بإلغائه لأنها

أحرص ما تكون على حرية الشعب. ووصف زروق القانون بأنه مطاط ويفسح المجال لكبت حريات المواطنين. ثم قال إن الحكومة ترجو ألا تضطرها الظروف لسن مثل هذه القوانين مستقبلاً⁽²³⁾.

أما نائب الجبهة المعادية للإستعمار حسن الطاهر زروق فقد أشار إلى أن المذكرة التفسيرية للقانون تقول إن الشيوعية قد انتشرت ويجب محاربتها. وأوضح أنه إذا كانت الشيوعية قد انتشرت فلم يكن انتشارها بطريقة إجرامية لأن الشيوعيين لم يحملوا حراً ولا سيوفاً لكي يرغموا الناس على اتباع آراء معينة. وأضاف أن الشائع الآن هو أن كل حر قام لتحرير بلاده يوصف بأنه شيوعي، فإذا كانت هذه هي الشيوعية فنحن شيوعيون بإصرار⁽²⁴⁾.

3- الحكومة تعد قانوناً جديداً لمحاربة الشيوعية

عندما تسلمت حكومة الأزهري مقاليد الحكم في يناير 1954 كان الشيوعيون يسيطرون على اللجنة المركزية لنقابة عمال السكة الحديد ولجنة اتحاد نقابات عمال السودان. كما كان لهم نفوذ في نقابات أخرى من خلال ضباطها المنتمين للحزب الشيوعي مثل نقابة عمال البريد والبرق ونقابة عمال النقل النهري. وفي انتخابات الاتحاد العام لمزارعي مشروع الجزيرة التي أجريت في فبراير 1954 إكتسح الأمين محمد الأمين عضو الحزب الشيوعي ومؤيدوه الإنتخابات وأصبح رئيساً للاتحاد وعُين كامل محجوب المسؤول السياسي للحزب الشيوعي بمديرية النيل الأزرق ضابطاً للاتحاد⁽²⁵⁾.

سبق أن ذكرنا أن الحكومة والمعارضة اتفقتا في 30 مارس 1954 على عدم تأييد الأمر المؤقت الخاص بقانون قمع النشاط الهدام. ولكن في سبتمبر من نفس العام كلفت الحكومة مستشارها القانوني أحمد متولي العتباتي بإعداد مشروع قانون لمحاربة الشيوعية توطئة لعرضه على البرلمان. وقيل في تبرير ذلك أن بعض المواطنين استغلوا فرص حرية التعبير المتاحة لهم استغلالاً سيئاً ربما يخل بالنظام. وقيل أيضاً إن النشاط الشيوعي قد تغلغل في بعض المرافق وهيئاتها مثل اتحاد مزارعي مشروع الجزيرة⁽²⁶⁾. وفي أكتوبر 1954 صرح علي عبدالرحمن وزير العدل بأن الحكومة ستقدم للبرلمان عندما ينعقد في نوفمبر قانوناً يحرم الشيوعية في السودان لأن الشيوعيين استغلوا فرصة عدم

وجود مثل هذا القانون للقيام بنشاط تخريبي واسع. غير أن علي عبدالرحمن أكد أن الحكومة لا تعتزم تقييد الحريات بل تريد حماية الحريات من التخريب الشيوعي الذي بدأ يتسرب لمختلف المؤسسات⁽²⁷⁾.

قوبل اتجاه الحكومة لإصدار قانون لمحاربة الشيوعية بمعارضة من كثير من الأحزاب والهيئات والشخصيات العامة. وقد تم التعبير عن هذا الموقف في وثيقة وقع عليها حزب الأمة، والحزب الجمهوري، والجبهة المعادية للاستعمار، واتحاد نقابات عمال السودان، واتحاد مزارعي مشروع الجزيرة، والجماعة الإسلامية، وجماعة الفكر السوداني. ووقع عليها من الشخصيات العامة محمد أحمد محجوب، وحسين الهندي. وجاء في إحدى فقرات هذه الوثيقة «أن إصدار قانون جديد تحت ستار محاربة الشيوعية وحدها أو أي ستار آخر سيكون قيداً على حريات المواطنين. وسيحول دون قيام الجو الحر المحايد، وسيكون سلاحاً للضغط على السودانيين للتنازل عن استقلالهم وسيادتهم القومية»⁽²⁸⁾.

وقد تزامن مع سعي الحكومة لإعداد قانون لمحاربة الشيوعية عمل دؤوب في صفوف الحزب الوطني الاتحادي لإقضاء الشيوعيين من المواقع القيادية في النقابات. وكان يقود ويوجه ذلك العمل يحيى الفضلي وزير الشؤون الإجتماعية الذي كانت مصلحة العمل تتبع لوزارته. وفي انتخابات دورة 1955/54 لنقابة عمال السكة الحديد التي أُجريت في 25 أكتوبر 1954 آلت قيادة النقابة إلى عناصر موالية للحكومة وخلت تلك القيادة من بعض الرموز المعروفة بموالاتها للحزب الشيوعي⁽²⁹⁾. وعن تلك الانتخابات قال يحيى الفضلي «إن الانتخابات التي جرت مؤخراً في نقابة السكة الحديد قد أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن أكثرية العمال واعية وعياً يحصنها ضد دعايات المخربين، وبرهنت على أنهم يميزون بين من يعمل لصالح العمال حقيقة ومن يعمل باتجاه المبادئ الهدامة»⁽³⁰⁾.

وقد كانت انتخابات النقابات موضوع الحديث الذي دار بين يحيى الفضلي والمفوض التجاري البريطاني آدمز في الأسبوع الأول من نوفمبر 1954 أي قبل بضعة أيام من مغادرة يحيى الفضلي إلى بريطانيا ضمن الوفد المرافق لرئيس الوزراء إسماعيل الأزهرى. عبر يحيى الفضلي لآدمز عن سعادته بالطريقة التي تسير بها انتخابات النقابات. وفيما يبدو أنه إشارة لانتخابات نقابة عمال السكة الحديد، قال يحيى الفضلي إن عدداً من

الشيوعيين قد هزموا وأعرب عن أمله في أن تسيطر قريباً عناصر غير شيوعية على الاتحاد العام لنقابات عمال السودان⁽³¹⁾.

عُقد المؤتمر الثالث لاتحاد نقابات عمال السودان في الخرطوم في 12 ديسمبر 1954. ورغم المعركة التي قادتها نقابة عمال السكة الحديد ضد القيادة اليسارية للاتحاد، إلا أنه قد أُعيد في 15 ديسمبر 1954 انتخاب ضباط الاتحاد الثلاثة وهم محمد السيد سلام رئيس الاتحاد، والشفيع أحمد الشيخ السكرتير العام للاتحاد، وجعفر عباس أمين صندوق الاتحاد⁽³²⁾.

وفي تلك الأثناء يبدو أن ثمة عقبات كانت تحول دون إصدار قانون لمحاربة الشيوعية. فقد قال يحيى الفضلي للمفوض التجاري البريطاني آدمز في الأسبوع الأول من ديسمبر 1954 إن مجلس الوزراء قد نظر مرة أخرى في مسألة تقديم تشريع مضاد للشيوعية خلال الدورة البرلمانية الحالية ولكن الصعوبة لم تعد تكمن في المعارضة وحدها، وكشف عن أن بعض أعضاء مجلس الوزراء يعارضون ذلك. ومضى يحيى الفضلي للقول إنه بالرغم من أن خطوات كبيرة قد اتخذت لتخليص النقابات من النفوذ الشيوعي، إلا أن هذه العملية مكلفة وليس لدى أجهزة الحزب الوطني الاتحادي موارد مالية إضافية. ومن ثم وبلا حرج، التمس يحيى الفضلي نصيحة آدمز. وكانت نصيحة آدمز أنه لا مجال لتوقع قيام الحكومة البريطانية بتوفير موارد مالية⁽³³⁾.

4- النصح البريطاني بشأن إصدار قانون لمحاربة الشيوعية

إبان وجوده في بريطانيا في نوفمبر 1954 ضمن الوفد المرافق لرئيس الوزراء، أجرى يحيى الفضلي إتصالات مع عدد من الشخصيات بشأن الشيوعية. وقد لاحظت وزارة الخارجية البريطانية أنه تلقى نصحاً متابئاً في هذا الصدد لأنه كان يسأل عن ناحيتين مختلفتين للمسألة. ففي بعض الحالات كان يتحدث بالتحديد عن تشريع معادٍ للشيوعيين بينما كان يتحدث في مناسبات أخرى عن محاربة الشيوعيين في النقابات.

إلتقى يحيى الفضلي وعلي عبدالرحمن وزير العدل مع ولتر مونكتون وزير العمل وطلب منه يحيى الفضلي النصح حول أفضل الطرق للتصدي للشيوعية في النقابات. وأضاف أن كل قادة النقابات في السودان شيوعيون وتفكر الحكومة في إصدار قانون

مضاد للشيوعية. أوضح مونكتون للوزيرين السودانيين أنه في بريطانيا قد تُركت للنقابات مسألة اتخاذ إجراءات ضد الشيوعيين في أوساطها. ونبه إلى أن الوضع في بريطانيا مختلف لأن أغلب قادة النقابات ليسوا شيوعيين ويمكن الاعتماد عليهم لاتخاذ خطوات لمقاومة الأنشطة الشيوعية. ولذلك فإن طريقتهم لمعالجة المسألة قد لا تكون فاعلة في ظروف السودان. وناقش الوزير البريطاني مع علي عبدالرحمن بصفته وزيراً للعدل الصعوبات التي يثيرها إصدار قانون مضاد للشيوعية وقد كان من بينها صعوبة تعريف الشيوعية⁽³⁴⁾.

إزاء نفس المسألة ذكر السكرتير العام لمؤتمر النقابات البريطانية ليحيى الفضلي أن التشريع ليس أسلوباً مرضياً لمحاربة الشيوعية في النقابات وأن الأسلوب الأفضل، رغم الوقت الذي سيستغرقه هو أن تقوم النقابات نفسها بالعمل ضد الشيوعيين. لأن طردهم من قبل الحكومة سيجعل غير الشيوعيين عرضة للاتهام بأنهم أدوات للحكومة ولا يمثلون العمال. لذلك كان من رأي مؤتمر النقابات أن اتخاذ سياسة إيجابية موجهة نحو تقوية العناصر غير الشيوعية ستكون أكثر فاعلية. وشدد مؤتمر النقابات على الحاجة لتبني سياسة إجتماعية تقلل من جاذبية الدعاية الشيوعية وتجعل النقابات غير الشيوعية قادرة على أن تظهر لأعضائها أن تحقيق تحسينات على مستوى معيشتهم يمكن أن يتم بالطرق الديمقراطية وعبر العمل النقابي الديمقراطي. واقترح مؤتمر النقابات تحسين كفاءة ومكانة النقابات غير الشيوعية وذلك بإقامة صلات بينها وبين الحركات النقابية الأكثر تقدماً إما مباشرة مع المراكز الوطنية مثل مؤتمر النقابات البريطانية، أو عبر الاتحاد الدولي للنقابات الحرة⁽³⁵⁾.

وبعد النظر في المشورة التي طلبها يحيى الفضلي، قررت وزارة الخارجية البريطانية ألا يعطى يحيى الفضلي رأياً محدداً بشأن التشريع ضد الشيوعية لأن الحكومة البريطانية لا تريد أن تزج بنفسها في وضع يصدر فيه يحيى الفضلي تشريعاً مضاداً للشيوعية ثم يبرر ذلك بالاستشهاد بالمشورة البريطانية إذا أثار التشريع معارضة سياسية في السودان. وفي الوصول إلى هذا القرار أخذت وزارة الخارجية في الاعتبار عدة عوامل كان من بينها أن يحيى الفضلي ربما كان يبالغ في الأمر، وأن الشيوعيين يعملون أصلاً في الخفاء وسيدفعهم التشريع إلى مزيد من السرية، وأن جاذبية الشيوعية مرتبطة إلى حد ما بمعاداة الاستعمار وهو عامل قد تناقصت أهميته في السودان، وأن الوضع السياسي في السودان في الوقت الحالي مائع للغاية.

لما تقدم إقترحت وزارة الخارجية البريطانية أن يُبلغ يحيى الفضلي بأن الأسلوب الأمثل لمواجهة الشيوعية ليس هو التشريع وإنما نظام اجتماعي وسياسي واقتصادي سليم يوفر مخارج لطاقات وطموحات الأفندية والتي يمكن بدون ذلك أن تتحول إلى كوادر شيوعية. وكذلك يزيل مثل هذا النظام ظلمات الجماهير حتى لا تلجأ إلى الشيوعيين وتسلمهم قيادها. وفيما يتعلق بالنقابات رأت وزارة الخارجية البريطانية أنه من الأصوب تشجيع العناصر المعتدلة فيها لتتولى بأنفسها شن المعركة ضد الشيوعيين. ولهذا الغرض يمكن لهذه العناصر أن تقيم صلات مع الاتحادات الأوروبية والاتحاد الدولي للنقابات الحرة⁽³⁶⁾.

بحلول مارس 1955 أصبح واضحاً أن حكومة الأزهري قد تخلت على الأقل في ذلك الوقت عن فكرة إصدار تشريع مضاد للشيوعية. غير أن يحيى الفضلي ذكر للمفوض التجاري البريطاني آدمز أنه سيوصي بإنشاء قسم خاص في وزارة الداخلية يزود برجال شرطة ومدنيين لتصعيد العمل ضد الشيوعية. وتشكك آدمز في أن تحصل توصية يحيى الفضلي تلك على التأييد من زملائه في مجلس الوزراء⁽³⁷⁾.

نعيد إلى الأذهان أنه في الوقت الذي كانت الحكومة تفكر في إصدار تشريع مضاد للشيوعية، كان حزب الأمة - أكبر أحزاب المعارضة - يتعاون مع الجبهة المعادية للاستعمار في إطار الجبهة الاستقلالية التي كانت موضوع الفصل التاسع من هذا الكتاب. ويبدو أن ذلك ما حدا بآدمز لأن يقول إن دوائر حزب الأمة ظلت بشكل يدعو للضيق كالنعامة بالنسبة لمسألة الشيوعية⁽³⁸⁾.

هوامش الفصل العاشر

- 1 Secretariat, Khartoum to Cluctton, Foreign Office, 2 January 1949, FO 371/73471.
- 2 Communism in the Anglo-Egyptian Sudan, Civil Secretary's Office, 10 October 1949, Appendix I, Communist Personalities, ibid. Also See additions to Appendix I in the enclosure in Robertson to Foreign Office, 28 September 1950, FO 371/80352.
- 3 Communism in the Anglo - Egyptian Sudan, loc. cit.
- 4 Ibid.
- 5 Mohammed Nuri El-Amin, The Emergence and Development of the Leftist Movement in the Sudan during the 1930's and 1940's, PP. 96-109.
- 6 أنظر رفعت السعيد، تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، المجلد الأول من 1900 إلى 1940، ص 725 - 750. وأيضاً المجلد الثالث 1940-1950، الصفحات 146 - 149 و227 و241-242.
- 7 رفعت السعيد، نفس المرجع، المجلد الثالث، ص 261 - 263.
- 8 Communism in the Anglo-Egyptian Sudan, loc.cit.
- 9 The Sudanese Movement for National Liberation, 3 February 1949, FO 371/73471.
- 10 Communism in the Anglo-Egyptian Sudan, loc.cit.
- 11 The Sudanese Movement for National Liberation, loc.cit.
- 12 Communism in the Anglo-Egyptian Sudan, loc.cit.
- 13 عبدالخالق محبوب، لمحات من تاريخ الحزب الشيوعي (1987)، ص44.
- 14 نفس المرجع، ص18.
- 15 نفس المرجع، ص 52 - 54.
- 16 حصلنا على نسخة من هذه الوثيقة من فاروق محمد إبراهيم.

17- إشتراك الرشيد نايل مع آخرين في تكوين الجبهة الوطنية في سنة 1957 ولكنه عاد لاحقاً إلى الحزب الشيوعي.

18- أنظر حول الانقسام أيضاً كامل محجوب، تلك الأيام، الجزء الأول (1999)، ص 100 - 102.

19- Buxton, Office of the UK Trade Commissioner, Khartoum, to Morris, 27 May 1954, FO 371/108323, transmitting Note on Communism in the Sudan.

20- Published in Gazette No. 445/1924.

21- Robertson to Allen, 29 October 1950 transmitting note on Communism in the Sudan, dated 22 October 1950, by Acting Police Commissioner, FO 371/80352.

تأسس الكومنفرم في عام 1947 واتخذ من بلغراد مقراً له لبعض الوقت. وكان من أهدافه بث الدعاية الشيوعية. أهم منشور كان يصدره جريدة تسمى من أجل سلام دائم، من أجل ديمقراطية الشعوب.

22- Buxton to Allen, loc-cit.

23 الأيام 31 مارس 1954.

24- نفس المصدر.

25- كامل محجوب، تلك الأيام، مرجع سابق، ص 63 - 81.

26- الأيام 2 سبتمبر 1954 وكذلك الرأي العام 7 أكتوبر 1954.

27- الأيام 19 أكتوبر 1954.

28- أنظر نص الوثيقة في محمد سليمان، اليسار السوداني في عشرة أعوام، مرجع سابق، ص 77.

29- علي محمد بشير، تاريخ نقابة السكة الحديد (2007)، ص 157 - 158. وأيضاً السودان الجديد 26 أكتوبر 1954.

30- أنظر كلمة الأيام في عدد 10 نوفمبر 1954.

31- Minutes by Adams, 4 November 1954, FO 371/108348.

32- الرأي العام 16 ديسمبر 1954.

Minutes by Adams, 8 December 1954, FO 371/108348.	-33
Foreign Office Minutes by Barnes, 2 December 1954, <i>ibid.</i>	-34
<i>Ibid.</i>	-35
Bromley, Foreign Office, to Adams, 3 February 1955, FO 371/113589.	-36
Adams to Bromley, 24 March 1955, <i>ibid.</i>	-37
<i>Ibid.</i>	-38

الفصل الحادي عشر

إتمام السودنة وصدور قرار تقرير المصير

1- لجنة السودنة: التشكيل والمهام

لتوفير الجوهر المحايد اللازم لتقرير المصير، نصت المادة 8 من اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير لعام 1953 على تشكيل لجنة للسودنة تتكون من عضو مصري وعضو بريطاني ترشح كل منهما حكومته ويعينهما الحاكم العام، وثلاثة أعضاء سودانيين يختارهم الحاكم العام من قائمة تتضمن خمسة أسماء يقدمها إليه رئيس الوزراء، وعضو أو أكثر من لجنة الخدمة العامة للعمل في لجنة السودنة بصفة استشارية دون أن يكون لهم حق التصويت. وتنص المادة 89 من دستور الحكم الذاتي على أن يعين الحاكم العام رئيس وأعضاء لجنة الخدمة العامة بعد التشاور مع مجلس الوزراء.

إشتمل الملحق 3 من الاتفاقية على بنود تحدد مهام لجنة السودنة وسلطاتها. عهد البند 1 من الملحق للجنة بإتمام سودنة الإدارة والبوليس وقوة دفاع السودان وغير ذلك من الوظائف الحكومية التي قد تؤثر على حرية السودانيين عند تقرير المصير. وحدد البند 4 من الملحق فترة ثلاثة أعوام لإتمام السودنة ونص كذلك على أن ترفع اللجنة تقارير دورية للحاكم العام للنظر فيها بالاشتراك مع لجنته وتُرفع هذه التقارير مع أي تعليقات عليها إلى الحكومتين المتعاقبتين لاتخاذ القرار المشترك الذي ترى الحكومتان اتخاذه.

ونص البند 3 على أن تتخذ اللجنة قراراتها بأغلبية الأصوات وترفعها إلى مجلس الوزراء، واشتمل البند 3 على قواعد تحكم الحالات التي لا يوافق فيها الحاكم العام على أي من قرارات اللجنة أو على رأي مجلس الوزراء أو إذا اختلف مع لجنته.

بموجب المادة 8 رشحت الحكومة المصرية عبدالحميد داود مفتش عام الري المصري بالسودان⁽¹⁾ لتمثيلها في اللجنة ورشحت الحكومة البريطانية بيرنت⁽²⁾. وقدم إسماعيل الأزهري رئيس الوزراء قائمة من خمسة أشخاص ليختار منهم الحاكم العام ثلاثة لعضوية

اللجنة. وقد كان هؤلاء محمد أمين حسين، وزكريا جامبو، وعثمان يوسف أبو عكر، وإبراهيم يوسف سليمان، ومحمود الفضلي⁽³⁾.

إستاء الحاكم العام من ترشيحات إسماعيل الأزهري ووصف الأشخاص الذين رشحهم بتدني الكفاءة والتعصب الحزبي. وبلغ الحاكم العام حد القول: «إن الاتفاقية لم تترك لي مخرجاً من مذلة الاضطرار لاختيار ثلاثة من هذه المجموعة لكي يقوموا بتصفية أفضل من في الخدمة المدنية السودانية⁽⁴⁾».

على أية حال، عين الحاكم العام في 20 فبراير 1954 كأعضاء في لجنة السودنة مرشح الحكومة المصرية عبدالحميد داود ومرشح بريطانيا بيرنت. واختار من قائمة رئيس الوزراء إبراهيم يوسف سليمان وعثمان يوسف أبو عكر ومحمود الفضلي⁽⁵⁾. وعين كأعضاء في اللجنة دون أن يكون لهم حق التصويت عبدالمجيد أحمد رئيس لجنة الخدمة العامة وأحمد متولي العتباتي وهانكن عضوي لجنة الخدمة العامة. وورد في الوثائق البريطانية أن الحاكم العام كان قد رشح محمد أحمد أبو رنات لعضوية لجنة الخدمة العامة ولكن مجلس الوزراء فضل أحمد متولي العتباتي، وقبل المجلس ترشيح الحاكم العام لعبد المجيد أحمد كرئيس للجنة ونصر الحاج علي نائب مدير المعارف كعضو فيها دون رغبة صادقة⁽⁶⁾.

وقد دافع إسماعيل الأزهري عن قائمة مرشحيه لعضوية لجنة السودنة عندما التقى الحاكم العام في 22 فبراير 1954. فقد ذكر الحاكم العام لأزهري أنه كان من الممكن ترشيح أشخاص من نوعية أفضل وأنه ليس من اللائق بالنسبة لأعضاء اللجنة الآخرين أن يشاركهم في العضوية أشخاص من ذوي الكفاءة المتدنية.

أوضح أزهري للحاكم العام أن الترشيحات تمت بالتصويت في مجلس الوزراء ولكنه أقر بأن التصويت تم على أساس حزبي. وأضاف أزهري بأن مسألة السودنة تتعلق بالسياسة الحزبية وسيتعارض مع أهداف حزبه ترشيح أشخاص لا يتفقون معه في الرأي حول هذه المسألة. فمرشحوه ينبغي أن يكونوا من الذين يؤيدون السودنة في أبكر وقت ممكن⁽⁷⁾.

2- سودنة الشرطة وقوة دفاع السودان والإدارة

عقدت لجنة السودنة أول اجتماع رسمي لها في 7 مارس 1954 حيث أقرت قواعد أعمالها. وتقضي أول قاعدة بأن يتناوب أعضاء اللجنة السودانيون شهرياً على رئاسة

اللجنة. وفي الاجتماع الثاني الذي عقد في 8 مارس نظرت اللجنة في مسألة سودنة الشرطة حيث استمعت إلى اثنين من كبار ضباط الشرطة السودانيين وقررت بالاجماع أن السودنة الفورية للقوة يمكن أن تتم بدون ضرر لكفاءتها.

وفي الاجتماعين الثالث والرابع في 9 و10 مارس 1954 على التوالي ناقشت اللجنة سودنة قوة دفاع السودان، وفي اجتماعها الخامس في 13 مارس إستقبلت القائد العام البريطاني للقوة سكوز وستة من كبار الضباط السودانيين كان أعلاهم رتبة إبراهيم عبود. وبعد أن استمعت اللجنة لوجهات نظرهم، قررت بالأغلبية في اجتماعها السادس في 14 مارس سودنة كل المناصب في القوة التي كان يشغلها ضباط وصف ضباط بريطانيون في خلال شهرين وذلك باستثناء وظيفتين مسمى فني راديو بمركز تدريب الإشارة كان يشغلها بريطانيان لحين تدريب سودانيين لشغل الوظيفتين⁽⁸⁾.

قدم العضو البريطاني في اللجنة بيرنت مذكرة اعتراض تضمنت برنامجاً ممرحلاً لسودنة القوة خلال 18 شهراً بدلاً عن شهرين. خلص بيرنت إلى أنه من الممكن خلال فترة الـ 18 شهراً إجراء السودنة بدون إضرار بكفاءة القوة أو خطة زيادة عددها من 5000 إلى 8000⁽⁹⁾.

بدأت اللجنة مناقشة سودنة الإدارة في اجتماعها السابع في 17 مارس 1954 وتوالت اجتماعاتها حيث استمعت إلى ممثلين لإتحاد الإداريين السودانيين. وأوضح هؤلاء وجهة نظرهم بشأن مستقبل جهاز الإدارة وسبل ملء الوظائف التي ستخلو بمغادرة الإداريين البريطانيين. واستمعت اللجنة كذلك لممثلين لاتحاد الكتبة. وفي اجتماعيها العاشر والحادي عشر في 23 و24 مارس، أطلع وكيل وزارة الداخلية البريطاني بيتون وكبار الموظفين بالوزارة اللجنة على آرائهم بشأن سودنة الإدارة⁽¹⁰⁾.

إقترح بيتون أن تبدأ سودنة الإدارة في المديریات من القاعدة صعوداً إلى القمة وبذلك يبقى الإداريون من ذوي الخبرة إلى المرحلة الأخيرة لتقديم المشورة والمساعدة للإداريين السودانيين في مناصبهم الجديدة⁽¹¹⁾. لم تأخذ اللجنة بهذا الاقتراح وقررت التوصية للحكومة باختيار 19 من السودانيين ليكونوا مديرين ونواب مديرين وأن يتوجهوا بدون تأخير إلى مديرياتهم. وأوصت اللجنة كذلك بالبداة فوراً في اختيار إداريين للمراكز ليحلوا محل الإداريين البريطانيين وبإعطاء الأسبقية لاختيار حوالي 30 إدارياً سودانياً للعمل في

المديريات الجنوبية. وحددت اللجنة عدة مصادر لسد النقص في الكوادر الإدارية كان من بينها توظيف المتقاعدين من وزارة الداخلية ونقل ضباط شرطة إلى الإدارة والنظر في تعيين كبار الكتبة في وظائف إدارية⁽¹²⁾.

3- سودنة القضاية

عندما انتقلت اللجنة إلى مسألة سودنة القضاية دُعي أحمد متولي العتباتي للحضور بصفة استشارية كعضو في لجنة الخدمة العامة. واقترح أيضاً دعوة بابر عوض الله رئيس مجلس النواب باعتباره عضواً سابقاً في القضاية وبدوره اقترح العضو البريطاني دعوة رئيس القضاء لندسي ومحمد أحمد أبو رنات قاضي المحكمة العليا.

في إجتماعها رقم 22 بتاريخ 21 إبريل 1954 نظرت اللجنة في صلاحيتها لسودنة وظائف القضاية. وقد أفتى أحمد متولي العتباتي بأن اللجنة تملك هذه الصلاحية لأن وظائف القضاية من الوظائف التي يحتمل أن تؤثر على حرية السودانين في وقت تقرير المصير لأن شاغليها في مواقع سلطة خاصة في المديريات. وأضاف عتباتي أنه اطلع على محاضر المفاوضات الإنجليزية - المصرية التي أدت إلى إبرام اتفاقية عام 1953 وخلص إلى أن الحكومتين قصدتا أن تكون القضاية ضمن صلاحية اللجنة. على ضوء ذلك قررت اللجنة بالأغلبية أنها مخولة سلطة سودنة القضاية. إعترض ممثل بريطانيا على ذلك وأعلن أنه سينسحب من اجتماعات اللجنة حتى يتلقى تعليمات من حكومته حول هذا الموضوع وأنه لن يلتزم بأي قرار تتخذه اللجنة بشأن سودنة القضاية في غيابه.

لم يمثل رئيس القضاء لندسي ولا محمد أحمد أبورنات أمام اللجنة لأن الحاكم العام وجههما بذلك حتى تسوى مسألة صلاحية اللجنة لسودنة القضاية. إحتجت اللجنة على ذلك واعتبرت تصرف الحاكم العام مخالفاً للجملة الأخيرة من البند 4 من الملحق 3 للاتفاقية الإنجليزية - المصرية التي تنص على أن تبذل الحكومتان كل معاونة حتى تستطيع اللجنة إتمام مهمتها.

في إجتماعها بتاريخ 28 إبريل 1954 وبعد النظر في الآراء التي عبر عنها أحمد متولي العتباتي ورئيس مجلس النواب باعتبارهما عضوين سابقين في الهيئة القضاية، قررت

اللجنة سودنة كل الوظائف في القضائية التي يشغلها أجنب بما في ذلك وظائف مدير التركات ومفتش المحاكم الأهلية وكبير مسجلي القضائية⁽¹³⁾.

من جانب أبلغ الحاكم العام وزارة الخارجية البريطانية بأنه من المحتمل أن يقبل مجلس الوزراء توصية لجنة السودنة ويرفعها إليه للحصول على موافقته عليها. وأوضح أن رده سيكون أن سودنة القضاء لا تدخل في اختصاص اللجنة، وأنه سيحيل الأمر إلى الحكومتين وإلى أن يتلقى تعليمات منهما معاً بأن سودنة القضائية تقع في اختصاص اللجنة، فإنه لن يستطيع اتخاذ أي إجراء بشأن طلب مجلس الوزراء. ثم أضاف الحاكم العام أنه لا يرى حاجة لعرض الأمر على لجنته أي لجنة الحاكم العام لأنه إذا فعل ذلك فسيحصل على تعليمات متعارضة من الحكومتين ولن يستطيع التصرف.

نصح الحاكم العام الحكومة البريطانية بأن تدفع بأن سودنة القضائية لا تدخل في اختصاص اللجنة لأن وظائفها لا تؤثر على الجو الحر المحايد ولأن شاغلي المناصب القضائية محميون بالمادة 85 من دستور الحكم الذاتي⁽¹⁴⁾. إذ تنص المادة 85 (1) على أن رئيس القضاء وقاضي القضاة وأعضاء المحاكم العليا يقعون في مناصبهم حتى يبلغوا الخامسة والخمسين من العمر ويجوز إعفاؤهم بواسطة الحاكم العام بسبب سلوك لا يتناسب مع منصب القاضي بناء على توصية من الرئيس المختص وجميع أعضاء المحكمة العليا الآخرين عدا العضو المعني، أو بناءً على توصية أجازت بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء في جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان. وأما أعضاء المحاكم الفرعية فقد نصت المادة 85 (2) على بقائهم في وظائفهم حتى يبلغوا العمر المنصوص عليه في اللوائح ويجوز إعفاؤهم من وظائفهم بواسطة الرئيس المختص بموافقة الحاكم العام.

لم يتطور الأمر إلى أزمة بين الحاكم العام ومجلس الوزراء أو بين الحكومتين المصرية والبريطانية كما كان متوقعاً لأن القضاة البريطانيين قرروا بالإجماع الاستقالة وقد برر هولي الذي كان يشغل منصب كبير المسجلين بالقضائية الاستقالات بأنها كانت محاولة منهم للنأي بالقضاء مستقبلاً عن السياسة⁽¹⁵⁾.

في اجتماعها الخامس عشر بعد المائة المنعقد في 2 أغسطس 1955 قررت لجنة السودنة أن عملية السودنة قد أنجزت ورفعت قرارها إلى مجلس الوزراء وأبلغت به رئيس مجلس النواب.

4- قرار تقرير المصير

في بداية جلسة مجلس النواب رقم 32 (الدورة الثالثة) التي عقدت في 16 أغسطس 1955 تلى رئيس مجلس النواب بابتكر عوض الله القرار الذي اتخذته لجنة السودان في اجتماعها رقم 115 بتاريخ 2 أغسطس 1955 والذي كما سبقت الإشارة، نص على أن اللجنة قد أنجزت عملية السودان. أعقب ذلك تقديم رئيس الوزراء إسماعيل الأزهرى لاقتراح بموجب المادة 9 من الإتفاقية بأن يُرفع إلى الحاكم العام خطاب بالنص التالي:

«نحن أعضاء مجلس النواب في البرلمان مجتمعاً نعرب عن رغبتنا في الشروع في إتخاذ التدابير لتقرير المصير فوراً ونرجو من معاليكم إخطار الحكومتين المتعاقبتين فوراً بمقتضى المادة 9 من الإتفاقية...».

تنص المادة 9 المذكورة في خطاب المجلس على أنه مع مراعاة إتمام السودان، فإن الفترة الإنتقالية تنتهي عندما يصدر البرلمان السوداني قراراً يعرب فيه عن رغبته في إتخاذ التدابير للشروع في تقرير المصير ويخطر الحاكم العام الحكومتين المصرية والبريطانية بذلك.

إشترك في المداولة في اقتراح رئيس الوزراء عدد من النواب. ولكننا سنكتفي هنا بعرض بعض ما قيل في تمجيد المناسبة أو استشراف المستقبل. فقد قال محمد أحمد محبوب زعيم المعارضة إن السودانيين يقفون دائماً كتلة واحدة كلما حزب الأمر وجد الجدد لأنهم يقدمون مصالح بلادهم فوق مصالحهم الخاصة، والمصلحة القومية على المصالح الحزبية. فالبلاد في أمان مادام باستطاعتها جمع الكلمة في مسائلها الكبرى.

وتوقع بوث ديو أن تقوم الحكومات الوطنية في المستقبل على المبادئ الديمقراطية وسيكون فيها حكم الشعب بواسطة الشعب ومن أجل الشعب. وعبر بوث ديو عن أمله في أن يجد أهل الجنوب في العهد الجديد استجابة كاملة لمصالحهم المشروعة.

ونبه حسن الطاهر زروق إلى أنه في المديرية الجنوبية تجمعات قبلية قهرها الاستعمار وتركها في وضع متأخر بدائي ظالم ودعا إلى تخليصهم من هذا التأخر والقهر وإلى إعطائهم حقهم في وضع نظمهم المحلية، وتنظيم وضعهم الخاص في نطاق وحدة البلاد.

وطالب محمد نور الدين بإطلاق الحريات العامة وإلغاء المواد والقوانين المقيدة للحريات. وطالب كذلك بإتاحة الفرص المتكافئة للتعبير عن وجهتي النظر المنصوص عليهما في الإتفاقية حيث سيجري استفتاء الشعب السوداني عليهما وهما الارتباط بمصر أو الاستقلال بمعنى الاستقلال الاتصالي أو الاستقلال الانفصالي.

عند تعقيبه على المداولة قال مبارك زروق زعيم الأغلبية: «إننا نعيش الآن في زمن يصنع فيه التاريخ، فإذا أردنا أن نتجاوب مع هذا التاريخ ونخط بأيدينا بعض فصوله، فمن واجبنا أن نكون أهلاً لذلك في جميع تصرفاتنا بتحرير عقولنا من الضيق، وصدورنا من الحقد، وصفوفنا من الانقسام، ونحارب أهواءنا وشهواتنا، وندفن أغراضنا وأطماعنا».

أجيز اقتراح تقرير المصير الذي قدمه رئيس الوزراء بمقتضى المادة 9 بالإجماع. يترتب على ذلك أعمال المادة 11 من الاتفاقية التي تنص على انسحاب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان فور إصدار قرار البرلمان برغبته في اتخاذ التدابير لتقرير المصير وتتعهد الحكومتان بإتمام سحب قواتهما من السودان في فترة لا تتعدى ثلاثة شهور⁽¹⁶⁾.

سيرد في الفصل التالي أنه بعد يومين فقط من اتخاذ قرار تقرير المصير وبالتحديد في 18 أغسطس 1955 تمردت الفرقة الجنوبية في توريت. وسيرد أيضاً أن صلاح سالم طلب بإلحاح من الحكومة البريطانية عبر سفيرها في القاهرة همفري تريفيان الموافقة على تدخل عسكري مصري - بريطاني مشترك لإعادة النظام في جنوب السودان.

هوامش الفصل الحادي عشر

- 1- بعد نقله إلى مصر خلفه محمد خليل إبراهيم كمفتش عام للري المصري بالسودان وممثل لمصر في لجنة السودان.
- 2- See Selwyn Lloyd to Burnett, 6 April 1954, FO 371/108377.
- 3- الأهرام 1 فبراير 1954.
- 4- Howe to Foreign Office, 3 February 1954, FO 371/108330.
- 5- Osman Yousif Abu Akr to Howe, 1 April 1954, FO 371/108341.
- 6- Luce to Boothby, 11 February 1954, FO 371/108343.
- 7- Luce to Boothby, 24 February 1954, FO 371/108321.
- 8- Abu Akr to Howe, 1 April 1954, loc.cit.
- 9- أنظر مذكرة بيرنت في الوثائق البريطانية عن السودان، مرجع سابق، المجلد العاشر، الجزء الثاني (1954)، ص 65.
- 10- Abu Akr to Howe, 1 April 1954, loc.cit.
- 11- Burnett to Bromley, 26 March 1954, FO 371/108340.
- 12- Abu Akr to Council of Ministers, 7 April 1954, British Documents on the Sudan, loc.cit, Volume X, Part 2 (1954), P. 73.
- 13- Abu Akr to Howe, 1 May 1954, FO 371/108241.
- 14- Howe to Foreign Office, 3 May 1954, FO 371/108340.
- 15- Donald Hawley, Sandtracks in the Sudan (1995), P 118.
- 16- محاضر مجلس النواب: الدورة الثالثة، الجلسة رقم 32، يوم الثلاثاء 16 أغسطس 1955. وأيضاً محمد عامر بشير، الجلاء والإستقلال (1975)، ص 8. وكذلك:
Office of UK Trade Commissioner to Foreign Office, 16 August 1955, FO 371/113783.

الفصل الثاني عشر

تمرد الفرقة الجنوبية في توريت :

18 أغسطس 1955 ⁽¹⁾

بينما كان الحاكم العام نوكس هيلم يقضي إجازة في اسكتلندا، تلقى في 18 أغسطس 1954 عبر وزارة الخارجية البريطانية برقية من مستشاره للشؤون الدستورية والخارجية وليام لوس قال فيها: «إن الوضع الراهن خطير للغاية وينبغي علينا أن نتوقع ردود فعل خطيرة من الجنوبيين عموماً ومن مصر. وفي هذه الظروف أجد نفسي ملزماً بأن أطلب منك مع أسفي الشديد العودة إلى الخرطوم بأسرع ما يمكن. وكما تعلم فإنني أستطيع تولى سلطة حاكم عام بالإنابة في غيابك وسأفعل إذا دعت الظروف قبل وصولك. ولكنني حريص على تجنب ذلك ما أمكن لأنه سيجعل الأمور أسوأ مع المصريين ⁽²⁾».

أورد لوس في صدر برقيته تفاصيل الوضع الخطير الذي طرأ في السودان فقال: «لقد أبلغني رئيس وزراء السودان للتو أن سريتين من الفرقة الاستوائية في توريت قد تمردتا هذا الصباح وقامت بالاعتداء على ضباطهما فقتل ضابط وجرح إثنان، وهناك سبعة في عداد المفقودين. ومنذ هذا الصباح قُطعت الإتصالات مع توريت والوضع هناك غير معروف. ولكن من المؤكد أن حياة الموظفين الشماليين والتجار في خطر. وينبغي أن يُتوقع أيضاً تمرد السرية الموجودة في كبويتا ⁽³⁾».

بناءً على طلب رئيس الوزراء إسماعيل الأزهري أعلن وليام لوس بموجب قانون دفاع السودان لعام 1939 حالة طوارئ في المديريات الجنوبية الثلاث ولم يعلن حالة طوارئ دستورية بمقتضى المادة 102 (2) من دستور الحكم الذاتي لأن ذلك يتطلب التشاور مع لجنة الحاكم العام ⁽⁴⁾.

لبسط القول عن تمرد الفرقة الجنوبية والاضطرابات التي ترتبت عليه سنعمل بصفة رئيسة على تقرير اللجنة التي شكلتها الحكومة في 8 سبتمبر 1955 بموجب قانون لجان التحقيق لعام 1954 للتحقيق في الاضطرابات التي حدثت في الجنوب ورفع تقرير عنها وعن الأسباب التي أدت إلى حدوثها. شُكلت اللجنة برئاسة القاضي الفلسطيني الأصل

توفيق قطران وعضوية خليفة محبوب مدير عام مشاريع الإستوائية ولوليك لادو رئيس (Chief) ليريا. أنجزت اللجنة ما كُلفت به ورفعت تقريرها إلى وزير الداخلية علي عبدالرحمن في 18 فبراير 1956 ونشر التقرير باللغتين العربية والإنجليزية⁽⁵⁾.

1- الاضطرابات في المديرية الثلاث

ورد في تقرير لجنة التحقيق أن الاضطرابات الأكثر خطورة حدثت في المديرية الاستوائية وتأثرت بها كل المدن والقرى في المديرية وسادت حالة من الفوضى التامة وعدم النظام شامل لمدة أسبوعين كان لقوى الفوضى خلالهما اليد العليا. ترتب على ذلك قطع طرق المواصلات وتوقف الخدمات العامة وإغلاق دواوين الحكومة والهجوم على الشماليين وعلى ممتلكاتهم وقد اشترك في جرائم القتل وحرق المنازل والممتلكات والنهب والسلب الجنود ورجال الشرطة والسجون والأهالي الجنوبيون⁽⁶⁾.

وجدت اللجنة أنه لم يحدث أي قتل في واو عاصمة مديرية بحر الغزال وأن أنباء تمرد الفرقة الجنوبية لم تنتشر في واو إلا في صباح يوم 19 أغسطس. وفي 21 أغسطس قام الجنود ورجال الشرطة والسجون بكسر مخازن الأسلحة والذخيرة وشرع بعضهم في إطلاق النار في الهواء. أرجعت اللجنة ذلك إلى خوفهم من أن القوات الشمالية التي طُلب حضورها إلى واو قادمة لقتلهم والرغبة الطبيعية في الدفاع عن أنفسهم. وقالت إنه مهما بلغ الشعور الطيب نحو الجنوبيين فإنه لم يكن بالإمكان إقناعهم في تلك الأيام بأن القوات الشمالية قادمة لحفظ النظام والقانون. إزاء ذلك قرر مدير المديرية داود عبداللطيف ونائبه وقائد البلك رقم 3 الموجود هنالك محمد أحمد عروة وغيرهم من كبار الموظفين الشماليين الذين كانوا قد تجمعوا في منزل المدير أن الموقف حرج للغاية وأن خير ما يفعلوه هو مغادرة واو. وفي مساء يوم 21 أغسطس نفسه إستقلوا الباكرا «دال» واتجهوا صوب ملكال.

تساءلت لجنة التحقيق عما كان يمكن أن يحدث لو بقي المدير وكبار الموظفين الآخرين في مواقعهم. ثم قالت: «إن الإجابة على هذا السؤال ستظل دائماً موضوعاً للتخمين. ولكن يمكن القول بأن النظام والقانون اللذين هما أساس كل الحكومة قد

إختفيا وإنه لم يكن في إمكان المدير ورفاقه تصريف أعمالهم. ومن المؤكد أن سفرهم المفاجئ كان له أثر في تهدئة الموقف الذي كان مليئاً بالخطر ومفعماً بالمصائب⁽⁷⁾.

في مديرية أعالي النيل وبناءً على تعليمات وردت إليه، تمكن قائد البلك رقم 4 من الفرقة الجنوبية الذي كان معسكراً في ملكال بعد جهد وعناء من تأمين سفر البلك بالباخرة إلى الخرطوم في مساء يوم 18 أغسطس بدلاً من يوم 19 أغسطس كما كان مقرراً.

أشاد التقرير بسلطات أعالي النيل لأنها عالجت الموقف بمقدرة وبعد نظر وأن البلك الشمالي الذي كان تحت تصرفها قد قام بعمل عظيم. كما كان مفتشو المراكز يعملون بسرعة في مناطقهم لطمأنة الرؤساء Chiefs والأهالي. وذكر في التقرير أنه باستثناء ملكال فقد كان رجال الشرطة خاصة الذين ينتمون للقبائل النيلية مخلصين على وجه العموم⁽⁸⁾.
أوردت اللجنة أن 336 من الشماليين قد قتلوا رمياً بالرصاص أو بالحرب أو بالحرق. وكان من بين هؤلاء ضباط وصف ضباط، وجنود، وإداريون، ومدرسون، وملاحظو طرق وغابات، وزراعيون، وفنيون، وتجار، وعمال، ونساء، وأطفال. ولاحظت اللجنة أن المتمردين من الجنود ورجال الشرطة والسجون كانوا ينتقون فرائسهم فلم تمس أرواح وممتلكات الأجانب إلا في حالتين شاذتين. وفي كل الحالات كان الأقباط والسوريون والمصريون والبريطانيون يفرزون بدقة ويطلق سراحهم. وقتل 75 من الجنوبيين وقد لقي 55 من هؤلاء حتفهم غرقاً في نهر كني⁽⁹⁾.

2- أسباب الاضطرابات

نهت لجنة التحقيق إلى أنه لفهم أسباب الاضطرابات فإن هناك نقاطاً ينبغي أن تكون عالقة بالذهن وهي:

(أ) إن الأشياء المشتركة بين الشماليين والجنوبيين قليلة جداً.

(ب) لأسباب تاريخية يعتبر الجنوبيون الشماليين أعداءهم التقليديين.

(ج) كانت سياسة الإدارة البريطانية حتى عام 1947 ترمي لترك الجنوبيين ليتطوروا على النمط الأفريقي والزنجي.

(د) لأسباب مالية واقتصادية وجغرافية تقدم السودان الشمالي في ميادين كثيرة بينما تخلف الجنوب. وقد خلق هذا التباين في التطور شعوراً لدى الجنوبيين بأنهم يُخدعون ويُستغلون ويسيطر عليهم.

(هـ) لم تخلق النقاط المتقدمة لدى الجنوبيين الشعور بقومية مشتركة مع الشماليين وظل ولاء الجنوبي العادي منحصرًا في نطاق قبيلته. وعندما بدأ الوعي السياسي بين الجنوبيين أخذ الشعور السياسي طابعاً إقليمياً لا قومياً⁽¹⁰⁾.

ومن ثم أوردت اللجنة ما يلي كأسباب للتمرد:

أولاً: البرقية المزورة المنسوبة لإسماعيل الأزهري:

وزعت في يوليو 1955 برقية نُسبت زوراً لرئيس الوزراء إسماعيل الأزهري وقد جاء فيها:

«إلى كل رجال إدارتي في المديرية الجنوبية الثلاث. لقد وقعت الآن على وثيقة لتقرير المصير. لا تستمعوا لشكاوى الجنوبيين الصبانية وضايقوهم وعاملوهم معاملة سيئة بناءً على تعليماتي. وكل إداري يفشل في تنفيذ أوامري سيكون عرضة للمحاكمة وبعد مضي ثلاثة أشهر ستأتون وتجنون ثمار ما قمتم به من أعمال». وقد نسخت البرقية المختلقة على ورق حكومي ووزعت على نطاق واسع في كل أنحاء المديرية الاستوائية فوصلت نسخ منها إلى توريث ويا مبيو ومريدي وأنزارا وياي. وأرسلت نسخ منها إلى مختلف الكتبة من ذوي الميول السياسية وإلى ضباط ورجال الشرطة الجنوبيين. كما تلقى نسخة منها سترلينو أبويو الذي كان يشغل رتبة بلك أمين بالفرقة الجنوبية ولكنه غير «إلى رجال إدارتي في المديرية الجنوبية» إلى «ضباطي الشماليين في الفرقة الجنوبية». ومن ثم دعا إلى اجتماع حضره الملازم ثاني تفنق لادونقي وعدد من ضباط الصف.

مع أن البرقية وزعت على نطاق واسع، إلا أن اللجنة لاحظت أن سلطات الشرطة لم تسمع بها إلا في السابح من أغسطس ولم تبذل أي مجهود لاكتشاف مصدرها. ولاحظت أيضاً أن بعض رجال الإدارة قد سمع بالبرقية بينما لم يسمع بها البعض الآخر إلا بعد وقوع الاضطرابات. كما وجدت اللجنة أنه لم تتخذ أي إجراءات إيجابية لدحض فحوى البرقية ولإزالة الخوف أو الفكرة الخاطئة التي أوجدتها في أذهان الجنوبيين⁽¹¹⁾.

ثانياً: تدخل بعض الإداريين في الإستوائية في الشؤون السياسية

سبق أن ذكرنا في الفصل الخامس أن مؤتمراً ثالثاً قد عقد في يوليو 1955 في جوبا وحضره معظم أعضاء البرلمان من مديريتي أعالي النيل والاستوائية لمتابعة مطالب الجنوبيين وتأييد أي حزب شمالي يكون مستعداً لتبليتها. وبما أن الدعوة للمؤتمر قد شملت أعضاء البرلمان الجنوبيين الذين ينتمون إلى الحزب الوطني الاتحادي حاولت الحكومة إفشال المؤتمر. وقد ورد في تقرير اللجنة أن جهة حكومية لم تستطع التعرف عليها قد أوعزت لبعض الإداريين من ذوي الميول السياسية ليقوموا بما يلزم لإرسال برقيات إلى الخرطوم تستنكر عقد مؤتمر جوبا الثالث وتؤيد الحكومة. وقد طاف مفتش مركز يامبيو ومساعدته في أنحاء المركز للحصول على توقيعات الرؤساء Chiefs لتأييد الحكومة واستخدما في ذلك كل أنواع الضغط بما في ذلك الخداع. واستدعى مساعد المفتش بعض الرؤساء لمكتبه وأرسل برقية تأييد باسمه نيابة عن ثلاثة عشر رئيساً. وقد أذيعت البرقية مراراً من محطة أم درمان. وقد كان الغرض من ذلك بيان تأييد الناس للحكومة والتوضيح لنواب الحكومة الذين بدأ ولاؤهم للحزب الوطني الاتحادي في التزعزع بأن أعضاء حزب الأحرار لا يمثلون إلا أنفسهم.

انتقدت اللجنة تدخل مساعد مفتش يامبيو في السياسة بتلك الطريقة وقالت إن واجب الإداري الأول هو رفاهية المجتمع الذي يخدمه، وأنه من الخطأ أن يسمح الإداري لولائه الحزبي أن يصرفه عن أداء واجبه لأنه سيجتنب على ذلك فقدان ثقة الجمهور في حيده. ووجدت اللجنة من الأسباب ما يدعو للاعتقاد بأن مدير الإستوائية ونائبه كانا على علم بنشاط رؤوسهم. وخلصت إلى أن تدخل الإداريين فيما لا يعنيههم قد أثار شعور الأهالي العدائي نحو الشماليين. ومع أن اللجنة لم تتعرف كما سبق أن ذكرنا على الجهة الحكومية التي أوعزت لبعض الإداريين بالعمل لاحتباط مؤتمر جوبا الثالث، إلا أنها شددت على أن مثل هذه الأساليب من شأنها أن تؤدي في النهاية إلى إفساد جهاز الخدمة المدنية كله⁽¹²⁾.

ثالثاً: محاكمة النائب إيليا كوزي في 25 يوليو 1955

كان إيليا كوزي نائب الزاندي شرق موجوداً في دائرته الانتخابية عندما بعث مساعد مفتش مركز يامبيو برقية التأييد للحكومة وتم بثها من إذاعة أم درمان. أثار ذلك

إيليا كوزي فشن هجوماً على الإدارة في منطقته واستنكر تصرف الرؤساء الذين قبلوا التوقيع على بيان التأييد للحكومة. ثم نظم اجتماعاً في 7 يوليو 1955 حضره حشد قدر بحوالي 300 شخص. قرر المجتمعون أن إيليا كوزي هو الشخص الذي يحق له أن يتكلم بالنيابة عنهم وكان ينبغي استشارته قبل إرسال برقية التأييد. وقرروا كذلك أنهم لا يريدون أن يحكمهم الشماليون واعتبروا تصرف مساعد مفتش المركز تدخلاً في السياسة وطالبوا بعزل الرؤساء الذين وقعوا على بيان التأييد.

إستاء الرؤساء من القرار الذي طالب بعزلهم، وتقدموا بشكوى ضد إيليا كوزي الذي مثل وبعض أعيانه أمام محكمة الرؤساء بتهمة الإرهاب الجنائي بموجب المادة 441 من قانون عقوبات السودان. حكمت المحكمة على إيليا كوزي وآخرين بالسجن لمدة عشرين عاماً. ولكنها خفضت المدة إلى عامين عندما أبلغها مفتش المركز بأن عامين هي أقصى عقوبة حددها القانون لتلك الجريمة.

وصفت اللجنة محاكمة إيليا كوزي بأنها كانت مهزلة وانتهاكاً لحرمة القضاء وأبدت لذلك عدة أسباب كان بضمنها أن بعض أعضاء المحكمة كانوا الشاكين في القضية ومع ذلك جلسوا كقضاة لمحاكمة قضيتهم، وأن قانون محاكم الرؤساء قد قصد به محاكمة المجرمين العاديين وفقاً للقانون الأهلي والعرف ولم يقصد به إطلاقاً محاكمة المجرمين السياسيين.

وأخذت اللجنة على الإدارة عدم تقديرها للشعور العام لأنها في سبيل فرض سلطاتها وهيبتها ساهمت فيما ترتب عليه لاحقاً الفقدان التام للسلطة والهيبة. وانتقدت اللجنة مدير ونائب مدير الاستوائية لأنهما سمحا باستمرار محاكمة إيليا كوزي مع أنهما قاضيان من الدرجة الأولى وعلى اطلاع بالقانون والإجراءات⁽¹³⁾.

رابعاً: الحوادث التي وقعت في أنزارا في 26 يوليو 1955

في تاريخ ما في شهر يوليو 1955 فصلت لجنة مشاريع الاستوائية التي كانت تدير مشروع الزاندي 300 عامل. وقد اعتبرت لجنة التحقيق ذلك خطأً عظيماً لأنه تم في زمن إزداد فيه عدد الفنين الشماليين في المشروع بسبب السودنة ولم يؤخذ في الاعتبار رد الفعل الذي سيحدثه نتيجة للجو السياسي السائد في تلك الأيام، وقد فسره الجنوبيون

بأنه إجراء مقصود من الإدارة الشمالية لحرمانهم من مصدر رزقهم وجلب شماليين ليحلوا محلهم.

وفي 26 يوليو 1955 طالب عمال مصانع النسيج والغزل بزيادة أجورهم وأعطوا الإدارة إنذاراً بالاضراب ابتداء من الأول من أغسطس. وفي نفس التاريخ أي 26 يوليو سار العمال في تظاهرة إلى سوق أنزارا حيث انضم إليهم عدد من الأهالي المسلحين بالحراش والنشاب والأقواس. ولم يكن في أنزارا آنذاك سوى ثلاثة من رجال الشرطة الذين عجزوا عن إعادة النظام والتصدي لحشد يتراوح بين سبعمائة وألف شخص.

لمعالجة الموقف وصل إلى أنزارا مساعد مفتش مركز يامبيو وضابط من قوة دفاع السودان يرافقه بعض الشرطة والجنود. وفي تعليقها على ذلك قالت اللجنة إنه من الواضح أن الأحد عشر جندياً من قوة دفاع السودان والخمسة من رجال الشرطة لم يكونوا بالعدد الكافي الذي يستطيع إعادة النظام بالطرق السلمية. وقالت أيضاً إن مساعد المفتش وضابط قوة دفاع السودان كانا صغيرين في السن وتنقصهما التجربة وربما أربعهما مشهد حشد كبير متحضر فاضطرا إلى اللجوء إلى أساليب ربما لم تكن متمشية مع القانون. إذ استُخدمت القنابل المسيلة للدموع وحدث إطلاق نار وقتل ستة من الزاندي وأصيب آخرون بجروح. وخلصت اللجنة إلى أنه سواء عولج الموقف بحكمة أم لا فإن أثر الحادث نفسه على عقول الجنوبيين كان سيئاً إذ اعتبروه بداية الحرب. وإن كان ثمة بقية ثقة في الإدارة فقد قضى عليها ذلك الحادث قضاء تاماً.

بالرغم من وجود نشاط شيوعي في أنزارا، إلا أن اللجنة قضت بأن حوادث 26 يوليو 1955 لم تكن بإيعاز من الشيوعيين، ولكن القلق الذي ساد الوسط الصناعي نتيجة لفصل العمال بالجملة، بالإضافة إلى الجو السياسي المتوتر آنذاك تسببا فيما حدث. ولاحظت اللجنة أن الأهالي الجنوبيين لم يفهموا أو يهتموا بأفكار ماركس ولينين، وأن الطبقة المتعلمة لم تهتم بالنظريات الشيوعية ولكن الحديث عن قوة الإضرابات الجماعية للعمال عند المطالبة بزيادة الأجور، والشعارات التي تنادي بالأجر المتساوي للعمل المتساوي، والتي تدعو إلى حكم محلي للجنوب داخل السودان موحد قد أثارت إهتمامهم⁽¹⁴⁾.

خامساً: عدم اتخاذ ما يلزم من إجراءات عند اكتشاف المؤامرة

تقرر في اجتماع عقد في الخرطوم في 23 يوليو 1955 لقواد فرق قوة دفاع السودان تكوين حامية للخرطوم بعد جلاء القوات المصرية والبريطانية عن السودان. وتقرر كذلك تكوين الحامية من بلكات تسحب من فرق قوة دفاع السودان الخمس وأن يشارك في التكوين البلك رقم 2 من القيادة الجنوبية⁽¹⁵⁾.

في 6 أغسطس 1955 أطلق وكيل بلك أمين سترلينو أبويو نشاباً على مساعد وكيل البريد الشمالي ولكن النشاب أخطأه وأصاب جندياً جنوبياً. وقد اعترف سترلينو عند التحقيق معه أنه كان يقصد نائب قائد القيادة الجنوبية. وعند تفتيش منزله وجدت عنده وثائق كشفت عن مؤامرة للتمرد في الفرقة الجنوبية شملت معظم كبار صف الضباط⁽¹⁶⁾.

جاء في تقرير اللجنة أن السلطات أبدت ضعفاً عظيماً ولم تلق القبض على أي من رجال قوة دفاع السودان في الحال ولكنها ألقت القبض على اثنين من المدنيين في جوبا بتهمة الضلوع في مؤامرة التمرد. وعلى أثر ذلك حدثت تظاهرة أمام مركز جوبا طالب إبانها المتظاهرون بإطلاق سراح المتهمين وحاولوا الإعتداء على مفتش المركز ولكنهم تفرقوا بعد استخدام الغاز المسيل للدموع⁽¹⁷⁾.

وفي 7 أغسطس 1955 قرر اجتماع للقيادات المدنية والعسكرية في المديرية الاستوائية سفر البلك رقم 2 إلى الخرطوم حفاظاً على هيبة وكرامة قوة دفاع السودان. وفي 14 أغسطس أعطيت أوامر شفوية للبلك رقم 2 للسفر للخرطوم للاشتراك في عرض عسكري بمناسبة الجلاء وأعطيت لهم الأوامر كتابة في 16 أغسطس من قبل قائد الفرقة الجنوبية⁽¹⁸⁾. ولم يكن جنود وصف ضباط البلك راضين عن السفر ولم يخفوا استيائهم. وورد في تقرير اللجنة أن ضباطهم كانوا يعلمون أن الجنوبيين شديداً التعلق بأسرهم ودلت التجارب السابقة مع الفرقة الجنوبية أنهم يمقتون العمل خارج مناطقهم⁽¹⁹⁾.

قررت لجنة التحقيق أن أسلم شيء كان ينبغي فعله في تلك الظروف هو إلغاء سفر البلك رقم 2 فوراً. وانتقدت اللجنة إصرار قيادة الفرقة الجنوبية على سفر البلك رقم 2 حفاظاً على هيبتها وكرامتها، في الوقت الذي كان معلوماً لديها ولكل شخص آخر في الاستوائية أن البلك سيفرض إطاعة الأوامر ويتمرد. يضاف إلى ذلك أن القوة الوحيدة التي

كان يمكن التعويل عليها آنذاك لحفظ الأمن والنظام وحماية الأرواح والممتلكات، كانت تتكون من بلك قوامه 200 جندي من الهجانة تنقصهم المعدات ووسائل النقل ومدافع المورتر في مديرية تعادل إيطاليا في مساحتها⁽²⁰⁾.

سادساً: خيبة الأمل في نتائج السودان والخوف من سيطرة الشماليين

وجدت لجنة التحقيق أن السودان لم تؤثر على الجنوبيين إلا قليلاً لأنه كانت تنقصهم الأقدمية والخبرة والمؤهلات، فلم يترفع إلا بضعة جنوبيين لتقلد وظائف ذات مسؤولية في خدمة الحكومة. وكانت أعلى وظيفة تقلدوها هي وظيفة مساعد مفتش مركز. وذكرت لجنة التحقيق أنه فيما يتعلق بشغل الوظائف الشاغرة فإن لجنة الخدمة المدنية كانت مقيدة باللوائح والنظم ولم يكن في مقدورها تجاوزها إلا عبر تدخل الحكومة لترقية جنوبيين لأسباب سياسية. غير أن لجنة التحقيق أقرت بأن الترقيات لأسباب سياسية كانت ستفضي إلى تقويض وتحطيم الخدمة المدنية التي يُعتبر استقلالها أساساً للحفاظ على الحكم الصالح.

من ثم خلصت اللجنة إلى أن ما أصاب العلاقات بين الشمال والجنوب بضرر لا يمكن إصلاحه كان نتيجة للوعود التي اتسمت بالتهور وعدم المسؤولية والتي قطعها سياسيو الحزب الوطني الاتحادي أثناء حملتهم الانتخابية في جنوب السودان. إذ تبين من بعد أن تلك الوعود لا يمكن تحقيقها، الأمر الذي جعل الإدارة الشمالية الجديدة في الجنوب موضع غضب الجنوبيين الرئيس لأن الجنوبي العادي لا يميز بين الحكومة والإدارة. فنظرة الجنوبي للأمور، كما أوضحت اللجنة، إقليمية وليست قومية ويسترعي مفتش المركز الذي يراه اهتمامه أكثر من الفكرة الباهتة التي يكونها عن ممثله في البرلمان أو عن الحكومة القائمة بعيداً عنه في الخرطوم⁽²¹⁾.

سابعاً : إنتشار الإشاعات الكاذبة

سجلت اللجنة في تقريرها الغياب التام لوجود وسائل للدعاية الحكومية بجنوب السودان. وقد ترتب على ذلك أن الإشاعات الكاذبة كانت تتناقلها الألسن دون أن تكون هناك وسائل لدحضها وإزالة سوء الفهم. وذكرت اللجنة أنه عندما يكثر تكرار كذبة فإن الناس في المجموعات البدائية قد يعتبرونها حقيقة جازمة. ولاحظت اللجنة أن الإذاعة

موجهة لخدمة الشماليين وحدهم، وحتى في الجنوب نفسه لم يفكر أي من الإداريين في القيام بحركة للتعليم العام عبر برامج الإذاعة أو نشر الأخبار ذات الأهمية المحلية⁽²²⁾.

3- صلاح سالم يطلب تدخلاً مصرياً - بريطانياً في الجنوب

في العاشرة من ليلة 22 أغسطس 1955 إستقبل السفير البريطاني في القاهرة همفري تريفيان بصفة عاجلة صلاح سالم وزير الإرشاد القومي ووزير الدولة لشؤون السودان. أبلغ صلاح سالم السفير بأنه قدم إليه بعد التشاور مع رئيس الوزراء جمال عبدالناصر وأنه نظراً للموقف المتدهور في الجنوب والمصادمات المستمرة بين الشماليين والجنوبيين، فإن الحكومة المصرية ترى أن دولتي الحكم الثنائي ينبغي أن تتخذا إجراءً مشتركاً لمنع المزيد من سفك الدماء وإعادة النظام. وكان رد تريفيان أن المعلومات التي لدى الحكومة البريطانية على النقيض مما ذكر صلاح سالم، فهي توحى بأن الوضع قد هداماً أثناء النهار. ولكن صلاح سالم أبدى بإصرار أنه ينبغي على الحكومة المصرية أن تصدر بياناً في تلك الليلة عن رغبتها في اتخاذ إجراء مشترك لإعادة الوضع إلى ما كان عليه بالاتفاق مع الحكومة البريطانية. وقال صلاح سالم كذلك إن الأمر لا يمكن أن ينتظر لأن المصريين متهمون بأنهم قد أثاروا الاضطرابات في الجنوب بغرض إيقاف عملية تقرير المصير. وأضاف أن التراخي المصري قد قورن بالمساعدات التي قدمتها الحكومة البريطانية، وأن الجو قد أصبح ملتهباً وأرواح المصريين في الخطر.

إقترح تريفيان على صلاح سالم أن تقتصر الحكومة المصرية على القول في البيان الذي تزمع إصداره بأنها بالتزامن مع الحكومة البريطانية مستعدة لإعطاء حكومة السودان المساعدة التي قد تحتاجها لإعادة الوضع في المديرية الجنوبية إلى ما كان عليه. رفض صلاح سالم الإشارة إلى حكومة السودان لأنها قد تفسر بأن مصر مستعدة لمساعدة الشمال ضد الجنوب. وبعد جدل طويل وافق صلاح سالم على قبول هذه الصيغة على أن يذكر الحاكم العام بدلاً عن حكومة السودان.

بعد ذلك اقترح صلاح سالم أن تتدخل الحكومتان بوضع قوات بريطانية بين القوات الشمالية والمتمردين الجنوبيين لمنع الاشتباكات بين الطرفين وإيقاف سفك الدماء. نصح تريفيان صلاح سالم ألا يذكروا شيئاً عن التدخل في الوقت الحاضر. ثم قال له إن حكومة

السودان تستطيع أن تتصرف بدون مساعدة خارجية، وإذا أرادت مساعدة عسكرية مباشرة من دولتي الحكم الثنائي، فإنها ستطلبها عبر الحاكم العام وعلى الحكومتين إنتظار مبادرة منه.

ويبدو أن صلاح سالم كان يرى أن الأوضاع تستوجب إعلان حالة طوارئ دستورية. فقد أشار وهو يغادر مقر السفير البريطاني إلى المادة 102 (2) من دستور الحكم الذاتي التي تعطي الحاكم العام سلطة إعلان حالة طوارئ دستورية لمدة 30 يوماً بدون موافقة سابقة أو لاحقه من لجنته. وسبق أن ذكرنا في مستهل هذا الفصل أن ما أعلنه الحاكم العام كان حالة طوارئ عادية في المديرية الجنوبية الثلاث بموجب قانون دفاع السودان لعام 1939⁽²³⁾.

ذكرنا في الفصل السادس أن صلاح سالم ذكر في 21 أكتوبر 1954 لأنتوني نتنج وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطاني وبحضور جمال عبدالناصر أنه يتوقع فوضى وإراقة دماء في السودان بعد ستة أو سبعة أشهر. وهنا يثور تساؤل عما إذا كان تمرد الفرقة الجنوبية والاضطرابات التي نتجت عنه هي ما كان يتوقعه صلاح سالم. لا مملك الإجابة على هذا التساؤل في الوقت الحاضر. ولكننا نشير إلى أنه وفق ترقيم أسباب التمرد في تقرير لجنة قطران فإن السبب رقم 7 قد حذف من التقرير المنشور. وقد أوضح نائب وكيل وزارة الداخلية للسفارة البريطانية في الخرطوم أن ما حذف كان عبارة عن إبداء وجهات نظر وبوجه خاص تعليقات يمكن أن تؤثر على علاقات السودان مع دولتي الحكم الثنائي السابقتين⁽²⁴⁾.

هوامش الفصل الثاني عشر

- 1- أعلنت حكومة جنوب السودان يوم 18 أغسطس من كل عام «يوم ثورة توريت». وعند مخاطبته الإحتفال الذي أقيم في جوبا بهذه المناسبة في 18 أغسطس 2008، قال سلفا كير النائب الأول لرئيس الجمهورية إن ثورة توريت تمثل البداية الحقيقية للحركة السياسية في جنوب السودان:
http://www.sudantribune.com/5pip.php?page=imprimable&id_article=28325: 8/20/2008.
- 2- Luce to Foreign Office, 18 August 1955, FO 371/113697.
- 3- Ibid.
- 4- Luce to Foreign Office, 19 August 1955, and Luce to Helm, 19 August 1955, ibid.
- 5- قال علي عبدالرحمن في مقدمة التقرير إن مهمة اللجنة كانت منحصرة في التحقيق الإداري عن الأسباب والحقائق التي أدت إلى وقوع الحوادث و«أما النواحي السياسية والاجتماعية وغير ذلك من الجوانب غير الإدارية فمكانها في غير هذا الكتيب وإن كانت ذات صلة وثيقة بما احتواه هذا التقرير من حقائق».
- 6- صفحة 37 من التقرير.
- 7- الصفحات 84 و85 و88 و89.
- 8- الصفحات 78 و79 و84.
- 9- أنظر الصفحات 92 - 94.
- 10- الصفحات 95 - 96.
- 11- الصفحات 96 - 98.
- 12- الصفحات 101 - 105.
- 13- الصفحات 106 - 112. ألغى رئيس القضاء محمد أحمد أبو رنات الحكم على إيليا كوزي وأمر بإعادة المحاكمة. كما أصدر المنشور الجنائي رقم 41 بتاريخ 1955/8/20 الذي نص

ضمن أمور أخرى على أن لا يحاكم أعضاء البرلمان المتهمون بارتكاب جرائم إلا بواسطة قضاة جنائيين وفقاً لقانون التحقيق الجنائي، وألا يحاكم عضو البرلمان ما لم تُرسل المعلومات الوافية عن الجريمة المتهم بها وتاريخ المحاكمة التقريبي لرئيس مجلس النواب أو مجلس الشيوخ.

14- الصفحات 115 - 117 و 119 - 120. ورد في صفحة 113 من التقرير أنه في شهري يناير وفبراير 1955 زار أعضاء بارزون في الجبهة المعادية للاستعمار بعض أنحاء المديرية الاستوائية وجندوا لنشر الدعاية لأرائهم كثيراً من الجنوبيين.

15- صفحة 120.

16- الصفحات 29 - 31.

17- الصفحات 35 - 36.

18- صفحة 123.

19- الصفحات 124 - 125.

20- الصفحات 25 و 128.

21- الصفحات 130 - 131.

22- أنظر صفحة 122 من النص الإنجليزي.

23- Trevelyan to Foreign Office, 22 August 1955, FO 371/113697.

24- Chapman - Andrews, Khartoum, to Selwyn Lloyd, 30 October 1956, FO 371/119604.

الفصل الثالث عشر

اللجنة الدولية والاستفتاء

1- اللجنة الدولية

ذكرنا في الفصل الحادي عشر أن المادة 9 من اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير لعام 1953 نصت على أن فترة الانتقال تنتهي عندما يصدر البرلمان قراراً يعرب فيه عن رغبته في اتخاذ التدابير للشروع في تقرير المصير. وقد انتهت هذه الفترة في 16 أغسطس 1955 عندما أصدر البرلمان القرار المنصوص عليه في المادة 9. وتنص المادة 10 على أنه عند إخطار الحكومتين المصرية والبريطانية رسمياً بهذا القرار، تضع الحكومة السودانية القائمة آنذاك مشروع قانون لانتخاب جمعية تأسيسية وتقدمه للبرلمان لإقراره، ثم إلى الحاكم للموافقة عليه بالاتفاق مع لجنته أي لجنة الحاكم العام. وأخضعت المادة 10 التدابير التفصيلية لتقرير المصير وأية تدابير أخرى تهدف إلى تهيئة الجو الحر المحايد لرقابة دولية، والتزمت الحكومتان المصرية والبريطانية بقبول توصيات أي هيئة دولية تُشكل لهذا الغرض.

ومن المهم أن نذكر أن محمد نجيب ورالف استيفنسون السفير البريطاني في القاهرة تبادلوا في 12 فبراير 1953 مذكرات ألحقت بالاتفاقية توصلًا بموجبها إلى تفاهم بأن تبحث الهيئة الدولية التي ستشكل بمقتضى المادة 10 «مسألة القيادة العليا للقوات المسلحة السودانية عند إتمام سحب القوات المسلحة المصرية والبريطانية من السودان وفي الفترة التي تعقب هذا الانسحاب». ونعيد إلى الأذهان أن المادة 11 من دستور الحكم الذاتي تنص على أن تبقى القيادة العسكرية العليا لدى الحاكم العام ويكون القائد الأعلى لقوة دفاع السودان.

أثارت مسألة تشكيل اللجنة الدولية خلافًا في الرأي بين الحكومتين المصرية والبريطانية. فقد اقترحت الحكومة المصرية أن يضم تشكيل اللجنة أعضاء سودانيين ومصريين وبريطانيين بالإضافة إلى أعضاء من دول محايدة. أما الرأي البريطاني فقد كان أن كل روح الإتفاقية الإنجليزية-المصرية تتطلب أن تكون اللجنة محايدة تمامًا. وإزاء

امتداد المناقشات حول هذه المسألة دون جدوى إتفقت الحكومتان على الاحتكام إلى البرلمان السوداني⁽¹⁾.

وفي 22 أغسطس 1955 أجاز مجلس النواب إقتراحاً بآلا تمثل مصر وبريطانيا في اللجنة الدولية. وأقر المجلس تشكيل اللجنة من أعضاء من السويد والنرويج والهند وباكستان وسويسرا ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا. عند تقديمه لاقتراح إستبعاد مصر وبريطانيا من عضوية اللجنة الدولية، قال مبارك زروق زعيم الأغلبية إن المنطق يقضي بإبعاد مصر وبريطانيا من اللجنة التي ستشرف على إجراءات تقرير المصير وتكون مسؤولة عن صون الجو الحر المحايد. وقال أيضاً إن وجود مصر وبريطانيا في اللجنة لن يكون إلا مصدر خلاف وشقاق في أخطر لجنة عرفها السودان. وأضاف أن مصير السودان لا يهم مصر ولا بريطانيا بقدر ما يمس السودانيون أنفسهم. لذلك ينبغي أن تكون اللجنة محايدة وأن تتوفر لها عناصر النجاح والانسجام والنزاهة، وألا يسمح بوجود عنصر يجعل مهمة اللجنة صعبة أو يباعد بينها وبين الحياد الضروري لكيانها⁽²⁾.

سيرد في فصل لاحق أن مصر وبريطانيا أبرمتا في 3 ديسمبر 1955 اتفاقاً إضافياً بشأن إنشاء اللجنة الدولية. وقد أرفق بالاتفاق ملحق يحدد مهام واختصاصات اللجنة.

2- الاستفتاء

نشأت فكرة الاستفتاء الشعبي العام لتقرير مصير السودان في صفوف المعارضة. إذ أن التدخل المصري السافر بالمال والإعلام في انتخابات عام 1953 وتحولات بعض النواب بتأثير الرشا السخية التي كانت تدفع لهم قد أثار الخوف من تعرض إرادة الشعب السوداني للتزييف إذا ترك للجمعية التأسيسية أن تختار بين الارتباط مع مصر أو الاستقلال التام وفقاً للمادة 12 من اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير لعام 1953. ونجد تعبيراً عن ذلك في البيان الذي أصدرته الجبهة الاستقلالية في فبراير 1955.

حذرت الجبهة الاستقلالية من أن وضع تقرير المصير في أيدي أعضاء الجمعية التأسيسية سيجعل نشاط أعداء حرية البلاد يتركز حول كسب هؤلاء الأشخاص. لأن أشخاصاً معدودين يمكن كسبهم بشتى الطرق غير الشريفة كما حدث في انتخابات عام 1953. ولكن مئات الألوف من الشعب ذات المصلحة الحقيقية في الاستقلال الوطني لا

يمكن إستمالتها. لذلك دعت الجبهة الاستقلالية لإصدار قرار من البرلمان بتعديل اتفاقية عام 1953 ليكون تقرير المصير عن طريق استفتاء شعبي⁽³⁾.

وذكر أحد مكونات الجبهة الاستقلالية وهو الحزب الجمهوري في بيان أصدره في يونيو 1955 أن الخطر الأول هو احتمال تأثير المصريين على نتائج الانتخابات ولذلك دعا السودانيون لأن يعملوا على تعديل الاتفاقية بحيث يصبح تقرير المصير بالاستفتاء العام المباشر وليس في يد فئة قليلة يسهل أن تتعرض للضغط والإغراء. وذكر الحزب في بيانه كذلك أن هذا الإجراء سيفوت على المصريين فرصة إشاعة الرشوة بين المواطنين بغرض التأثير على حرية اختيارهم⁽⁴⁾.

وجدت فكرة الاستفتاء التأييد من كافة قطاعات الصحافة السودانية. فقد دعت صحيفة «الاتحاد» الناطقة بلسان الحزب الوطني الاتحادي في مقال إفتتاحي إلى إجراء استفتاء لأن الكثير من السودانيون سيكونون عرضة للارتباك بسبب الآراء السياسية المتغيرة لأولئك الذين يخوضون الانتخابات. وقياساً على التجربة السابقة فإنه من المحتمل أن يغير الأعضاء المنتخبون ألوانهم وبذلك يحرفون الرغبة الحقيقية لناخبيهم. واقترحت صحيفة «الأيام» طريقة لتجنب الصعوبات التي قد تنشأ من تحول أعضاء الجمعية التأسيسية أو عن متطلبات الاتفاقية. تتمثل هذه الطريقة في إعطاء الناخب بطاقتي إقتراع إحداهما للتصويت لخيار الارتباط مع مصر أو الاستقلال التام والأخرى للتصويت لمرشح للجمعية التأسيسية. وبذلك يقتصر دور الجمعية التأسيسية على وضع دستور يعبر عن رغبات الناخبين⁽⁵⁾.

تلقى مطلب الاستفتاء دفعة قوية عندما أبلغ السيد علي الميرغني وليام لوس في 16 يوليو 1955 بأنه يؤيد أن يكون تقرير المصير عن طريق الاستفتاء وليس عبر الجمعية التأسيسية. لأنه ليس من المعقول وضع مصير 10 ملايين سوداني في أيدي جهاز صغير من الرجال بعد أن اتضح خلال العامين الماضيين أنه يمكن التأثير بسهولة على الأفراد في السودان⁽⁶⁾.

حاول إسماعيل الأزهري ومبارك زروق ما في وسعهما لإقناع السيد علي بإسقاط فكرة الاستفتاء بسبب الخطر الكبير الذي ينطوي عليه طلب أي تعديل للاتفاقية، ولكنهما أخفقا في ذلك وتركوا للسيد علي أن يعلن رأيه الشخصي إلى دولتي الحكم الثنائي مباشرة

إذا رغب، ولكن دون أن يتوقع مبادرة من قبل الحكومة في هذا الشأن. وبالفعل طلب السيد علي من الخبير الاقتصادي لمصر في السودان ومفتش عام الري المصري ومن وليام لوس إبلاغ وجهة نظره إلى الحكومتين المصرية والبريطانية⁽⁷⁾.

نصح السيد علي الميرغني في بيان أصدره في 15 أغسطس 1955 الشعب السوداني وأحزابه وهيئاته بأن يتخذوا الاستفتاء الشعبي المباشر في جو حر محايد لاختيار الوضع الذي يرتضونه لبلادهم بدلاً من انتخاب جمعية تأسيسية لهذا الغرض، كما هو في الاتفاقية، ويطالبوا الدولتين المتعاقبتين بالتعديل الذي يمكن من إجراء الاستفتاء⁽⁸⁾.

تجاوبت الهيئة العامة للحزب الوطني الاتحادي مع نصح السيد علي وقررت في الاجتماع الذي عقده في 26 أغسطس 1955 تأييد الاقتراح الحكيم الذي نادى به السيد علي بشأن الاستفتاء الشعبي العام⁽⁹⁾. وحتى إسماعيل الأزهري ومبارك زروق عادا وأيدا فكرة الاستفتاء وأعربا عن أملهما في أن تنظر دولتا الحكم الثنائي إلى الفكرة بالرضا. ولكن أزهري قال إن حكومته لن تتخذ أي مبادرة إلا إذا تأكدت من أن الحكومة المصرية سترضى عن فكرة الاستفتاء⁽¹⁰⁾.

في حديث أجرته معه وكالة الأنباء العربية التابعة لوكالة رويترز في 17 أغسطس 1955، قال السيد عبدالرحمن المهدي: «إن تأييدي لمبدأ الاستفتاء ليس بالأمر الجديد فقد أوضحت ذلك في مناسبات كثيرة وأوضحته للشعب كله، ولكنني أعتقد الآن أن الخطوة الصحيحة بعد أن أجمع السودانيون على الاستقلال هي أن تقتنع كل من مصر وبريطانيا بهذه الرغبة الشعبية الواضحة فتعلننا استقلال السودان التام وحينئذ يتفادى الناس إجراء تقرير المصير عن طريق الاستفتاء الذي لم يعد أمراً هاماً بعد هذا الاجتماع على الاستقلال⁽¹¹⁾».

3- موقف بريطانيا ومصر من مطلب الاستفتاء

ورد في مراسلات تبودلت بين لندن وسفارتها في القاهرة قبل صدور قرار البرلمان السوداني بشأن الاستفتاء، أن الحكومة البريطانية تقبل من حيث المبدأ فكرة الاستفتاء. ولكنها لم تعلن عن ذلك في بيان رسمي⁽¹²⁾. غير أن دائرة الأخبار بوزارة الخارجية أخبرت مراسلي الصحف قبل صدور قرار الاستفتاء بأن الحكومة البريطانية لن تعارض طلباً

من حكومة السودان لتعديل أحكام إتفاقية عام 1953، وأنها راغبة في التشاور مع الحكومة المصرية بشأن أي اختصار في برنامج تقرير المصير يقدمه السودان. وبعد صدور قرار الاستفتاء صرحت الدائرة للمراسلين بأنه إذا كان السودانيون يرغبون في الاستفتاء، وأيدته مصر فإن بريطانيا لن تقف في طريقه ⁽¹³⁾.

لم تخف الدوائر البريطانية في لندن وفي الخرطوم قلقها من الصعوبات الفنية التي سيثيرها الاستفتاء. فقبول الاستفتاء كان سيعني بالنسبة لها البدء من الصفر في إجراء ترتيبات لتنفيذه وإعادة التفاوض مع مصر بشأن جزء من اتفاقية عام 1953 ⁽¹⁴⁾. ومع ذلك فقد كانت الحكومة البريطانية حريصة على ألا تسبقها الحكومة المصرية بإعلان موافقتها على الاستفتاء بإجراء أحادي قبل التحدث معها. لذلك أصدرت تعليمات لسفيرها في القاهرة همفري تريفيان لمناقشة الأمر مع الحكومة المصرية ومحاولة تنسيق رد مشترك متفق عليه بشأن طلب السودانيين للاستفتاء ⁽¹⁵⁾. وبناءً على تعليمات لندن، التقى تريفيان بصلاح سالم وزير الإرشاد القومي والدولة لشؤون السودان في 21 أغسطس 1955 أي قبل حوالي أسبوع من قبول مجلس قيادة الثورة لاستقالة صلاح سالم وتولي جمال عبدالناصر ملف السودان كما ورد في الفصل الثامن من هذا الكتاب. توصل تريفيان إلى اتفاق مع صلاح سالم بأنه إذا اقترح البرلمان السوداني الاستفتاء، فإن الحكومتين المصرية والبريطانية سترسلان الموافقة على الاقتراح برد مشترك. ولكن صلاح سالم ذهب إلى أبعد من ذلك حينما ألمح إلى أن مصر مستعدة للموافقة على قرار عادي من البرلمان السوداني القائم بشأن مستقبل السودان ⁽¹⁶⁾.

صدر قرار مجلس النواب المرتقب بشأن الاستفتاء في 29 أغسطس 1955. بمقتضى هذا القرار عبّر المجلس عن رأيه بأن الاستفتاء الشعبي المباشر هو أنجع الوسائل للتحقق من رغبة السودانيين الحقيقية. وطلب المجلس من حكومة السودان اتخاذ كل الإجراءات لإبلاغ ذلك إلى حكومتي مصر وبريطانيا ⁽¹⁷⁾.

في بداية عهد عبدالناصر بملف السودان، دعا نوكس هيلم الحاكم العام في 13 سبتمبر 1955 لأن تقدم الحكومة البريطانية اقتراحاً لعبد الناصر بأن تعترف دولتا الحكم الثنائي على الفور باستقلال السودان، وأن تعلن موافقتهما على تكليف البرلمان السوداني القائم بإعداد الدستور وقانون الانتخابات. وأبدى هيلم لذلك عدة أسباب كان من بينها القبول

الواسع في السودان لخيار الاستقلال. وكذلك الاضطراب العام الذي سيحدثه في بلد مضطرب أصلاً إجراء إستفتاء وانتخابات لجمعية تأسيسية ثم انتخابات أخرى لبرلمان جديد، كل ذلك في مدى خمسة عشر شهراً. وحذر هيلم من أن البرلمان ربما يأخذ الأمور في يده بعد رحيل القوات المصرية والبريطانية فيعلن استقلال السودان ويمضي دون اعتبار لدولتي الحكم الثنائي أو للحاكم العام. عندئذ ستعجز الحكومتان عن فعل أي شيء ولن يكون للتحذير أي جدوى⁽¹⁸⁾. وفي نفس التاريخ أي 13 سبتمبر 1955 صدر من وزير الخارجية المصري ما يفيد بأن مصر سترفض طلب الاستفتاء وترغب في التمسك بالاتفاقية⁽¹⁹⁾.

إزاء ما تقدم وجهه هارولد ماكميلان وزير الخارجية البريطاني السفير تريفلان بأن يقول لجمال عبدالناصر عندما يلتقيه أن كلاً من مصر وبريطانيا قد قبلتا علانية فكرة الاستفتاء على خيارى الاستقلال أو الارتباط بمصر وينبغي ألا يتراجع أيهما عن ذلك. ولكن ليس في مصلحة السودان الدخول في هذه العملية الطويلة والشاقة إذا كان من الممكن تسريعها خاصة وأن الاضطرابات في جنوب السودان قد فاقمت من صعوبات إجراء استفتاء فاعل. وطلب ماكميلان من السفير كذلك أن يقترح على عبدالناصر قبول مبدأ استقلال السودان والسماح للبرلمان الحالي بوضع الدستور. وعندما يتم ذلك على نحو مرضٍ يُعين يوم تخرج فيه إلى الوجود دولة السودان الجديدة⁽²⁰⁾.

اجتمع تريفلان بجمال عبدالناصر في 20 سبتمبر 1955 وطرح عليه مسألتي الاستفتاء والاستقلال كما طلب منه ماكميلان. ولكن عبدالناصر أبلغه بأنه لا يستطيع إعطاء إجابة فورية على المسألتين لأنه لم يكن يتعامل في السابق مع مسألة السودان بشكل مباشر، وسوف يوفر الإجابة في اجتماع لاحق بعد أيام قليلة⁽²¹⁾.

التقى تريفلان بعبد الناصر مرة أخرى في أول أكتوبر 1955. في هذا اللقاء وافق عبدالناصر على مسألة الاستفتاء، ولكنه لم يقبل إعلان استقلال السودان لسببين: أولهما كان أنه بالرغم من أن احتمالات الوحدة قد انتهت وسيصوت السودان لصالح الاستقلال فإنه لا يستطيع أن يبادر بإعلان إستقلال السودان لأن ذلك سيعني التخلي العلني عن أولئك السودانيين الذين لا يزالون يؤيدون الارتباط مع مصر. أما ثانيهما فقد كان أن المبادرة بالتخلي عما كان هدفاً مهماً للثورة سيجعل مركزه الداخلي صعباً للغاية.

وعندما سأل السفير عبدالناصر عما إذا كان يقبل أن تقوم دولتا الحكم الثنائي بدعوة البرلمان السوداني لاتخاذ القرار بشأن المسألة أي الاستقلال التام أو الارتباط بمصر، أجاب عبدالناصر بأن ذلك لن يساعد في التغلب على صعوباته لأن الجميع يعرفون أن البرلمان الحالي يؤيد الاستقلال⁽²²⁾.

سيرد في الفصل التالي أنه بالرغم من أن قرارات البرلمان بشأن تشكيل اللجنة الدولية والاستفتاء قد صدرت في أغسطس 1955، إلا أن البرلمان لم يبلغ بموافقة دولتي الحكم الثنائي عليهما إلا في نوفمبر 1955. كما أن الاتفاق بشأن تعديلات اتفاقية عام 1953 لاستيعاب فكرة الاستفتاء ومهام واختصاصات اللجنة الدولية لم يبرم إلا في 3 ديسمبر 1955. كل ذلك التأخير والتباطؤ تعمدته بريطانيا لتوفير الوقت لإنضاج خططها لاختصار إجراءات تقرير المصير. فبعد الإعلان في 27 سبتمبر 1955 عن إبرام مصر لصفقة سلاح مع تشيكوسلوفاكيا، قررت بريطانيا أن تمضي في تسريع استقلال السودان بغير طريق الجمعية التأسيسية الذي نصت عليه المادة 12 من اتفاقية عام 1953 أو الاستفتاء الشعبي المباشر الذي طلبه البرلمان.

هوامش الفصل الثالث عشر

- 1 Foreign Office note by Bromley, 25 August 1955, FO 371/113583.
وأيضاً: الأهرام 16 أغسطس 1955.
- 2 محاضر مجلس النواب، الجلسة رقم 33، الإثنين 22 أغسطس 1955.
- 3 الأيام 4 فبراير 1955.
- 4 الاستقلال (صحيفة حزب الاستقلال الجمهوري) في 23 يونيو 1955.
- 5 Khartoum, UK Trade Commissioner to Foreign Office, 9 July 1955, FO 371/113783.
- 6 Record of Conversation with Sayed Ali, 20 July 1955, ibid.
- 7 Khartoum, Governor-General's Office, to Foreign Office, 16 August 1955, ibid.
- 8 الرأي العام 15 أغسطس 1955.
- 9 الرأي العام 27 أغسطس 1955.
- 10 Governor-General's Office to Foreign Office, 16 August 1955, loc.cit.
- 11 الصادق المهدي (إشراف) جهاد في سبيل الاستقلال، الطبعة الأولى، ص 158.
- 12 Cairo to Foreign Office, 18 August 1955, and Foreign Office to Cairo, 19 August, 1955, FO 371/113784. Also Foreign Office to Cairo, 19 September 1955, ibid.
- 13 Ibid. The Foreign Office Stated that neither statement was for attribution.
- 14 Foreign Office to Cairo, 18 August 1955, FO 371/113784.
- 15 Ibid.
- 16 Cairo to Foreign Office, 21 August 1955, ibid.
- 17 محاضر مجلس النواب، الجلسة رقم 34 ، 29 أغسطس 1955.

Helm to Foreign Office, 13 September 1955, FO 371/113615.	-18
Cairo to Foreign Office, 13 September 1955, FO 371/113784.	-19
Foreign Office to Cairo, 16 September 1955, <i>ibid.</i>	-20
Cairo to Foreign Office, 20 September, 1955, <i>ibid.</i>	-21
Cairo to Foreign Office, 2 October 1955, FO 371/113616.	-22

الفصل الرابع عشر بريطانيا تقترح على أزهري أن يقرر البرلمان القائم مصير السودان: أكتوبر 1955

لاريب أن القاريء قد لاحظ من خلال فصول هذا الكتاب أن مسألة اختصار إجراءات تقرير المصير أو تسريعها قد طرحت مرات عديدة ولأسباب مختلفة. ففي الفصل الأول أوردنا أنه عندما استقال محمد نجيب في فبراير 1954، دعا رئيس حزب الأمة في بيان أصدره بهذه المناسبة إلى أن يختصر السودانيون الطريق، ويتفقوا على تقرير مصيرهم، ويعلن البرلمان السوداني الحالي استقلال السودان فوراً وجلاء القوات الأجنبية. وعرضنا في الفصل الثالث إلى دعوة السيد عبدالرحمن المهدي لبريطانيا في مارس 1954 للإعلان الفوري من جانب واحد لاستقلال السودان بسبب انتهاكات مصر للاتفاقية، وتدخلها المستمر في الشأن السوداني. وذكرنا في الفصل التاسع أن ميثاق الجبهة الاستقلالية الذي أعلن عنه في أبريل 1955 نص في أحد بنوده على أن تتقدم الحكومة والمعارضة في البرلمان باقتراح لدولتي الحكم الثنائي لتعديل المادة 12 من الاتفاقية بحيث يحذف منها الجزء الخاص بتقرير المصير مادام السودانيون قد أجمعوا على الاستقلال التام. وقد رفض الحزب الحاكم أي الحزب الوطني الاتحادي الميثاق في جملته وتفصيله ببيان شديد اللهجة، وأبدى خشيته من أن يسوغ التعديل لدولتي الحكم الثنائي العبث بنصوص الاتفاقية ومن ثم القضاء عليها.

وجاء في الفصل الثالث عشر أنه عندما طُرحت في الساحة السياسية السودانية مسألة الاستفتاء، قال السيد عبدالرحمن المهدي إن الخطوة الصحيحة بعد أن أجمع السودانيون على الاستقلال هي أن تقتنع مصر وبريطانيا بهذه الرغبة الشعبية فتعلن استقلال السودان ويتفادى الناس إجراء تقرير المصير عن طريق الإستفتاء بعد أن أجمعوا على الاستقلال. وجاء في الفصل الثالث عشر أيضاً أنه بناء على اقتراح من نوكس هيلم الحاكم العام طرحت بريطانيا على جمال عبدالناصر في أول أكتوبر 1955 قبول مبدأ استقلال

السودان والسماح للبرلمان القائم بوضع الدستور. وقد رفض عبدالناصر ذلك لسببين كان أهمهما أنه لا يود التخلي علناً عن قطاع السودانين الذي لا يزال يؤيد الاتحاد مع مصر. وعاود نوكس هيلم الكرة فقال في مسودة مذكرة بتاريخ 4 أكتوبر 1955 بعث بها إلى وزارة الخارجية البريطانية إن أفضل مخرج هو أن يأخذ السودانيون الأمور بأيديهم ويواجهوا دولتي الحكم الثنائي بأمر واقع fait accompli. وأضاف أنه لا يرى غير فوائد إذا تخلصت الحكومة البريطانية من مسؤوليات والتزامات الحكم الثنائي في أقرب لحظة ممكنة⁽¹⁾.

1- البرقية رقم 388

في تلك الأثناء أقدمت مصر على خطوة جريئة أثارت غضب واستياء الحكومة البريطانية. إذ أعلن في 27 سبتمبر 1955 أن مصر أبرمت صفقة سلاح مع إحدى دول الستار الحديدي وهي تشيكوسلوفاكيا⁽²⁾. تحدث السفير البريطاني في القاهرة تريفلان في 6 أكتوبر 1955 مع عبدالناصر عن هذه الصفقة وأثرها على علاقات مصر مع الغرب، ودار بينهما نقاش طويل حول تسليح إسرائيل. وفي معرض ذلك قال عبدالناصر إن كل ما كان يريده هو الأمن، وأنه حتى الهجوم الإسرائيلي على غزة في 28 فبراير 1955 سخر كل الموارد للتنمية. وأضاف أنه لم يكن يريد إنفاق المال على السلاح ولكن الهجوم على غزة أرغمه على ذلك⁽³⁾.

قرر مجلس الوزراء البريطاني أن يكون الرد على ما أقدم عليه عبدالناصر في السودان. ففي 6 أكتوبر 1955 بعث هارولد ماكميلان وزير الخارجية إلى الحاكم العام نوكس هيلم برقية تحمل الرقم 388. ولأهمية هذه البرقية نورد فيما يلي ترجمة كاملة لها⁽⁴⁾:

«نظراً لقيام مصر بإبرام صفقة سلاح مع تشيكوسلوفاكيا، فإننا لم نعد بحاجة للالتزام بمراعاة شعور المصريين بدقة كما كنا نفعل من قبل. وهناك حجة قوية تدعم تسريع عملية حصول السودانين على الاستقلال. إن الخطة الأصلية بموجب الاتفاقية الإنجليزية - المصرية تتطلب إجراء انتخابات لجمعية تأسيسية قبل تقرير المصير. وأما الخطة التالية التي دعا لها البرلمان السوداني فتقضي بإجراء استفتاء. ولكن الإجراءين يتطلبان إشرافاً دولياً. ولا يبدو أن هناك سبباً يحول دون السماح للسودانيين باتخاذ

القرار بشأن الاستقلال دون المرور بتلك العمليات الصعبة والتي ربما تكون خطيرة. وقد أثار اهتمامي صعوبة وضعك في فترة تقرير المصير حيث أنك تتحمل مسؤوليات بدون أن تكون لك سلطة.

2- ومع مراعاة وجهة نظرك، فإنني أقترح أن تقوم بإبلاغ رئيس الوزراء السوداني في تاريخ مبكر بأن حكومة صاحبة الجلالة على استعداد للاعتراف باستقلال السودان على الفور إذا كانت تلك هي رغبة السودانيين، وأنه سيكون هناك إعلان بهذا الخصوص خلال وقت قصير. ونقترح أن يكون الإشعار العلني في غضون أربع وعشرين ساعة بعد إبلاغ الأزهرى. وبالتالي ستكون أمامه فرصة للاحتجاج إذا كان له اعتراض حقيقي بينما يتم تجنب خطر التسريب للمصريين. ولكن هذا الإجراء لن (وأكرر لن) يقدم بوصفه رداً للصاع بالصاع tit for tat في مواجهة عبدالناصر بل كأمر تراه حكومة صاحبة الجلالة سائباً ومتفقاً مع مصالح السودانيين وسيبلغ عبدالناصر بالأمر قبل نشره مباشرة.

3- يسرني أن ألقى ملاحظاتك بصورة عاجلة مع ما تنصح به بشأن الوسائل والتوقيت. ومن حيث المبدأ فإننا نود اتخاذ هذا الإجراء بأسرع ما يمكن إلا إذا كنت تعتقد أنه من الضروري الانتظار لحين مغادرة القسم الرئيسي من القوات المصرية والبريطانية».

رحب نوكس هيلم بحرارة باقتراح ماكميلان⁽⁵⁾. ولكن السفير البريطاني في القاهرة تريفلان نبه إلى أنه كيفما قدم اقتراح ماكميلان فإنه لن ينظر إليه في مصر سوى أنه إلغاء للاتفاقية الإنجليزية - المصرية رداً على صفقة الأسلحة التشيكية. وقال إنه إذا تم تبني اقتراح ماكميلان فينبغي أن تكون الحكومة البريطانية مستعدة لإجراء انتقامي من مصر ضد اتفاقية قاعدة قناة السويس بالإلغاء أو التعويق الإداري⁽⁶⁾.

أعاد ماكميلان النظر في أسلوب تنفيذ هدفه فقد تأثر بوجهة نظر السفير تريفلان الذي أشار إلى أنه سبق أن اتفق مع عبدالناصر على وقف الممارسات المصرية التي كانت ترمي إلى إجبار بريطانيا بالتصريحات الصحفية لاتخاذ مواقف لا ترغب فيها. وقد التزم ناصر بذلك، وسيكون من الخطأ العودة إلى تلك الممارسات. ويبدو أن الغرض من ذلك الاتفاق كان التنسيق في الشأن السوداني وتجنب الدولتين احراج بعضهما البعض بالتصريحات الصحفية كما كان يفعل صلاح سالم إبان فترة توليه ملف السودان. لذلك أبلغ ماكميلان الحاكم العام بأن أفضل طريقة لتنفيذ هدف الحكومة البريطانية مع



هارولد ماكميلان

الالتزام بأسلوب العمل الذي اتفق عليه مع عبدالناصر هو أن تأتي المبادرة من حكومة السودان. ووجه ماكميلان الحاكم العام بأن يطرح على أزهري الحجج المؤيدة لقيام البرلمان السوداني نفسه باختيار مستقبل السودان ثم يحضه على طلب موافقة دولتي الحكم الثنائي على ذلك. كما وجه ماكميلان هيلم بأن يخبر أزهري سرّاً بأنه إذا قدم الطلب، فإن الحكومة البريطانية ستكون مستعدة لحث عبدالناصر على الموافقة. فإذا وافق عبدالناصر فسيتحقق هدف الحكومة البريطانية. وأما إذا امتنع

عبدالناصر فإنه سيكون بإمكان الحكومة البريطانية أن تعلن وجهة نظرها. وأضاف ماكميلان أنه إذا رفض أزهري تقديم الطلب، فسيكون مضطراً لإعادة النظر في كل المسألة وسيستنتج من ذلك أنه لا يمكن التعويل على أزهري لتأييد إجراء من جانب واحد قد تتخذه الحكومة البريطانية لتحقيق استقلال السودان بطريق مختصر⁽⁷⁾.

يبدو أن الخطة البريطانية لاختصار الطريق إلى الاستقلال قد قوبلت في بادئ الأمر بالرضا من الحكومة ومعظم أحزاب المعارضة. إذ أبلغ الحاكم العام وزارة الخارجية البريطانية في 13 أكتوبر 1955 بأن المحادثات التي أجريت مع الحكومة والمعارضة قد أظهرت قبولاً عاماً لاختصار عملية تقرير المصير وذلك بتقديم اقتراح في البرلمان القائم لتحويله القيام بمهام الجمعية التأسيسية المنصوص عليها في المادة 12 من الاتفاقية الإنجليزية - المصرية، أو كبديل لذلك أن يُطلب من دولتي الحكم الثنائي الاعتراف بالسودان كدولة مستقلة وتحويل البرلمان القائم وضع الدستور الجديد⁽⁸⁾. وكان وليام لوس قد أجرى محادثات مع إسماعيل الأزهري ويحيى الفضلي وكذلك مع الصديق المهدي رئيس حزب الأمة والقيادي بالحزب محمد الخليفة شريف. ولمس لوس من تلك المحادثات رغبتهم في اختصار إجراءات تقرير المصير وتجنب إجراء أي استفتاء أو انتخابات. كما لمس اتفاقهم على أن إجراء انتخابات أو استفتاء في الجنوب أو على الأقل

في المديرية الاستوائية لن يكون عملياً في المستقبل القريب⁽⁹⁾. ولكن سيرد من بعد أن هذا الوفاق العام لم يصمد طويلاً.

2- عبدالناصر يطلب توضيحاً لتصريح نُسب إلى لوس

نشرت صحيفة «الأمة» في 13 أكتوبر 1955 تصريحاً نسبته إلى وليام لوس وبثته وكالة الأنباء العربية. جاء في التصريح أن «سياسة بريطانيا هي احترام رغبة السودانين والحرص على صداقتهم ومراعاة شعورهم بكل ما يمكن، وهي لن تقف بعد الآن عقبة في سبيل أي تطور أو هدف أو اتجاه وطني يريدون». وأضاف لوس أنه «إذا ما قرر البرلمان السوداني أن يعلن الاستقلال من داخله، فإن بريطانيا ستعترف بقراره». وختم لوس التصريح بقوله: «إنه في الإمكان أن تأتي هذه السياسة مكتوبة ورسمية، إذا ما طلب السودانيون ذلك⁽¹⁰⁾».

أثار التصريح المنسوب للوس عاصفة من النقد في مصر، واعتبر نقضاً للاتفاقية وأُتهمت بريطانيا بأنها تسعى لتحقيق مصلحة خاصة بها في السودان⁽¹¹⁾. وبعث عبدالناصر خطاباً بتوقيعه إلى الحاكم العام طلب فيه توضيحاً لتصريح لوس. جاء في الخطاب: «إن مستر لوس الذي أدلى بهذا التصريح هو مستشاركم السياسي الذي عُين وفقاً للمادة 103 من قانون الحكم الذاتي للسودان لمعاونتكم في القيام بمسؤولياتكم في حكومة السودان. فإذا كان قد أدلى بهذا التصريح بصفته مستشاركم السياسي، فحينئذ لا شك أنه قد أدلى بهذا التصريح بموجب تعليماتكم التي لم تخاطبوا بها الحكومة المصرية أو تطلبوا رأيها. إن مثل هذا التصريح ينبغي أن يكون توضيحاً لآراء الحكومتين اللتين تعمل أنت كممثل لهما، خاصة وأن التصريح يتعارض مع أحكام الاتفاقية القائمة بين البلدين والتي يجب أن تحترم. ولكن إذا كان مستر لوس قد أدلى بهذا التصريح بصفته ناطقاً باسم الحكومة البريطانية - بالرغم من أن ذلك يتعارض مع المادة 103 من قانون الحكم الذاتي، فإن الحكومة المصرية تود أن تعرف ما إذا كان هذا الرأي يمثل وجهة النظر الرسمية للحكومة البريطانية، لأنه يتعارض مع أحكام الاتفاقية الإنجليزية - المصرية التي التزمت الحكومتان باحترامها⁽¹²⁾».

نفى لوس لوكالة الأنباء العربية أنه قد أدلى لصحيفة «الأمة» بالتصريح الذي نُسب إليه⁽¹³⁾. ونفى ذلك الحاكم العام في الرد الذي بعث به إلى جمال عبدالناصر⁽¹⁴⁾. ولكن بالرغم من هذا النفي إلا أن تصريح لوس يتفق تماماً مع الخطة البريطانية لاختصار إجراءات تقرير المصير. فلربما يكون ما نشرته صحيفة «الأمة» قد سربه لها أحد قادة حزب الأمة الذين التقاهم لوس.

3- تصريح أزهري لوكالة الأنباء العربية

كرر أزهري للحاكم العام في 17 أكتوبر 1955 القول بأن الاتجاه في أوساط السودانيين هو السعي للاستقلال بدون اللجوء إلى استفتاء أو جمعية تأسيسية، وأن يعهد بمهمة وضع الدستور الجديد وقانون الانتخابات إلى لجان منبثقة من البرلمان وممثل فيها كل الأحزاب بينما تبقى الحكومة القائمة مسؤولة عن أعمال الإدارة الروتينية. وتبين للحاكم العام من خلال الحديث أن أزهري كان يعتقد أنه ليس هناك عجلة لإصدار أي قرارات جديدة في البرلمان بل إقترح أزهري مارس 1956 كتاريخ كافٍ لذلك بينما يستمر في غضون ذلك العمل التحضيري للدستور الجديد⁽¹⁵⁾.

كشف حديث أزهري للحاكم العام عن درجة من الارتباك في التفكير، لذلك رأى أنه من الضروري أن يرسخ في ذهن الأزهري بشكل مؤثر حقائق الوضع. فذكره بأن البرلمان السوداني قد طلب في أغسطس 1955 من دولتي الحكم الثنائي الموافقة على إجراء استفتاء ورشح الدول التي ستمثل في اللجنة الدولية. وبالنسبة لدولتي الحكم الثنائي فإن هذين القرارين يمثلان آخر رغبة للسودانيين واتخاذ قرار بشأنهما لن يظل معلقاً إلى ما لا نهاية، فقد تؤكد دولتا الحكم الثنائي في أي لحظة أنهما ستتخذان الخطوات اللازمة لتكوين اللجنة الدولية وإجراء الاستفتاء. وبعد ذلك سيكون طلب أي تعديلات إضافية أكثر صعوبة. فإذا كان السودانيون يرغبون في تعديلات إضافية، فمن المهم أن يتبدروا إجراءً في البرلمان حالما يكون ذلك ممكناً⁽¹⁶⁾.

يبدو أن حديث الحاكم العام قد أحدث الأثر المطلوب. ففي اليوم التالي للقاء أزهري بالحاكم العام أي 18 أكتوبر 1955 أدلى أزهري بالتصريح التالي لوكالة الأنباء العربية:

«إن رد الحكومتين البريطانية والمصرية بشأن موضوع الاستفتاء الشعبي المباشر الذي طلبه البرلمان السوداني لم يصل حتى الآن. إن الاتجاه الشعبي الآن كما يبدو هو أن تُسند إلى البرلمان الحالي مهام الجمعية التأسيسية كما نصت عليها المادة 12 من اتفاقية السودان. وإن البرلمان الحالي الذي يمثل جميع الأحزاب والاتجاهات سيقدر مصير السودان ويختار إحدى وجهتي النظر المنصوص عليهما في الاتفاقية ويكتب دستور السودان وقانون الانتخابات. فإذا ما تبلور هذا الاتجاه فسيصدر البرلمان قراراً يطالب فيه بتعديل الاتفاقية لتخول له مهام الجمعية التأسيسية والأمل كبير في أن ينال هذا موافقة الحكومتين⁽¹⁷⁾».

قوبل تصريح الأزهرى بارتياح بالغ في الدوائر البريطانية في لندن والخرطوم. فقد اعتبره الحاكم العام دليلاً على نوايا السودانين. واتخذته الخارجية البريطانية مشجعاً لتعلق عليه تجميد إجراءات تقرير المصير المنصوص عليها في الاتفاقية خاصة وأن البرلمان السوداني لن يعاود الانعقاد إلا في 3 نوفمبر 1955. كما استخدمته كدليل مادي لتؤسس عليه الحجة بأن طلب السودان للاستفتاء ليس بالضرورة الكلمة الأخيرة. فاستناداً إلى تصريح الأزهرى طلبت بريطانيا من مصر التريث وإعطاء فرصة كافية للبرلمان السوداني للتعبير عن وجهة نظره مرة أخرى وأن تنظراً معاً أي قرار قد يقدمه⁽¹⁸⁾.

وذهبت بريطانيا إلى أبعد من ذلك في استثمار تصريح إسماعيل الأزهرى. ففي مذكرة بتاريخ 26 أكتوبر 1955 اقترحت بريطانيا على مصر بأن تقدم دولتا الحكم الثنائي إلى الحكومة السودانية عبر الحاكم العام رسالة بالنص التالي:

«إنطلاقاً من رغبتهما إعطاء الاعتبار الكامل للرأي السوداني، فإن الحكومتين المتعاقبتين ستوافقان على اقتراح البرلمان السوداني بتاريخ 29 أغسطس إذا كان البرلمان السوداني لا يزال يرغب في إجراء استفتاء. ومع ذلك فقد أخذتا علماً بالتصريح الذي أدلى به رئيس الوزراء السوداني في 18 أكتوبر 1955 الذي يبدو منه أن قرار الاستفتاء لم يعد يمثل رأي البرلمان السوداني. لذلك فإنهما تطلبان أن تدعو الحكومة السودانية البرلمان السوداني حاملاً ينعقد ليعطي رأياً بشأن أفضل الوسائل لإتمام عملية تقرير المصير. وبوجه خاص ما إذا كان يرغب في أن يتقرر مركز السودان المستقبلي بالاستفتاء أو بوسائل أخرى⁽¹⁹⁾».

رفضت الحكومة المصرية هذا الاقتراح وقالت إن تصريح الأزهري لا يبرر تعليق التزامات ومسؤوليات الدولتين بموجب الاتفاقية على احتمال قد يحدث أو لا يحدث. فالرغبة الوحيدة التي عبر عنها البرلمان السوداني في 29 أغسطس 1955 هي الاستفتاء وأُبلغت بها الحكومتان ولا تزال قائمة وتتمتع بالتأييد الشعبي⁽²⁰⁾. وسنرى في الجزء التالي أن مصر حاولت عن طريق إرسال دعوات من جانب واحد للدول المرشحة لعضوية اللجنة الدولية التي ستشرف على إجراءات تقرير المصير، إحباط الخطة البريطانية لتقرير المصير من داخل البرلمان القائم.

4- مصر تحاول إحباط الخطة البريطانية

لإحباط الخطة البريطانية لاختصار إجراءات تقرير المصير على نحو مختلف عما نصت عليه الاتفاقية الانجليزية - المصرية قامت مصر منفردة وبدون الحصول على موافقة الحكومة البريطانية، بتوجيه الدعوة إلى الدول السبع التي رُشحت لعضوية اللجنة الدولية التي ستشرف على إجراءات تقرير المصير وهي الهند، وباكستان، وسويسرا، ويوغسلافيا، وتشيكوسلوفاكيا، والسويد، والنرويج، وطلبت مصر أن تعقد اللجنة اجتماعها الأول خلال الأسبوع الأخير من أكتوبر 1955. وبررت الحكومة المصرية العجلة بأنه وفقاً للمذكرات المتبادلة التي ألحقت بالاتفاقية الإنجليزية - المصرية، فقد أُنيط باللجنة أن تنظر ضمن أمور أخرى «مسألة القيادة العليا للقوات المسلحة السودانية عند إتمام سحب القوات المصرية والبريطانية من السودان وفي الفترة التي تعقب هذا الانسحاب». ومعلوم أن خروج هذه القوات من الأراضي السودانية كان سيكتمل في 13 نوفمبر 1955.

أكبرت صحيفة «الأهرام» خطوة الحكومة المصرية وقالت إن الدبلوماسية المصرية قد تغلبت على المناورة الانجليزية التي تهدف إلى تمكين إسماعيل الأزهري من تحويل البرلمان السوداني القائم إلى جمعية تأسيسية لها سلطة تقرير المصير⁽²¹⁾.

أبلغت مصر الحكومة البريطانية بخبر الدعوات التي وجهتها بمذكرة بتاريخ 19 أكتوبر 1955⁽²²⁾. وقد عبر السفير تريفلان عن استغرابه لذلك في مذكرة سلمها إلى زكريا محيي الدين وزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون السودان عندما التقاه في 22 أكتوبر 1955 لأن الدعوة تمت على أساس مسودة مهام اللجنة الدولية التي لم يفرغ الطرفان من

مناقشتها. كما أن الاتفاق الإضافي المتعلق بإنشاء اللجنة الدولية لم يرم بعد. يضاف إلى ذلك أن هاتين الوثيقتين لا تأخذان في الاعتبار قرار البرلمان السوداني بشأن الاستفتاء الأمر الذي يستوجب إدخال تعديلات عليهما. وبالطبع لم يغفل تريفلان الإشارة إلى التصريح الذي أدلى به أزهري إلى وكالة الأنباء العربية في 18 أكتوبر 1955 فاتخذة أساساً لدعوة مصر للتريث لأن البرلمان السوداني ربما يصدر قراراً إضافياً يؤثر على العمل المطلوب من اللجنة القيام به ⁽²³⁾.

في نفس لقاء يوم 22 أكتوبر سلم زكريا محيي الدين السفير تريفلان مذكرة أعلنت مصر بموجبها قبولها رسمياً لقرار الاستفتاء الذي أصدره البرلمان السوداني في 29 أغسطس 1955، ودعت الحكومة البريطانية للدخول معها في مفاوضات لتعديل الاتفاقية الانجليزية - المصرية تمشياً مع رغبة الشعب السوداني ⁽²⁴⁾.

ولمحاورة الإجراء المصري قامت الحكومة البريطانية من جانبها بإبلاغ الدول السبع المرشحة لعضوية اللجنة الدولية بأن الدعوة المصرية تمت بدون رغبتها كما شرحت لها وجهة نظرها بشأن الموضوع. فبالإضافة إلى ما أوردنا في الفقرة قبل الفاتية، أبلغت بريطانيا تلك الدول بأن السودانين يفضلون بشكل متزايد الحصول على الاستقلال بدون اللجوء إلى استفتاء أو إلى الجمعية التأسيسية. وأبلغتها كذلك بأن إعلاناً بمقتضى الأسس التي أشار إليها إسماعيل الأزهري في تصريحه بتاريخ 18 أكتوبر 1955 لن يقدم إلى البرلمان السوداني قبل يوم 3 نوفمبر 1955 وهو تاريخ انعقاد البرلمان. فربما يطلب البرلمان تعديل الاتفاقية الإنجليزية - المصرية وأن يعهد إليه القيام بسلطات الجمعية التأسيسية المنصوص عليها في المادة 12 من الاتفاقية، أو قد يطلب البرلمان من دولتي الحكم الثنائي أن تعترفا مباشرة باستقلال السودان وأن تخوله سلطة وضع الدستور، وعندئذ لن تكون هناك حاجة للجنة الدولية.

ولم تر الحكومة البريطانية ضرورة لاجتماع اللجنة الدولية قبل 13 نوفمبر 1955 لأن القيادة العليا للقوات المسلحة السودانية ستستمر تلقائياً مخولة للحاكم العام بموجب المادة 11 من دستور الحكم الذاتي إلى أن يُعدل الدستور بموجب توصية من اللجنة الدولية. وحتى إذا لم تبق هناك حاجة للجنة الدولية فإن الحاكم العام سيظل القائد الأعلى للقوات المسلحة حتى ينتهي الحكم الثنائي، أو تتفق دولتا الحكم الثنائي على

ترتيب آخر. وفي هذه الحالة الأخيرة فإن المادة 11 لا يمكن أن تُعدل إلا وفقاً للمادة 101 من الدستور بقرار يجاز بأغلبية ثلاثة أرباع أعضاء البرلمان في جلسة مشتركة لمجلسي النواب والشيوخ.

عموماً كانت الحكومة البريطانية تعتقد أن مصر قامت بدعوة اللجنة الدولية للانعقاد حتى يتسنى لها أن تدفع بأن عملية تقرير المصير قد أصبحت بيد اللجنة تماماً ولم يعد من الوجهة القانونية بإمكان دولتي الحكم الثنائي تعديل إجراءات عملية تقرير المصير كما نصت عليها الاتفاقية⁽²⁵⁾.

قبلت تشيكوسلوفاكيا وحدها دعوة مصر⁽²⁶⁾. أما الدول الأخرى فقد اشترطت لتفعيل عضويتها في اللجنة تلقي الدعوة من دولتي الحكم الثنائي معاً، ولم يحدث هذا.

5- فشل المحاولة الأولى لتقرير المصير من داخل البرلمان

سبق أن ذكرنا أن الخطة البريطانية لاختصار إجراءات تقرير المصير قد قوبلت في بادئ الأمر بالرضا من قبل الحكومة والمعارضة. ولكن في اجتماع اللجنة القومية للأحزاب الذي عقد في 26 أكتوبر 1955 وشارك فيه ممثلون للحكومة ولأحزاب المعارضة تباعدت المواقف وبرزت خلافات كبيرة ضاعت في خضمها فرصة تقديم إقتراح في 3 نوفمبر 1955 لتقرير مصير السودان من داخل البرلمان⁽²⁷⁾. فقد رفض الفكرة من أساسها محمد نورالدين ممثل الجبهة الاتحادية لأن البرلمان القائم لا يمثل دعاة الاتحاد مع مصر بالقدر الكافي. وفضل يوسف العجب ممثل الحزب الجمهوري الاشتراكي وبنجامين لوكي رئيس حزب الأحرار الاستفتاء الشعبي. وارتاب ميرغني حمزة رئيس حزب الاستقلال الجمهوري وحسن الطاهر زروق ممثل الجبهة المعادية للإستعمار في دوافع بريطانيا لتأييد اختصار إجراءات تقرير المصير، وتخوفاً من أن يثير تقديم اقتراح في البرلمان لتحقيق ذلك خلافات لا حد لها بين دولتي الحكم الثنائي. وقال حسن الطاهر زروق إن حزبه لا يوافق على إعطاء حق المناداة بالاستقلال للبرلمان الحالي لأنه ربما يقع بعض أعضائه تحت تأثير ما ويفضل الاستفتاء الشعبي المباشر الذي يسبقه إطلاق الحريات ليعبر كل فرد عن رأيه في مستقبل البلاد بصراحة.

ووصف ميرغني حمزة الفكرة بأنها خطيرة وقال إنه إذا كانت موافقة دولتي الحكم الثنائي ضرورية فينبغي أن يثور تساؤل أولاً عن مصير طلب البرلمان بشأن الاستفتاء الشعبي واللجنة الدولية ولماذا تلكأتا في الرد عليه فهو أيسر لهما من طلب الاستقلال⁽²⁸⁾! ولاحقاً أعلن حزب الاستقلال الجمهوري الذي يترأسه ميرغني حمزة رفضه إعلان البرلمان القائم للاستقلال لأنه سيثير مشاكل عديدة وطالب بدعوة اللجنة الدولية للإشراف على عملية تقرير المصير وانتخاب الجمعية التأسيسية⁽²⁹⁾.

أما رأي حزب الأمة فقد كان أن يعلن البرلمان استقلال السودان ومن ثم قيام حكومة قومية. وقد شكك الحاكم العام في قانونية هذه المقاربة. وبرر حزب الأمة ذلك بأن مواجهة دولتي الحكم الثنائي بأمر واقع fait accompli سيجنب الخلاف الذي قد ينشأ بين دولتي الحكم الثنائي إذا طُلب منهما الإعتراف بأن يصبح السودان مستقلاً⁽³⁰⁾.

أعلن إسماعيل الأزهرى رئيس الوزراء بنفسه تعذر الاتفاق على قرار يقدم للبرلمان بشأن تقرير المصير وأبلغ الحاكم العام بذلك. وفي تصريح أدلى به في 29 أكتوبر 1955 قال الأزهرى إنه «سيمضي بعض الوقت قبل أن تستكشف الأحزاب السياسية بالكامل احتمال صدور قرار من البرلمان الحالي. وإلى أن يُقبل أو يُرفض، فإن الحكومة ستمضي على افتراض أن المستقبل سيقدر بالاستفتاء أو بموجب الأسس التي نصت عليها الإتفاقية. لقد بقي من الفترة الانتقالية أربعة عشر شهراً وليس هناك عجلة. فبعد أشهر قليلة سيكون من الممكن إجراء انتخابات في كل أنحاء البلاد. في الوقت الحاضر من المهم أن نتلقى رداً بشأن رغبة البرلمان في إجراء استفتاء وتشكيل اللجنة الدولية⁽³¹⁾».

ازدادت صعوبة احتمال صدور قرار من البرلمان بشأن تقرير المصير مستقبلاً ببرقتين بعث بهما رئيس حزب الأحرار بنجامين لوكي في 31 أكتوبر 1955 إلى دولتي الحكم الثنائي والحاكم العام ورئيس الوزراء ورئيسي مجلسي الشيوخ والنواب. في البرقية الأولى قال لوكي إنه نظراً للأوضاع الراهنة في المديرية الجنوبية، فإن حزب الأحرار غير مستعد لمناقشة مستقبل السودان في البرلمان⁽³²⁾. وفي البرقية الثانية قال لوكي إنه نظراً للاضطرابات الأخيرة في جنوب السودان والإكراه والاضطهاد والظلم الذي يمارسه الشماليون على الجنوبيين، فإن على الشمال أن يمضي لوحده نحو تقرير المصير، وأما الجنوب فيبقى تحت هيئة دولية بإشراف الأمم المتحدة كدولة تتمتع بالحكم الذاتي. وذكر لوكي في البرقية أن طلبهم



جمال عبدالناصر

هذا جاء نتيجة لرفض الشماليين لمطلب الجنوبيين للفدریشن وإغلاق بريطانيا ومصر آذانها إزاء مناشدات الجنوبيين⁽³³⁾.

جاء في تعليق وزارة الخارجية البريطانية على البرقية الأولى أنه إذا رفض حزب الأحرار الجنوبي مناقشة مستقبل السودان في البرلمان فسيكون من الصعب تبرير أي محاولات تقوم بها الحكومة البريطانية لإقناع المصريين بالموافقة على تقصير إجراءات تقرير المصير إذا طلب البرلمان السوداني ذلك. إذ أنه سيبدو أنها تعمل ضد رغبة الجنوبيين⁽³⁴⁾.

6- عبدالناصر غير راضٍ عما يجري في السودان

في اجتماع غير رسمي في 29 أكتوبر 1955 مع المستشار الشرقي بالسفارة البريطانية في القاهرة، أبدى عبدالناصر عدم رضائه عما يجري في السودان واتهم البريطانيين بالعمل مع السودانيين لحشر المصريين في زاوية. وقال إنه وفقاً لتقارير موثوق بها تلقاها من الخرطوم، فإن وليام لوس قد حث رئيس الوزراء السوداني لإصدار إعلان من البرلمان السوداني باستقلال السودان وأبلغه بأن الحكومة البريطانية ستعترف بذلك. وعبر ناصر عن خيبة أمله لأن ذلك حدث بعد أن أكد له السفير تريفليان عندما استقال صلاح سالم بأن السياسة البريطانية هي أن تعمل الحكومتان البريطانية والمصرية معاً فيما يتعلق بالشأن السوداني. وأضاف عبد الناصر بأنه على قناعة بأن هدف السياسة البريطانية هو إبقاء الحاكم العام في منصبه بعد إعلان البرلمان السوداني للاستقلال وخلال فترة إعداد الدستور، ودلل على ذلك بموقف الحكومة البريطانية من مسألة القيادة العليا للقوات المسلحة السودانية بعد انسحاب القوات المصرية والبريطانية من السودان.

وتخوف عبدالناصر من أنه إذا عُهد للبرلمان السوداني بعملية تقرير المصير، فإن أزهري سيبقى في السلطة، وسيبقى البرلمان الذي لم يعد ممثلاً للشعب إلى أجل غير محدد. وفي ختام حديثه قال عبدالناصر إنه إذا كانت سياسة بريطانيا هي محاولة حشر المصريين في زاوية، فإن مصر ستفعل نفس الشيء لبريطانيا. ولذلك فإذا أعلن البرلمان السوداني الاستقلال واعترفت به الحكومة البريطانية دون إعتبار لوجهة النظر المصرية، فإن الحكومة المصرية ستعلن أنها لم تعد ملزمة بالاتفاقية. لم يحدد عبد الناصر الاتفاقية التي عنها، ولكننا نرجح أن تكون اتفاقية عام 1953 بشأن السودان⁽³⁵⁾.

7- العودة إلى المربع الأول: الاستفتاء واللجنة الدولية

في 2 نوفمبر 1955 أبلغ الحاكم العام وزارة الخارجية البريطانية أنه قد أصبح واضحاً بشكل متزايد خلال الأسبوع الماضي بأنه لا يوجد أمل لاتفاق الأحزاب السودانية حول قرار يقدم للبرلمان. فالسيد علي الميرغني ضد الطريق المختصر بشكل قاطع وسيؤثر على الحكومة، والمعارضة لا تثق في الأزهري ولا في دوافع دولتي الحكم الثنائي. فمع أن المعارضة لا تزال تفضل الطريق المختصر إلا أنها تطالب بضمانات كثيرة للغاية، لدرجة أنها تجعل الاتفاق مع الحكومة غير عملي. ولذلك فإن الخيار المتاح هو العودة للاستفتاء والجمعية التأسيسية واللجنة الدولية⁽³⁶⁾.

وبناءً على ما تلقته من الخرطوم، أبلغت وزارة الخارجية البريطانية سفيرها في القاهرة بأنه ينبغي المضي على فرضية أنه سيكون هناك استفتاء، وستكون هناك حاجة للجنة الدولية. ولكن سيبقى مفتوحاً الاحتمال أنه إذا عبر البرلمان السوداني في تاريخ لاحق عن آراء جديدة بشأن تقرير المصير، فإن هذه الآراء ستكون محل نظر دولتي الحكم الثنائي.

ونظراً لتصريح أزهري في 29 أكتوبر 1955 ومؤشرات أخرى بأن السودانيين غير مستعدين بعد لتقديم أي بديل، طُلب من السفير أن يخبر عبدالناصر بأن الحكومة البريطانية ستبلغ الحاكم العام بأنها تقبل اقتراح الاستفتاء وستبعث بدعوات للدول المشاركة في اللجنة الدولية، وستطلب منه إخطار الحكومة السودانية والبرلمان بذلك.

وطُلب من السفير كذلك أن يثير مع عبدالناصر المسائل التالية:

(أ) إذا عبر السودانيون لاحقاً عن تفضيلهم لطريقة أسرع لتقرير المصير، فإن الحكومة البريطانية تأمل أن تنظر دولتا الحكم الثنائي في ذلك بعين العطف.

(ب) إن الحكومة البريطانية ترغب في أن تناقش مع الحكومة المصرية صلاحيات اللجنة الدولية لأنها تحتاج إلى تعديل لأخذ مسألة الاستفتاء في الاعتبار.

(ج) إن عبدالناصر قد أساء فهم موقف الحكومة البريطانية من مسألة الحاكم العام. فالحكومة البريطانية لا ترغب في مد فترة عمل الحاكم العام ولا إبقاء القيادة العليا للقوات المسلحة السودانية في يده لأي غرض خبيث. فالحاكم العام في وضع تزيد فيه مسؤولياته على سلطاته. فكل ما لديه من سلطة مستمد من مركزه كقائد أعلى. ولأنه يشغل هذا المركز إستطاع أن يؤدي دوراً فاعلاً في إنهاء الاضطرابات في الجنوب. وليس من مصلحة أي من الحكومتين أن يصير وضع نوكس هيلم أكثر شذوذاً مما كان عليه من قبل. فالحكومة البريطانية على أتم إستعداد لإنهاء الحكم الثنائي في أقرب وقت ممكن وتسوية مسألة القيادة العليا بترتيبات جديدة بموجب دستور الحكم الذاتي⁽³⁷⁾.

أبلغ البرلمان السوداني في 10 نوفمبر 1955 بأن الحكومة البريطانية قد وافقت على القرار الذي اتخذه البرلمان في 22 أغسطس 1955 بشأن تشكيل اللجنة الدولية، وقراره بتاريخ 29 أغسطس 1955 بحيث يكون الاختيار المنصوص عليه في المادة 12 من الاتفاقية بين الاستقلال التام والارتباط بمصر عن طريق الاستفتاء المباشر. وأبلغ البرلمان كذلك بأن الحكومة البريطانية رغبة منها في الإسراع بالخطوات الباقية لتقرير المصير، فقد وجهت الدعوة للدول السبع التي اختارها البرلمان لتُمثل في اللجنة الدولية. كما أبلغ بأن الحكومة البريطانية قد دخلت في مباحثات مع الحكومة المصرية بغرض الوصول إلى اتفاق إضافي وتحديد إختصاصات اللجنة الدولية وتعديل الاتفاقية - الإنجليزية المصرية⁽³⁸⁾.

وفي 10 نوفمبر 1955 أيضاً أودعت الحكومة المصرية لدى البرلمان عدة وثائق مؤرخة في 19 و 16 و 15 أكتوبر 1955 تفيد بأن الحكومة المصرية ترغب في استئناف المفاوضات مع الحكومة البريطانية بشأن تحديد اختصاصات اللجنة الدولية. وتفيد كذلك بموافقة الحكومة المصرية على قرار البرلمان السوداني بشأن تقرير مصير السودان بالاستفتاء الشعبي المباشر، وبأنها ستدخل في مفاوضات مع الحكومة البريطانية لتعديل الإتفاقية الإنجليزية - المصرية⁽³⁹⁾.

بالرغم مما تقدم، إلا أن الحكومة البريطانية لم تفقد الأمل في أن يتم تقرير المصير عبر الطريق المختصر. فقد طلبت من الحاكم العام أن يُخبر إسماعيل الأزهرى لعلمه الخاص بأنها قد أوضحت للمصريين بأنه يتعين على دولتي الحكم الثنائي أن تنظرا بعين العطف لأي مقترحات أخرى يود البرلمان السوداني إصدارها حول طريقة تنفيذ حق تقرير المصير⁽⁴⁰⁾.

سيرد في فصل لاحق أن السودان قد استقل بالطريق المختصر، وأن الحكومة البريطانية هيأت المسرح لذلك بطريقة أخرى. فقد أعلنت في 12 ديسمبر 1955 أن الحاكم العام نوكس هيلم قد أبدى رغبته في الاستقالة لأسباب شخصية وأنها لا تنوي ترشيح بريطاني آخر ليحل محله. في واقع الأمر إن الحاكم العام لم يستقل ولكن الحكومة البريطانية قررت أن تُخلي منصب الحاكم العام. وسيرد أيضاً توضيح ذلك.

هوامش الفصل الرابع عشر

- 1 Enclosure in Helm to Shuckburg, 6 October 1955, FO 371/113619.
- 2 عبدالرحمن الرافعي، ثورة 23 يوليو 1952، مرجع سابق، ص 196 والصفحات التي تليها.
- 3 Trevelyan, Cairo, to Foreign Office, 7 October 1955, FO 371/113616.
- وأيضاً: عبدالرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص 167.
- 4 Macmillan to Helm, October 6, 1955, FO 371/113616. Also see Douglas Johnson, British Documents on the End of the Empire, Series B, Volume 5, Sudan, Part II (1951 - 1956), P. 480.
- 5 Helm to Foreign Office, 6 October 1955, FO 371/113616.
- 6 Trevelyan, Cairo, to Foreign Office, 6 October 1955, ibid.
- 7 Macmillan to Helm, 11 October 1955, ibid.
- 8 Helm, Khartoum to Foreign Office, 13 October 1955, ibid.
- 9 Extract from letter from Luce to Lampen, 16 October 1955, FO 371/113618.
- 10 الأمة 13 أكتوبر 1955 والجمهورية 24 أكتوبر 1955. ولترجمة إنجليزية للتصريح أنظر:
- Trevelyan, Cairo to Foreign Office, 19 October 1955, FO 371/113617.
- 11 الأهرام 24 أكتوبر 1955.
- 12 Jamal Abdel Nasser to Governor-General, 17 October 1955, FO 371/113618.
- 13 الأهرام 24 أكتوبر 1955.
- 14 Governor-General to Gamal Abdel Nasser, 19 October 1955, FO 371/113618.
- 15 Helm to Foreign Office, 19 October 1955, FO 371/113617.
- 16 Ibid.

Helm to Foreign Office, 19 October 1955, ibid. -17

وأيضاً: النيل 29 أكتوبر 1955، نشرة مكتب المفوض التجاري البريطاني.

Minute by Bromley, 20 October 1955, FO 371/113617. -18

Trevelyan to Egyptian Minister of Interior, Zakaria Mohieddin, 26 October 1955, FO 371/113618. -19

Zakaria Mohieddin to Trevelyan, 30 October, 1955, FO 371/113619. -20

-21 الأهرام 23 أكتوبر 1955.

-22 أنظر نص الوثيقة في وقائع مجلس النواب السوداني، الجلسة رقم 36، يوم الخميس 10 نوفمبر 1955، ص 775.

-23 For the English text of the note see Trevelyan to Foreign Office, 22 October 1955, FO 371/113617.

-24 For the English text of the Egyptian Note see Trevelyan to Foreign Office, 22 October 1955, ibid.

-25 Foreign Office to Oslo, Stockholm, Berne, Prague, Belgrade, 22 October 1955, ibid. Also Commonwealth Relations Office to High Commissioners in India and Pakistan, 22 October 1955, ibid.

-26 Prague to Foreign Office, 27 October 1955, ibid.

-27 Helm to Foreign Office, 27 October 1955, FO 371/113618.

-28 الرأي العام 27 أكتوبر 1955.

-29 الأهرام 30 أكتوبر 1955.

-30 Luce to Lampen, 29 October 1955, Luce Papers: 829/5/35-40.

-31 Helm to Foreign Office, 2 November 1955, FO 371/113619.

خلافًا لما ورد في تصريح أزهرى فإن السودان كان آنذاك في مرحلة تقرير المصير. فالمرحلة الانتقالية قد انتهت بعد صدور قرار البرلمان في أغسطس 1955 بالبدء في اتخاذ إجراءات تقرير المصير.

- Telegram by Benjamin Lwoki, 31 October 1955, ibid. -32
- Telegram by Benjamin Lwoki, 31 October 1955, ibid. -33
- Foreign Office Minute, 4 November 1955, ibid. -34
- Trevelyan, Cairo, to Foreign Office, 31 October 1955, ibid. -35
- Helm to Foreign Office, 2 November 1955, ibid. -36
- Foreign Office to Cairo, 3 November 1955, ibid. -37
- Foreign Office to Khartoum, 5 November 1955, ibid. -38
- وأيضاً وقائع مجلس النواب الجلسة رقم 36، يوم الخميس 10 نوفمبر 1955.
- 39 نفس المرجع.
- Foreign Office to Khartoum, 5 November 1955, FO 371/113619. -40

الفصل الخامس عشر

الخلاف حول قيام حكومة قومية

بعد دخول السودان في أغسطس 1955 مرحلة تقرير المصير، دعت المعارضة، وأيدتها الصحف المستقلة إلى قيام حكومة قومية للسير بالبلاد نحو الاستقلال بأقصر الطرق وأضمنها. وقد رفض الحزب الحاكم ذلك بدعاوى كثيرة منها أن الحكومة القومية تتنافى مع النظم الديمقراطية، وأنها ستتنصرف إلى مشاكل جانبية، وإلى مكاسب حزبية، ولن يتحقق الاستقلال في الوقت المحدد⁽¹⁾. ولكن قيادة طائفة الختمية كانت تؤيد قيام حكومة قومية للنهوض بأعباء تقرير المصير. وقد أدى هذا الخلاف في الرأي بين الحزب وطائفة الختمية إلى سقوط حكومة الأزهرى وإقصائها عن الحكم لبضعة أيام.

1- سقوط حكومة الأزهرى وعودتها

في يوم الخميس 10 نوفمبر 1955 وهو نفس تاريخ إبلاغ مجلس النواب بقبول دولتي الحكم الثنائي لقراريه بشأن الاستفتاء وتشكيل اللجنة الدولية، هُزمت حكومة الأزهرى في التصويت على القراءة الثانية للميزانية⁽²⁾. فبايعاز من السيد علي الميرغني صوت ضد الحكومة أربعة من الوكلاء البرلمانيين وهم محمد جبارة العوض، وحسن محمد زكي، ويوسف عبدالحميد، وعبدالنبي عبدالقادر، وصوت ضدها أيضاً اثنان من نواب شرق السودان هما أبو فاطمة باكاش، ومحمد محمود. وقد فسر هؤلاء جميعاً تصويتهم ضد الحكومة بأنه كان تأييداً لقيام حكومة قومية. صوت ضد الحكومة 49 نائباً ومعها 45⁽³⁾. جرى التصويت في اللحظة التي كان فيها جيفورد القائد العام للقوات البريطانية في السودان، وقائد سلاح الجو الملكي، وآخر مجموعة بريطانية يغادرون السودان نهائياً عبر مطار الخرطوم⁽⁴⁾.

كانت الأيام الخمسة التي أعقبت سقوط الحكومة وعودتها في 15 نوفمبر حافلة بالنشاط. ففي يوم الجمعة 11 نوفمبر قررت الهيئة البرلمانية للحزب الوطني الاتحادي عدم الاشتراك في أي حكومة قومية أو إئتلافية لأن ذلك يتنافى مع النظم الديمقراطية والدستورية. فطالما أن هناك مجموعة نالت تأييد البرلمان وثقته فلها وحدها حق الحكم.

ومن ناحية أخرى فليس من المصلحة في شيء ألا تكون هناك معارضة⁽⁵⁾. وفي مساء يوم السبت 12 نوفمبر استقبل إسماعيل الأزهري إدريس الإدريسي، وعثمان مصطفى صالح أورتشي، ومحمد حمد أبوسن نائب القضاة شمال، ومحمد أحمد أبوسن نائب رفاة، كموفدين من السيد علي الميرغني حيث أبلغوا أزهرى أن السيد علي يرى أن قيام حكومة قومية من مصلحة البلاد في المرحلة القادمة ولذلك يطلب دراستها والعمل على الاشتراك فيها⁽⁶⁾.

وفي يوم الاثنين 14 نوفمبر نشرت صحيفة «صوت السودان» الناطقة بلسان طائفة الختمية بياناً أصدره السيد علي الميرغني نصح فيه الأحزاب والهيئات أن «تنتهج سياسة قومية». جاء في البيان: «إن الظروف الخطيرة التي تواجه البلاد الآن في مرحلة تقرير المصير المرتقب بالاستفتاء المباشر، ووضع الدستور النهائي لحكم السودان، وإجراء الانتخابات للبرلمان المقبل، كلها أمور في النهاية القصوى من الأهمية لمستقبل هذا القطر، ولا شك بهم جميع المواطنين أن تتم هذه الخطوات بتضامنهم وتكاتفهم جميعاً على اختلاف مذاهبهم ومبادئهم السياسية حتى تتوفر لها الحيدة التامة، والنزاهة والحرية، تحت أعينهم وباشترائهم وتتجنب البلاد بذلك النزاعات والهزات التي قد تحيق بأمانها وسلامة أهدافها العليا. لذا فإننا نرى وننصح إلى جميع الأحزاب والهيئات أن تنتهج سياسة قومية لتطلع بهذه المهام الجسام، وبيادارة البلاد في هذه الفترة العصيبة بما يحقق أهدافها بأمان وسلام في جو من الهدوء والاستقرار والطمأنينة⁽⁷⁾».

وفي صباح يوم 14 نوفمبر استقبل السيد عبدالرحمن المهدي بحضور الصديق المهدي وعبدالله خليل وعبدالرحمن علي طه وعلي بدري، إسماعيل الأزهري الذي رافقه مبارك زروق، ومحمد أحمد المرزقي، ويحيى الفضلي حيث دار الحديث عن الموقف الراهن. وقد ذكرت صحيفة «الرأي العام» التي أوردت الخبر أن رأي السيد عبدالرحمن كان واضحاً في تأييد قيام حكومة قومية. وبعد نقاش طويل اعتذر أزهرى ورفاقه عن قبول قيام حكومة قومية لأسباب ذكرها. ويبدو أنه قد كان من بينها التزامهم بقرار الحزب الراض للفكرة⁽⁸⁾.

غادر أزهرى ورفاقه دار الإمام عبدالرحمن إلى حلة خوجلي حيث اجتمعوا بالسيد علي الذي تحدث إليهم عن بيانه الأخير وما إذا كان المقصود منه الحكم القومي أم

الوزارة القومية. وقد أوردت صحيفة «الرأي العام» أن الأزهرى ورفاقه أوضحوا للسيد علي استحالة تأييدهم للحكومة القومية⁽⁹⁾. ويقول خضر حمد الذي حضر الاجتماع إن السيد علي أبان لهم في وضوح «أنه لا يطلب قيام حكومة قومية وأن هذا ليس من شأنه وأن كل ما يريده هو أن يكون الحكم قومياً بمعنى أن الناس سواسية أمام الحكومة، وفي نظرها سواء، وأنه في بيانه الذي أصدره لم يقل بحكومة قومية⁽¹⁰⁾».

اجتمع مجلس النواب في 15 نوفمبر لانتخاب رئيس وزراء جديد فرشح مبارك زروق وثناه حسن عبدالقادر نائب الأبيض، إسماعيل الأزهرى. ورشح عبدالله خليل وثناه محمد أحمد محجوب، ميرغني حمزة. وعند التصويت حصل الأزهرى على 48 صوتاً وميرغني حمزة على 46 صوتاً. بتوجيه من السيد علي الميرغني صوت ثلاثة من الوكلاء البرلمانيين الأربعة لأزهرى. وامتنع عن التصويت حسن الطاهر زروق نائب دوائر الخريجين عن الجبهة المعادية للاستعمار⁽¹¹⁾.

لم يدخل إسماعيل الأزهرى أي تعديل على حكومته واحتفظ كل الوزراء بحقائبهم. وانضم إلى الحكومة كوزير للثروة الحيوانية بوث ديو السكرتير السابق لحزب الأحرار الجنوبي⁽¹²⁾. وقد اعتبر الحاكم العام ذلك تعزيزاً جنوبياً مفيداً للحكومة ولكنه قال إن الأزهرى أضع فرصة عظيمة لتوسيع حكومته بحيث يشترك فيها خلال ما تبقى من فترة تقرير المصير ممثلون لأحزاب المعارضة الرئيسية. وأضاف أنه كان سيتطلع حينئذ للمستقبل بثقة أكبر، خاصة إذا أُتيح المجال أمام عناصر شابة جديدة⁽¹³⁾.

كان سقوط وعودة حكومة الأزهرى مثار تعليقات الصحف. فقد شددت صحيفة «العلم» الناطقة بلسان الحزب الوطني الاتحادي على أهمية وجود معارضة، وتخوفت من أن تفرض الحكومة القومية حكماً دكتاتورياً لا يتفق مع التقاليد الديمقراطية. ثم قالت إن الحزب الوطني الاتحادي يجب أن يحكم وحده أو يبقى في المعارضة. وانتقدت صحيفة «الأيام» غرض المعارضة من إسقاط الحكومة والاسلوب الذي استخدم في ذلك. ومع ذلك أهابت بالأزهرى وحزبه إعادة النظر في قرارهم بعدم المشاركة في حكومة قومية لأن السودان يحتاج إلى حكومة مستقرة لإكمال المراحل الباقية مع تقرير المصير. وأبدت صحيفة «الميدان» تفضيلها لحكومة قومية ولكنها اشترطت أن تتبنى الحكومة القومية الميثاق الوطني الذي اقترحه الجبهة المعادية للاستعمار⁽¹⁴⁾.

عند عودة أزهري للسلطة دعت صحيفتا «صوت السودان» و«الاستقلال» الناطقة بلسان حزب الاستقلال الجمهوري إلى حل البرلمان والاحتكام إلى الشعب. واستهجن صحيفة «الأيام» أساليب الرشوة والتأثير الطائفي التي استخدمت في الصراع، وأعادت مناشدتها للأزهري لتشكيل حكومة قومية.

وهللت صحيفة «الرأي العام» لعودة أزهري إلى الحكم، وقالت إنه أصبح قوة حقيقية داخل وخارج البرلمان، ووصفته بأنه رمز لوعي جديد غير عادي في أوساط الطبقة المتعلمة، ودعت أزهري لاتباع سياسة قومية وتشكيل حكومة قومية، وأعربت عن أملها في أن يلبي أزهري هذه الرغبة الشعبية⁽¹⁵⁾.

2- الرؤية البريطانية لعودة الأزهري

إعتبر الحاكم العام نوكس هيلم ومستشاره وليام لوس عودة الأزهري إلى رئاسة الوزارة تطوراً مهماً في السياسة السودانية. ففي رسالة إلى وزارة الخارجية البريطانية، قال هيلم إن الظاهرة المهمة هي أن السياسي إسماعيل الأزهري قد أحرز نصراً على السيدين. وكخطوة جديدة على طريق سودان ناضج سياسياً فإنها تستحق الترحيب. واستطرد قائلاً إن الطريق لا يزال طويلاً وستمر سنوات قبل أن يحقق السياسيون نصراً كاملاً. وأضاف أنه بالرغم من أن تعليمات السيد علي هي التي حسمت الأمر، إلا أنه قد سمح بتذبذبه بإحداث ثغرة لن يزول أثرها⁽¹⁶⁾.

أما وليام لوس فقد قال: «إن أزهري السياسي قد أحرز نصراً على السيد علي الميرغني الزعيم الطائفي. ويرى كثير من السودانيين أن هذا دلالة على تطور مهم ومستحب في الحياة السياسية للبلاد. إذ أن المتعلمين من السودانيين بوجه عام قد أصبحوا بشكل متزايد يضيّقون ذرعاً بالتأثير الطائفي على السياسة. لكن، وعلى الرغم من أن ما وقع من أحداث في الآونة الأخيرة ربما يكون قد هز إلى حد ما من مكانة السيد علي لدى الصفوة من أتباعه، إلا أنه لتقييم الأهمية الحقيقية لهذا التطور، يتعين على المرء أن يفرق بوضوح بين الساسة وجمهور الناخبين. فمن الجائز جداً أن يجد السيد علي نفسه أقل قدرة في التحكم في أصوات نواب الختمة، الأمر الذي ربما ينطبق بدرجة أقل على السيد عبدالرحمن. ولكن ذلك لن يكون له تأثير ملموس على قوة وضعهما في الدوائر الريفية،

على الأقل في المستقبل القريب. ذلك أن من يتحدى السيد علي من نواب الختمية سيجد نفوذ السيد علي يعمل بكامل ثقله لغير صالحه عندما يتقدم لإعادة انتخابه. هذا بالطبع إذا كان من الممكن ترشيحه أصلاً بدون رغبة السيد علي. وحتى لو تمكن السيد علي من إيصال طاقم جديد من نواب الختمية الطيعين إلى البرلمان فإنه من الوارد جداً أن يمروا بنفس عملية التحول من الولاء الطائفي إلى الولاء السياسي. غير أن ذلك سيستغرق وقتاً. ولكن مع أننا نشهد الآن بداية خروج السياسة السودانية من الهيمنة الطائفية، إلا أن هذه العملية ستكون حتماً طويلة وبطيئة، كما أنها ربما تتم على نحو يشبه لعبة الثعابين والسلام⁽¹⁷⁾.

3- السيدان يؤيدان قيام حكومة قومية في الحال

منذ أواسط سبتمبر 1955 كان الحديث يدور في الأروقة السياسية عن قرب لقاء بين السيدين عبدالرحمن المهدي وعلي الميرغني وحدث أن سألت صحيفة «الميدان» السيد عبدالرحمن عن ذلك عندما التقاه مندوبها في 29 أكتوبر 1955 فأجاب: «إنني أمل أن يتم الاتفاق بيننا وبين السيد علي الميرغني والواقع أنه ليس بيننا وبين السيد علي خصام. ولكن في رأيي أن الاتفاق الشخصي فقط بيننا ليس له قيمة. ولكن الاتفاق يكون مجدياً إذا كان على الأسس القومية الوطنية التي تستفيد منها البلاد، وأن ترتبط به كل الأحزاب». ورداً على سؤال مماثل من نفس الصحيفة أجاب السيد علي: «ليس بيننا وبين آل المهدي خصام. وإنما نتمنى النجاح للمساعي الجارية للوفاق⁽¹⁸⁾».

اشتد الضغط على إسماعيل الأزهرى لتشكيل حكومة قومية عندما أعلن السيدان عبدالرحمن المهدي وعلي الميرغني في 3 ديسمبر 1955 أنهما التقيا وتضافيا، وعزما على الوقوف متكاتفين فيما يعود على الأمة السودانية بالخير والسعادة والحرية الكاملة. كما أعربا عن أملهما في أن تلتقي الأحزاب في الحال على قيام حكومة قومية تكون صمام الأمان وتنقذ البلاد من كل خطر متوقع⁽¹⁹⁾.

أعقب ذلك صدور بيان من السيد علي الميرغني في 6 ديسمبر 1955 قال فيه: «عندما اجتمع بنا السيد إسماعيل الأزهرى ودُكرت الوزارة القومية، قلنا له إن بياننا المشترك

يقول بضرورة قيام الحكومة القومية. أما التفصيلات فتركناها للأحزاب وما تقره الأحزاب مجتمعة نبارك هذا بخلاف ما جاء في بعض الجرايد⁽²⁰⁾.

رحبت صحيفة «الأيام» بلقاء السيدين بحذر. إذ تخوفت من أن يكون غرضه السيطرة على الأوضاع السياسية والمنظمات الديمقراطية في البلاد. وقالت أيضاً إن اللقاء ينبغي ألا يمتد إلى الميدان السياسي، وأن يكتفي السيدان بالتوجيه والإرشاد بقدر ما تسمح به مكانتهما الروحية⁽²¹⁾.

إن المتفحص للبيانات التي تبادلها الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة (الأحزاب المؤتلفة)⁽²²⁾ في الأسبوع الأخير من نوفمبر والأول من ديسمبر 1955، لا بد وأن يلاحظ تباين الرؤى بشأن الغرض من قيام الحكومة القومية، واختصاصاتها، وموعد قيامها، ونسب التمثيل فيها. فالحزب الحاكم كان يشترط لقيام الحكومة القومية موافقة دولتي الحكم الثنائي على تعديل الإتفاقية الإنجليزية - المصرية حتى يتم تقرير المصير وتحقيق الاستقلال بأقصر الطرق وهو إقراره من داخل البرلمان الحالي.

وأما الأحزاب المؤتلفة فقد كانت تدعو لقيام الحكومة القومية في الحال. كما كانت تدعو لأن يكون الوصول إلى استقلال السودان وسيادته بأقصر الطرق العملية وأضمنها حسبما تقرر الحكومة القومية سواء أكان ذلك عن طريق البرلمان أو الاستفتاء أو الجمعية التأسيسية إذا اقتضت الظروف ذلك. وكانت الأحزاب المؤتلفة ترى أن موافقة دولتي الحكم الثنائي ليست هي أقصر الطرق وأضمنها لتحقيق الاستقلال في ظل الظروف والأوضاع الدستورية الراهنة.

ومن أوجه الإختلاف أيضاً أن الحزب الحاكم كان يرى أن يُعطي البرلمان القائم سلطة وضع الدستور وقانون الانتخابات بينما كانت الأحزاب المؤتلفة ترى أن يعهد بذلك إلى لجنة قومية تشكلها الحكومة القومية. واشترط الحزب الحاكم أن تمثل الأحزاب المؤتلفة في الحكومة القومية بنسبة عدد نوابها في البرلمان. وردت الأحزاب المؤتلفة على ذلك بالقول إن همها هو أن تقوم حكومة قومية بمعنى الكلمة بحيث لا يكون فيها لحزب أغلبية في العدد أو السلطات، بل تسودها روح التضامن والإخلاص خدمة للغرض المنشود منها.

فهمت الأحزاب المؤتلفة من اشتراط الحزب الحاكم الحفاظ على الحقوق المنصوص عليها في الدستور، أنه كان يريد الإبقاء على السلطات الاستثنائية للحاكم العام في دستور الحكم الذاتي، وفي قيادة الجيش، وسلطات رئيس الوزراء في عزل وزرائه، مما يتنافى مع قيام الحكومة القومية واستمرارها، لأن الحكومة القومية في جوهرها تعطيل لكثير من مواد الدستور بسبب الظروف غير العادية التي تمر بها البلاد.

يبدو أن الضغوط على الحكومة قد أثمرت. فقد قرر مجلس الوزراء في 6 ديسمبر 1955 دعوة الأحزاب المؤتلفة للتفاوض بشأن قيام حكومة قومية، وأن تكون البيانات الصادرة من الطرفين أساساً للتفاوض. وقبلت الأحزاب المؤتلفة الدعوة. وقد ثمنت صحيفة «الرأي العام» هذا التطور فكتبت: «سرت موجة من الابتهاج والتفاؤل في صفوف الحاديين على مستقبل هذه البلاد عندما علموا أن الحكومة قد قررت التفاوض مع الأحزاب المؤتلفة حول قيام الحكومة القومية. وزاد سرورهم وابتهاجهم عندما جاءت البشري بأن الأحزاب المؤتلفة قد رحبت بالتفاوض⁽²³⁾». وسيكون هذا التفاوض ضمن مباحث الفصل التالي.

هوامش الفصل الخامس عشر

- 1- خضر حمد. مذكرات، مرجع سابق، ص. 227.
- 2- وقائع مجلس النواب، الجلسة رقم 36، يوم الخميس 10 نوفمبر 1955.
- 3- خضر حمد، مرجع سابق، ص. 227 وأيضاً مذكرات أحمد محمد يسـن، مرجع سابق، ص 294-295 .
- 4- Adams, Trade Commissioner, Khartoum, to Harold Macmillan, 18 November 1955, FO 371/113584.
- 5- خضر حمد، مرجع سابق، ص 228.
- 6- نفس المرجع، ص 229.
- 7- صوت السودان 14 نوفمبر 1955.
- 8- الرأي العام 15 نوفمبر 1955. وأيضاً السودان الجديد 15 نوفمبر 1955.
- 9- الرأي العام 15 نوفمبر 1955.
- 10- خضر حمد، مرجع سابق، ص 229.
- 11- Adams to Macmillan, 18 November 1955, loc.cit.
- 12- قرر حزب الأحرار في 13 سبتمبر 1955 تعيين الفريد أولودو سكرتيراً للحزب وطلب من بوث ديو الإستقالة من الحزب على إثر خلاف بينه وبين أعضاء الحزب بشأن موقف الحزب من التمرد: الأهرام 17 سبتمبر 1955.
- 13- Helm to Shuckburgh, 17 November 1955, FO 371/113585.
- 14- Khartoum to Foreign Office, 12 November 1955, FO 371/113584.
- 15- Khartoum to Foreign Office, 16 November 1955, ibid.
- 16- Helm to Shuckburgh, 17 November 1955, loc.cit.

-17 Luce to Lampen, 19 November 1955, Luce Papers: 829/6/38 - 829/6/44.

-18 For English translation of the interviews see enclosures in Khartoum to Foreign Office, 1 November 1955, FO 371/113619.

ولنص عربي للمقابلات ومشروع الميثاق الوطني الذي اقترحتة الجبهة المعادية للاستعمار
أنظر: الأهرام 30 أكتوبر 1955.

حضر لقاء السيد عبدالرحمن مع صحيفة «الميدان» محمد الخليفة شريف، وعبدالله
خليل، وحسن محبوب، ويحيى المهدي.

-19 النيل 1 و4 ديسمبر 1955. وأيضاً:

Khartoum to Foreign Office, 4 December 1955, FO 371/113585.

-20 صوت السودان 6 ديسمبر 1955. وأيضاً:

Statement by Sayed Ali Al Mirghani, 6 December 1955, FO 371/113585.

-21 كلمة «الأيام» نقلاً عن بشير محمد سعيد، الزعيم الأزهري وعصره (1990)، ص288.

-22 الرأي العام 29 نوفمبر 1955، و4 و6 ديسمبر 1955. وأيضاً:

Communique of the Joint Meeting of the Executive Committee and the
Parliamentary Group of the National Unionist Party on 4 December,
FO 371/113585. Also Statement issued by the Opposition Parties, ibid.

كان تجمع الأحزاب المؤتلفة يضم أحزاب الأمة، والإستقلال الجمهوري، والأحرار،
والجمهوري الاشتراكي.

-23 الرأي العام 7 ديسمبر 1955.

الفصل السادس عشر

نجاح المحاولة الثانية لتقرير المصير

من داخل البرلمان: 19 ديسمبر 1955

1- تعديل اتفاقية عام 1953 وتوقيع اتفاق إضافي

بينما كان الجدل محتدماً بين الحكومة والمعارضة حول قيام حكومة قومية، وقعت دولتا الحكم الثنائي في القاهرة في 3 ديسمبر 1955 وبدون إستشارة الحكومة السودانية أو أحزاب المعارضة على ثلاث وثائق. وقع عن الحكومة المصرية محمود فوزي وزير الخارجية، وعن الحكومة البريطانية سفيرها في القاهرة همفري تريفلين. بموجب مذكرات متبادلة عدلت المواد 10 و12 و13 من اتفاقية عام 1953 بحيث يكون تقرير المصير بالاستفتاء وليس عبر الجمعية التأسيسية. وتم التوقيع كذلك على اتفاق إضافي بشأن إنشاء وتشكيل اللجنة الدولية التي ستشرف على عملية تقرير المصير. وألحق بالاتفاق كجزء لا يتجزأ منه ملحق يتضمن مهام وسلطات اللجنة الدولية. ورد في الفقرة (ج) من الملحق أنه إذا قررت اللجنة الدولية وجود أوضاع تجعل من المستحيل التعبير عن رأي الناخبين بحرية أوتتنافى مع حياد الإستفتاء أو الانتخابات فلها أن تؤجل عملية تقرير المصير جميعها وترفع تقريراً بأسباب التأجيل إلى الحاكم العام الذي يحيله بدوره إلى الحكومتين المصرية والبريطانية. كما تبادلت الحكومتان مذكرات أخرى اتفقت بموجبها على أنه بمجرد إعلان نتائج الاستفتاء والجمعية التأسيسية، تقوم الحكومتان بالتشاور معاً ومع ممثلي البرلمان السوداني بشأن الخطوات التي تتخذ لإنهاء عملية تقرير المصير والحكم الثنائي⁽¹⁾.

أثارت الفقرة (ج) من سلطات اللجنة الدولية، والمذكرات المتعلقة بإنهاء عملية تقرير المصير والحكم الثنائي عاصفة من النقد من قبل المعارضة ومن الصحافة. فقد قال محمد أحمد محبوب زعيم المعارضة إن إعطاء اللجنة الدولية سلطة تأجيل عملية تقرير المصير بغير حد يتعارض مع المادة 9 من اتفاقية عام 1953. واستغرب محبوب التشاور بين دولتي الحكم الثنائي وممثلي البرلمان بشأن الخطوات التي تتخذ لإنهاء الحكم الثنائي لأن هذه الخطوات منصوص عليها في اتفاقية عام 1953⁽²⁾.

وتحت عنوان «خطر جديد يهدد استقلال السودان» كتبت صحيفة «الرأي العام»: «إن من أخطر السلطات التي اتفقت الدولتان على منحها لهذه اللجنة، أن تقرر تأجيل عملية تقرير المصير برمتها إذا ما رأت أن الظروف غير مناسبة. وبهذا فقد وضع أننا نواجه خطراً جديداً تتضاءل بجانبه كل الأخطار التي كنا نتوقعها. فالدولتان لم تضعاً هذا النص في سلطات اللجنة عبثاً، فهما ترميان بلا شك إلى هدف تعطيل حريتنا واستقلالنا سواء اتفقتا معاً، أو استغلته إحداهما لخلق أي مؤامرة أو شغب تتذرع به». ومضت صحيفة «الرأي العام» للقول: «لقد كنا حتى أمس نعدد الأسباب القوية التي تدفعنا لنؤيد إعلان البرلمان الحالي للاستقلال، ولكننا لسنا اليوم في حاجة إلى أكثر من هذا السبب الخطير. فهو وحده يكفي لكي تلتقي الأحزاب جميعاً عند هذا الهدف حتى تسد باب الذريعة أمام الدولتين⁽³⁾».

سيرد لاحقاً في هذا الفصل، أن تقرير المصير قد تم من داخل البرلمان، وبذلك إنتفت الحاجة إلى الاستفتاء أو إلى اللجنة الدولية.

2- إجتماعات الحزب الحاكم والأحزاب المؤتلفة بشأن الحكومة القومية

ذكرنا في الفصل الخامس عشر أن مجلس الوزراء قرر في 6 ديسمبر 1955 دعوة الأحزاب المؤتلفة للتفاوض بشأن قيام حكومة قومية، وأن تكون البيانات الصادرة من الطرفين أساساً للتفاوض.

عُقد أول اجتماع بين ممثلي الحزب الحاكم أي الحزب الوطني الاتحادي وممثلي الأحزاب المؤتلفة في 8 ديسمبر 1955. حضر الاجتماع عن الحزب الوطني الاتحادي مبارك زروق، وعلي عبدالرحمن، ومحمد أمين السيد، وإبراهيم المفتي، وخضر حمد، وحضره عن حزب الأمة عبدالله خليل، وعن حزب الاستقلال الجمهوري ميرغني حمزة، وعن حزب الأحرار بنجامين لوكي، وعن الجبهة الاتحادية محمد نور الدين، وعن الحزب الجمهوري الاشتراكي يوسف العجب، وعن الجبهة المعادية للإستعمار حسن الطاهر زروق، واتفق المجتمعون على أن يقوم محمد عامر بشير (فوراوي) بتسجيل مداوولات وقرارات الاجتماعات⁽⁴⁾.

في الاجتماع الأول الذي عقد في 8 ديسمبر والثاني الذي عقد في 10 ديسمبر 1955، وافق المجتمعون على ما يلي:

(أ) قيام حكومة قومية في الوقت الحاضر على الأسس التي يُتفق عليها.

(ب) أن يكون هدف الحكومة القومية هو الوصول إلى استقلال السودان التام وسيادته الكاملة بأقصر الطرق وأضمنها، سواء كان ذلك عن طريق الاستفتاء أو عن طريق إعلان البرلمان للاستقلال، أو عن أي طريق آخر.

(ج) أن يكون الاستقلال غير مشروط، أو مقيد بأحلاف أو معاهدات، أو بمركز ممتاز لأية دولة.

(د) دون مساس بالبند التالي (هـ) تسير إجراءات الاستفتاء دون إبطاء لتنفيذها في أقرب فرصة.

(هـ) فور قيام الحكومة القومية يطلب من دولتي الحكم الثنائي ما يلي:

1- أن يعلن البرلمان السوداني استقلال السودان.

2- أن تنتهي مهمة الحاكم العام فور إعلان الإستقلال على أن تقوم بدلاً عنه هيئة سودانية تقوم بترشيح أعضائها الحكومة القومية ويوافق عليها البرلمان ريثما يتم إنتخاب رأس الدولة السوداني بموجب الدستور النهائي.

يُلاحظ أن بنجامين لوكي ممثل حزب الأحرار لم يحضر الاجتماع الثاني. ولكن عبدالله خليل ذكر في هذا الاجتماع أن الجنوبيين أوكلوا إليه إبلاغ الاجتماع بأنهم قد لا يوافقون على أن يُعلن الاستقلال من داخل البرلمان، لأنهم بعيدون عن الاتصال بناخبهم لغيابهم عن دوائريهم مدة طويلة، وليسوا على ثقة بأن أولئك الناخبين يوافقون على الإجراء المقترح.

شارك بنجامين لوكي في الاجتماع الثالث الذي عقد في 12 ديسمبر 1955 وقال في إحدى مداخلاته إن حزبه يؤيد قيام حكومة قومية لأنه توجد مشكلتان إحداها تخص البلاد بأسرها والأخرى تخص الجنوب. وقال أيضاً إن مثل هذه المباحثات ذات فائدة لأنها قد تساعد على إعادة الثقة في ذلك الجزء من البلاد. ثم طرح ما يبدو أنه كان شرطاً، فقد

قال: «وإذا أراد المجتمعون أن يُعلن الاستقلال بواسطة البرلمان فلا بد من الموافقة على قيام اتحاد فيدرالي بين الشمال والجنوب داخل السودان الموحد بحدوده الحالية».

نوقش موضوع الاتحاد الفيدرالي في الاجتماعين الثالث والرابع⁽⁵⁾. وقد كان من رأي كثير من الأعضاء أن يترك هذا الموضوع ليُبحث عند وضع الدستور الجديد بعد الاستقلال. وفي الاجتماع الرابع أوضح بنجامين لوكي أنه لا يقصد فكرة الاتحاد الفيدرالي بالمعنى المتبادر، ولكنه يقترح تكوين لجنة من الشماليين والجنوبيين لتدرس موضوع تنسيق العلاقات بين الشمال والجنوب. قبل المجتمعون بالإجماع هذا الاقتراح ووافقوا على أن يُرفع كتوصية للحكومة القومية.

عندما انعقد الاجتماع الرابع في 13 ديسمبر 1955 كانت الحكومة البريطانية قد أعلنت في 12 ديسمبر أن الحاكم العام قد استقال، وأنها لا ترغب في ترشيح بريطاني آخر ليحل محله. في تعليقه على ذلك قال مبارك زروق إن الفرصة قد سنحت لأن يعلن البرلمان الاستقلال فوراً ويبحث للدولتين رأيه بشأن الهيئة التي تعمل كرأس للدولة. وأضاف أن الطريق قد أصبح ممهداً لذلك لأن مصر صرحت بأنها ستوافق على الإعلان إذا أجمع عليه السودانيون وانجلترا قد لا تمانع.

وفي مستهل الاجتماع الخامس⁽⁶⁾ الذي عقد في 14 ديسمبر قال مبارك زروق إن أمام الاجتماع ثلاث مسائل، أهمها مسألة إعلان الاستقلال بواسطة البرلمان، وعلى ضوءها يتم تكوين اللجنة القومية التي ستمارس سلطات السيادة. وصرح زروق بأن الخوف من إعتراض مصر أو انجلترا أو كليهما على قرار الاستقلال قد انقضى. فقد صرحت مصر بلسان ناطق رسمي بأنها لا تمانع، وقالت انجلترا إنها ستوافق على أي شيء يقره البرلمان. وأضاف زروق أن الجهاز الذي سينفذ هذا الوضع هو الحكومة القومية التي يجب أن تقوم في الحال. واقترح مناقشة أي مسألة من المسائل الثلاث لأنها مرتبطة ببعضها البعض.

استقر الرأي في الاجتماع السادس الذي عقد في يوم الخميس 15 ديسمبر على أن تتكون اللجنة القومية التي ستمثل رأس الدولة من ثلاثة أشخاص: عضو من الحكومة، وعضو من المعارضة، وعضو يتفق عليه الجنوبيون من حزب الأحرار ومن الحزب الوطني الاتحادي.

بدا واضحاً من المداولات في الاجتماعين الخامس والسادس أن العقبة الكؤود كانت رئاسة الحكومة القومية. فقد كان رأي ممثلي الحزب الوطني الإتحادي أن تسند إلى إسماعيل الأزهرى. وفي تبرير ذلك قال مبارك زروق إن أزهرى تولاهما بعد عهد الإنجليز وله أكترية داخل البرلمان. وأيده في ذلك إبراهيم المفتي الذي قال إن أزهرى ملم بكل تطورات وظروف تحرير البلاد، وهو خير من يرأس الحكومة القومية لأن عملها هو مواصلة خطوات التحرير التي بدأتها الحكومة القائمة.

في اجتماع يوم 15 ديسمبر قبل ممثلو الحزب الوطني الإتحادي اقتراح عبدالله خليل بشأن تشكيل الحكومة القومية ولكن بشرط أن تسند الرئاسة إلى إسماعيل الأزهرى. وكان عبدالله خليل قد اقترح أن تتكون الحكومة القومية من 15 وزيراً بخلاف رئيس الوزراء توزع كالآتي: 8 مقاعد للأحزاب المؤتلفة و 6 للحزب الوطني الإتحادي، ومقعد للجهة المعادية للاستعمار. واقترح كذلك أن يختار الوزراء المرشحون الرئيس، وإذا اختلفوا يُحتكم إلى البرلمان.

وهكذا انفض الاجتماع بدون اتفاق على تشكيل الحكومة القومية أو رئاستها وحُدد السبت 17 ديسمبر تاريخاً لاستئناف الاجتماعات. ولكن بينما كان اجتماع يوم 15 ديسمبر منعقدًا بغرفة اللجان بمجلس الشيوخ، فجر إسماعيل الأزهرى في قاعة مجلس النواب مفاجأة أذهلت الجميع بمن فيهم أركان حزبه⁽⁷⁾. وسنعرض لذلك في جزء لاحق من هذا الفصل.

3- الحدث الحاسم

يستفاد من الوثائق البريطانية أن الحاكم العام الإسكندر نوكس هيلم أبدى رغبته في الإستقالة في أبريل 1956، وأن وزارة الخارجية البريطانية قبلت وجهة نظره بأن يكون خلفه محايداً وليس بريطانياً. وكان الحاكم العام قد جادل بأن رحيله سيزيل آخر أثر للسيطرة البريطانية، ويحقق الجو الحر المحايد، ويبطل مفعول الدعاية المصرية، وينهي مسألة القيادة العليا للقوات المسلحة السودانية. واتجه التفكير نحو إسكندنافيا أو سويسرا كمصدر محتمل للحاكم العام المحايد⁽⁸⁾.



الإسكندر نوكس هيلم الحاكم العام

ولكن في 12 ديسمبر وقبل ثلاثة أيام من سفر هيلم إلى المملكة المتحدة في إجازة قصيرة، أعلنت الحكومة البريطانية في بيان رسمي أن نوكس هيلم قد عبر عن رغبته في الاستقالة لأسباب شخصية، وأن السفير البريطاني في القاهرة قد أبلغ رئيس وزراء مصر بأن الحكومة البريطانية مستعدة لقبول استقالة نوكس هيلم، وأنها لا تنوي ترشيح بريطاني آخر ليحل مكانه. وجاء في بيان الحكومة البريطانية كذلك أنها تتشاور مع الحكومة المصرية بشأن الخطوات التي تتخذ فيما يتعلق بمنصب الحاكم العام،

أخذين في الاعتبار المتطلبات الواردة في الاتفاقية الانجليزية - المصرية إزاء توفير الجو الحر المحايد خلال ما تبقى من فترة تقرير المصير⁽⁹⁾.

في ورقة بعنوان «نهاية الحكم الثنائي في السودان»، قال نوكس هيلم إن البيان الصحفي بشأن استقالته لم يُعرض عليه قبل نشره. وحتى بعد نشره فإنه لم يتلقاه بشكل مباشر بل تلقاه عبر المفوض التجاري البريطاني. وقال أيضاً إنه صُدم لأن البيان وضع كل التركيز على رغبته المزعومة في الاستقالة. واستطرد قائلاً في فقرة أخرى من الورقة: «إن الإهتمام في السنوات القادمة سيتجه إلى الدور الذي أدته في الشهور والأسابيع الأخيرة من عام 1955 كآخر حاكم عام، خاصة لأن وزارة الخارجية قد أعلنت، ولا يزال كثيرون يعتقدون ذلك، أنني قد طلبت السماح لي بالتقاعد. ليس هذا هو الواقع. فأنا لم أعبر عن مثل هذه الرغبة آنذاك أو في أي وقت آخر. وفي الواقع إنني كنت سعيداً للغاية في الخرطوم، وكنت سأبقى هناك بكل سرور⁽¹⁰⁾».

في تقديرنا أن الحكومة البريطانية عمدت إلى إخلاء منصب الحاكم العام لسببين: كان أولهما تهيئة المسرح للسودانيين لإعلان إستقلالهم من داخل البرلمان. أما ثانيهما فقد كان سد الذرائع المصرية بأن الحكومة البريطانية ترمي من إعلان الاستقلال من داخل البرلمان

إلى مد فترة عمل الحاكم العام في السودان بعد الاستقلال، وخلال فترة إعداد الدستور، وإبقاء القيادة العليا للقوات المسلحة السودانية في يده.

مما يجدر ذكره أن المفوض التجاري البريطاني في الخرطوم إعتبر بيان الحكومة البريطانية بإخلاء منصب الحاكم الحدث الحاسم الذي عجل إلى درجة كبيرة بعملية تقرير المصير، لأنه حفز السودانيين على التركيز على مستقبلهم الدستوري، وليس على المكائيد الداخلية من أجل المنصب والسلطة⁽¹¹⁾.

4- التصريح المفاجئ

ذكرنا في الفصل الخامس عشر أن حكومة الأزهري عادت إلى السلطة في 15 نوفمبر بأغلبية صوتين، ومع ذلك لم يبد أزهري حماسة لقيام حكومة قومية قد لا يكون هو رئيسها وبذلك يُحرم من أن يكون على منصة الشرف في اليوم المشهود. وفي هذا السياق قال جون دنكان أحد مساعدي وليام لوس: «إن هزيمة الحزب الوطني الاتحادي أصبحت مسألة وقت. ولكن أزهري كان مصمماً على أن يقف وحده على رأس الحكومة في يوم استقلال بلاده، وأن ينسب الفضل لحزبه⁽¹²⁾».

لما تقدم، قرر أزهري أن يلعب الورقة الأخيرة فصرح في مجلس النواب في الوقت المخصص للأسئلة وبدون سابق إنذار أنه سيتقدم في يوم الإثنين 19 ديسمبر باقتراح لإعلان إستقلال السودان. فقد قال: «إن مهمة حكومتي محددة في إتمام السودة وقد تمت، وإتمام الجلاء وقد تم، ثم جمع كلمة السودانيين حول الاستقلال التام وقد تم هذا أيضاً، ولم يبق إلا إعلانه من داخل هذا المجلس يوم الإثنين القادم إنشاء الله. وأرجو ألا يفوت حضرات نواب هذا المجلس الموقر حكومة ومعارضة قطاف هذه الثمار الدانية⁽¹³⁾».

على أية حال، بهذا الإجراء تفوق أزهري على المعارضة. وفي تعليقه على ذلك قال آدمز عضو البعثة الدبلوماسية للمملكة المتحدة: «فلربما كان في إمكانهم أن يتفوقوا على الأزهري في التصويت في مجلس النواب، ومن المحتمل أنهم كانوا يأملون هزيمته مرة أخرى في أثناء مناقشة الموازنة. غير أنه لم يكن في استطاعتهم أن يصوتوا ضد الاقتراح الذي يزمع طرحه. لقد أمسك أزهري بزمام المبادرة، ولم يعد بحاجة إلى إئتلاف مع أي حزب معين لتحقيق هدفه المباشر، وهو بزوغ فجر سودان مستقل⁽¹⁴⁾».

في منتصف ليل 15 ديسمبر غادر نوّكس هيلم الخرطوم جواً إلى المملكة المتحدة في إجازة قصيرة لم يعد منها.

5- القرارات الأربعة التي أجازها مجلس النواب في 19 ديسمبر 1955

قُدمت باتفاق الحكومة والمعارضة إلى جلسة مجلس النواب في يوم الاثنين 19 ديسمبر 1955 مشروعات لأربعة قرارات صيغت باللغتين الإنجليزية والعربية. شارك في الصياغة والترجمة وليام لوس، ومساعدته جون دنكان، والمستشار القانوني لمكتب الحاكم العام جاك مفروقورادتو وبعض قادة الأحزاب، وكاتب مجلس النواب محمد عامر بشير. وباتفاق الحكومة والمعارضة أيضاً تناوب أعضاء من الصفوف الخلفية للحكومة والمعارضة في تقديم وتثنية مشروعات القرارات⁽¹⁵⁾. وقد أعطيت الأسبقية في التقديم لمشروع القرار الذي ينص على إعطاء مطلب الجنوبيين لحكومة فيدرالية في المديرية الجنوبية الثلاث الاعتبار الكافي بواسطة الجمعية التأسيسية لضمان تصويت نواب حزب الأحرار مع قرار إعلان الاستقلال⁽¹⁶⁾. إعتزّت صياغة قرار إعلان الاستقلال بعض الصعوبات. فقد صيغ بحيث يقرأ: «إن السودان قد أصبح has become دولة مستقلة كاملة السيادة». ناقش وليام لوس هذه المسألة مع الحكومة والمعارضة واتفق على تغيير هذه الصياغة بحيث يقرأ مشروع القرار: «إن السودان سيصبح is to become دولة مستقلة كاملة السيادة»⁽¹⁷⁾. عدل ممثلو الحكومة والمعارضة النص الإنجليزي على نحو ما طلب لوس. ولكنهم تركوا النص العربي على حاله «قد أصبح has become». لاحظ لوس ذلك لاحقاً وقال إن السودانيّين قد خدعوه وأرادوا بذلك تحقيق غرضين: الحصول على استحسان الجماهير بطرح النص العربي «قد أصبح»، ومراعاة الدقة في النص الإنجليزي «سيصبح»⁽¹⁸⁾.

أُجيز قرار الحكومة الفيدرالية وقرار إعلان الاستقلال بالإجماع، وكذلك قرار قيام جمعية تأسيسية لوضع وإقرار الدستور النهائي وقانون الانتخابات للبرلمان السوداني المقبل. أما قرار تعيين اللجنة الخماسية التي ستمارس سلطات رأس الدولة فقد أُجيز بالأغلبية بسبب اعتراض حسن الطاهر زروق نائب دوائر الخريجين وعضو الجبهة المعادية للاستعمار على بعض الأسماء المرشحة لعضوية اللجنة.

يبدو أن اتفاقاً قد تم على أن تتكون اللجنة من عضوين مستقلين ورُشح لذلك أحمد محمد صالح وعبدالفتاح المغربي، وممثل للجنوب ورشح الجنوبيون سرسيو إيرو، وممثل للحزب الوطني الإتحادي الذي رشح أحمد محمد يسن، وممثل للمعارضة⁽¹⁹⁾. وكان حزب الأمة قد رشح إبراهيم أحمد، ولكن الدرديري محمد عثمان التمس موافقة السيد عبدالرحمن المهدي ليشغل هو المقعد المخصص للمعارضة، ووافق السيد عبدالرحمن على ذلك⁽²⁰⁾.

اعترض حسن الطاهر زروق على شمول قائمة المرشحين لإسمي عبدالفتاح المغربي وأحمد محمد يسن، وقال إن المشاورات التي تم بها إقرار هذه اللجنة لم تشترك فيها جماهير العمال والمزارعين وحزب الجبهة المعادية للاستعمار المدافع عن حقوق العمال والمزارعين. واستطرد قائلاً إنه يوجد «مقياس واحد نزن به الناس ونضعهم على أساسه في أخطر المناصب وذلك هو تاريخهم الوطني وجهادهم في سبيل حرية بلادهم. على هذا وحده ينبغي أن نبنى اختيارنا للأشخاص الذين نضعهم على المناصب الرئيسية المتعلقة باستقلال البلاد. وكان الواجب يقتضي استفتاء الشعب في اختيار الذين يمثلون رأس الدولة».

وحسب المعيار الذي حدده لاختيار من يشغلون المناصب المهمة، اقترح حسن الطاهر زروق أن يُضاف إسما أحمد خير وأحمد مختار إلى قائمة المرشحين. لم يؤخذ بهذا الاقتراح وأجيز تشكيل اللجنة الخماسية حسبما قُدم بالأغلبية⁽²¹⁾.

6- إجازة الدستور المؤقت

في جلسة مشتركة في يوم السبت 31 ديسمبر 1955 أجاز مجلسا النواب والشيوخ دستوراً مؤقتاً للسودان. وعن الظروف التي أدت إلى تقديم دستور مؤقت، قال مبارك زروق إن ثمة عوامل أدت إلى ذلك كان أولها ملء الفراغ الدستوري الناتج عن إنتهاء فترة الإنتقال. أما ثانيها فقد كان الإسراع بالحصول على اعتراف مصر وبريطانيا باستقلال السودان. وعن مصدر الدستور المؤقت أوضح مبارك زروق أن أقصر الطرق في ظل هذه الظروف كان تعديل قانون الحكم الذاتي بما يتسق مع قيام جمهورية ديمقراطية ذات سيادة في السودان فحلت لجنة السيادة محل الحاكم العام، واستبعدت السلطات



أزهري يتسلم وثائق الاعتراف بالاستقلال من ممثل بريطانيا دودس باركر وممثل مصر عبدالفتاح حسن

غير الديمقراطية، وأجريت بعض التعديلات الأخرى الطفيفة التي يستلزمها الحكم الديمقراطي. وأوضح مبارك زروق كذلك أن التعديلات التي ربما تكون محل خلاف قد تُركت لتدرسها الجمعية التأسيسية.

افتقد حسن الطاهر زروق نائب دوائر الخريجين وعضو الجبهة المعادية للاستعمار في الدستور المؤقت الإشارة إلى الجمعية التأسيسية. وقال إن الدستور المؤقت سيظل يعاني من نقص كبير مالم ينص على الجمعية التأسيسية.

حدد حسن الطاهر زروق عدة مبادئ لتضمنها الدستور المؤقت. وقد كان من بينها أن يكون الدستور مستمداً من مصالح الشعب، وأن يحترم إرادته، وأن يشرك الشعب إشراكاً واسعاً في الحكم، وأن يجعل جهاز الدولة جهازاً ديمقراطياً بحيث يكون للشعب الحق في مراقبة جميع أجهزة الدولة ومحاسبة ممثليه. كما كان من بينها توفير الحريات العامة، وحرية العقيدة، وحرية اعتناق الآراء السياسية والعمل لها.

ولاحظ حسن الطاهر زروق أن المادة 5 من الفصل الثاني من الدستور المؤقت تنص على بعض الحريات العامة، وأنها أغفلت حق التظاهر السلمي، وحق التنقل وحق سرية المراسلات، ولاحظ كذلك أن المادة تنتهي بعبارة «في حدود القانون» ثم قال: «لقد علمتنا

التجارب خلال العامين الأخيرين أن القوانين المقيدة للحريات التي وضعها الاستعمار تسلب هذه الحقوق، مما يجعل ممارسة الحقوق التي كفلها الدستور أمراً مستحيلاً». لعل أبرز ما ورد في مداخلة حسن الطاهر زروق تأكيده على مبدأ أساسي في الفقه الدستوري عندما قال: «إن أي دستور لا يشترك الناس في وضعه عن طريق ممثليهم المنتخبين لن يكون معبراً عن إرادة الشعب، ولن نستطيع أن نطلب من الناس احترامه وطاقته والولاء له»⁽²²⁾.

هوامش الفصل السادس عشر

- 1 Agreement and Exchanges of Notes, Self-determination for the Sudan, FO 93/32/102.
لترجمة عربية أنظر الجمهورية 4 ديسمبر 1955.
- 2 UK Trade Commissioner, Khartoum, to Foreign Office, 10 December 1955, FO 371/113624.
- 3 الرأي العام 8 ديسمبر 1955. وأيضاً
UK Trade Commissioner, Khartoum, to Foreign Office, 8 December 1955, FO 371/113624.
- 4 للمداولات وقرارات الاجتماعات أنظر: محمد عامر بشير، الجلاء والاستقلال (1975)، ص 31 - 54 .
- 5 - إنضم إلى الاجتماع الرابع وباقي الاجتماعات بوث ديو.
- 6 - إنضم إلى الاجتماعين الخامس والسادس غردون أيوم.
- 7 - أنظر مذكرات أحمد محمد يسن، مرجع سابق، ص 306 - 307 .
- 8 Copy of Foreign Office telegram No. 2978 of 8 December 1955 addressed to Cairo and repeated to the Governor - General, FO 800/662. Also Governor - General to Secretary of State for Foreign Affairs, 24 November 1955, ibid.
- 9 Foreign Office to UK Trade Commissioner, Khartoum 12 December 1955, ibid.
- 10 The paper is dated 16 December 1955, ibid.
- 11 Adams, UK Diplomatic Mission, Khartoum to Selwyn Lloyd, Foreign Office, 6 January 1956, FO 371/119602.
- 12 Duncan, The Sudan's Path to Independence (1957), P. 202. Also see Daly, Imperial Sudan (1991), P 390.
- 13 محمد عامر بشير، مرجع سابق، ص 55.
- 14 Adams, UK Diplomatic Mission, Khartoum, to Selwyn Lloyd, 6 January 1956, loc.cit.

- 15- محمد عامر بشير، مرجع سابق، ص 57 - 59.
- 16- Daly , loc.cit, P. 392.
- 17- Luce to Foreign Office, 17 December 1955, FO 371/113625.
- 18- Luce to Lampen, 24 December 1955, Luce Papers, 829/6/86-88.
- أنظر نصوص القرارات الأربعة في قسم الوثائق بهذا الكتاب.
- 19- Luce to Foreign Office, 18 December 1955, FO 371/113625.
- وأيضاً مذكرات خضر حمد، مرجع سابق، ص 247.
- 20- حديث مع الوالد عبدالرحمن علي طه في ديسمبر 1967، وحول هذا الموضوع أنظر أيضاً مذكرات خضر حمد، مرجع سابق، ص 247.
- 21- محمد عامر بشير، مرجع سابق، ص 81 - 83.
- 22- نفس المرجع، ص 87 - 89 - و 93 - 97.

خاتمة

نص دستور الحزب الوطني الاتحادي على أن هدف الحزب هو إنهاء الوضع الحاضر وقيام حكومة سودانية في اتحاد مع مصر، وتحدد قواعد الإتحاد بعد تقرير المصير. ولكن بتفحص وثائق الفترة التي يؤرخ لها هذا الكتاب، تبين لنا أنه لا راعي الحزب السيد علي الميرغني، ولا رئيسه إسماعيل الأزهري كانا من دعاة الاتحاد مع مصر.

فقد أوردنا في الفصل الثامن أن السيد علي الميرغني أبلغ جون كنريك أحد مساعدي مستشار الحاكم العام في أغسطس 1953 بأن شعارات «الوحدة» و«تاج واحد» ومثيلاتها قد انتهت، وأن الأمة السودانية ترغب في الاستقلال، وستحصل عليه. وأضاف أنه عندما يتحقق الاستقلال فسيدخل السودان في علاقات مع بلدان أخرى، ولكن العلاقات مع مصر ستكون أوثق. وأبلغه كذلك في 23 مايو 1954 بأن الحقيقة الجوهرية هي أن السودانيون يرغبون في حكم أنفسهم من كل النواحي، وسيرفضون أي شكل من التبعية. وكان السيد علي ينفي بذلك ما كان يتردد آنذاك عن قيام اتحاد فيدرالي بين مصر والسودان، وتوحيد الجيوش والسياسة الخارجية.

وأما إسماعيل الأزهري فقد ذكر سرّاً لوليام لوس بعد بضعة أسابيع من انتخابه رئيساً للوزراء أن هدفه هو استقلال السودان التام. ومن ثم أثبت صحة ما كان يكتب ويقال من أن الاتحاد مع مصر لم يكن هدفاً حقيقياً لحزب الأشقاء بل كان خطة تكتيكية للتخلص من الإنجليز. فقد قال للوس إن الناس شعروا لبعض الوقت أنه من الأسهل والعملي التحالف بشكل مؤقت مع مصر ليتخلصوا من الإنجليز، ولكن هذا لا يعني أنهم كانوا يرغبون في وضع أنفسهم تحت المصريين.

في واقع الأمر إن الاتحاد مع مصر لم يكن في كافة أشكال التعبير عنه مطلباً شعبياً. والطريف أنه بعد إجماع الشعب السوداني على خيار الاستقلال التام، استحدث دعاة الاتحاد مع مصر تفرقة بين استقلال انفصالي واستقلال اتصالي. وكثيراً ما كان ترديد هذه التفرقة من قبل محمد نورالدين يثير الضحك في مجلس النواب.

من الواضح أن الحكومة البريطانية تفوقت على الحكومة المصرية في إدارتها لمعركة تقرير المصير. فبعد فترة من العداء والتوتر في البداية، استطاع الحاكم العام ومعاونوه بناء جسور وإقامة علاقة عمل ودية مع إسماعيل الأزهري وحكومته. وبانتهاج دبلوماسية تتسم بمهنية رفيعة، استطاعت الحكومة البريطانية أن تحقق ما كانت تهدف إليه في السودان وهو أن يستقل السودان وألا يقع تحت السيطرة المصرية. ومن الناحية الأخرى ظل حلم إنجاز ارتباط السودان بمصر يراود حكومة ثورة 23 يوليو حتى بعد تنحية صلاح سالم وتسلم جمال عبدالناصر شخصياً ملف السودان، وحتى عشية الاستقلال.

فبعد أن أصبح خيار الاستقلال هو الراجح رأت الحكومة البريطانية اختصار إجراءات تقرير المصير. لذلك اقترحت على جمال عبدالناصر في أول أكتوبر 1955 قبول مبدأ استقلال السودان والسماح للبرلمان القائم بوضع الدستور. رفض عبدالناصر ذلك الاقتراح ورفض اقتراحاً آخر بأن يقرر البرلمان القائم مصير السودان رغم إقراره بأن احتمالات الوحدة قد انتهت، وأن البرلمان القائم يؤيد الاستقلال. وقال عبدالناصر في تبرير ذلك إنه لا يستطيع التخلي علناً عن السودانين الذين لا يزالون يؤيدون الارتباط بمصر.

بعد إبرام مصر لصفقة الأسلحة التشيكية، قررت الحكومة البريطانية أن يكون زمام المبادرة بيد السودانين، واقترحت على إسماعيل الأزهري أن يقرر البرلمان القائم مصير السودان. ولولا اختلافات الحكومة والمعارضة لكان من الممكن أن يتم ذلك في 3 نوفمبر 1955. رفضت الحكومة المصرية مسألة تقرير المصير من داخل البرلمان، وسعت من جانب واحد لدعوة اللجنة الدولية التي ستشرف على إجراءات تقرير المصير للانعقاد لإحباط محاولة تقرير المصير من داخل البرلمان. لأنه لو قُدر لتلك اللجنة أن تلتزم، فإن عملية تقرير المصير كانت ستنتقل إليها وستنفذ حسبما هو منصوص عليه في الاتفاقية.

ولكن الحكومة البريطانية لعبت ورقتها الأخيرة، وكانت إخلاء منصب الحاكم العام نهائياً. وبذلك وضعت الحكومة المصرية أمام الأمر الواقع وسدت ذرائعها بأن الحكومة البريطانية ترمي من تقرير المصير من داخل البرلمان إلى إبقاء الحاكم العام في منصبه بعد إعلان البرلمان للاستقلال وخلال فترة إعداد الدستور. من الناحية الأخرى هيأت

الحكومة البريطانية بإخلاؤها منصب الحاكم العام، المسرح للسودانيين لتقرير مصيرهم من داخل البرلمان. وقد فعلوا.

خلاصة القول، إن حكومة ثورة 23 يوليو قد أخفقت في جعل خيار الارتباط بمصر جذاباً. وكانت حكومات العهد الملكي قد أخفقت قبلها في فرض السيادة المصرية على السودان.

يبدو أن انشغال النخب الحاكمة والمعارضة بقضية المصير الوطني لم يوفر لهم وقتاً للإلقاء نظرة فاحصة على البيان التأسيسي لحزب الأحرار الجنوبي الذي صدر في يناير 1954، أو على مداولات مؤتمر جوبا الثاني الذي عقد في أكتوبر 1954. فلو تيسر لهم ذلك لتبينوا أن حزب الأحرار كان يهدف، ضمن أمور أخرى، للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق المتخلفة التي تشمل الجنوب والفور والفونج والنوبة. ولتبينوا أيضاً أن دائرة إهتمام مؤتمر جوبا الثاني قد اتسعت لتشمل الفور والفونج والنوبة والسود في السودان.

أبلغ بنجامين لوكي مقررات مؤتمر جوبا الثاني إلى دولتي الحكم الثنائي والحاكم العام ورئيس وزراء السودان برسالة عبر فيها عن رغبة الجنوبيين إيقاف الزحف الشمالي الاستعماري نحو الجنوب. وقال فيها أيضاً إن الفوارق بين الشمال والجنوب ستفضي إلى واحد من أمرين: قيام اتحاد فيدرالي بين الشمال والجنوب، وإذا لم يكن ذلك مقبولاً للشمالين يُقسم السودان إلى دولتين مستقلتين تماماً عن بعضهما البعض مثلما انشطرت باكستان عن الهند.

وحتى بعد الاستقلال لم نجد ما يدل على أن سراة القوم قد تمعنوا فيما دار في الاجتماع الأول للجمعية التأسيسية الذي عُقد في 22 مايو 1958 لمناقشة مسودة دستور أبريل 1958. مع أن هذا الاجتماع يقع خارج المدى الزمني الذي يؤرخ له هذا الكتاب، إلا أننا ألحقنا بعض مداولاته وقراراته بهذا الكتاب لاتصالها الوثيق بالقرار التاريخي الذي اتخذته مجلس النواب في 19 ديسمبر 1955. نعيد إلى الأذهان أن ذلك القرار كان وعداً بأن تعطي الجمعية التأسيسية الاعتبار الكافي لمطالب الجنوبيين لحكومة فيدرالية للمديريات الجنوبية الثلاث. ولكن المسودة لم تف بذلك الوعد وخلت من أي إشارة لفيدرالية الجنوب. وجاءت ردة فعل نواب الجنوب سريعة وقوية وصاخبة.

فقد قال النائب فرانكو وول قرنق إن استقلال السودان لن يستقر إذا لم يستقم الوضع في الجنوب. وقال كذلك إنه إذا لم يُستجب لمطلب الفيدریشن، فلرهما يطلب الجنوبيون أشياء أخرى لم تكن هناك حاجة لها. وهدد النائب الأب ساترينو لاهوري بأنه إذا رُفض مطلب الفيدریشن فإن الجنوبيين سيبحثون عن طريق آخر لتحقيق مطالبهم. ورفض النائبان اعتماد الدستور بالأغلبية. إذ قال النائب قرنق إنه ما دامت الشمس تشرق من الشرق فإن الجنوبيين لن يكونوا أغلبية. وحذر الأب ساترينو من أنه إذا اعتمد الدستور بالأغلبية والجنوبيون أقلية، فإن مشكلة الجنوب لن تُحل أبداً. ألم يكن فيما سبق ذكره ما يكفي للتنبيه إلى أخطار محدقة؟ أو لم يكن فيه ما يدعو لابتدار مشروع للانصهار القومي؟

لقد استقل السودان بدستور مؤقت إستُنسخ من قانون الحكم الذاتي، وبوعد للشعب بأن جمعية تأسيسية منتخبة ستنجز له دستوره النهائي. ولكن وبعد انقضاء أكثر من نصف قرن منذ الاستقلال، فإن شعب السودان لا يزال ينتظر دستوره النهائي الذي تضعه وتقره جمعية تأسيسية منتخبة انتخاباً حراً ليحمي الحقوق والحريات، ويكون بحق أباً للقوانين.

رب سائل ساخر: وما بالك يا هذا تحدثنا عن الانصهار القومي والدستور، ونحن لا نعرف من الاستقلال ذاته سوى حلقة مفرغة من الحكومات والانقلابات التي تأتي وتذهب، فما أطمعت من جوع ولا آمنت من خوف!

وأحمد الله

ملحق
الإجتماع الأول للجمعية التأسيسية
لوضع الدستور النهائي:
الخميس 22 مايو 1958

في 7 يوليو 1956 تشكلت حكومة إئتلافية بين حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي الذي أعلن تأسيسه في يونيو 1956. وفي عهد هذه الحكومة التي كان يرأسها عبدالله خليل تم تكوين لجنة قومية من 46 عضواً لوضع الدستور الدائم للبلاد. ضمت اللجنة في عضويتها بعض المتخصصين في القانون الدستوري، والشخصيات العامة، وممثلين للأحزاب السياسية، واتحاد العمال، واتحاد مزارعي الجزيرة، ونقابة المحامين، واتحاد الصحافة، وخريجي الجامعات والغرفة التجارية⁽¹⁾. وقد كانوا: أبوشامة عبدالمحمود، أحمد خير، أحمد سليمان، أحمد يوسف هاشم، إستانسلاوس بياساما، الدرديري أحمد إسماعيل، الصائم محمد إبراهيم، أميل قرنfli، بشير عبدالرحيم، بشير محمد سعيد، بوث ديو، بولين أليز، جابر عثمان (اتحاد مزارعي مشروع الجزيرة)، حسين السيد، حسين الهندي، حسين عثمان وني، خضر حمد، زيادة أرباب، الأب ساترينو، سرور رملي، سعد الدين فوزي، سيد أحمد عبدالهادي، عابدين إسماعيل، عبدالرحيم أحمد، عبدالرحيم الأمين، عبدالقادر حسين، عبدالله الحسن، عبدالله ميرغني، عقيل أحمد عقيل، علي بدري، عمر بخيت العوض، مبارك زروق، محمد أحمد محجوب، محمد آدم أدهم، محمد السيد سلام (اتحاد العمال)، محمد صالح الشنقيطي، محمد عبدالله العمرابي، محمد فارس حسين، محمود محمد طه، محيي الدين البرير، مكي شببكة، مكي عباس، ميرغني النصري، ميرغني حمزة، يوسف شببكة.

أختير بابكر عوض الله رئيس مجلس النواب رئيساً للجنة القومية للدستور وأحمد خير رئيساً مناوباً. عقدت اللجنة أول اجتماع لها في 22 سبتمبر 1956. وقد خاطب الاجتماع عبدالله خليل رئيس الوزراء وزيادة أرباب وزير العدل. أبلغ وزير العدل الاجتماع بأن البرلمان القائم سيستمر حتى نهاية عام 1956، وأنه من المأمول أن تُجرى في مارس 1957 الانتخابات للجمعية التأسيسية.

مسودة دستور أبريل 1958 أمام الجمعية التأسيسية

وضع وزير العدل مسودة دستور أبريل 1958 على منضدة الجمعية التأسيسية في اجتماعها الأول في 22 مايو 1958. لا مجال هنا لعرض شامل لفصول مسودة هذا الدستور. نورد فقط أن الفصل الأول منه «الدولة السودانية» نص على ما يلي:

- 1- السودان دولة موحدة وهو جمهورية ديمقراطية برلمانية.
- 2- السيادة في الجمهورية السودانية للشعب الذي يمارسها وفق أحكام هذا الدستور.
- 3- تسود أحكام هذا الدستور على جميع القوانين القائمة أو المستقبلية.
- 4- اللغة الرسمية للدولة هي اللغة العربية.
- 5- الإسلام هو دين الدولة الرسمي⁽²⁾.

أجازت الجمعية التأسيسية ستة قرارات قدمتها الحكومة والمعارضة بالاتفاق. وقد كان من ضمنها القرار بأن تنظر الجمعية التأسيسية في مسودة الدستور التي أعدتها اللجنة القومية للدستور والتي وضعها وزير العدل على المنضدة في يوم الخميس 22 مايو 1958. وأيضاً القرار بأن تحال المسودة إلى لجنة الدستور للنظر فيها وإعداد تقرير عنها في أقصر وقت ممكن. علماً بأن لجنة الدستور الأخيرة هذه شكلت من أربعين عضواً من أعضاء الجمعية التأسيسية.

إعترض ممثلو الجنوب في الجمعية التأسيسية على مسودة الدستور لأنها لم تنص على موضوع الفيدریشن وطالبوا بتضمينه. وهنا أوضح محمد أحمد محبوب زعيم الأغلبية أن هناك سوء فهم وأن المسودة يمكن تعديلها أو رفضها أو إستبدالها. فللجمعية مطلق الحرية في هذا الأمر. فإذا وضعت اللجنة (يقصد اللجنة الأربعينية) تقريراً عن الفيدریشن، فإنه سيقدم للجمعية لتقبله أو ترفضه إذا كانت مصلحة البلاد العليا تقتضي أحد الأمرين، والرأي للأغلبية.

رفض فرانكو وول قرنق النائب عن الدائرة 15 (واو) إجازة الدستور بالأغلبية وقال: «مادامت الشمس تشرق من الشرق فإن الجنوبيين لن يكونوا أغلبية. وإذا كانت هذه المسودة هي أساس النقاش فلا شأن لنا بها لأنها أهملت مطلب الجنوب الأساسي. وإنني أقرر هنا أن استقلال السودان لن يستقر إذا لم يستقم الوضع في الجنوب.... إننا لا نضم شراً لاستقلال السودان ونحبه ونحرص عليه كأي شخص آخر منكم. ولكننا نريد أن يكون هذا الاستقلال حقيقياً لا ملوناً، وإننا نريد أن ننال حقوقنا كأمة في السودان المستقل».

وقال النائب قرنق في ختام حديثه «إننا نقف الآن على شفا حفرة، وموضوع الفيدریشن موضوع حساس. وإذا لم يُستجب له فلربما يطلب الجنوبيون أشياء أخرى لم تكن هناك حاجة لها».

ورفض الأب ساترينو لوهوري نائب الدائرة 80 (توريت لاتوكا) القول بأن مباركة أعمال اللجنة القومية للدستور كانت اجماعية. وأوضح أنه كان يمثل كتلة الأحرار في اجتماعات اللجنة ولم يوافق على ما توصلت إليه الحكومة والمعارضة، وطلب منهم إدخال تعديل ينص على الفيدریشن ولما رفضوا ذلك انسحب هو وزملاؤه. وأضاف أن الجنوبيين قاطعوا لجنة الدستور، لذلك فإن العمل الذي تم قام به جزء من أعضاء اللجنة لا كلها.

ومضى ساترينو للقول: «إن اجتماع لجنة الدستور المقترح (يقصد اللجنة الأربعينية) سيتعرض لإمتحان قاسٍ عندما يجيء الجنوبيون ويطالبون بالفيدریشن فيرفض طلبهم، ولن يكون أمامهم إلا الانسحاب، ولن يكون إقرار الدستور عند ذلك الوقت عملاً قانونياً، وسيبحث الجنوبيون عن طريق آخر لتحقيق مطالبهم .. لقد تعبنا من كلمتي (الاعتبار الكافي) اللتين وردتا في قرار البرلمان السابق. وقد كثرت الوعود للمناقشة في هذا الأمر. إن تعديل هذه المسودة لا يجدي، بل علينا أن نبحث أولاً عن نوع الحكم الذي نريده: هل هو حكم لسودان موحد أم نوع من الحكومة الفيدرالية؟»

واستطرد ساترينو قائلاً: «إن للجنوب قضية وقضية عادلة لأنه يريد أن يدير شؤونه المحلية بنفسه بعد أن فشلت الإدارة الشمالية التي حلت محل الحكم البريطاني، ولم تستطع القيام بالعمل... وإن أوضح دليل على موقف الجنوب هو ذلك التمرد الذي وقع قبل ثلاثة أعوام. فقد كان الجنوبيون غير راضين عن حالتهم فحاولوا الحصول على حقوقهم بالطريقة التي رأوها. وفي ساعة غضب وإصرار وقع التمرد. ولكني أؤمن أن هناك طرقة مشروعة وقانونية لتحقيق أي هدف. ولذلك فإنني لا أقر التمرد. لقد اكتشف مؤخراً أن من أسباب التمرد تصرفات التجار والموظفين الشماليين الذين وضعت في يدهم المسؤولية فلم يحسنوا إدارتها. فكان أن وقع التمرد وتطور لثورة كان نتيجتها أن فقد كثير من الشماليين الأبرياء أرواحهم نساءً وأطفالاً ورجالاً. إن هذا وجه للمشكلة، والوجه الآخر هو أن الجنوبيين قُدموا للقضاء الذي كان مكوناً من شماليين مائة في المائة. وكانت

النتيجة أن فقد عدد كبير من الجنوبيين أرواحهم وسيق عدد ضخم منهم للسجون». وختم الأب ساترنيو حديثه بالقول: «إذا كنا سنعتمد على مسألة الأغلبية والجنوبيون قلة، فلن نحل مشكلة الجنوبيين أبداً».

انسحب الأعضاء الجنوبيون بعد ذلك من اجتماع الجمعية التأسيسية. ثم أصدروا بياناً قالوا فيه إنه كان على الجمعية التأسيسية أن تنظر أولاً في مسألة الاتحاد الفيدرالي بين الجنوب والشمال حسب قرار البرلمان السابق في 19 ديسمبر 1955. وقالوا أيضاً إنهم لا يريدون وضع عراقيل، ولكنهم لن يبحثوا أو ينظروا في أي مسودة دستور، أو يوافقوا على دستور لا يقوم على أساس الاتحاد الفيدرالي⁽³⁾.

الهوامش

- 1 British Embassy, Khartoum to Foreign Office, 1 October 1956,
FO 371/119604.
- 2 اللجنة القومية للدستور، دستور جمهورية السودان، أبريل 1958، مطبعة ماكوركوديل.
- 3 الأيام 23 مايو 1958.

تعريف ببعض أشخاص الكتاب

ميرغني حمزة البله
عبدالله عبدالرحمن نقد الله
مبارك بابكر زروق
عبدالخالق محجوب عثمان
وليام لوس

ميرغني حمزة البله

ولد في بلدة الممتة. تخرج من قسم الهندسة بكلية غردون التذكارية. عمل مهندساً بمصلحة الأشغال وترك العمل فيها في عام 1950 وأنشأ مع شركاء مكتباً خاصاً للهندسة. شارك في تأسيس مؤتمر الخريجين. في السنة الأولى للمؤتمر تقرر أن تكون رئاسة اللجنة التنفيذية دورية بحيث يتولاها كل شهر واحد من أحد عشر عضواً. وقد كان ميرغني حمزة ضمن هؤلاء.

عندما أنشأت إدارة السودان البريطانية المجلس الاستشاري لشمال السودان في سنة 1943 أصبح ميرغني حمزة عضواً فيه. ولكنه اعتذر في عام 1948 عن شغل منصب وزير الأشغال في الجمعية التشريعية. وفي أبريل من عام 1950 أسس مع محمد الحسن دياب، والدرديري محمد عثمان، وخلف الله خالد، وعثمان حسن عثمان وآخرين الجبهة الوطنية، وقد اندمجت الجبهة في الحزب الوطني الاتحادي عند إنشائه في أكتوبر/نوفمبر 1952.

انتُخب في عام 1953 نائباً في البرلمان عن الدائرة (23) أم درمان الجنوبية، وعُيّن وزيراً للمعارف والزراعة والري في الوزارة التي شكلها إسماعيل الأزهرى في يناير 1954. ولكنه أُعفي من الوزارة في ديسمبر 1954 بعد الأزمة الوزارية التي كانت موضوع الفصل السابع من هذا الكتاب. أسس بعد ذلك مع آخرين حزب الاستقلال الجمهوري الذي اندمج في حزب الشعب الديمقراطي عند إنشائه في يونيو 1956.

عُيّن ميرغني حمزة وزيراً للزراعة في الحكومة الائتلافية الأولى التي شكلها حزب الأمة والشعب الديمقراطي برئاسة عبدالله خليل في يوليو 1956، والوزارة الائتلافية الثانية في مارس 1958. وفي عهده كوزير للري نُفذ امتداد المناقل لمشروع الجزيرة. زاد امتداد المناقل مساحة الجزيرة البالغة مليوناً من الأفدنة بحوالي 800,000 فدان. وفي عهده أيضاً كوزير للري بدأت سلطات الري في 2 يوليو 1958 في حجز المياه عند خزان سنار ملء القناة الرئيسة لامتداد المناقل. وكان ذلك قبل التاريخ المحدد في إتفاقية عام 1929 وهو 16 يوليو من كل عام. إعتبرت مصر ذلك انتهاكاً للاتفاقية، ورد السودان بأنه غير ملزم بتلك الإتفاقية.

خالف طائفته وحزبه أي الختمية وحزب الشعب الديمقراطي عندما وقع على المذكرة التي رفعها في 29 نوفمبر 1960 الإمام الصديق المهدي وأقطاب المعارضة إلى إبراهيم عبود وأعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة. ووقع على تلك المذكرة كذلك إسماعيل الأزهرى، وعبدالله الفاضل المهدي، وإبراهيم أحمد، ومحمد صالح الشنقيطي، ومبارك زروق، وأحمد سليمان، وسيد أحمد عبد الهادي، ومحمد أحمد المرزوي، وبشير محمد سعيد.

عبدالله عبدالرحمن نقد الله

ولد في مدينة أم درمان في 26 فبراير 1915. تلقى تعليمه الأولي والوسط في واد مدني وتخرج من قسم المحاسبين بكلية غردون. شارك في تأسيس جمعية واد مدني الأدبية التي خرجت من رحمها فكرة مؤتمر الخريجين. وقد نظمت جمعية واد مدني في نوفمبر 1939 أضخم وأنجح مهرجان أدبي يعقده مؤتمر الخريجين في تاريخه.

تأثر عبدالله عبدالرحمن نقد الله ونخبة من الخريجين بقرار المؤتمر الهندي مقاطعة البضائع البريطانية، فأقسموا على المصحف مقاطعة البضائع الأجنبية وظل على قسمه لسنين عديدة في الملابس والمأكل والمشرب.

أدى نقد الله دوراً كبيراً في إنشاء تنظيم شباب الأنصار، وكان أول أمين عام له. كان صلب العود في عقيدته الأنصارية وفي حزبيته ومع ذلك كان ودوداً. فسما بخلقه الرفيع فوق الخلافات الحزبية والطائفية. فلم يقطع حبلاً من مودة أو صلة من الصلات.

مثل مع يوسف مصطفى التني والدريدي محمد أحمد نقد حزب الأمة في وفد السودان لمصر في مارس 1946. وأبعدوا من الوفد بعد رفض حزب الأمة تجاوز ميثاق الأحزاب المؤتلفة. وفي 30 أكتوبر 1946 قاد المسيرة التي نظمتها الجبهة الاستقلالية في الخرطوم احتجاجاً على بروتوكول صدقي - بيفن.

شغل نقد الله لسنوات عديدة منصب مساعد الأمين العام لحزب الأمة ثم الأمين العام لحزب الأمة بعد ثورة 21 أكتوبر 1964. وحُكم عليه بالسجن 4 أعوام لقيادته موكب الأنصار في أول مارس 1954 على نحو ما أوردنا في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

شارك نقد الله في معارضة نظام إنقلاب 17 نوفمبر 1958، وكان ضمن زعماء المعارضة

الذين اعتقلوا تحفظياً ونقلوا إلى جوبا للإقامة هناك في يوليو 1961. وشملت قائمة المعتقلين عبدالله خليل، وإسماعيل الأزهرى، ومحمد أحمد محجوب، ومبارك زروق، وعبدالخالق محجوب، وأمين التوم، ومحمد أحمد المرضي، وعبدالله ميرغني، وعبدالرحمن شاخور، وإبراهيم جبريل.

انتُخب في برلمان عام 1958 نائباً عن الدائرة (43) سنار الغربية، وفي برلمان عام 1965 نائباً عن الدائرة (78) سنار الجنوبية الغربية. وتولى في عهود الديمقراطية عدة مناصب وزارية كان من ضمنها الحكومات المحلية والداخلية. وبالرغم من ولائه لحزبه وتجرده له، إلا أنه لم يكن وزيراً حزبياً. فقد عمل لشعبه دون حزبه، ولغيره دون نفسه، وترك الوزارة وكل المواطنين يثنون عليه وراضين عنه.

مبارك بابكر زروق

عمل مبارك زروق بعد تخرجه من كلية غردون في سنة 1935 مفتشاً تحت التميرين بمصلحة السكة حديد ثم التحق بمدرسة الحقوق بالمدارس العليا حيث زامل أحمد خير، وزيادة أرباب، وبابكر عوض الله وغيرهم، وأصبح بعد تخرجه محامياً مرموقاً.

انتُخب زروق في عام 1946 عضواً بمجلس بلدي أم درمان ولثلاث دورات أصبح رئيساً له. عُرف بالاتزان، وسعة الأفق القومي، والقدرات الخطابية العالية. كان ينتمي لحزب الأشقاء (جناح أزهرى)، وبعد التوحيد كان يتمتع باحترام كافة التيارات المتباينة التي كان يضمها الحزب الوطني الإتحادي. ورغم الخلاف بين حزبه وحزب الأمة، إلا أنه احتفظ بصداقات وعلاقات وثيقة مع كثير من قادة حزب الأمة.

انتُخب في عام 1953 عضواً في مجلس النواب عن دوائر الخريجين حيث نال أكبر عدد من الأصوات، وعُين زعيماً للأغلبية ووزيراً للمواصلات في أول حكومة شكلها إسماعيل الأزهرى في يناير 1954. وبعد الاستقلال وإنشاء وزارة الخارجية عُين أول وزير لها.

انتُخب في برلمان عام 1958 نائباً عن الدائرة 109 ريفي الخرطوم جنوب حيث كان زعيماً للمعارضة في مجلس النواب. اعتقل في يوليو 1961 ونفي إلى جوبا مع عدد من قادة الجبهة الوطنية المعارضة لنظام إبراهيم عبود وظلوا بها إلى أن تم الإفراج عنهم

في 28 يناير 1962. بعد ثورة 21 أكتوبر 1964 عُيِّن وزيراً للمالية في الحكومة الانتقالية. وقد كانت وفاته المفاجئة في عام 1965 خسارة فادحة للحزب الوطني الاتحادي وفقداناً كبيراً بالنسبة لإسماعيل الأزهري شخصياً، فقد تأثر الأداء السياسي لإسماعيل الأزهري كثيراً بعد رحيل مبارك زروق. ولا يزال كثير ممن تابعوا جلسة مجلس النواب في 19 ديسمبر 1955 يتذكرون مبارك زروق وهو يقول: «يجب أن نقيم دعائم السودان ومنذ اليوم على أسس من الديمقراطية والعدالة، وأن نواجه مشاكل المستقبل كرجال، وأن نعرف كيف نزن ونقدر الأمور، فبناء الأمم ليس بالأمر الهين».

عبدالخالق محجوب عثمان

ولد في عام 1927 بمدينة أم درمان وتلقى تعليمه الأولي والأوسط في مدارسها. أكمل تعليمه الثانوي بثانوية كلية غردون في عام 1945 وهي السنة التي تفرع الثانوي بعدها إلى حنتوب ووادي سيدنا، وكان الأول بامتياز على دفعته. التحق بالمدارس العليا لدراسة الآداب ثم هاجر إلى مصر حيث التحق بقسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب - جامعة فؤاد (القاهرة حالياً). لفت نشاطه الشيوعي نظر الأمن المصري. وبعد حملة تفتيشية قامت بها سلطات الأمن المصرية في بيوت السودان بالقاهرة في عام 1948 تم فصله من الجامعة مع مجموعة أخرى من الطلاب السودانيين. أدخل بعد ذلك للعلاج بمستشفى حلوان ثم عاد إلى السودان في تاريخ مبكر من عام 1949 وهي السنة التي أصبح فيها سكرتيراً للحزب الشيوعي السوداني. قُدم للمحاكمة في أكتوبر 1959 إبان نظام عبود بتهمة الانتماء إلى منظمة غير شرعية. واعتقل تحفظياً في جوبا في يوليو 1961 مع قادة الجبهة الوطنية المعارضة لنظام 17 نوفمبر 1958.

انتخب نائباً في برلمان عام 1968 عن الدائرة (31) أم درمان الجنوبية. وكان عضواً في لجنة الدستور التي باشرت أعمالها في أكتوبر 1968 وانسحب منها بعد رفض التعديلات التي اقترح إدخالها على مسودة الدستور. وقد كان من رآيه أن ارتباط الدستور بفكرة دينية ضار بوحدة البلاد. تعرض للإعتقال والنفي إلى مصر في عهد إنقلاب مايو. وأعدمه نفس النظام في 28 يوليو 1971 بعد فشل محاولة هاشم العطا الانقلابية. وحاق بزميله جوزيف قرنق والشفيع أحمد الشيخ نفس المصير.

وليام لوس

ولد في عام 1907. تلقى تعليمه الجامعي في كمبردج حيث درس التاريخ واللغات الحديثة. إلتحق بالخدمة السياسية في السودان في عام 1930 وعمل في بداية تعيينه في بربر ودارفور والنيل الأزرق ثم سكرتيراً خاصاً للحاكم العام في الفترة 1941 - 1947. إلتحق بعدها بالقسم السياسي بمكتب السكرتير الإداري حيث كان مسؤولاً عن الاستخبار السياسي والصحافة والشأن المصري. عُين بعدها نائباً لمدير الاستوائية ثم مديراً للنيل الأزرق في الفترة 1951 - 1953. عينه الحاكم العام بعد ذلك مستشاراً له في الشؤون الدستورية والخارجية بموجب المادة 103 من قانون الحكم الذاتي. لعب دوراً أساسياً في توجيه السياسة البريطانية في السودان خلال الفترة الانتقالية، ومرحلة تقرير المصير. وقد ساعده في ذلك معرفته بدقائق السياسة السودانية، وصلاته بمعظم الناشطين في الحقل السياسي، وإجادته للغة العربية.

بعد مغادرته السودان شغل لوس منصب حاكم عام عدن (1956 - 1960)، ثم المقيم السياسي في البحرين (1961 - 1966). وفي الفترة 1970 - 1972 عينه وزير الخارجية البريطانية ممثلاً خاصاً له في الخليج العربي حيث أشرف على تصفية الوجود البريطاني هناك.

وثائق

- 1- رسالة السيد عبدالرحمن المهدي إلى سلوين لويد وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطاني.
- 2- قرار مجلس الشيوخ في 16 أغسطس 1955 بشأن تقرير المصير.
- 3- قرار مجلس النواب في 19 ديسمبر 1955 بشأن الحكومة الفيدرالية للمديرية الجنوبية الثلاث.
- 4- قرار مجلس النواب في 19 ديسمبر 1955 بإعلان الإستقلال.
- 5- قرار مجلس النواب في 19 ديسمبر 1955 بشأن قيام رأس دولة سوداني.
- 6- قرار مجلس النواب في 19 ديسمبر 1955 بشأن قيام جمعية تأسيسية منتخبة لوضع وإقرار الدستور النهائي وقانون الإنتخاب للبرلمان السوداني المقبل.

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الله العاقبة لا فداي سبه دولي القلم الثاني
عند العرقان لفت عدم المدخل من عيش العرشية
الملك العاقبة لا فداي سبه دولي القلم الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

ر حمة نظام هذا البرطامه مبداء في اول نياي سبه
ولغا عا سبه يوراد الملك العرشية
مع الجواير المستعمل في هذه العشرة التي هي من
المطهر الذي امة رمتا لحملها امانة في وجهه عرشه
سبه عا سبه

الله العاقبة لا فداي سبه دولي القلم الثاني

الله العاقبة لا فداي سبه دولي القلم الثاني

الله العاقبة لا فداي سبه دولي القلم الثاني

الله العاقبة لا فداي سبه دولي القلم الثاني

الله العاقبة لا فداي سبه دولي القلم الثاني

الله العاقبة لا فداي سبه دولي القلم الثاني

الله العاقبة لا فداي سبه دولي القلم الثاني

الله العاقبة لا فداي سبه دولي القلم الثاني

الله العاقبة لا فداي سبه دولي القلم الثاني

الله العاقبة لا فداي سبه دولي القلم الثاني

الله العاقبة لا فداي سبه دولي القلم الثاني

الله العاقبة لا فداي سبه دولي القلم الثاني

الله العاقبة لا فداي سبه دولي القلم الثاني

الله العاقبة لا فداي سبه دولي القلم الثاني

الله العاقبة لا فداي سبه دولي القلم الثاني

الله العاقبة لا فداي سبه دولي القلم الثاني

الله العاقبة لا فداي سبه دولي القلم الثاني

الله العاقبة لا فداي سبه دولي القلم الثاني

الله العاقبة لا فداي سبه دولي القلم الثاني

الله العاقبة لا فداي سبه دولي القلم الثاني

الله العاقبة لا فداي سبه دولي القلم الثاني

في ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٥

يا صاحب المعالي

قد جلس الشيوخ بالاجماع في يوم
الثلاثاء الموافق ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٥
ان يقدم لمعاليكم بخطاب بالنص التالي :-

"نحن اعضاء مجلس الشيوخ في البرلمان
مجتمعا نغرب عن رغبتنا في الشروع في اتخاذ
التدابير لتقرير المصير فورا ونرجوا من
معاليكم اخطار الدولتين المتعاقبتين بهذا
القرار بمقتضى المادة الثانية من الاتفاق
بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا بتأجيل
١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ بشأن الحكم الذاتي
وتقرير المصير للشودان"

لشيخنا
داود

زعيم مجلس الشيوخ



ئيس مجلس الشيوخ

أستلمه
كاتب مجلس الشيوخ

انه من رأى هذا المجلس ان مطالب الاعضاء
الجنوبيين لحكومة فدرالية للخدمات الجوية الثلاث تعطى
الاهتمام الاكبر بواسطة الجمعية التأسيسية .

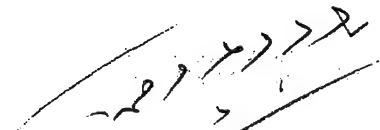
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
الطاهرين

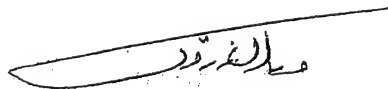
في يوم الاثنين ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥


يا صاحب المعالي

قرر مجلس النواب بالاجماع في يوم الاثنين
الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥ أن يتقدم
لمعاليتكم بخطاب بالنص التالي :-

« نحن أعضاء مجلس النواب في البرلمان
مجتمعا نعلن باسم شعب السودان
أن السودان قد أصبح دولة مستقلة
كاملة السيادة ونرجو من معاليكم أن
أن تطلبوا من دولتي الحكم الثنائي الاعتراف
بهذا الاعلان فوراً »


رئيس مجلس النواب


زعيم مجلس النواب


مكتب مجلس النواب

الاثنين ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥

مسودات بالاجماع

بما انه يتوجب على الاطراف باستقلال السودان تمام رأس
دولة سوداني فانه من رأى هذا المجلس ان يتخبر البرلمان لجنة
من خمسة سودانيين لتعارض سلطات رأس الدولة بقتض احكام
دستور مؤقت يقره البرلمان الحالي حتى يتم انتخاب رأس الدولة
بقتض احكام دستور السودان القاهلى كما انه من رأى هذا
المجلس ان تكون الرئاسة فى اللجنة دوية فى كل شهر وان
تضم اللجنة لائحة لتنظيم اعمالها .

م. الدار
ز. م. م. م. م.
م. م. م. م.
م. م. م. م.
م. م. م. م.

قصور بالاجماع

انه من رأى هذا المجلس ان تقوم جمعية
تأهية وطنية لوضع الدستور الدستور التأسس
للبرلمان و قانون الانتخاب للبرلمان التأسس
القبلي .

محمد صالح
 نائب الرئيس

المراجع

أولاً: المراجع الرسمية غير المنشورة

1- The United Kingdom National Archives

a. Class FO 371 Foreign Office: Political Departments: Egypt and Sudan. In this Class the following files were used:

73471	80352	96913	96916
102711	102753	102925	108311
108320	108321	108322	108323
108324	108325	108326	108328
108330	108331	108332	108340
108341	108343	108344	108377
108378	108380	108381	108382
113581	113582	113583	103584
113585	113596	113602	113609
113610	113614	113615	113616
113617	113618	113619	113624
113697	113783	113784	119604

b. Class FO 800 Foreign Office, Private offices: Various Ministers' and Officials' Papers. In this Class the following file was used:

662: The Papers of Sir Knox Helm.

ثانياً: المراجع الرسمية المنشورة

1- مصر

السودان: الكتاب الأخضر الذي أصدرته في عام 1953 رئاسة مجلس الوزراء بجمهورية مصر عن السودان من 13 فبراير 1841 إلى 12 فبراير 1953.

2- السودان

(أ) تقرير لجنة التحقيق في الإضطرابات التي حدثت بجنوب السودان في أغسطس سنة 1955.

(ب) Southern Sudan Disturbances August 1955: Report of the Commission of Enquiry: McCorquedale (Sudan).

(ج) محاضر مجلس النواب:

الجلسة رقم 32 يوم الثلاثاء 16 أغسطس 1955.

الجلسة رقم 33 يوم الإثنين 22 أغسطس 1955.

الجلسة رقم 34 يوم الإثنين 29 أغسطس 1955.

الجلسة رقم 36 يوم الخميس 10 نوفمبر 1955.

(د) اللجنة القومية للدستور: دستور جمهورية السودان، أبريل 8591، شركة ماكوركوديل.

ثالثاً: أوراق خاصة

أوراق سير وليام لوس

(a) 828/6/54.

(b) 828/6/70-73.

(c) 828/6/87-89.

(d) 828/7/10.

(e) 829/6/38-48.

(f) 829/6/78-81.

(g) 829/6/86-88.

(h) 829/9/8-11.

(i) 829/8/25-27.

إطلعنا على أوراق لوس ضمن المجموعة الخاصة لمحمود صالح عثمان صالح.

رابعاً: الصحف والمجلات

الأهرام	: القاهرة.
الجمهورية	: القاهرة.
المصور	: القاهرة.
صوت السودان	: الخرطوم.
السودان الجديد	: الخرطوم.
الرأي العام	: الخرطوم.
النيل	: الخرطوم.
الأمّة	: الخرطوم.
الأيام	: الخرطوم.
الإستقلال	: الخرطوم.
الصحافة	: الخرطوم.

خامساً: الكتب والمقالات باللغة العربية

(أ) الكتب

- أحمد إبراهيم أبوشوك : الإنتخابات البرلمانية في السودان والفتاح
عبدالله عبدالسلام (1953 - 1986): الطبعة الأولى،
مركز عبدالكريم ميرغني الثقافي، 2008.
- أحمد حمروش : قصة ثورة 23 يوليو، الجزء الثالث، عبدالناصر
والعرب، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات
والنشر، أبريل 1976.
- أحمد سليمان : ومشيناها خطى، الجزء الثاني، دار الفكر، 1986.

- أحمد محمد يسن : مذكرات، مركز محمد عمر بشير، 2001.
- الصادق المهدي : جهاد في سبيل الإستقلال، المطبعة الحكومية، بدون تاريخ.
- أمين التوم : ذكريات ومواقف (1914 - 1969)، الطبعة الثانية، الدار السودانية للكتب، 2004.
- بشير محمد سعيد : الزعيم الأزهري وعصره، الطبعة الأولى القاهرة الحديثة للطباعة، 1990.
- جمال الشريف : الصراع السياسي على السودان (1840 - 2008)، الطبعة الأولى شركة مطابع السودان للعملة، 2008.
- حسن مكي محمد أحمد : حركة الإخوان المسلمين في السودان (1944 - 1969)، الطبعة الأولى معهد الدراسات الأفريقية، 1982.
- خضر حمد : مذكرات: الحركة الوطنية السودانية: الإستقلال وما بعده، الطبعة الأولى، مكتبة الشرق والغرب الشارقة، 1980.
- رفعت السعيد : تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، المجلد الأول (1900 - 1940)، دار الأمل للطباعة والنشر، القاهرة، 1987.
- المجلد الثاني: الصحافة العلنية، 1987.
- المجلد الثالث: (1940 - 1950)، 1988.
- عبدالخالق محبوب : لمحات من تاريخ الحزب الشيوعي السوداني، الطبعة الثالثة، دار الوسيلة للطباعة والنشر، الخرطوم، 1987.

- عبد الرحمن الرافعي : ثورة 23 يوليو 1952، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، 1989.
- عبدالرحمن علي طه : السودان للسودانيين، تحقيق فدوى عبدالرحمن علي طه، دار جامعة الخرطوم للنشر، 1992.
- علي محمد بشير موسى : تاريخ نقابة السكة الحديد والحركة النقابية في السودان (1906 - 1961)، دار عزة للنشر والتاريخ، الخرطوم، 2007.
- فدوى عبدالرحمن علي طه : كيف نال السودان استقلاله، الطبعة الثانية، مركز عبد الكريم ميرغني، 2008.
- فيصل عبدالرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان (1953-1936)، الطبعة الثانية، مركز عبدالكريم ميرغني، 2004.
- قاسم أمين : إتفاقية السودان في الميزان، بدون تاريخ.
- كامل محبوب : تلك الأيام، الجزء الأول، دار البلد، الخرطوم، 1999.
- محمد سعيد القدال : تاريخ السودان الحديث (1820 - 1955)، شركة الأمل للطباعة والنشر، 1993.
- معالم في تاريخ الحزب الشيوعي في نصف قرن (1936 - 1996)، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت، 1999.
- محمد سليمان : اليسار السوداني في عشرة أعوام (1954 - 1963)، مكتبة الفجر واد مدني، 1967.
- محمد عامر بشير : الجلاء والإستقلال، الطبعة الأولى، الدار السودانية للكتب، الخرطوم، 1975.
- محسن محمد : مصر والسودان: الانفصال، الطبعة الأولى، دار الشروق، 1994.

مصطفى السيد : مشاوير في دروب الحياة، شركة مطابع العملة
السودانية، 2007.

محمد عمر بشير : تاريخ الحركة الوطنية في السودان (1900 - 1969)،
دار الجيل، بيروت، 1987.

: حول العلاقات السودانية - المصرية، الطبعة الأولى،
دار النسق، 1988.

موسى عبدالله حامد : إستقلال السودان بين الواقعية والرومانسية،
منشورات الخرطوم عاصمة الثقافة العربية، 2005.

نجدة فتحي صفوة : من نافذة السفارة: العرب في ضوء الوثائق
البريطانية، الطبعة الأولى، رياض الريس لندن-
قبرص، 1992.

(ب) المقالات:

جمال عبدالجواد : «مصر في السياسة السودانية»، المستقبل العربي،
العدد التاسع والسبعون، سبتمبر 1985، بيروت، ص
68.

محمد أبو القاسم حاج حمد : «عقبات التطور السياسي والدستوري في السودان
من 1956 إلى 1986» صحيفة الخليج، الشارقة 3
يناير 1987.

محمد سليمان : الأمير نقدالله: مضاء في العزيمة وثبات في المبدأ،
الصحافة: 7 أغسطس 1979.

نجدة فتحي صفوة : «الشؤون العربية في الوثائق البريطانية: السودان
على عتبة الإستقلال» الباحث العربي، لندن،
يناير - مارس 1986، ص 110.

سادساً: الكتب والمقالات باللغة الإنجليزية

(أ) الكتب

- Daly, M.W., Imperial Sudan: The Anglo-Egyptian Condominium 1934-1956, Cambridge 1991.
- Duncan, J.S.R., The Sudan's Path to Independence, Blackwood, London 1957.
- Eden, Anthony, Full Circle, Cassell, London 1960.
- El Amin, Mohamed Nuri. The Emergence and Development of the Leftist Movement in the Sudan during the 1930's and 1940's, Institute of African and Asian Studies, University of Khartoum, 1984.
- Grafftey-Smith, Lawrence, Hands to Play, Routledge and Kegan Paul, London 1975.
- Hawley, Donald, Sandtracks in the Sudan, Michael Russell, Norwich 1955.
- Henderson, K.D.D., Sudan Republic, Ernest Benn, London 1965.
- Johnson, D.H., (Editor), Sudan Part I 1942-1950, British Documents on the End of Empire, Series B, Volume 5, the Stationery Office, London 1998.
- Part II 1951-1956.
- MacMichael, Harold, Sudan Political Service 1899-1956, Oxford, Oxonian Press.
- Mavrogordato, Jack, Behind the Scenes, Element Books, Tisbury 1982.
- Salih, Mahmoud (Editor), The British Documents on the Sudan, Volumes IX and X, Part 1 and 2 1954, Abdel Karim Mirghani Cultural Centre, Omdurman 2002. Volume XI 1955-1956.
- Warburg, Gabriel, Nationalism and Communism in a Traditional Society, The Case of Sudan, Frank Cass 1978.

(ب) المقالات

Mayall, R.C., "Recent Constitutional Developments in the Sudan", International Affairs, Volume XXVIII, No. 3, July 1952, P 310.

Taha, Faisal A.R., "Some Legal Aspects of the Anglo-Egyptian Condominium over the Sudan 1899-1954", British Year Book of International Law, Volume LXXVI 2005, P. 337.

فهرس الأعلام

(أ)

أرباب، زيادة 60، 265، 274.
الأزهري، إسماعيل 8، 28، 29، 32، 40،
48، 51، 58، 60، 63، 83، 84، 92، 98،
115، 117، 121، 127، 128، 129، 130،
131، 136، 137، 138، 139، 145، 146،
147، 161، 172، 181، 182، 186، 191،
194، 207، 208، 218، 221، 222، 223،
225، 229، 236، 237، 238، 239، 249،
259، 260، 265، 272، 273، 274، 275.
استوري، هيربرت 166.
استيفنسون، رالف 205.
إسماعيل، الدرديري أحمد 78، 265.
إسماعيل، عابدين 265.
ألودو، الفريد 26.
ألير، بولين 32، 137، 139، 140، 265.
إمام، عبدالمجيد 64.
أمبورو، كلمنت 96.
عباس، جعفر 173.
الأمين، عبدالرحيم 265.
الأمين، الأمين محمد 171.
الأمين، عبدالرحمن 58.
أمين، قاسم 23.
أنيس، محمود 144.
أورثشي، عثمان مصطفى صالح 236.
أوين 96.
إيدن، أنتوني 26، 35، 37، 87، 92، 109،
144.

آدمز 36، 81، 113، 122، 163، 172، 173،
175، 251.
إبراهيم، الصائم محمد 265.
إبراهيم، محمد خليل 189.
إبراهيم، يوسف عبدالحميد 123، 235.
أبو بكر، عبدالجبار 10.
أبو حسبو، عبدالماجد 165، 166.
أبو الحسن، أحمد إدريس 123.
أبو رنات، محمد أحمد 66، 182، 184،
203.
أبو سن، محمد أحمد 21، 236.
أبو سن، محمد حمد 236.
أبو سيف، محيي الدين جمال 144.
أبو عكر، عثمان يوسف 182.
أبو، مكي حسن 60، 61.
أبويو، سترلينو 194، 198.
أحمد، إبراهيم 21، 22، 23، 40، 41، 79.
أحمد، أمين عكاشة محمد 144.
أحمد، عبدالرحيم 265.
أحمد، عبدالماجد 182.
أحمد، عمر حمزة محمد 123.
الإدريسي، إدريس 236.
أدهم، محمد آدم 265.
أدوك، إدوارد 138.

أيرو، سرسيو 22، 41، 42، 96، 253.
أيوم، غردون 26، 96.

(ب)

بابكر، التيجاني الطيب 165.
باركر، دودس 79.
الباري، حمزة حسب 167.
الباشاب، أحمد 144.
الباقوري، أحمد حسن 47.
باكاش، أبو فاطمة 235.
بدر، إبراهيم الطيب 123.
بدري، إبراهيم 96.
بدري، علي 236، 265.
البرير، محيي الدين 265.
بشير، محمد عامر 156، 157، 189، 246،
252، 257، 289.
بشير، موسى 100.
البغدادى، عبداللطيف 107.
بكر، الرشيد الطاهر 155.
بلال، موسى عوض 132.
البوشي، مدثر 122.
بولي، غردون 30، 41.
بياساما، استانسلاوس 26، 96، 157.
بيركنز، وريك 30.
بيكيت، جون 165.

(ت)

تريدويل 60، 61، 62، 63.

تريفليان، همفري 187، 200، 209، 245.
تشيرشل، ونستون 92.
توفيق، حماد 21، 32، 121.
التوم، أمين 50، 57، 58، 60، 61، 126.
التوم، علي 169.
التوم، محمد الحسن 144.
توم، عبدالله محمد 123.
التوم، فضل الله علي 123.
تيمة، محمد هارون 123.

(ج)

جامبو، زكريا 182.
الجرافي، حسن أحمد 144.
جلي، أحمد 117، 118، 121، 131.
جمعة، أحمد 60.
جودة، أحمد قاسم 147.
جيفورد 235.

(ح)

حامد، بشير عبدالرحيم 157.
حتيلة، عبدالمجيد 144.
حسن، جاويز أحمد الطيب 55.
حسن، عامر 132.
الحسن، عبدالله 265.
حسن، عبدالعزيز 144.
حسن، عبدالفتاح 30، 147.
الحسن، محمد نور 78.

(د)

داود، عبد الحميد 181.
دراوي، حسن 144.
دق، سانتينو 32 (دينغ).
دنكان، جون 26.
دي، داك 32، 122.
دياب، محمد الحسن 23.
الديب، بابكر 51.
ديكنسون، ألفريد 165.
دينغ، سانتينو 32.
ديو، بوث 26، 96، 104، 128، 138، 156،
186، 237، 243، 257، 265.

(ر)

رحمة، المرضي محمد 123.
رزق الله، أكيج خميس 123.
الرسول، الطيب حسب 169.
روبرتسون، جيمس 95، 96.
رملي، سرور 96، 265.
ريتشيز، ديريك 36.
الريح، الريح الشيخ 144.
ريحان، شير 96.

(ز)

زاهر، خالدة 167.
زروق، حسن الطاهر 31، 156، 157،
166، 167، 171، 186، 224، 237، 246،
252، 253، 254، 255.

حسن، مكي 60.

حسين، محمد فارس 265.
حسني، عبداللطيف دهب 166.
حسون، عصام أحمد 167.
حسيب، مجذوب علي 64.
حسين، طيب 21.
حسين، عبدالقادر 265.
حسين، محمد أمين 144، 165، 166، 182.
حمد، حمد السيد 144.
حمد، خضر 28، 31، 32، 117، 121، 126،
146، 151، 159، 237، 243، 246، 258،
265، 288.

حمداي، حامد 166.

حمروش، أحمد 49.

حمزة، محمد 144.

حمزة، ميرغني 21، 28، 32، 118، 119،
121، 122، 131، 156، 163، 224، 225،
237، 246، 265، 271، 272.

(خ)

خالد، خلف الله 28، 30، 32، 118، 121،
122، 131، 272.

خليفة، عبدالحليم 154.

خليل، عبدالله 48، 155، 156، 236، 237،
244، 246، 248، 249، 265، 272، 274.

خوجلي، خليفة 167.

خير، أحمد خوجلي محمد 165، 265.

خير، الطيب محمد 28، 141، 145، 146.

السنهوري، عبدالرزاق 47، 165.
سيد أحمد، عثمان 132، 150.
السيد، أمين 32، 121.
السيد، حسين 265.
السيد حمد، أحمد 144.
السيد، محمد أمين 246.
السيد، مصطفى 167، 290.

(ش)

الشاعر، الطيب مجذوب 144.
شبيكة، مكي 265.
شبيكة، يوسف 265.
شريف، طيفور محمد 123.
شريف، مأمون حسين 58، 59.
شريف، محمد الخليفة 62.
الشنقيطي، محمد صالح 96، 265.
شول، دينق 100.
الشيخ، الشفيق أحمد 176، 275.
الشيخ، محمود حاج 170.

(ص)

صابر، محيي الدين 144.
صالح، أبو بكر عثمان محمد 170.
صالح، أحمد محمد 32.
صالح، عوض 50، 62، 64، 68.
صالح، محجوب محمد 167.
صالح، محمود صالح عثمان 9، 10.
صبري، حسين ذو الفقار 21، 51، 137،
138، 140، 147.

زروق، مبارك 31، 32، 117، 118، 121،
131، 146، 157، 170، 187، 206، 207،
208، 236، 237، 246، 248، 249، 253،
254، 265، 273، 274، 275.
زكي، حسن محمد 235.
الزبيق، إدريس 123.
زين العابدين، عبدالوهاب 165.
زين العابدين، أحمد 166.
زين العابدين، عبدالوهاب 155، 166
(عبدالتام).

(س)

سالم، صلاح 27، 47، 49، 52، 66، 77،
107، 108، 109، 110، 111، 115، 119،
120، 121، 136، 146، 147، 148، 187،
200، 201، 209، 217، 226، 260.
سائدن، هارولد 166.
سعيد، بشير محمد 120، 131، 244، 265،
273، 288.
السعيد، رفعت 166.
سعيد، عمر محمد 132.
سكو، مارسن 30.
سلام، محمد السيد 173، 265.
سلامة، حسن 167.
سليمان، إبراهيم يوسف 182.
سليمان، أحمد 165، 265.
سليمان، بدر الدين 170.
سنادة، مأمون 167.
سويني، جوزيف 35.

(ض)

ضياء الدين، ميان 21.

(ط)

طمبره، جيمس 96.

طه، عبدالرحمن علي 51، 236، 258.

طه، فيصل عبدالرحمن علي 10.

طه، محمود محمد 27، 265.

طه، نوار فيصل عبدالرحمن علي 10.

(ع)

عابدون، أحمد الطيب 144.

عابدون، الهادي 144.

العاقب، عبدالرحمن 55.

عامر، عبدالحكيم 77، 107.

عامر، عز الدين علي 165، 166.

عباس، مكي 265.

عبدالله (الرئيس) 101، 102.

عبدالله، حبيب 96.

عبدالله، حسن محمد 167.

عبدالله، عبدالسلام الخليفة 30.

عبدالله، عوض محمد 132.

عبدالباسط، الطاهر 167.

عبدالتام، عبدالوهاب زين العابدين 28،

167، 165.

عبدالحميد، يوسف 235.

عبدالرازق، عوض 165، 167، 168.

عبدالرحمن، أبو المعالي 169.

عبدالرحمن، صالح فرح 10.

عبدالرحمن، علي 32، 90، 120، 121،

122، 125، 171، 172، 173، 174، 192،

203، 246.

عبدالرحيم، بشير 123، 157، 265.

عبدالرحيم، عبدالغفار 165.

عبدالقادر، حسن 237.

عبدالقادر، عبدالنبي 235.

عبداللطيف، بدور عبد المنعم 10.

عبد المحمود، أبو شامة 265.

عبدالناصر، جمال 27، 47، 107، 109،

144، 145، 146، 148، 202، 201، 209،

210، 215، 220.

عبد الهادي، سيد أحمد 265.

عبود، إبراهيم 183.

العبيد، خليفة عباس 33.

عبيد، فضل 60، 61، 62.

العتباني، أحمد متولي 64، 68، 171، 182،

184.

عثموري، حسن 144.

عثمان، حسن أحمد 96.

عثمان، التيجاني الطيب 170.

عثمان، جابر 265.

عثمان، الدرديري محمد 21، 28، 40، 41،

253، 272.

عثمان، عبدالخالق محجوب 271، 275.

عثمان، عبدالرحمن عبدالرحيم 165.

عثمان، يعقوب 41.

العجب، يوسف 156، 224، 246.

عراي، صالح 143، 166.

عطية، عبدالشكور عمر 132.

عقيد، ميرغني 144.

عقيل، عقيل أحمد 33، 141، 265.

عمر، الجنيد علي 165.

العمرابي، محمد عبدالله 265.

عوض الله، بابكر 32، 51، 128، 157، 265.

العوض، عمر بخيت 265.

العوض، محمد جبارة 123، 235.

عمر، محمد أحمد 79.

عووضة، الفاتح 167.

(غ)

غرافتي، لورنس 21، 63.

(ف)

فرتاك، حسن 96.

فرح، علي 50، 62، 64.

فرح، المجذوب إبراهيم 123.

فضل، الطاهر 132.

الفضلي، محمود 182.

الفضلي، يحيى 32، 90، 92، 117، 120،

122، 125، 146، 172، 173، 174، 175،

218، 236.

فوزي، سعد الدين 265.

فوزي، محمود 107، 245.

فيدلر 61.

(ق)

قرافتي - سميث، لورنس 21، 63.

قرنفلي، أميل 265.

قرنق، فرانكو وول 262، 266.

قطران، توفيق 192.

(ك)

كافري، جيفرسون 49.

كبيدة، فيصل محمد عبدالرحمن 170.

كجر، محمد كرار 123.

كرومر 34.

كمبال، أحمد علي بشير 144.

كنجدن 96.

كزيك، جون 26، 60، 129، 130.

كوريل، هنري ناسوم 166.

كوزي، إيليا 138، 195، 196، 203.

كيركباتريك، إيفون 144.

(ل)

لادو، لوليك 96، 192.

لاكو، لينو تومبي 138.

لاهوري، ساترتينو (الأب) 262.

لندسي 48، 63، 66، 184.

المحلاوي، إبراهيم حسن 122، 147.
 محمد، أحمد إدريس 144.
 محمود، محمد 144، 235.
 المحينة، حامد 144.
 محيي الدين، زكريا 148، 222، 223.
 مختار، أحمد 253.
 مرسال، عبدالنبي عبدالقادر 124.
 المرضي، محمد أحمد 32، 117، 122، 146،
 236، 273، 274.
 مصطفى، حسن عوض الله 121.
 مصطفى، الخير 132.
 مصطفى، ميرغني علي 170.
 المغربي، أحمد عبدالله 170.
 المغربي، عبدالفتاح محمد 32.
 المفتي، إبراهيم 31، 32، 246، 249.
 الملك، حامد صالح 144.
 المكي، عمر مصطفى 132.
 ملوال، جوشوا 138.
 المهدي، الصديق 42، 48، 50، 58، 63، 77،
 79، 89، 218، 236، 273.
 المهدي، عبدالرحمن 8، 29، 37، 50، 64،
 75، 79، 81، 82، 87، 89، 90، 115، 208،
 205، 236، 239، 253، 277.
 المهدي، مصطفى 48، 50، 54.
 مورغان، ماركو 100.
 موريس، ويلي 79.
 موسى، بابكر أحمد 169.
 موسى، الطاهر أحمد 144.

لوس، وليام 8، 9، 26، 29، 31، 40، 58،
 63، 84، 87، 121، 127، 128، 191، 207،
 208، 218، 219، 226، 238، 251، 252،
 259، 271، 276، 286.
 لوقالي، باولو 96.
 لوكي، بنجامين 26، 96، 100، 103، 104،
 224، 225، 246، 247، 248، 261.
 لويد، سلوين 21، 36، 40، 47، 48، 52،
 63، 64، 75، 76، 79، 80، 81، 82، 83،
 84، 89، 277.
 لينين، فلاديمير 197.

(م)

ماجوك، فليمون 96.
 ماركس، كارل 197.
 مارود 96.
 مافروكور داتو، جاك 26، 48.
 ماكويجان 48، 50، 52، 69.
 ماكميلان، هارولد 161، 210، 216، 217،
 218.
 المبارك، موسى 132.
 متولي، أحمد 171.
 محجوب، خليفة 192.
 محجوب، عبدالخالق 24، 29، 115، 154،
 165، 168، 169، 177، 271، 274، 275،
 288.
 محجوب، كامل 23، 154، 155، 171،
 178، 289.
 محجوب، محمد أحمد 31، 44، 48، 60،
 66، 153، 172، 186، 237، 245، 265،
 266، 274.

ميرغني، عبدالله 265.

الميرغني، علي 21، 28، 37، 87، 121، 123، 129، 207، 208، 227، 235، 236، 237، 238، 239، 259.

(ن)

نايل، الرشيد 170، 178.

نجومي، محمد 138.

نجيب، محمد 27، 28، 47، 48، 49، 51، 61، 75، 78، 115، 121، 123، 205، 215.

النصري، ميرغني 265.

نعيم، منصور 10.

نقدالله، سيد أحمد 169.

نقدالله، عبدالله عبدالرحمن 48، 50، 62، 273.

النور، عبدالرحمن 66.

نور الدين، محمد 32، 125، 139، 140، 145، 146، 147، 187، 246، 193، 256.

(هـ)

الهادي، مهدي مصطفى 150.

هاس، ولتر 166.

هاشم، أحمد يوسف 58، 59، 265.

هاشم، محمد يوسف 144.

هانكن 182.

هاو، روبرت 26، 37، 69، 87، 110، 113.

هبوبة، علي محمد 62، 64، 68.

هدلستون، هيوبرت 95.

هلال، علي أحمد 144.

الهندي، حسين 172، 265.

هولي، دونالد 59، 185.

هوقان، جين 9.

هيلم، نوکس 27، 191، 209، 215، 216.

217، 228، 229، 238، 249، 250، 252.

(و)

واطسن، جيمس 64.

وني، حسين عثمان 150، 265.

ويلسون، ديريك 52، 61.

(ي)

يسن، أحمد محمد 32، 51، 55، 70، 71.

72، 125، 151، 157، 243، 253، 257.

288.

يسن، محمد عثمان 21، 28، 33، 40، 41.

90، 253، 272.

يوكاندا، فحل 101، 102.

